عَربدة سَياسيّة

مقالات في الاقتصاد والسياسة

طبعة ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م .
المكتبة الأكاديمية للنشر
حقوق الطبع والنشر محفوظة
لايجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب أو اختزانه
بأى وسيلة إلا بإذن خطى من الناشر .
١٢١ ش التحرير ــ الدقى ــ القاهرة
ت : ٣٤٩١٨٩٠ / ٣٤٨٥٢٨٢
تلكس : ٩٤١٢٤ ABCMN UN

International Press
٥ شارع جبل الشاهد ــ مدينة الصحفيين ت ٣٤٧٤٢٥٩

عَربدة سيَاسيّة

مقالات فى الاقتصاد والسياسة

تأليف

دكتور سامى عصاصة

الناشر

المكتبة الأكاديمية - القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

شـــكر

لن أنسى العون الكبير الذى قدمه لى الأخ والصديق أحمد شوقى القيعى من أجل صدور هذا الكتاب إذ إنى لا أعتقد أن الكتاب قد أمكن انجازه لولا دأبه الشديد . هذا ولقد أكد لى الأخ أحمد شوقى أكثر من مرة أن الجهد الذى يبذله ليس فقط من باب تقديم العون إلى صديق إنما لقناعته بوجوب صدور هذا الكتاب لقراء العربية .

شكرى الجزيل لصديقى ولكل من أسهم فى صدور هذا الكتاب .

تقديم

في معرض الكتاب في مدينة فرانكفورت عام ١٩٨٦ زار جناحنا الأستاذ الزميل أحمد شوقي القيعي رئيس مجلس إدارة دار الشعب وطرح على السؤال التالي :

هل تهتم بنشر كتاب سياسي من نوع بعيد عن السلاسة والانسياب وقريب جداً من « العربدة الفكرية » التي ربما ستفرض نفسها على كل قارىء إن كان غير متصلب الفكر ومتشبث الرأي ؟

لقد فوجئت حقاً بهذا السؤال الذى يحمل طابع التحدى أكثر مما يحمل طابع الاستفهام ولولا أني كناشر ، أحترم الآلاف المؤلفة من القراء التي ستمسك بصفحات الكتب التي تحمل اسمنا ، هؤلاء القراء الذين يمثلون الطليعة الفكرية والثقافية في الوطن العربي لقبلت التحدي وأجبت فوراً بالإيجاب . ولو وعدت لوفيت ! ! لذلك لم أطلق الجواب الانفعالى إنما سألت الزائر الصديق :

ــ من هو الكاتب وما هو موضوع الكتاب بالتحديد ؟

فأجاب :

ــ أما موضوع الكتاب فلن أشرح شيئاً عنه وأما الكاتب فهو مغترب عربى سوري من دمشق تربطني به صداقة لسنوات طويلة ولكني سأعطيك ثلاثة فصول من الكتاب وسوف نتحدث بالتفصيل بعد إطلاعك عليها .

فقبلت ، وأخذت الفصول الثلاثة واعداً بقراءتها بعد انتهاء ايام معرض الكتاب الصعبة . بُعيد منتصف الليل فى ذات اليوم وصلت إلى غرفتي فى الفندق وارتميت على السرير بلا حراك من عناء اليوم وارهاقة.لكني بطبيعتي لاأستطيع النوم إن لم أمسك بنص لأقرأ ولو لعدة دقائق فقط . لذلك التفت إلى أقرب نص من يدى المتكاسلة فكانت المقالات الثلاثة . فشرعت في قراءتها لكنها قاتلها الله أو سامحها الله أذهبت عن عيوني النوم فلم اتركها حتى أتيت على آخر كلمة فيها حوالي الثانية والنصف بعد منتصف الليل . وفي الصباح امسكت بزمام المبادرة واتصلت بالزميل أحمد شوقي

واعلمته بأني وافقت على نشر الكتاب وطرحت عليه سؤالا واحداً لانكران أن له خلفيه من الغمز ومن الظنون على حد سواء :

ماهي ميول واتجاهات المؤلف ؟ ماهي انتماءاته ؟ وماهي نشاطاته في الحياة العملية التي اكسبته ذاك الاطلاع ؟ فأطلق الزميل أحمد شوقي ضحكة عالية رنانة اشعرتني بأني على خطأ في ظنوني . وبعد اللقاء الأول مع المؤلف الدكتور سامي عصاصة لمست بنفسي وبحدسي أنه إنسان هادىء مثقف ورجل أعمال ناجح يقيم في مدينة ميونيخ لكنه بالرغم من أعماله الكثيرة يعيش نبضات وطنة فى كل لحظة فكتب هذا الكتاب ....

وأترك للقارىء الكريم أن يكتشف بنفسه بعد قراءة الكتاب مدى العمق الكامن وراء كل فصل من فصوله . إنه يشمل آراء جريئة وغير مألوفة على الاطلاق وسيبدو للبعض وكأن المؤلف يقلب المفاهيم السياسية رأساً على عقب .

هذا وليس من الضروري أن نتفق مع الدكتور سامي عصاصة في كل آرائه ولا في بعضها ، لكننا سوف نظلم الكتاب والمؤلف والموضوعية الموجودة في أنفسنا إن لم نعط أفكاره القسط اللازم من الاهتمام بوعي منفتح إيجابي .. وليخرج كل منا بعد قراءة تلك النصوص بالقناعة التى يريد .

الناشر

مقـــدمـة
موسكو « وهذا الكتاب »

قبل ثلاث سنوات كنت مع أم خالد فى زيارة سياحية للاتحاد السوفياتى . من أحداث هذه الزيارة أذكر أمرين . أولها وأهمها هو وقوفى على رأس سلم مرتفع جداً من سلالم المترو فى محطة هامة من محطات موسكو . من أعلى درجات السلم القيت نظرة إلى الأسفل فرأيت منظراً مؤثراً : أمواج من البشر تصعد من جوف المترو إلى الشارع وأفواج أخرى تهبط من الشارع إلى جوف المترو . رجال ونساء وأولاد لا ترى على وجه أحد منهم بسمة . كلهم مهموم ينظر إلى الأرض وكأن اعباء الدنيا تركب ظهره . وجوه جميلة وعريقة ورصينة فى تعبيرها يشعر الناظر إليها بالأدب مخفياً وراء قسماتها . لكن روح التفاؤل مات وغاب عنها . ويشعر الناظر الممعن أن كل هؤلاء الناس يركضون كالقطيع وراء حاجات الانسان البدائية جداً من تأمين طعام أو حاجة للدار أو مشروب يسليهم فى الأمسيات عن هموم الدنيا . كلهم مطأطىء الرأس ينظر إلى الأرض محنى الظهر ... ومحنى الشخصية .

لم أنزل درجات السلم إنما وقفت لحظات فى غيبوبة فكرية وقارنت بين أمواج البشر المهمومة هذه بمثيلها من أمواج البشر الصاعدة من مترو باريس أو لندن أو ميونيخ حيث يرى الناظر الناس مرفوعى الرأس ، يضحكون ويلتفت بعضهم إلى بعض فيشعر المرء أن هؤلاء قد حصلوا على كل لوازم الحياة الأساسية وعلى قسط كبير من الكماليات فأصبحوا يلتفتون إلى سعادتهم وإلى اناقتهم وإلى مشاريعهم السياحية التى صارت تتكرر أكثر من مرة فى كل عام .

فى تلك اللحظة استطردت بفكرى متسائلاً : ترى ماذا يحدث فى الدول الصناعية المتقدمة فى الغرب لو أن هؤلاء البشر فى موسكو وفى جميع البلاد الشيوعية الأخرى وقف عمودها الفقرى وانطلقت فى العمل الحر المنتج فعاد البشْرُ إلى وجوهها وإلى نفوسها ؟ فى تلك اللحظة ولدت فى فكرى مقالتى : « من يحمى النظم الشيوعية فى أوربا الشرقية ؟ » و « هل وصلت الشعوب الشيوعية إلى دياجير الظلام ؟ » .

وبالطبع لم يتوقف خيالى عند شعب موسكو إنما انتقلت بذاكرتى إلى وطنى أيام طفولتى وبدء الشباب حيث تمتعت فى حضن بلدى بكل ساعات الطفولة لا أحمل هموم الطعام والثراب . أرى لدى كل بقال فى كل مناطق المدينة دونما استثناء كل متطلبات العيش من خضار وفواكه وما شابه . فلا انتظار ولا تسول ولا وساطات ولا وقوف أمام مؤسسات استهلاكية طابوراً طويلاً ، ولا نزاعات مع أفواج المنتظرين تصل فى كثير من الأحيان إلى اقتتال دامى ، ولا حشود من المشترين يدوس بعضها على بعض فى سباق وراء الحصول على الخبز أو الليمون أو قطعة اللحم ..

فى أيام طفولتى كان هناك فئات وأحزاب تسمى نفسها تقدمية وتدعو للاصلاح ولاسقاط الحكومات التى كانوا يسمونها رجعية ... ونجحوا فى مسعاهم فجاءت التقدمية ... بئس التقدمية ... ويا مرحباً برجعية طفولتى .. ولا أريد أن أزيد إنما ولدت فى تلك اللحظة ايضاً فكرة المقالة بعنوان : « من حقن الوطن العربى بوباء التأميم ؟ »

اعود إلى موسكو لأذكر زيارتى لاوبرا البولشوى العريقة بعد أن حصلت بقوة المارك فى ذات اليوم على بطاقتين فى الصف الأول بينما المواطن الروسى المسكين قد ينتظر شهوراً وأعواماً قبل أن يحصل على بطاقة دخول . وصادف زيارتى لهذه الأوبرا وجود الرئيس الفرنسى ميتران مع الرئيس جروميكو فى سدة القيصر . كان العرض بديعاً . وكانت إلى يمينى سيدة روسية حاولت منها معرفة بعض التفاصيل عن البرنامج المكتوب بالروسية فقط وفوجئت بأنها تجيد الألمانية إلى حد مقبول . فى أثناء الاستراحة التفت وزوجتى إلى سدة القيصر لنرى جروميكو وميتران الذى انتصب واقفاً يحيى الحضور بانحناءة مؤدبة جداً . ثم التفت إلى جارتى الروسية التى ظننتها لا تعرف بوجود الضيف الكبير مع رئيس دولتها واعلمتها بذلك . فلم تلتفت إنما قالت لى : اعرف ذلك ! إن هؤلاء ليسوا اصدقائى .

لم اتوقع هذا القول علناً من أى انسان فى الاتحاد السوفياتى بعد أكثر من نصف قرن من الثورة الشيوعية المشؤومة التى حطمت الانسان الروسى بين الحربين العالميتين ثم صدّرت بعد ذلك الذل والعبودية والشح إلى كل البلاد حيث يحكم الحزب الشيوعى .

حين يصل قارئى إلى هذا الحد من المقدمة لابد من أن يصفنى بالعداء الموتور للشيوعية والولاء الأعمى للسياسية الغربية بقيادة اميركا . لو دافعت عن نفسى لما نفيت العداء العنيف للشيوعية بالرغم من أنى كنت أميل إليها فى مرحلة من مراحل مثالية الشباب الرومانسية . لكن كل عدائى للشيوعية يكاد يتقلص إلى العدم إذا ما قورن مع رفضى

للسياسة الأميركية التى أرى فيها وباء زحف وما زال يتابع الزحف على هذا العالم . وإن لم يمكن ايقاف السياسة الأميركية عند حدها لانمحت الفضيلة وانتشرت وسادت القيم اللاأخلاقية على مجتمعات هذه الأرض .

كثير من الأصدقاء والزملاء قرأ معظم مقالات هذا الكتاب حيث اهاجم السياسة الأميركية العليا فقالوا وكتبوا لى أن كل الملاحظات التى ذكرتها صحيحة مائة بالمائة . خطئي الوحيد فى رأى الزملاء هو أنى أعطى التخطيط السياسى الأميركى أكثر من وزنه بكثير لأن السياسة الأميركية اغبى من أن يكون لها تخطيط مسبق وأكثر جهلاً وحمقاً من أن تلقى نظرة إلى البعيد ويقول الزملاء أن كل مفارقات السياسة الأميركية التى نشاهدها ليست سوى نتائج الصدف البحته .

أنا اخالف هؤلاء الاصدقاء خلافاً لا مكان فيه للحل الوسط . إن السياسة الأميركية باطنية عميقة ماكرة تلبس لبوس الغباء والحماقة لكى تصل إلى أهدافها المؤذية . لو قال لى أصدقائى وزملائى أن الرئيس ريغان جاهل أو أحمق ، ولو نعتوا لى الرئيس كارتر بأنه مثالى متدين ساذج لقلت بسهولة أنهم ربما يكونوا على حق . لكن هذين الرئيسين ومعظم رؤساء الولايات المتحدة لا يمثلون السياسة الفعلية التى تُرسم من قبل اخطبوط مفكر قابع فى الخفاء وراء كل رئيس ووراء كل وزير وخلف كل قرار سياسى هام . هذا الاخطبوط يحدد بدقة فائقة كل قرار سياسى هيكلى اساسى ويترك للرئيس وأفراد حكومته ألوف القرارات غير الهيكلية ليبدو وكأن لهم حرية القرار . وويل لأى رئيس أميركى إن حاول الشذوذ عن الهيكل .. فإن فعل لاقى كل المصاعب والعقبات حتى يسقط . وإن بقى عنيداً فى اتباع خط سياسى مخالف توجب ازاحته بالقتل . ولا أرى فى اغتيال الرئيس جون كندى إلا تأكيداً لهذه النظرية . فالرئيس كندى أراد أن يتصرف كرئيس وكحامل قرار ... إنه أراد ممارسة السلطات التي وضعها الناخبون بين يديه ... ولم يفهم كل اشارات التحذير من الاخطبوط الواقف له بالمرصاد ... ولذلك جرت تصفيته ... ثم صنعوا له أروع النصب التذكارية لتذكر كل رئيس مقبل بمصيره المحتمل إن شذ عن الصراط المستقيم .

وان ظن قارئى أن الاخطبوط القابع فى الخفاء هو اللوبى اليهودى يكون قد أخطأ الظن . فاليهود بكل قوتهم فى الولايات المتحدة أضحوا أغبى من أن يعوا اللعبة الأميركية الصرفة التى ستقصم ظهر اليهود . وسيدفع يهود العالم ثمناً غالياً للصلف البشع الذى يظهرون به على العالم .

إن اليوم الأكثر سواداً فى تاريخ اليهود سيأتى ... وستكون احداثه فى قلوب الدول التى تُظهر الصداقة لليهود وتبطنُ لهم السوء .

☆ ☆ ☆

هدفى من هذا الكتاب أن تصحو الأمة العربية من غيبوبة الهروين الذى تحقن به دونما انقطاع ، فما أن تصحو من حقنة حتى يرميها الخصوم بحقنة أقوىٰ . إنى أمل بحصول تغيير جذرى للسياسة والاقتصاد فى الوطن العربى دونما عنف ودونما ثورة . فأنا واحد من أولئك الذين أصبحت تشمئز نفوسهم إن سمعوا كلمة ثورة . للوصول إلى هدف يوجد عادة عدة طرق . اثنان من هذه الطرق اريد استبعادها أصلاً وفصلاً :

١ - اثارة الشعوب على الحكام . نعم ! أنا لا أنادى بثورة ولا دم تجاه الحاكم العربى الواقف على طريق الخطأ والانحراف . فالدم يدعو للدم وللثأر ، والثأر يدعو للثأر المعاكس ويفسح المجال لتدخل المفسدين . وبما أنى لا أعتقد بوجود حاكم خائن فى قراره لذا يجب فتح المجال لمصالحة وطنية بين الحكام والشعوب لكيلا نفسح المجال لمآرب الدخلاء من الدول التى لا تريد لنا سوى السوء .

٢ - اثارة العداء بين الشعوب . نعم إنى اتهم سياسات الدول المتقدمة بالتآمر على الدول العربية وعلى دول العالم الثالث . لكنى لا أتهم شعوب تلك الدول . فالشعوب طيبة فى معدنها ، وترفض الحروب التى تطحن شبابها وعمرانها . إنها شعوب تريد العيش بسلام . وإنى لواثق من أننا لو استطعنا شرح المآسى التى تحل بشعوب العالم الثالث للجموع فى الدول المتقدمة حيث القيادات السياسية تسعى نحو الفوقية والاستعلاء واذلال الشعوب الأخرى لكسبنا هذه الجموع حلفاء ترفض السعى نحو السيادة . فللسيادة أثمان ستدفعها الشعوب فى الدول المتقدمة ولو بعد حين لأن دوام الحال من المحال .

☆ ☆ ☆

إن كنت ادافع فى معظم مقالات الكتاب عن نظام الحرية الاقتصادية بحرارة يتوجب على ايراد ملاحظتين اساسيتين :

١ - لا يجوز ترك الحبل للحرية الاقتصادية على الغارب لكيلا تستفحل المساوىء الكامنة فى ذلك النظام والتى يجب الانتباه المستمر إلى كبح جماحها .

٢ - أنا لا أدعى ابداً أن نظام الحرية الاقتصادية هو الحل الابدى للبشرية . ولا أحاول بسط نظرية شاملة تحل كل مشاكل المجتمعات ، ولست ممن يصدرون الكتب خضراء وصفراء وحمراء إنما أبين فقط أن المرحلة التى تمر بها الانسانية اليوم ترفض الشيوعية وتلفظها راغبة بالعودة إلى الحرية الاقتصادية ضمن حدود لابد منها ، إذ لا يجوز أن نتركها تنطلق من عقالها لكيلا نتعرض لمساوئها .

☆ ☆ ☆

ثمة ظاهرة قد تبدو وكأنما لا علاقة لها بهذا الكتاب . لكنى شئت ايرادها عساها توحى لبعض القراء بشىء :

كل الدول المتقدمة تهتم بآثارنا اهتماماً عظيماً جداً وترصد ميزانيات سخية للنبش عن عراقة تاريخنا ولتفسير الاسرار العلمية الكامنة وراء الانجازات الرائعة لأجدادنا . وتسهم الدول المتقدمة فى صيانة معالمنا الاثرية وفى احياء عادات وفنون قديمة . أما أوضاعنا الاجتماعية الحالية فلا تحظى من اهتمام المتقدمين إلا بالقدر اللازم لعرقلة مسيرة تقدمنا .

إن المتقدمين يحنون رؤوسهم احتراماً لماضينا من جهة ويريدون سحق شخصيتنا فى العصر الحاضر من جهة أخرى .

إنهم يسهمون فى احياء كل جميل وكل رائع من ماضينا ليتفرجوا علينا كاسطورة حلوة من نشوة الماضى والتاريخ .

☆ ☆ ☆

لقد وضعت فى كتابى هذا اصبعى على عدد من الجروح الدامية فى الوطن العربى واقترحت بعض الحلول . إنى أرجو من قارئى التمييز بين تحديد امكنة المرض وبين اقتراح الحلول . فبينما اعتبر تحديدى لمكان الجروح صحيحاً إلى مدى بعيد جداً أجدنى مضطراً للحذر الشديد فى الحلول المقترحة لأن وضع الحلول لمشاكل شعوب أكبر من أن يحيط بها كاتب أو عدة كتاب . فهذه المشاكل تحتاج لنقاش فى افق مثقف عريض لا ينحصر بطبقة واحدة إنما يجب أن يشمل كل قطاعات الشعب . ولكن علينا ألا نسرف فى البحث والتمحيص لئلا يأتى اجل أمتنا قبل أن نصل إلى قرار .

قد اكون اخطأت وقد أكون اصبت ، ولربما سيكلفنى هذا الكتاب الكثير .. ولكن إن كان الجزاء يتناسب مع القصد ، فلم أقصد من كل المضمون سوى الخير . والله من وراء القصد .

د . سامى شفيق عصاصة

من يحمى النظم الشيوعية فى الكتلة الشرقية ؟

إنى لا أدعى أن ما سأقوله هو الحقيقة ، إنما أدعى وأجزم بأن الآراء التى أوردها فيما يلى تستحق أن ينظر إليها أى باحث فى تطور العالم السياسى فى القرن العشرين نظرة جادة قبل إصدار أى حكم على الأحداث . والنظرية التى أود طرحها للبحث هى :

« ان للولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصلحة فى استمرار وجود الكتلة الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفياتى ، وان معظم الدول الصناعية الغربية تستفيد بشكل أو بآخر من استمرار الديكتاتوريات الشيوعية فى أقطار أوروبا الشرقية . والفارق بين نظرة وجهة نظر الولايات المتحدة عن وجهة نظر أوروبا الغربية هو أن الولايات المتحدة هى صانعة القرار الأساسية فى دعم سيطرة الاتحاد السوفييتى على أوروبا الشرقية بصرف النظر عن المعاناة والآلام التى تسود تلك الدول . أما دول أوروبا الغربية فتنظر بعين الاسى على ما يحدث فى الدول الشرقية القريبة منها ، لكنها مخدرة إلى حد ما لأن مصالحها على المدى القصير تتحقق بشكل أسلم حين تبقى كتلة دول شرقى أوروبا شيوعية وتحت سيطرة العملاق السوفييتى . لذلك علينا أن نتساءل فيما إذا كانت معارضة أوروبا الغربية للنظم الشيوعية صادقة كل الصدق ، أم انها تحتمى فقط تحت مظلة استبداد الولايات المتحدة فى فرض القرارات » .

☆ ☆ ☆

من الطبيعى والمتوقع أن يصرخ فى وجهى القارىء معترضا : وكيف تحمى الولايات المتحدة الشيوعية ، وهى العدو اللدود للنظام الرأسمالى ؟ .

نعم ، إنّ ذلك فى رأيى هو الحق ، وكل المظاهر فى الحياة الأساسية العالمية التى يبدو وكأنها تثبت العكس يمكن تفسيرها ودحضها بحيث تتكشف صحة الفرضية التى أطرحها . وسأحاول بسط بعض البديهيات الواقعية التى ربما تثبت هذا الرأى :

هنالك إجماع لا خلاف عليه فى أن الصناعة والزراعة والتطور فى كل البلاد الشيوعية متأخرة ، وهذا نتيجة طبيعية للاقتصاد المركزى الموجه . والكتب والدراسات حول هذا الموضوع تملأ مكتبات العالم ، وإن نظرة نلقيها على كل الدول الشيوعية فى العالم تثبت صحة ذلك .

ففى كل بلد وفى كل مجتمع يُمنع المواطن من الاستفادة من ثمرة عمله يُسحق التطور فى كل الميادين : صناعياً وزراعياً وعلمياً واجتماعياً . فالتطور فى هذه الأمور لا يتحقق إلا إذا تفجر الفكر الابداعى الخلاق فى ظل منافسة اقتصادية وإجتماعية حرة . وهذا الابداع لا يتفجر حين يصبح كل أفراد الشعب موظفين يقبضون رواتبهم فى نهاية كل شهر بصرف النظر عما أنتجوا خلال الشهر . إن برعم الانتاج والتطور والتقدم فى دول الرواتب يُسحق سحقاً ، ولا يعيش هناك فى بحبوحة حقيقية إلا ذوى الأمر والنهى فىالمستويات العليا من السلطة ، وذلك علىحساب النقص الذى يعانيه باقى الشعب . ونحن إذا راقبنا كل السلع المُنْتَجة فى كل الدول الشيوعية وجدناها هزيلة غير قادرة مطلقا على منافسة إنتاج المصانع فى الدول الصناعية ذات الاقتصاد الحر .. أما لو بحثنا فى الدول الشيوعية عن الصناعات المتطورة جدا فى الالكترون والكمبيوتر وأشعة الليزر والكيماويات مع تطبيق ذلك على سلع استهلاكية فى متناول اليد بحيث يستفيد منها سواد الشعب لوجدناها شبه معدومة على الاطلاق . إن عدم انتشارها وعدم انتشار الصناعات الأخرى فى كل مرافق الحياة علىالشعب يعنى بالضرورة تأخر الشعب .

فالشعب الذى يعيش مع الالكترون يستوعبه ويبدأ إبداعه من مستوى أعلى منه ، أما الشعب الذى يعيش مع آلة البخار فيستوعبها ويبدع ما هو أعلى منها ، والفارق بين الشعبين كبير خاصة أن الشعب الأول مستمر فى إبداعه الحر وأن الشعب الثانى واقف تقريبا عن الابداع ، فالهوة بينهما فى اتساع ، وليس من المستبعد أن يأتى زمن ينظر فيه الشعب المتطور إلى الشعوب الأخرى نظرة السيد إلى قطيع من المواشى .

لنفترض الآن جدلا أن ألمانيا الديموقراطية وهنغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبولونيا انكفأت عن النظام الشيوعى وانتقلت إلى النظام الرأسمالى .. فالنتيجة الأولى هى انطلاق الإنسان لتدب الحياة فى كل زوايا الاقتصاد ، وتدور عجلة الانتاج بحيث يباع كل انتاج جديد . وتستمر عملية الانتاج حتى يشبع السوق بالأصناف التى كان الشعب يحتاج إليها . عندئذ يضطر كل منتج فى هذه البلدان إلى رفع مستوى الانتاج لأن المنافسة الاقتصادية الحرة لا تترك مكاناً لضعيف ، وما أن يتحسن الانتاج حتى تزداد الحاجة إلى الأفكار الخلاقة التى تمعن فى رفع المستوى . وبذلك تصبح السلع من هذه الدول الأربعة منافساً حقيقياً لما يأتى من أسواق غربى أوروبا وأمريكا والشرق الأقصى .

وبما أن الصناعة فى البنيان الرأسمالى تحتاج إلى زيادة مستمرة فى كمية الانتاج ، فإن

الدول الأربعة المذكورة ستضطر أيضاً للتوسع وستبحث حتما عن أسواق جديدة ، لكن الأسواق الجديدة هى فى الحقيقة ذات الأسواق التى تتنازع عليها دول الغرب وأمريكا واليابان . فإذا عرضت الدول الأربعة الجديدة إنتاجها فى هذه الأسواق نجد أن الأزمة الحاصلة الآن سوف تصبح خانقة ، خاصة أن الدول الأربعة الجديدة ستكون على استعداد للبيع بأسعار منافسة جدا لأنها تحتاج إلى العملات من جهة ، ولأن تكاليف الانتاج فيها فى بدء الانتقال الرأسمالى أقل من تكاليف السلع فى دول الغرب .[1]

هذا لو تحولت الدول الأربعة فقط إلى الاقتصاد الحر ، فماذا لو تحولت كل الدول الاشتراكية ، بما فى ذلك الاتحاد السوفييتى ذو الامكانات الهائلة ، إلى الاقتصاد الحر ؟ .

إذن فليس من صالح الدول الصناعية الغربية أن تتحول أية دولة شيوعية إلى رأسمالية لأن فى هذا التحول خطر على اقتصادها[2] . إن دول الغرب الصناعية تبحث الآن عن كل وسيلة

---

(١) حين تشترى دولة شيوعية آلات صناعية من الدول الغربية تدفع الثمن المرتفع الذى يحدده صاحب المصنع فى الغرب . بهذه الآلات الصناعية ينتج الشيوعيون السلع التى يصدرون أعداداً كبيرة منها إلى الغرب ثمناً لهذه الآلات . فى أسواق العرض والطلب فى الغرب يشاهد التاجر الغربى السلع الشيوعية فلا يشتريها إن كان سعرها مساوياً للسعر فى دولته حتى ولو كانت من نوعية واحدة لأسباب وجيهة : فحين يشترى ذات السلع من دولته الغربية يستطيع ارسال تلكس أو الامساك بالهاتف ليطلب الكمية التى يحتاجها فتأتيه بسرعة ضمن تعليب داخلى بسيط وبدون تعقيدات . وغالباً ما يدفع الثمن بعد استلام البضاعة بفترة تصل إلى ٩٠ يوماً . أما طلب البضاعة من دولة شيوعية فهو عملية استيراد كاملة تحتاج إلى اذن رسمى وتعبئة خاصة وشحن وفتح اعتماد أو دفع مسبق ثم تخليص جمركى مع كل الملابسات والتعقيدات ! .

ولو اشترى المستورد الغربى من ضمن دولته ووجد اختلافاً فى مواصفات البضاعة أو اخطاء فإنه يستطيع الاعتراض بسهولة ويعيد البضاعة أو يأتيه بدلاً منها دونما صعوبات أو روتين . أما حين تأتى البضاعة من خلف الستار الحديدى ويكتشف فيها أخطاء فإن عملية الاعتراض والتبديل تصبح عذاباً حقيقياً . نتيجة لذلك نجد الدولة الشيوعية مضطرة لبيع سلعها إلى الغرب بسعر مغرى جداً وبأقل بكثير من سعر ذات السلعة المنتجة فى الغرب . وبما أن الدولة الشيوعية هى صاحبة القرار فى البيع أو عدمه ، بصرف النظر عن الجدوى الاقتصادية من ربح أو خسارة ، وبما أنها هى المحتاجة للقطع الأجنبى من العملات الصعبة نجدها تذعن لقانون العرض والطلب وتبيع بالسعر المنخفض . وملخص ذلك :

ـ تفرض الدول الصناعية الغربية أسعار بيعها لآلات الانتاج إلى الدول الشيوعية ، وتفرض على الدول الشيوعية أسعار شراء السلع باقل من الكلفة فى الغرب . إنه ابتزاز يحمل صفة الشرعية ! فكيف يتنازل الغرب عن الفائدة فى هذه المعادلة المجحفة ؟ . وكيف لا يعمل جاهداً لاستمرار الحكم الشيوعى على مليار ونصف المليار من سكان الأرض كضمان لاستمرار عملية الابتزاز الشرعى ؟ .

(٢) يعترض بعض الاقتصاديين ممن قرأوا هذه المقالة بأن عودة الدول الشيوعية إلى النظام الحر وفتح الحواجز فى وجه حرية التجارة سيكون خيرا عميماً على الدول الغربية لأن النقص ، بل الشبق الحالى على كل السلع فى الدول الشيوعية سَيَملأ من قبل الدول الغربية القادرة على سد الثغرة . ويقول هؤلاء الاقتصاديين أيضاأن أضخم تيارات التبادل التجارى تنشأ بين الدول المتقدمة فيما بينها . فلو نهضت الدول الشيوعية وزادت انتاجها كماً ونوعاً لأصبحت شريكاً أفضل لدول الغرب لأن ازدياد انتاج الشيوعيين يعنى ازدياد قوتهم الشرائية . إن فى القولين السابقين عنصر يبدو صحيحاً ومنطقياً لأول وهلة

لتجنب المنافسة الحاصلة حالياً بين الدول الغربية .... فما بالنا حين تجد هذه الدول نفسها معرضة لمنافسة جديدة لا ترحم ؟ إذن ، إن كان استنتاجنا صحيحاً يحق لنا أن نستمر فى تساؤلنا : ألا تسهم دول الغرب فى منع أية حركة تحرر من الشيوعية ؟ وإلى أى حد يمكن لدول الغرب الصناعية أن تورط نفسها فى عملية مكافحة حركات التحرر ؟[1] .

هنا أعود إلى التمييز بين موقفى دول أوروبا الغربية من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى . فأوروبا تستفيد حتماً من تأخر الشيوعيين فى شرقى أوروبا ، لكن التداخل المستنى فى الجوار والقرابات بين طرفى أوروبا مازال بادياً للعيان ، مما يجعل الأوروبيين الغربيين أقل ممانعة للتحول الرأسمالى . أما الولايات المتحدة فلها سبب وجيه لمنع التحول الرأسمالى ، فانقلاب الدول الأربعة المذكورة إلى النظام الرأسمالى سوف يجعل الكتلة الرأسمالية الأوروبية الغربية من القوة والنفوذ ما يجعل السيادة الأمريكية فى كف القدر .

= بينما هو خاطىء فى واقع الأمر ! فعودة الدول الشيوعية إلى الاقتصاد الحر تجعلهم ينتجون سلعاً أكثر وأجود ولكن بسعر أقل بكثير من الكلفة فى الدول الغربية لأن مستوى الأجور والتكاليف سيكون فى أول طريق الصعود ! .. فإذا فُتحت الحواجز الجمركية نشأت أخطار تهدد المنتجين الغربيين فى عقر دارهم . وسيستمر الخطر إلى أن تتوازن أسعار الكلفة والأجور بين الشرق والغرب . وسيأخذ ذلك مالايقل عن عشرين عاماً تصل بعدها الدول الشيوعية إلى مستوى متقارب مع الدول الغربية .

ولكن حتى إذا وصلت الدول الشيوعية إلى ذات مستوى الغرب تبقى ملاحظة أساسية جداً تتعلق بدول العالم الثالث . فالتبادل التجارى بين الدول الصناعية فيما بينها ، على ضخامته ، ليس له الريعية الممتازة مثل تجارة الدول المتقدمة مع دول العالم الثالث . فتبادل فرنسا مع ألمانيا متوازن تقريباًفلا تستغل ألمانيا فرنسا ولا يحصل العكس إنما تحصل مقايضة سلعة مقابل سلعة بالقيمة الحقيقية العادلة لكلا السلعتين . أما حين تبيع فرنسا إلى دول العالم الثالث فتقبض عملة صعبة تستثمرها بحرية وبأى شكل وبأى وقت تريده ولن تلتزم باستيراد سلعة مقابل سلعة . حتى ولو لم تقبض فرنسا من دول العالم الثالث كامل الثمن بالعملات الصعبة فإنها تأخذ المواد الأولية أو الانتاج اليدوى بأسعار بخسة . هنا يكمن الربح ! فالدولة التى لا تبيع إلى دول العالم الثالث لا تحصل على المواد الأولية بالأسعار البخسة إنما تضطر لشرائها بسعر أعلى من تلك الدول التى تدفع الأثمان البخسة إلى الدول المستضعفة . وبذلك ترتفع تكاليف الانتاج وتصبح أقل قدرة على المنافسة والتصدير . وفضلاً عن ذلك نجد أن بيع كل عدد اضافى من سلعة معينة يساعد على مكننة الانتاج . ومن يبيع دول العالم الثالث أعداداً أكبر يستفيد فى صلب اقتصاده لأنه يمكنن الانتاج فتنخفض سعر الكلفة لديه ويصبح أقدر على ضرب منافسة الآخرين .

إذا فعودة الكتلة الشيوعية إلى النظام الحر سيصيب صلب اقتصاد الدول الغربية فى نقطتين :

١ - مزاحمة الصناعة الغربية فى عقر دارها .

٢ - ظهور طلب متزايد جداً على المواد الأولية فترتفع أسعارها على الجميع .

(١) لنرقب من هذه الزاوية جهود الرئيس السوفياتى الجديد غورباتشوف الذى يسعى إلى الإصلاح ويريد الوصول إلى أي اتفاق مع الولايات المتحدة للحد من سباق التسلح ولو تمكن من ذلك لاستطاع الاستفادة من المليارات المهدورة على التسلح فى تحسين أوضاع الشعب الروسى . إن كل من يتابع سياسة الاتحاد السوفياتى يلمس بوضح اتجاه الرئيس غورباتشوف نحو : =

ومن الأسباب الوجيهة فى عدم رغبة الغرب فى تحول الشيوعيين إلى الاقتصاد الحر هو أن استنفاذ واستغلال الدول الصناعية للدول الشيوعية يبلغ أقصى الدرجات طالما هى بقيت على شيوعيتها . والسبب يتوضح مما يلى :

نعود إلى الحقيقة التى لا يختلف عليها اثنان من أن اقتصاد الدول الشيوعية متأخر ، ومن أهم مظاهر التأخر هو الفقدان شبه الكامل للكشف العلمى الصناعى التطبيقى المتطور[1] .

فكل الاكتشافات الدقيقة وتطبيقها السريع جدا ووضع ثمراتها تحت تصرف البشرية على أوسع نطاق وقف على الدول الصناعية الغربية ، فالصناعة الشيوعية تولد ميتة تقريباً لعدم توفر المنافسة ولعدم ما يحث الإنسان فى الدول الشيوعية على بذل أقصى جهده وعصارة فكره فى الكشف والتقدم . وفى ذات الوقت نجد الدول الشيوعية تتهالك دوما على اقتناء الكشوف العلمية الغربية الحديثة لتبقى على مستوى الأحداث بقدر الامكان وليبقى جهاز دفاعها على المستوى المقبول ، لكن الحصول على السلع الغربية يحتاج إلى المارك والجنيه

= اعطاء المواطن الروسى حقوقاً أكثر بانعاش القطاع الخاص بحيث يستفيد المواطن من ثمرة عمله . وهذا اتجاه معاكس للتطبيق الشيوعى المتصلب .

٢ – فتح نوافذ للنقد بحيث يستطيع المواطن رفع صوته بالاعتراض . وهذا اتجاه معاكس للديكتاتورية المطلقة وخطوة ابتعاد عن التطبيق الشيوعى المتصلب .

٣ – اعادة الاعتبار إلى المواطن السوفياتى الكفء ولو لم يكن شيوعياً والسماح لغير الشيوعيين بترشيح أنفسهم . وهذا أيضا اتجاه معاكس للديكتاتورية وخطوة ابتعاد عن التطبيق الشيوعى المتصلب .. بل إنه اعتراف بأن الحزب الشيوعى ليس هو كل شيء .

هذه الاتجاهات الثلاثة لا تتفق مع مصلحة الولايات المتحدة لأنها ستبث الانتعاش إلى الاتحاد السوفياتى

وفى ذات الوقت تتعارض اتجاهات الرئيس غورباتشوف مع مصالح كادر الحزب الشيوعى الكهل المستفيد والذى يعيش عالة على بؤس الشعب . وكل الحكام الشيوعيين فى أوربا الشرقية لا تنظر بعين الرضا إلى أعمال وأقوال الرئيس الجرىء غورباتشوف وتتحفظ بشدة فى نشرها واذاعتها . ولا استغرب أن هؤلاء يرون فى إتجاه الرئيس غورباتشوف انحرافاً يشابه « انحرافات » هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا التى تم سحقها بالنار والحديد ! .. وأميركالم تعط الرئيس غورباتشوف أية ورقة رابحة يدعم بها موقفه فى بحر الكادر المتحجر .ولم تدعم اتجاهه الديموقراطى فى أول الطريق ، إنما تابعت التفجيرات الذرية بالرغم من احجام الاتحاد السوفياتى عن ذلك من طرف واحد . ومازالت أميركا ماضية فى حرب النجوم الذي يفرض على الاتحاد السوفياتى الغوص فى سباق تسلح لا مصلحة له فيه ...

فإذا سقط هذا الرجل الجرىء فى موسكو كان ضحية الطبقة الشحمية المستفيدة فى كادر الحزب الشيوعى وضحية الغرب . وعلى رأسه أميركا التى حرمته من أى نجاح خارجى يمكنه من الاصلاح فى الداخل وإن لم تؤد هذه الاعاقات الأمريكية إلى احراج وإفشال جورباتشوف بالقدر الكافى فلن تتورع أمريكا عن إحياء النعرات وإثارة الاقليات القومية على الحكم المركزى .. وما أكثر هذه النعرات والأقليات .

(١) سنتكلم عما يسميه البعض : « التفوق السوفياتى فى علوم الفضاء والتسلح فى المقالة التالية : « هل وصلت الشعوب الشيوعية إلى دياجير الظلام ؟ »

والدولار .. لذا نجد الدول الشيوعية تبحث عن أى مورد للقطع الأجنبى لتشترى به ما ينقصها من الصناعات الحيوية الغربية . وفى سبيل ذلك تبيع الدول الشيوعية افضل ما لديها من سلع وأجود إنتاجها إلى الدول الغربية .. بل إن الباحث يكتشف بسهولة أن الدول الشيوعية على استعداد لتصنيع السلع الاستهلاكية التى يطلبها الغرب حسب المواصفات المطلوبة فى الغرب ويبيعها بأبخس الأسعار ليحصل على الدولار والمارك والغرنك[1] ، بينما يبقى الشعب فى الدولة الشيوعية بعيدا حتى عن مشاهدة ذلك الإنتاج .

ويضطر الشعب فى الدولة الشيوعية للاكتفاء بأقل من اللازم الكافى فى حين أن دولته تبيع الإنتاج بخسا لتستبدل به سلعا متقدمة يستخدمها الحاكم للحفاظ على مكانه فى السلطة .

إذن ، فالدول الصناعية الغربية تمتص خيرات البلاد الشيوعية وجهود شعبها وتعطيها بدلا عنها سلعاً متقدمة وأغذية . والسلع المتقدمة التى تعطيها لن تكون من الحداثة بحيث تشكل خطراً على الغرب .

إن بيع الأغذية من الغرب للشرق يهدف فيما يهدف إلى رغبة الولايات المتحدة فىدعم الحكم الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى[2] ، لأن المجاعة إن حلت هناك فلربما ثار الشعب على الحكم ولربما حطمه فالجوع يدفع الإنسان إلى تصرفات غير عقلانية إنما يائسة هوجاء ، وإذا سقط الحكم الشيوعى فلن يعود إلى سدة الحكم ، إنما ستنقلب الأمة الروسية إلى النظام الحر . وإن حصل ذلك برزت المنافسة للدول الغربية ، وعندها ينتهى عصر السيادة الأمريكية على تسيير الأحداث السياسية على الكرة الأرضية .

حين نتطرق إلى إمدادات الأغذية من الغرب إلى الشرق وإلى العالم الثالث نضطر بالضرورة للاشارة إلى أن الانتاج الزراعى فى كل بلد شيوعى متأخر بسبب جملة الأسباب التى شرحناها آنفاً . وكل البلاد الشيوعية تحتاج كميات إضافية من المواد الغذائية الأساسية .

وفى المقابل نجد الدول الغربية تمعن فى رفع مستوى الزراعة وزيادة أرقام الانتاج

---

(١) كثيراً ما يشترى صاحب الأعمال الغربي السلعة الشرقية بأبخس الأثمان ويشترط وضع اشارة مصنعه أو الماركة الخاصة به على البضاعة ثم يُعيد بيعها أو تصديرها وكأنما هو صانعها . إنه يأخذ زبدة الإنتاج ويترك الباقى للشعب الشيوعى .

(٢) فى عام ١٩٨٠ قرر الرئيس الأمريكى كارتر حظر بيع الحبوب إلى الاتحاد السوفييتى ضاربا بمصلحة المزارعين الأمريكيين عرض الحائط . أما الرئيس ريجان فلقد ألغى الحظر بعد فترة قليلة جدا من غزو الاتحاد السوفيتى لأفغانستان !! . لماذا ياترى ؟ . هل أراد مكافأة الاتحاد السوفيتى على محاولته توسيع رقعة النظم الشيوعية ؟ . وكيف يمكن لرئيس أمريكى تزويد ألد أعداء النظام الرأسمالى بالغذاء ؟ . وكذلك السوق الأوروبية المشتركة تزود الاتحاد السوفييتى بألوف مؤلفة من أطنان الزبدة بسعر منخفض جداً جداً عن السعر المحلى وعن **السعر العالمى** . فلماذا يا ترى ؟

وزيادة المردود ، وإن استمرت الأوضاع على هذا المنوال نجد أن القلة القليلة من الدول الصناعية الغربية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية سوف تصبح قادرة على سد الثغرة فى حاجات الدول الشيوعية والمعسكر الثالث . والثغرة هذه فى ازدياد كلما قامت دولة باصلاح زراعى مشبوه على نمط ما حصل فى بعض دول الشرق الأوسط ، لأن الاصلاح الزراعى بالشكل الذى طُبق يؤدى إلى خفض الانتاج والمردود . بل انه ليس باصلاح زراعى إنما تحطيم للزراعة . لذلك علينا ألا نعجب ان مضى عقد من الزمان ثم وجدنا أن الدول الصناعية هى أهم مورد للأغذية وأنها قادرة على تقرير مصير الشعوب من خلال القيادة الزراعية والقيادة الصناعية على حد سواء .

هنا لابد من التنويه إلى أن الانسان الروسى أو التشيكوسلوفاكى أو الهنغارى أو الألمانى الشرقى أو البولونى لايقل فى نوعيته عن مثيله فى أوروبا الغربية . إن من يشاهد المناطق القديمة من مدن لينغراد أو براغ أو بودابست أو بوخارست أو صوفيا أو لايبزيغ أو درسدن يلحظ بسرعة العراقة الرائعة فى الحضارة التى أدت إلى بنائها . وكل المدن المذكورة يضاهى عواصم أوروبا الغربية ويفوز عليها فى كثير من الحالات . ويتوجب بالطبع على الناظر إلى تلك المدن إهمال العمران الجديد الذى ظهر بعد الانقلاب الشيوعى لأن هذا العمران هو الذى يعيب هذه المدن إن استثنينا واحداً من كل عشرة آلاف بناء . إذن لايختلف اثنان على طيب معدن الإنسان فى الدول الشيوعية ، فمدنه ومرافقه وإنجازاته قبل العهد الشيوعى تشهد على قدراته . بل إن التحف والمتاحف والعمران الرائع الذى يفتخر به حكام الدول الشيوعية هو من إنتاج ما قبل العهد الشيوعى بعد أن نستثنى ما سميناه آنفاً واحداً من عشرة آلاف . ولا ينقص هذا الإنسان سوى الانطلاق الحر ليبدع ، لأن الأرضية الصناعية والتراث متوفران . لكن الحكم الشيوعى ربما يفقد كرسى الحكم إن انطلق الشعب ! وإن انطلقت الشعوب الشيوعية تهددت السيادة الأمريكية على العالم ، لذلك يتوجب علينا أن نتساءل : أليس من صالح الولايات المتحدة استمرار الحكم الشيوعى ؟ وهل نحن على خطأ إذ نقول : إن استمرار الحكم الشيوعى فى أوروبا الشرقية يمنع ظهور كتلة أوروبية صناعية واحدة تهدد سيادة الولايات المتحدة ، وان استمرار الحكم الشيوعى على أكثر من مليار إنسان يسمح لدول الغرب باستحلاب الاقتصاد هناك ؟ .

بالإضافة لهذين السببين ، نريد إضافة سبب ثالث يؤيد ما ذهبنا إليه ، ومفاده أن استمرار الوجود الشيوعى يُستخدم من قبل الولايات المتحدة بعبعاً لِبَثّ الرعب فى أوصال دول العالم الثالث ، فإذا بها تتصرف وكأنما صالحها يكمن فى الانطواء تحت جناحى الولايات المتحدة الأمريكية دونما قيد أو شرط .

فيما يلى نود ذكر بعض الأحداث والملابسات والشبهات التىتتعلق بالفرضية التى ذكرناها آنفا ، وللقارىء أن يقيمّ ثم يحكم :

١ - أراد تشرشل أثناء الحرب العالمية الثانية أن تُفتح الجبهة الثانية على قوى المحور من اليونان فتصعد القوى الحليفة شمالا قاطعة الطريق على الزحف الشيوعى على شرق أوروبا[١] . ومن ميزات فتح الجبهة من اليونان قلة قوى المحور المتمركزة فى جنوب المانيا وصعوبة نقل الامدادات من أوروبا الغربية خلال يوغسلافيا الثائرة بقيادة تيتو على الألمان بحرب عصابات منهكة . لكن روزفلت أصر على جبهة النورماندى التى كلفت المزيد من الضحايا تاركا أوروبا الشرقية تحت رحمة الزحف السوفياتى . فهل فكر مخططو السياسة الأمريكية منذ ذلك الوقت فى شطر أوروبا إلى شطرين ؟ .

٢ - في عام ١٩٥٣ قامت أول ثورة ضد الاستبداد الشيوعي في برلين الشرقية من قبل العمال الذين يُفترض أنهم المستفيدون من الحكم الشيوعي . فلم تتدخل القوات السوفياتية على الفور إنما تريثت بالرغم من تواجد قواتها في القرب من الأحداث . ولكن بعد فترة « تفكير » تدخلت بعنف وسحقت ثورة العمال . فهل حصلت على الضوء الأخضر من أمريكا قبل أن تقمع الانتفاضة .

٣ - فى عام ١٩٥٦ثارت هنغاريا على السيادة السوفيتية فلم تحرك الولايات المتحدة ساكنا لدعم هذه الانتفاضة المستمدة من صلب إرادة الشعب الهنغارى ، إنما حجبت معونتها تحت ستار : « لانريد حربا عالمية ثالثة » ، ولكن على المفكر أن يتساءل : ألم يكن

---

(١) إذا ألقينا نظرة على حيثيات دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية وجدنا كيف كان الرئيس روزفلت يمانع فى إعلان الحرب بالرغم من تورط أمريكا حتى الأذنين مع الحلفاء . لقد أكد الرئيس روزفلت أن أمريكا ستتابع تزويد الحلفاء بالسلاح والعتاد حتى النهاية لكنها لن تضحى بالشباب الأمريكى فى أوروبا . لكن عدم دخول أمريكا الحرب يعنى اطالة أمدها وازدياد تخريب القارة الأوروبية وكل مسارح الحرب الأخرى . وكلما ازداد الخراب اشتد اعتماد الأوروبيين على البضائع الأمريكية التى ستحيا رخاء اقتصادياً نادر المثيل فالتطوير الصناعى والعلمى سيبلغ هناك حداً عالياً جداً إن ابتعدت عن الحرب والخراب ، ولن ينازعها السيادة بعد الحرب اى منازع . أما توفير ارواح الشباب الأمريكى فيدفعنا للتساؤل التالى : هل لا قيمة لأرواح الشباب الأوروبى ؟ أليس فى قول الرئيس روزفلت قمة الانانية والصلف حين يوافق على بيع السلاح ويحجم عن اشراك الجيش الأمريكى الذى بدخوله تقصر الحرب ويختصر الدمار ؟ . إن احتجاج روزفلت بأن الشعب الأمريكى غير مستعد للحرب هو احتجاج مردود . فتشرشل دخل الحرب وأعلن أنه سيهزم هتلر بالعصى وزجاجات الشراب . إنى أسمح لنفسى من كل ذلك الاستنتاج التالى : لو لم يعلن هتلر الحرب من طرفه على الولايات المتحدة ، ولو لم تهاجم اليابان قاعدة بيرل هاربور لتريثت الولايات المتحدة باعلان الحرب سنوات أخرى .. ولربما كانت أحجمت عن اعلان الحرب .

فى وسع الولايات المتحدة دعم ثورة هنغاريا بأن تعلن بحزم واحداً من مبادىء القوانين الدولية بالشكل الآتى :

« أحداث هنغاريا تخص هنغاريا وحدها ولا يحق لأية دولة أجنبية التدخل لأن أى تدخل سيبرر تدخل دول أخرى » .

ترى هل كان الاتحاد السوفييتى ليسحق الثورة الهنغارية لو لم يطمئن أن الولايات المتحدة لن تتدخل ؟ بل إننا نسأل : هل كان الاتحاد السوفيتى واثقاً من النصر لو ظهر خطر الحرب العالمية الثالثة حقا ؟ . قبل أن نجيب علينا أن نعرف أن أى دعم أمريكى لهنغاريا كان سيرهق الاتحاد السوفييتى الذى كان يحارب فى أرض أعداء له . ولقد كانت كل من ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا ورومانيا يتفرج مترقبا تطور الأحداث فى هنغاريا . وكان الاتحاد السوفييتى يحتاج إلى جيوش جرارة فى كل تلك الدول ليأمن ولاءها ... أو ليواجه ثورتها هى الأخرى . فكل الموازين لم تكن فى صالح الاتحاد السوفييتى ، فكيف اطمأن إلى أن الغرب لن يتدخل ؟ ومن هى الفئة الخفية التى ربما هى التى أوصلت الاطمئنان إلى القيادة السوفييتية ؟ .

٤ - فى عام ١٩٦١ أنشأت ألمانيا الديمقراطية جدار برلين ، فهل كان بالإمكان انشاء هذا الجدار دون موافقة رسمية أو ضمنية من قبل الولايات المتحدة ؟ .

٥ - لكن أحداث الربيع التشيكوسلوفاكى ونقابات التضامن البولونية تثير تساؤلات أكبر مما حدث فى هنغاريا وبرلين . ففى تشيكوسلوفاكيا وبولونيا استمرت الحركات اللبرالية فترات طويلة دون أن يتدخل الاتحاد السوفييتى ، إنما بقى فى موقف المتفرج . وكان كل يوم يمضى يوحى بأن الحركة التحررية إلى نجاح ، ومع كل يوم يمضى كانت الأصوات المعادية للشيوعية أو للوجود السوفييتى تعلو وتنتشر بحيث أفصح كثيرون عن آرائهم . ولكن الراصدين فى كلا الدولتين كانوا يسجلون أسماء أعداء النظام بصمت وهدوء ، ولما بدا وكأنما كادت الأمور تفلت من أيدى القيادة السوفييتية حصل التدخل العنيف بالقسوة المعروفة وتم اعتقال كل من أفصح عن رأيه . وماتت بعد ذلك جذوة المعارضة لفترة طويلة لا يعرف مداها إلا الله . وثارت بالطبع إثر ذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية موجة مؤثرة من النواح والتباكى على سحق الحريات فى كلا الدولتين .

إنه لمن أسس التفكير المنطقى أن يتصل زعماء حركة معادية للاتحاد السوفييتى بالولايات المتحدة الأمريكية كأكبر نظام مؤيد لكل ما يضعف الاتحاد السوفييتى . فهل اتصل زعماء الحركتين البولونية والتشيكوسلوفاكية بأمريكا كاشفين عن أسمائهم ونواياهم ؟ وهل كانت ثمة قنوات سرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بحيث انتقلت كل نوايا المعارضة فى البلدين ؟ ولماذا لم تحذر الولايات المتحدة زعماء الحركتين من الاستمرار فى حركتهم طالبة إليهم العودة للانضواء تحت شعارات السلطة ، شارحة لهم أسباب عدم تدخلها إن آن الآوان ؟

٦ - لننظر إلى حرب ڤييتنام حيث تقول مصادر الولايات المتحدة أنها تكلفت ١٥٠ مليار دولار وضحت بـ ٦٣ ألف جندى أمريكى وضعف هذا العدد من الجرحى والمشوهين فضلاً عن عدد ضخم من المرضى النفسانيين . لنتساءل : ألم يكن من الممكن كسب ڤييتنام وضمه إلى العالم الحر لو منحته أمريكا عشر المبلغ المذكور مع عشر القتلى الشباب بشكل دعم تطويرى حقيقى ، وليس على طريقة دعم الحاكم اللص الذى يلطش وحاشيته المعونات ويترك شعبه فى الخراب ؟ بالطبع لا يجوز الانتقاص من شجاعة وشراسة جنود شمال ڤييتنام ، لكنى أشك فى أن الولايات المتحدة كانت تسعى إلى النصر وإلى كسب ڤييتنام . لقد كانت الحرب مفيدة لطبقة معينة فى ڤييتنام ولطبقة معينة فى قمة الهرم الاقتصادى والمالى فى الولايات المتحدة . والدولارات لم تبق فى ڤييتنام إنما عادت عن طريق الفئتين المذكورتين إلى صلب الاقتصاد الأمريكى .

ولما بلغ السيل الزبى من قتلى وخراب وجدت الحرب نهايتها بانسلاخ ڤييتنام عن العالم الذى يسمى نفسه حرا ودخلت فى غياهب الشيوعية ، وبعد فترة من ذكرى الغضب والكراهية سوف تعود الاتصالات مع الولايات المتحدة ليبيع الشعب الڤييتنامى إنتاجه رخيصاً وليصبح مُستغلا يسعى وراء الدولار ليؤمن السلع المتطورة التى أصبحت لازمة فى حياة الشعوب .[١]

على كل مفكر ذى منطق أن يتساءل : هل فشل ثورة برلين ، وثورة الهنغار ، وإقامة جدار برلين وفشل انتفاضة تشيكوسلوفاكيا ثم بولونيا ، وفشل انقاذ ڤييتنام وفشل الدفاع

(١) لقد كتبت هذه المقالة فى عام ١٩٨٤ . فى خريف ١٩٨٦ خطب وزير ڤيتنام الشيوعى « فو دونغ جيانغ » أمام الجلسة العامة للأمم المتحدة داعياً لتحسين علاقات ڤييتنام مع الولايات المتحدة ذات الدور الكبير على السلام والاستقرار فى آسيا (حسب قول الوزير المذكور) وأضاف الوزير أن الشعب الڤييتنامى على استعداد لفتح صفحة جديدة لتسهيل وتطوير علاقات الصداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

عن الصين الوطنية صدفة بحتة ؟ . أم نتيجة حتمية لخطوات مدروسة ؟ . إنى لا أستطيع كتم اعتقادى أن فشل كل هذه الأحداث تم لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التى لا تمانع فى اتساع رقعة الشيوعية العالمية .

يلاحظ من تتبع السياسة العالمية أن الولايات المتحدة علىاستعداد للتضحية بأصدقائها حين تتطلب مصلحتها ذلك ، ولا يهمها أن تتوطد العلاقات بين الدول التى ترفض الشيوعية أصلاً وفصلاً وبين الاتحاد السوفييتى لأن الهدف البعيد للسياسة الأمريكية يتحقق حين تزول الزعامات الوطنية الصادقةويأتى بعدها الأدعياء أو الجهلة . هنا أود الاقتراب من مثال حتى : تطلب دولة من الولايات المتحدة سلاحاً متطوراً فترفض الولايات المتحدة ، تنوه هذه الدولة بأنها ستلجأ إلى الاتحاد السوفييتى . تبقى الولايات المتحدة على رفضها وتتم الصفقة مع الاتحاد السوفييتى . هنا أتساءل : هل تأسف الولايات المتحدة على هذه الخطوة ؟ أعتقد لا لسببين :

(أ) يهم الولايات المتحدة انفتاح الحوار بين الدول المعادية للشيوعية والاتحاد السوفييتى لأن هذا الانفتاح يضعف الحاكم الوطنى الصادق ويمتّن موطىء قدم الشيوعية فى تلك الدولة ويفتح المجال فى مرحلة مقبلة لظهور بوادر وتطلعات يسارية تخيف رأس المال الوطنى فيهرب ببطء فى البدء وبسرعة فيما بعد باتجاه الغرب .. والنخبة العلمية تشق طريقها نحو الغرب لتبقى الدولة وكأنما هى جوفاء .

(ب) حين تشترى هذه الدولة السلاح من الاتحاد السوفييتى تدخل إليه دفعات الدولار ، وهذه ستعود حتما إلى هذا الغرب ثمن الوجبات الغذائية الضرورية أو ثمن كميات من الأجهزة المتقدمة . ولا يضير الولايات المتحدة الكسب المادى والمعنوى الذى حصل عليه الاتحاد السوفييتى لأنها بالأصل تريد له الحياة ، ولكن ضمن الاطار الذى تسمح به المصلحة العليا للولايات المتحدة . فمشتريات الدول العربية البترولية من الاتحاد السوفييتى ليست أكثر من صفقة مؤجلة بالنسبة للولايات المتحدة .

انطلاقاً من كل ما ذكرناه ، أعتقد أن الولايات المتحدة لا تمانع من حيث المبدأ من صيرورة كل دول العالم الثالث فى قبضة النظام الشيوعى بشرط أن تبقى القدرة العسكرية لمجوعة الدول أضعف من أن تهدد أمن الولايات المتحدة . ويجب أن يتم ذلك حسب معادلة يجب أن تبقى متوازنة دوماً وأبداً : لا تريد الولايات المتحدة كتلة شيوعية قوية تشكل خطرا حقيقياً على الغرب ، لكنها فى ذات الوقت لا تريد أن تضعف الكتلة الشيوعية بحيث

يسقط النظام وينهار . لذلك تراقب الولايات المتحدة بانتباه واستمرار مدى انتفاخ البالون الشيوعى فكلما أوشك البالون على الهمد ضخت به الولايات المتحدة قدراً من الغذاء أو التقنية الصناعية أو من كليهما بحيث يستعيد النظام ثباته وثقته بنفسه . فالمطلوب من الكتلة الشيوعية هو أن تشع نحو دول العالم قدراً من القوة العسكرية والثبات الداخلى بحيث تستطيع الولايات المتحدة الاشارة إلى شبح الشيوعية فتخاف الدول الأخرى وتنفق على التسلح لدى باعة السلاح وتنضوى تحت أجنحة الولايات المتحدة منصاعة لرغباتها .

هذا ويبدو أن التفوق العلمى والعسكرى الأمريكى متوفر ، واستمرار الولايات المتحدة فى استقطاب نخبة علماء الكرة الأرضية ، بما فى ذلك دول حلفائها فى أوروبا الغربية سيجعل هذا التفوق بلا حدود . وإن اعتقد حلفاء الولايات المتحدة فى أوروبا الغربية أن وضعهم أفضل من أوضاع دول العالم الثالث فمعهم حق ولكن ضمن حدود وإلى حين ، لكنى أشك فى أن الولايات المتحدة تمانع جدياً فى سيطرة الشيوعية على دولة أوربية غربية على المدى الطويل . فسيطرة الشيوعية على دولة أوروبية غربية يعنى التخلص من منافس قوى وإضعاف الباقى من الكتلة الأوروبية ، فضلاً عن أن رجالات النخبة فى هذه الدولة سوف تهاجر إلى أفضل مكان تمارس فيه إبداعها : الولايات المتحدة . وإن لم تبذل دول أوروبا الغربية الغالى والرخيص من أجل البحث العلمى لوجدت نفسها متعلقة كليا ببراءات الاختراع التخصصية الآتية بشكل متزايد من الولايات المتحدة .[1]

إن كل دولة تدخلها الشيوعية تسوء صناعتها وينخفض مردودها الزراعى ، بينما يزداد فيها الضغط البشرى الذى يطلب الغذاء . فإذا كان الفائض الغذائى الأمريكى يزداد طرداً

---

(١) من الأخطاء الكبيرة التى ترتكبها دول أوروبا الغربية انصياعها لعملية إخراجها من العلاقات المباشرة العميقة مع دول العالم الثالث . فحين حصل النقاش العلنى فى ألمانيا الغربية حول بيع دبابات ليوبارد لدولة عربية هاجت أصوات صحفية عالميه تطالب ألمانيا بعدم بيع السلاح وتقول أن الشرق الأوسط هو مجال أمريكى بحت لايجوز لغيرهم الخوض فيه ! ترى لماذا تعترض أمريكا على فتح جسور مباشرة عميقة بين دول أوروبا والعالم الثالث ؟ إن كان الجواب يشير إلى أن أمريكا هى سيدة محاربة الشيوعية لتوجب علينا رفض ذلك لأن الدول الشيوعية كيانات ضعيفة يستغلها الغرب حتى الرمق الأخير . إن الحقيقة هو أن أمريكا تريد تقطيع الأواصر التى تربط دول العالم الثالث بأوروبا لتكون هى حجر الزاوية فى جملة العلاقات . وكلما أحست دول العالم الثالث أن مواضيعها الحيوية لا تُبحث إلا من خلال أمريكا اضطرت الشركات الأوروبية للجوء إلى شركات أمريكية من أجل الدخول فى المشاريع الاقتصادية فى العالم الثالث . وهذا ما يحصل فى حالات كثيرة فى الوقت الحاضر .

إن الفكرة السالفة تذكرنا بعدة أحداث عالمية لابد من اعادة النظر فى الدوافع الخلفية التى أدت اليها مثل الدعم الاعلامى الأمريكى لاستقلال الجزائر ولهزيمة فرنسا فى الهند الصينية ولانتصار الشيوعيين فى الاستيلاء على « قارة » =

متناسباً مع زيادة الجوع فى العالم الشيوعى والعالم الثالث وجدنا أن الولايات المتحدة تصبح قادرة على ابتزاز هذه الشعوب والتسلط على مصائرها ، فلا ترسل شحنات الأغذية إلى دولة إلا حين تذعن قيادة هذه الدولة لشرط من الشروط !!! .

أليس هذا الأسلوب هوالوسيلة المناسبة للتسلط على جميع شعوب الأرض ؟ فإن استتبت للولايات المتحدة القيادة العلمية من كشوف واختراعات فى شتى المجالات ، والقيادة الغذائية بحيث تصبح قادرة على سد الثغرات الغذائية لدى شعوب العالم فمن يقف فى وجه سيادتها المطلقة ؟ فإذا تمت للولايات المتحدة الأمريكية هذه السيادة صار السيد الحقيقى فى الولايات المتحدة سيداً على العالم .

☆ ☆ ☆

إن استمرار الحكم الشيوعى فى دول شرق أوروبا لا يخدم مصالح الشعوب هناك . فالشعوب هناك حية ومتحفزة تريد الانطلاق . إن الإنسان الروسى ذكى ومتوثب ، وان نظرة إلى مختلف النشاطات فى المجتمع الروسى القيصرى تثبت تقدم النخبة عندهم فى الفيزياء والكيمياء والطيران والعمران والذرة والاجتماعيات ، ولولا الكبت الشيوعى ، ولو أن الثورة الشيوعية سمحت بالانطلاقة الشاملة لكان شأن روسيا الآن شأن آخر .

فوضع الاتحاد السوفييتى على قمة دول تحقد عليه ليس البديل الأفضل لما كان يمكن

=

الصين . إنى أرى أن أمريكا ارادت بتر الأصابع الفرنسية عن كل مناطق نفوذها لتحجيم فرنسا ولتحل أمريكا محلها بالتدريج . فأمريكا لم تتصرف بدافع الحب لحريات الشعوب . ولو نظرنا إلى المناطق المذكورة بعد خروج فرنسا وجدناها لم تصبح شعوباً حرة إنما وقعت فى أسر ديكتاتوريات محلية جديدة . بل إن أحداث العدوان الثلاثى على مصر لا تبعد كثيراً عما قلناه ! فضغط أمريكا على المعتدين للانسحاب لم يهدف إلى دعم المواقف العادلة ولم يحصل حباً فى مبدأ حرية الشعوب وشجب العدوان إنما من أجل أن تتكفىء المصالح الانجليزية الفرنسية عن المنطقة ولتتقلص حجوم الامبراطوريات الأوروبية القديمة لصالح المستعمر الجديد

أما الصين فلقد ذكرتها لسبب آخر : إذا نظرنا إلى دور هونج كونج وجزيرة تايوان (الصين الوطنية) فى الاقتصاد العالمى لأدركنا أن بضعة وعشرين مليون صينى يزعجون الدول الصناعية العريقة بانتاجهم الرخيص والمتزايد فى الجودة . ترى ماذا كان يحصل لو استقل مليار مواطن صينى ضمن « قارة » لا حدود لخيراتها فى ظل نظام اقتصادى حر كما هو فى هونج كونج وتايوان ؟ .. أليس فى صالح الدول المتقدمة صناعياً وعلى رأسها أمريكا تفادى شر الصين برميها فى براثن النظام الشيوعى القاتل لنهضة الشعوب ؟ .. أو لم يكن من الممكن لأمريكا دعم تشانج كاى شيك بحيث ينتصر على ماوتسى تونج ؟ .. مجرد تساؤل ... لا أكثر ولا أقل ! ..

أن يكون عليه . وما قلناه عن الإنسان السوفييتى الطيب ينطبق على الإنسان فى دول شرقى أوروبا .

إن تلك الشعوب ، وشعوب أخرى من العالم الثالث رئة معطلة فى الكيان البشرى ، فإذا كان الحكام هناك واعين لمسؤولياتهم القيادية لتراجعوا بشكل أو بآخر عن الجمود الانتحارى فى نظمهم ولأطلقوا العنان لإنسانهم المبدع ليثبت دوره فى التاريخ . ولا سبيل للوقوف فى وجه فردية السيادة الأمريكية على العالم إلا من خلال تراجع الحكم الشيوعى عن تحجره الفاشل . إنى لواثق من أن الدولار ستنخفض قيمته فور الاعلان عن حرية الاقتصاد فى أى جزء من أجزاء المنطقة الشيوعية .

إننا ضد الشيوعية ومع الولايات المتحدة من حيث المبدأ الديموقراطى والمنافسة الحرة لكننا نطلب من الولايات المتحدة دعم الديموقراطيين فى أنحاء العالم والتوقف عن دعم الديكتاتوريات العسكرية وغير العسكرية . إن الكرة الأرضية تحتاج إلى جميع أفراد البشرية وما أحلى أن تنتصر القيم الخيرة لدى القيادات شرقاً وغرباً ، وأن تولد بذرة التعاون بين الجميع بعيدا عن الشيوعية الفاشلة من جهة ، وبعيداً عن المادية الرأسمالية الغاشمةالتىترى المال والمادة فوق الجميع . إن الولايات المتحدة العظيمة تحتاج إلى باقى العالم وان باقى العالم يحتاج إلى الولايات المتحدة ذات القدرات الضخمة والشعب الطيب . لكن التعاون المتبادل لن يعطى الثمار الطيبة إلا إذا توقفت الولايات المتحدة عن سياسة السيادة على العالم من خلال إبقاء باقى العالم فى تأخر مستمر .

أما الاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية الأخرى ، فأود لو أهمس فى سمعهم ما يلى : لماذا تتسلحون ؟

إن كانت سياسة التسلح عندكم تهدف الاستيلاء على دول الغرب ، فالأفضل ألا تتابعوا ذلك لأنكم بعيدين جداً عن التفوق التقنى الدقيق فى الغرب . وأنتم تقولون على كل حال أنكم دعاة السلام .

وإن كنتم تتسلحون للدفاع عن كيانكم ، فالأفضل لكم أيضاً ألا تتسلحوا لأن الغرب لن يهاجمكم على الاطلاق ، ولماذا يهاجمكم الغرب إن كنتم تقومون بتنفيذ رغباته عن معرفة أو عن جهل . فأنتم تبترون براعم التفكير الخلاق فى أفراد شعبكم وتقتلون الانتاجية والانتاج بالروتين ، وتبقون فى الحضيض . إن أمريكا لا تخشى إلا الند المتعلم المبدع ، فالعلم الحر والبحث العلمى مع التطبيق التجريبى العلمى هو طريق النجاح .

ولماذا يحاربكم الغرب إن كنتم ترسلون إليه أفضل منتجاتكم بأبخس الأسعار ؟ إنكم كسرتم شوكتكم العلمية وشوكتكم الاقتصادية بأيديكم وبمحض إرادتكم ... فما الذى يجرح الغرب منكم بعد ذلك ؟ .. كل ما يزعج الغرب منكم هو إثارة هذا الحزب أو هذه الدولة أو هذا الزعيم على الغرب .. ولكن هل يشكل ذلك خطراً واقعياً على الغرب ؟ .

أولاً تعتقدون أن هذه الإثارة مفيدة لفئات محدودة من أصحاب المصالح فى الغرب نفسه ؟ وأما إن كنتم تتسلحون لكبت شعوبكم فإننا نقول : معكم الحق ، لأن التجنى على إرادة الشعب يحتاج للكثير من البطش والتجسس على المواطنين .

☆ ☆ ☆

كل ما قلته آنفا فرضيات حاولت دعمها ببعض الوقائع والحقائق ، ولا أعرف مدى احتمال صحتها . لقد قلت أن العديد من الظواهر يجعل هذه الفرضيات تبدو وكأنما هى خيال لكم الممحص الدقيق سيرى خيط الصحة من حيث المبدأ الأساسى . هذا وليس من الضرورى أن يكون المضمون هو الصحة المطلقة . لكن طرح هذه الفرضيات على بساط البحث قد يدفع الباحث خطوة نحو الحقيقة .

هل وصلت الشعوب الشيوعية إلى دياجير الظلام

قبل الحرب العالمية الثانية كانت دول أوروبا الشرقية غير شيوعية وذات اقتصاد متين وتقف على قدم التساوى مع دول اوروبا الغربية . فتشيكوسلوفاكيا كانت « سويسرا » رائعة فى وسط أوروبا . وهنغاريا ذات صناعة متقدمة وألمانيا الشرقية موطن أساسي لاكثر صناعات المانيا تقدماً على الاطلاق . بعد سيطرة الحكم الشيوعي على هذه البلاد وبعد أن أصبح كل شيء ملكا للشعب وصار الجميع موظفين لدى الدولة ماتت جذوة المبادهة الفردية وانتهى عصر صاحب المصنع الذي يسهر على سلامة مصنعه ويلتفت إلى منافسيه في بلده وفي أى مكان آخر مراقبا الجديد في انتاجهم محاولا إما تقليده - في أسوا الاحوال - أو اجراء تجديد عليه لأن التوقف عن التجديد سيرميه من قطار التقدم إلى الهاوية . أن صاحب المصنع في مجتمع الاقتصاد الحر ، أو ادارة هذا المصنع التي تُقال وتُسقط إن بدا عليها الخمول والاتكالية هي كائنات حية تستمد مقومات وجودها من نشاطها الذاتي . فان عملت عاشت وان خملت اندثرت وان ازداد انتاجها زادت الفائدة عليها وعلى المحيطين بها . لذلك نجد الرؤوس المفكرة في تلك المصانع تقرأ وتطالع وتخترع وتمد اصابعها إلى جميع ما يمت لاختصاصها بصلة بحثاً عن الجديد . انهم يدسون انوفهم وعيونهم في الجامعات وفي مؤسسات البحث العلمي وفي قوائم الاختراعات الجديدة علهم يسمعون باختراع جديد يطوّرون به انتاجهم . ان قادة المصانع في مجتمعات الاقتصاد الحر هو لولب نشيط لا يكف عن النشاط والحركة إلا حين ينفصل عن مركزه الحساس . فمصنع آلة تصوير في الدول الغربية لا يعيش من رواتب رصدتها له الدولة انما من بيع انتاجه . والالة التي يبيعها المصنع فى هذا العام لن تباع فى العام المقبل إن لم يطرأ عليها تحسين . فمصانع آلات التصوير في العالم ترصد اخطاءه لتكافحه من خلالها وترصد تقدمه لتنافسه بمثلها وتدرك هي أيضا أن فرصتها تكمن في التجديد والابداع . فلا عجب اذن أن نرى كل حديث في آلات التصوير يصدر عن دول الاقتصاد الحر بينما آلات التصوير في الدول الشيوعية تقف خلف الاخرين بمراحل بل انها لا تكاد تتقدم ان لم تشتر من دول الغرب بعض براءات الاختراع . والفارق في النوعية والكمية في ازديادٍ مستمر . فحين يقرأ أحد رؤساء مصنع تصوير في الغرب عن اكتشاف خلية ضوئية تولد الكهرباء من النور يفكر

فورا بالاستفادة من هذا الاختراع في آلة التصوير لانه يحل مشكلة قياس فتحة العدسة . ثم يعرض الفكرة على المسؤولين في المصنع ويقبلون على التجارب ، وفي النهاية يظهر الانتاج الجديد المتطور في الاسواق . فالمصنع هنا وحدة اقتصادية كاملة قادرة على التفكير وعلى اتخاذ القرار والتنفيذ . فى هذا المصنع يجلس شخص واحد أو عدد قليل جدا حول مائدة النقاش ويقررون التصرف ويرتبون الخطوات والتمويل وتظهر النتائج الايجابية دونما تأخير .

أما في الدول الاشتراكية فمدير مصنع آلات التصوير يعيش في عالم مختلف كليا : انه موظف ثابت لا يُفصل عن العمل إن لم يتقدم ، ولا من يحاسبه ان لم يكتشف في مصنعه اى جديد . راتبه ثابت ... فلماذا يركض ويلهث بحثا عن الجديد والتجديد ؟ ولو افترضنا جدلا انه علم بوجود الخلية الكهرضوئية المذكورة أعلاه فلن يُقبل عليها ساعيا للاستفادة منها ..؟ فلماذا يُجهد نفسه ...؟ ولمن يفعل ذلك ...؟ ولنفرض أنه قرر الاستفادة من هذا الاختراع ، فكم من الوقت يحتاج لجمع المسؤولين المختصين في مصنعه ليسمع وجهة نظرهم ؟ ومن منهم سيهتم اهتماما حقيقيا بذلك خاصة أن ذلك قد يلقى على كتفه بأعباء جديدة من اجراء تجارب واستخلاص نتائج مضطرا إلى التضحية بوقت اضافى ...؟ ولو قرر كل هؤلاء الاقدام على التجارب فكيف يجرى اتخاذ القرار بتمويل تلك التجارب بدون الرجوع إلى الدوائر الاقتصادية ثم المالية المركزية ...؟ وكم من الوقت يمضي حتى لحظة اقناع المسؤولين المركزيين بضرورة الاقدام على تلك الخطوة ؟ وان حصلت الموافقة فكم يحتاج الروتين إلى تمويل المشروع ووضعه في أول طريق التنفيذ ؟ وهل تتوفر الاموال اللازمة اصلا ؟ خلاصة القول : ان المصنع في دنيا الاقتصاد الحر كائن حى نشيط وفاعل **يتخذ قرارات حركته من ضمن ذاته. أما المصنع في الدول الشيوعية فكائن خامل. إن حرّكه** أحد من الخارج تحرك وان لم يحرّكه أحد بقي في مكانه حتى يوم الدين . فالمصنع في تشيكوسلوفياكيا أو المانيا الشرقية أو بولونيا أو هنغاريا الذى كان حتى الحرب العالمية الثانية يقف في القمة يناطح أنداده من المصانع الغربية ، تَخلّف عن الركب بمجرد تأميمه . ومصيره بعد زمن هو الاندثار ، الاندثار النسبي في أحسن الأحوال .. أى أنه يندثر حتى لو بقي ينتج . فتفسير ذلك كالتالي : مصنع ادوات مطبخية في دولة شيوعية كان ينتج في اوجه الف وعاء قبل التأميم الشيوعي . وكان هذا العدد رائعا قبل الحرب العالمية الثانية ، وكانت النوعية في مقدمة المتوفر في الاسواق . أما بعد التأميم فالمصنع ينتج ذات الرقم وذات النوعية ، بينما صار الغرب يصنع المصانع التي تلفظ الاوعية المطبخية لفظا وبنوعية

أفضل وشكل أجمل إذا ما قورنت بما يحصل في الدولة التي اصبحت شيوعية . وبذلك يصبح الفرق بين المصنعين كالفارق بين محراث الاجداد والتراكتور .. وأحب هنا شرح نظريتي من خلال مثال مبسط اعتقده قريباً من ادراك كل قارىء : لنرمز إلى دول الاقتصاد الحر بقطار وللدول الشيوعية بقطار آخر . فقطار الغرب يسير بسرعة ١٠٠ كيلو متر وقطار الشرق بسرعة ٧٠ كلم في كل عام . بعد خمس سنوات سيتخلف القطار الشيوعي ١٥٠ كلم عن القطار الغربي وبعد عشر سنوات سيبلغ التخلف ٣٠٠ كلم أى أربعة اضعاف الاستطاعة في العام الواحد . وهذا المثل هو في الحقيقة أقل من الواقع ! والاقرب للصحة هو أن القطار الشيوعي ربما يتقدم بسرعة ٢٠ كلم بينما يسير القطار الغربي المائة ... هذا ان جاز لنا استخدام الارقام في هذا المثال . لكنني لا اعتقدني بعيدا عن الواقع ان قلت ما قلت . فمنذ الثورة الشيوعية لم يصدر عن دولة شيوعية أى اختراع في أى مجال امكن استخدامه في تحسين الاوضاع الحياتية اليومية لافراد المجتمع البشرى . انتقل الان إلى الصورة التالية من الواقع : في أوروبا الغربية ملايين من المصانع المنتجة لكل اصناف السلع التي تخطر على بال . وحجومها يتراوح بين الصغير جدا حيث يوجد خمسة عمال ، وبين الوسط وبين الضخم حيث الوف العمال . كل هذه المصانع لا يستطيع العيش ان لم يواكب التطور كما قلنا آنفا . فالمنجرة الصغيرة تندثر ان لم يشتر صاحبها الالة التي تثبت الواح الخشب مع بعضها « بكباسة » نصف اوتوماتيك بدلا عن استخدام المسامير ، فان لم يفعل ذلك لاستهلك منه صنع خزانة وقتا طويلا بحيث يكون زميل له صنع اربعة خزائن مستخدما الالة المذكورة . ويندثر النجار صاحب المنجرة ايضا ان لم يشتر الالة التي تلصق قشرة الخشب على الخشب المضغوط بفعل الحرارة ليحصل المستهلك على اثاث تبدو عليه الفخامة ولكن بسعر زهيد . وبالتوازى مع ذلك نجد المصنع العملاق الذى اخترع الجهاز اللاصق بالحرارة قد بدأ اصلا بآلة غالية الثمن لا يستطيع شراءها الا كبير الشركات . ولا تمضى فترة إلا ونجد ذات المصنع قد عدل الالة واصلحها واستنبط منها قياسا صغيرا يفرض نفسه على اصحاب المناجر الصغيرة خاصة انها ستكون رخيصة السعر وفي مقدور الجميع دفع ثمنها . وحين يشتريها بعض اصحاب المناجر نجد العدوى تصيب بالضرورة الاخرين لكيلا يصبحوا بعيدين عن التطور الجديد نوعا وسرعة . إنها عملية اقتصادية واجتماعية في آن واحد ولها صفات الكائنات الحية . فالصانع المستقل يلهث ركضا بحثا عن اية فرصة لبيع اى شيء جديد والمستهلك على استعداد لتقبل وتلقف أى تجديد . والتزاوج بين الفكر المبدع من جهة وحاجات البشرية الجائعة دوما نحو الافضل والاجمل والاكثر راحة ورخاء من جهة أخرى هو مولد النور والتقدم . إنها الشرارة التى تشع النور الابيض الساطع بين قضيبي الفحم

في القوس الكهربائي . انها عملية فيزيو اجتماعية ، بل انها عملية جنسية بحتة : الذكر فيها هو الكيان المبدع والانثى هي السوق المتعطشة لتلقف كل جديد واحتضانه . والوليد هو الاختراع ... ضمان التطور ودعامته . وهذا هو المعدوم في النظم الشيوعية . انه لمن الصحيح تماما أن السعي للجديد لا ينطلق دوما من نظرة مثالية انما من حب الكسب لكن النظام الذي يطلق الابداع من عقاله هو الاجدر بالحياة ... بل هو الذى سيعيش ، وهو الذى سيتحكم في مصير العالم . ولكن لهذا النظام محاذير مختلفة ومتعددة ، لا يجوز تجاهلها . فالركض المتسارع المسعور نحو الاختراع الجديد لتثبيت مكانة الشركات في اسواق التصريف والاستهلاك عملية مهلكة للمجتمع . والسابق بين مختلف الشركات يدفعهم للجوء إلى اقذر الوسائل للحفاظ على ارقام المبيعات . وعلينا ألا نستغرب ان يصل النظام الرأسمالي المطلق إلى حدود التضحية بكل انسان ينتهي من دور الانتاج ، انها المادة الباردة برودة القبور . لكننا لسنا في صدد البحث عن الوسائل القمينة بكبح جماح هذا النظام ، انما في صدد تبيان ضرورة الرجوع عن ممارسات الحكم الشيوعي في انحاء العالم .

اعود الان ثانية إلى ملايين المصانع في العالم الغربي . فكل منها يبدع شيئا جديدا . وهذا الشيء الجديد يغير في الحياة اليومية للانسان ويفيد مصانع اخرى إذْ تُطور انتاجها بالاستفادة من « الابداع » الجديد . وكل تطوير مهما صغر حجمه له أهمية وله فوائد . فاختراع تلك الوريقة البيضاء قبل سنوات طويلة والتي تستعملها السكرتيرة لطمس الحرف الذى طبعته خطأ هو شيء مهم حقا بعد أن كانت تلجأ إلى محو الحرف الخطأ بأقلام من نوعية خاصة . وكان ذلك يأخذ منها وقتا طويلا ، وتكون المطبوعة غير نظيفة . لكن الآلة الكاتبة الكهربائية الحديثة التي تمحي الحرف الخطأ بضربة واحدة استغنت عن الورق الابيض الذي كانت السكرتيرة تستعمله بحيث اضحى السبق الماضي في ذمة الماضي [*] ...

(☆) ثمة احصائية قد تثير بعض الابتسام . لكن القارىء المتمعن سيدرك معناها العميق لأنها تعطى صورة لا تصدق عن اثر اى تجديد تقنى مهما كان صغيراً على الاقتصاد ككل . لست أدعى الدقة الكاملة فى المثال لكنه حتماً يلقى ضوءاً يوضح الهدف المراد منه :

فى دولة صناعية مثل انكلترا يعيش قرابة ٦٥ مليون نسمة . لا يقل عدد من يطبعون على الآلة الكاتبة يومياً فى انكلترا عن ٥ مليون نسمة : (كل شركة من ملايين الشركات الموجودة فى انحاء انكلترا تحتاج إلى مراسلات . وتقارير ، وحسابات ، وفواتير ، وهناك الاطباء والمستشفيات والجامعات والطلاب ومكاتب الترجمة والدوائر الحكومية ، والجيش ، والمحامون والصحافة ودور الطباعة ودور النشر والمخابر الخ ..) بعض هؤلاء يطبع صفحتين في يوم لكن كثيرين يطبعون عشرين أو ثلاثين صفحة في اليوم . ولننطلق من أن كل طابع أو طابعة يكتب يومياً ٥ صفحات وسطياً ويرتكب فى كل صفحة ٥ أخطاء مطبعية . من ذلك نجد الحساب التالى :

والبحث عن الاحدث جار على قدم وساق ... بل انهم قاب قوسين أو ادنى من الالة التي ترفض طبع الحرف الخطأ أصلا ، أو من الالة التي نملي عليها بصوتنا النص فتكتبه عن طريق الالكترون . أما المصانع التي كانت تنتج الورقة البيضاء واقلام المحي الخاصة المذكورة في المثال السابق فتضطر لوقف الانتاج وللتأقلم مع الوضع الجديد . فإما تتمكن من بيع آلاتها إلى السذج في العالم الاشتراكي أو العالم الثالث أو أنها تضطر إلى اعتبارها مستهلكة بدون اية قيمة . وعليها أن تبحث عن ميادين جديدة للانتاج .

وبما أن العودة القهقرى مستحيلة توجب عليها البحث العلمي والاختراع .

احتاج الامر في عالم الصواريخ إلى مادة التيفال لحماية الكبسولة العائدة إلى الأرض من الوف درجات الحرارة . فلم يمض وقت طويل حتى شاهدنا ربات المنازل تستفيد من التيفال في حياتها اليومية من خلال مقالي وطناجر لا يلتصق بها الطعام . ومختلف المصانع في الميادين الحرارية أوجدت واستنبطت مختلف التطبيقات العملية من مادة التيفال .

---

٥ مليون طابع × ٥ صفحات × ٥ أخطاء = ١٢٥ مليون خطيئة ترتكب يومياً على الآلات الكاتبة فى دولة انكلترا . يحتاج تصحيح كل خطيئة بطريقة المحى ثم التصحيح إلى نصف دقيقة على أقل تقدير : (رفع الورقة عدة أسطر ثم محى الخطأ بالممحاة الخاصة ثم اعادة الورقة بدقة إلى مكانها ثم ضرب الحرف الصحيح . ولربما تتمزق الورقة مكان المحى فيتوجب طبع الورقة من أولها . هذا وإن محى الأخطاء والورقة فى مكانها على الآلة الكاتبة يعنى سقوط بقايا المحى فى ضن ميكانيك الآلة) . أما فى الآلات الحديثة فيجرى تصحيح الحرف الخاطىء بضربة واحدة لا تحتاج لأكثر من ثانية واحدة . على هذا الاساس يصبح الحساب السابق كالتالى :

١٢٥ مليون خطيئة × $\frac{١}{٢}$ دقيقة = ٦٢,٥ مليون دقيقة . نخصم منها ٢,٥ مليون دقيقة للتصحيح بالطريقة الحديثة فيبقى :

٦٠ مليون دقيقة = مليون ساعة = ١٢٥,٠٠٠ يوم عمل

١٢٥٠٠٠ يوم عمل نقسمها على ٢٥ يوم عمل فى الشهر الواحد = ٥٠٠٠ شهر عمل

فإذا اعتبرنا أن الطابع على الآلة الكاتبة فى انكلترا يحصل على ٥٠٠ جنيه فى الشهر لكان ربح الاقتصاد الانكليزى من هذا الاكتشاف الصغير يساوى

٥٠٠٠ شهر × ٥٠٠ جنيه = ٢,٥ مليون جنيه استرلينى تربحها دولة انكلترا فى كل يوم عند تطبيق هذا الكشف التقنى الصغير . فإذا جمعنا هذه الكشوفات الصغيرة والكبيرة والتى تزداد عدديا ونوعيا يوماً بعد يوم لأن مكتشفيها على استعداد لبذل الجهد والفكر حين يجنون ثمار اختراعاتهم لأمكن لنا تصور اتساع الهوة المتزايد بين الدول المتقدمة فى الغرب وبين الدول الشيوعية .

ولا ننسى أن هذا الكشف التقنى المذكور أعلاه أصبح فى طريقة إلى الزوال بعد ظهور الكشوفات الأحدث حيث تطبع السكرتيرة على شاشة التلفزيون وتصحح كما تشاء بدون ورق وبدون صوت . وحين تتم كتابة النص السليم تضغط على زر فتطبع الطابعة نصاً نظيفاً على الورقة بسرعة لاتكاد العين تلحقها .

وفي عالم البلاستيك ، الذى لم يعد الانسان يتصور امكانية الاستغناء عنه ، ظهر النوع الصافى اللين ذو الشفافية المساوية لشفافية الزجاج ، فحل محلها فى الوف الاستخدامات حتى في العدسات اللاصقة ، وربما حلت محل العدسة أمام بؤبؤ العين بعد سنوات .

وظهرت الالة التي تطين (تُليس) الجدران بالاسمنت . فبينما كان تطيين دار يحتاج إلى شهر اصبح يحتاج إلى يومين فقط . وبينما كان يعمل عدة اشخاص في الماضى اذ الآلة تكتفي بعامل أو اثنين وتنتج الانتاج الافضل .

وكان يجرى في السابق مد الاسلاك بين المدن بحفر الخنادق ثم تمديد الاسلاك ثم اعادة ردم الخنادق . أما الآن فيوجد آلة يقودها سائق على جانب الطريق فتحفر الأرض وتمد السلك وتردم ما حفرته بعمليات متتابعة دون أن يحتاج العامل إلى مغادرة كرسي القيادة . فَجيش العمال الذى كان يلزم سابقا امكن اختصاره إلى شيء لا يذكر .

ان الامثلة السابقة هي ذرة من محيط وما يستفيده شعب من هذه التطويرات لا يمكن التغاضى عنه بأن يقول قائل : انها كماليات يستطيع الانسان العيش بدونها ... كلا ... ان هذه هي اسس التطور ، فراحة ربة المنزل في انها لم تعد تلجأ إلى حك المقلاة بالرمل أو الليف المعدني . وراحة السكرتيرة أنها لم تعد تتوقف طويلا لتصحيح الخطأ المطبعي ، وراحة عامل الطينة في أنه لم يعد يبذل الجهد الجسدى كما من قبل ولم يعد يبقى الاسابيع في عمل واحد . بل أياما ، وراحة من يمدد الاسلاك في انحاء الدولة المشفوع بسرعة تنفيذ هائلة ... هذه كلها ذرات من بحر المخترعات التي تتطور وتتزاوج من جديد لتظهر مخترعات ارفع في المستوى . انها اختصار مخيف للوقت وتوفير للطاقة البشرية التي اصبحت تُرصد لاعمال خلاقة أخرى . ولو جمعنا هذا الكم اليسير الذى يقتصده المواطن في دولة غربية لدى استخدامه للانتاج الحديث في مختلف اوجه ومرافق الحياة ثم ضربنا الناتج بعدد افراد الشعب لحصلنا على فائض ايجابي لا يصدقه عقل . وكل هذا غير متوفر في البلاد الشيوعية لأنها تغط في الماضي . وان تقدمها في غير عالم السلاح يقارب العدم* .

☆ كل من يقوم برحلة إلى الاتحاد السوفياتى يعلم بأنه لا يجوز له مغادرة المدينة التي يزورها إلى مدينة سوفياتية أخرى إلا باذن خاص بل إنه لا يجوز له مغادرة المدينة إلى ضواحيها بدون اذن . وان حصل زائر على إذن لمغادرة مدينة سوفياتية لمدينة أخرى فلا يجوز له مغادرة الطريق الرئيسية التي تربط بين البلدتين . ففي اي اتجاه ينطلق الزائر من المدينة التي يزورها يجد يداً صلبة ترتفع في وجهه قائلة له : قف . وإن الحصول على إذن أمر عسير يخضع لتفتيش وتدقيق وسؤال وجواب بحيث يجد الزائر نفسه وكأنما هو في قفص اتهام .

تم في مصانع الغرب انتاج تلك القطعة الصغيرة المسماة « شيبس ». انها احدى الرقائق الحساسة المطورة مخبريا من مادة اولية في متناول الجميع : الرمل : هذه الرقيقة هى ذاكرة الكترونية متناهية في الصغر ، تخزن اعقد المهمات الالكترونية بقدرة عجيبة . ويقال انه لولا الضرورة في ضخامة شاشة التلفزيون لامكن اختصار معظم الوظائف الاخرى لجهاز التلفزيون ضمن عدة سنتمترات من قطع الشيبس . هذا الاختراع وقفٌ على مصانع الغرب حيث نزلت تطبيقاته العملية إلى الاسواق في خدمة الشعوب . والمجتمع الشيوعي عن كل ذلك بعيد .... لكن ظاهرة الشيبس لا تهمنا فقط من ناحية التقدم التقني ، انما من حيث انها تُصنع من الرمال ... فالحاجة إلى الخامات والمواد الاولية التي يعيش من دخلها معظم دُول العالم الثالث تتقهقر . منها أن النسيج الزجاجي بدأ يحل محل النحاس كناقل للكهرباء والبدائل الأخرى كثيرة وبعضها مذكور في هذه المقالة . ونتيجة ذلك على المجتمعات المتأخرة وخيمة إن لم تصحح في الوقت المناسب .

وبالمقابل لننظر إلى واقع الدول الشيوعية .... لو منع عنها الغرب بعض اجزاء التلفزيون لتوقف انتاج التلفزيونات هناك . ولو توقفت شركة فيات عن توفير قطع الغيار للمصانع

لماذا كل هذا الحذر يا ترى ؟ هل يحصل ذلك خشية التجسس ؟ وماذا يستطيع الزائر أو السائح عمله إن دخل صفوف عامة الشعب واتصل بأي مواطن سوفياتي ؟ هل بلغ القلق الشيوعي والهلع أن يرى في كل سائح جاسوساً أو مخرباً ؟ هل فقد حكام الدول الشيوعية اية ثقة بمقاومة المواطنين الشيوعيين للأفكار التي قد توضع على بساط البحث بين السواح والمواطنين ؟ . هل كل سائح مخرب وجاسوس ؟ ولماذا لا تخشى دول العالم الأخرى ، متقدمة كانت أم متأخرة جيوش السائحين ؟

لو كان السبب الموجب هو الجاسوسية لما تقوقع النظام الشيوعي على نفسه بحيث يرى في كل سائح ارهابياً عقدئذياً خطراً يهدد امنه . فالاسرار التي يريد الاتحاد السيوفياتي الحفاظ عليها تصل إلى الغرب بواسطة اخصائيين لا يحتاجون إلى نشاط الزائر والسائح . وهذه الاسرار ليست موجودة اصلاً في عشرات الألوف من المدن والقرى السوفياتية إنما فى أماكن يعرفها الجاسوس المتمرس وله فى سبيل الوصول إليها ألف أسلوب وأسلوب . ونشاط الاتحاد السوفياتى فى الدول الأخرى لا يختلف عن أساليب الآخرين .

فإذا نفينا الجاسوسية كسبب لتقوقع الاتحاد السوفياتى ومنعه للزوار من الوصول إلى كل مكان يبقى سبب وجيه وحيد :

لو زار السواح الاجانب امكنة لا على التعيين من ارجاء الاتحاد السوفياتي لشاهدوا شعباً معدوماً ما زال يعيش في الأوجه البشعة من عصور القيصرية . هذا ما لا يريد الحاكم نشره على الملأ . ولذلك يتقوقعون وينغلقون ويخافون الغريب .

لو كان المواطن الشيوعي قانعاً بأفضلية نظامه ، ولو كانت حياته اليومية تبرهن على مزايا الشيوعية لما حصل هذا التقوقع إنما تُطلق يده ويفتح مجال اتصاله بأي كان لإقناع الآخرين بنظامه ورأسه مرفوع .

التي باعتها للاتحاد السوفياتي لتوقف انتاج السيارات هناك ، ولو توقفت المانيا الغربية عن بيع الالات التي تنتج الجلود الصناعية ، أو الخشب المضغوط ، أو بدائل البلاستيك لتوقفت هذه الصناعات في الشرق . فالدول الشيوعية لم تعد بلادا صناعية اصيلة . فتعريف البلد الصناعي اصبح يحتاج إلى تعديل اساسي : فدولة تنتج مئات أو الوف السلع الصناعية ليست بالضرورة دولة صناعية ، انما قد تكون دولة أجيرة ... نعم أجيرة لانها لا تنتج المصانع لسلعها انما تستوردها من دول أخرى ، فيعملون عليها عمالا وينتجون السلع فيصدرون افضل الانتاج ثمنا للمصانع ويبيعون قسما آخر لدول العالم الثالث بحثا عن عملات صعبة وباقي الانتاج يبقى ضمن الدولة الاجيرة . اذن فالدولة الصناعية بالمعنى العلمي للكلمة هي التي تخلق المصنع دون الاعتماد أو التعلق المصيرى بدولة أخرى . ولو أنها احتاجت إلى الغير فهي حاجة الند للند ، فلو قطعت فرنسا عن المانيا سلعة ما لأجابت المانيا بالمثل ولتأثر الطرفان . وبذلك تنتفي هذه الفرضية .. اما لو قطعت أوروبا الغربية صادراتها التقنية عن دول شرقي أورُوبا لاندثر معظم الانتاج الصناعي المتطور هناك ، ولما تأثر الغربيون على الاطلاق . جل ما في الامر أن سوق التصريف يتقلص في وجه مصانع الغرب .

لذا لا يجوز ان نستغرب أن العالم الشيوعي اضحى تابعا مسكيناً .. كان خلاقا مبدعا قبل الشيوعية واصبح بعدها خاملا ، مُرهِقا لشعوبه ، قاتلا لقدراتها الخلاقة ، واصبح في ذات الوقت مُرْهَقا من قبل المصدرين في الغرب . فحتى الآن لا يوجد صناعة ترنزستور مستقلة في اى مكان من العالم الاشتراكي . ولا يوجد الكترونيات متقدمة ، ولا آلات كاتبة كهربائية ، ولا آلات فوتو كوبي ، ولا ادمغة الكترونية صغيرة كانت أم كبيرة . لا يوجد حصادات حديثة ، ولا بذار زراعية سخية العطاء ولا يوجد « روبوتر » هذا العملاق الصناعي الذى يعمل ليلا ونهارا في البرد والحر وينجز اصعب المهام المرهقة والقذرة والمؤذية للانسان بدقة وسرعة تفوق مقدرة الانسان اضعافا مضاعفة . والنقص متزايد ومستمر فى كل المجالات ، من الضرورى حتى الكماليات . ان هناك عشرات بل مئات بل الوف من الاختراعات المحببة إلى نفس الانسان لم نكن لنحلم بوجودها لو ساد النظام الشيوعي في دول الغرب ...

فإذا عرفنا أن الانتاج الفذائي في أعظم الدول الشيوعية لا يكاد يكفي السكان وان عرفنا أن الكماليات والضروريات غير متوفرة بقدر الحاجة ، والحريات معدومة ... فما هي مقومات الاستمرار بالحكم الشيوعي ؟.

بالطبع لا يجوز أن يفوتني التنبيه إلى أن الدول الشيوعية تحصل بشكل مكشوف أو مستور على معظم الانتاج الحديث من الغرب ، فهل تستطيع تقليده أو مضاهاته ؟ كلا بالطبع . فلو حصل السوفيات على أحدث الادمغة الالكترونية من IBMوفككوه ودرسوه لما تمكنوا من صنع مثيله . فهذا الدماغ الالكتروني لم تصنعه شركة IBM لوحدها انما هو حصيلة انتاج مئات وربما الوف المصانع في دولة كاملة . فمصنع صغير يسهم بالقطعة الفلانية وآخر بلولب من سبيكة خاصة وآخر بقطعة من الفايبر واخر بلوحة من الفوسفور ... وآخر بترانزستور صنع خصيصا لمهمة معينة ... وهكذا دواليك ، ومصنع IBM يؤلف بين آلاف القطع الآتية إليه مع قطع أخرى من انتاجه حسب مخططات دقيقة ومعقدة ... إلى أن يظهر الدماغ إلى حيز الوجود . ولا يمكن لمصنع IBM التوصل إلى انتاج الدماغ إلا بعد محاورات علمية صناعية بينه وبين كل منتج لكل قطعة ، وبينه وبين العديد من أساتذة الجامعات الذين يكرسون اوقاتهم الاضافية لاجراء التجارب والابحاث ... وبعد أخذ ورد ، وتجربة وفشل ونجاح وتعديل من قبل الكادر الضخم في شركة (IBM) من العلماء والاخصائيين الذين نشأوا وترعرعوا مع هذه النوعيات من الانتاج .

اذن فالتقليد في هذه المواضيع المعقدة جدا أمر يشبه المستحيل إلا إذا تم استيراد مختلف القطع الحساسة من منابعها في الغرب . فالدولة التي أنتجت الكومبيوتر مرتفعة المستوى صناعيا ككل وفي مختلف المرافق الصناعية ، والتطور يشمل كل الفروع ولو بنسب غير متساوية . فالتنافس والتباري يرفع الجميع إلى مستويات متقاربة ، ومن يتأخر عن الركب يندثر .

ولو افترضنا تجاوزا امكان التقليد لحصل ما يلي : خلال الوقت الذي يمضي في تفكيك النظام الشيوعي لدماغ IBM ، وريثما يدرس السوفيات القطع المكونة ووظيفة كل قطعة وكيفية قيام المجموعات بمختلف الوظائف يمضي وقت ليس بالقصير ، وبعد معرفة كل ذلك يبدأ توزيع المهمات لتقليد مختلف القطع الداخلة في صناعة الكمبيوتر على مختلف المصانع التي تستطيع عملها ، وريثما تتوفر القطع ويجري تجميعها وتجربتها ، تكون شركة IBM قد تجاوزت ذلك بمراحل . واني لواثق بأن النظام الشيوعي سيجد أن اعدادا كبيرة من القطع اللازمة لا يمكن انتاجها عنده على الاطلاق ، أقول ذلك دون الانتقاص من القدرة الفكرية للانسان في أي بلد شيوعي ، بل اني لواثق أنه لو سمح لباحث اجتماعي نزيه بدراسة مستويات الذكاء في الشرق لوجدها مساوية لما هو في الغرب . اذن فأنا لا أنتقد الانسان ولا الشعب انما النظام الشيوعي الذي ظهر اصلا لانقاذ العامل فإذا به يقتل العلم

ويستعبد العامل . اما المحصلة الاجتماعية التي كان ماركس ولينين يبحثان عنها فهى موجودة ويجري تنفيذها في المانيا وفرنسا والسويد وانكلترا ... الخ فهناك يعيش العامل كريما . ولو بدت لديه أو لدى أولاده بوادر النبوغ لامكن له خرق مستوى العمالة ليصل إلى القمة . فطريق الابداع مفتوح في الغرب من خلال الفوائد التي يستطيع كل انسان نشيط جمعها ان كان هو أبدعها . أما في النظم الشيوعية فهذا الطريق مقفول ، والنظرية المثالية في أن الانسان يبذل دمه وفكره وجهده ليبدع ويعطي ابداعه للدولة ، وأن العامل يعمل بدقة وامانة ولا يتمارض ولا يتراخى .... لم تتحقق . فلا عجب من عودة الدول الشيوعية إلى الوراء ..

لننظر إلى قائمة جزئية من الكشوف العلمية في الغرب ولنتساءل عن توفرها في الشرق لنجدها مفقودة كليا الا إذا اشتروا مصانعها وأذون انتاجها من الغرب اياه :

بدائل الخشب ، بدائل الجلود ، بدائل الزجاج ، بدائل خيوط النسيج ، بدائل السجاد ، بدائل الرخام ، بدائل المطاط ، تطبيقات البلاستيك ، الاجهزة الطبية الدقيقة مثل جهاز مشاهدة الجنين في رحم امه ، أو جهاز تفتيت الحصى فى الكلية والمرارة بدون جراحة انما بموجات الصوت ، آلات حاسبة للجيب ، آلات القياس اللامتناهية في الدقة ، آلات طباعة الاوفست ، آلات الطباعة بالتصوير ، آلات كاتبة تقول لها اكتبي فتسمع وتكتب ... الخ ... الخ مما لا يمكن حصره في مجلدات ... ان كل هذا وقف على الغرب ولولا أن الشيوعيين يشاهدونها ويشعرون بضرورتها لما اشتروها أو قلدوها . لكن عملية التقليد تزداد صعوبة كلما تعقدت الاجهزة . وبينما تتسع وتتضاعف ميادين الاختراع في العالم الصناعي الغربي نجد النظم الشيوعية تزاوح مكانها وترصد بحسد ونهم الابداع في الغرب . ويتمنى حكام الدول الشيوعية لو أن شعوبهم لاترى التطور الحاصل في الغرب لئلا تدرك مدى الهوة التي تفصل بين النظامين ..

وهذا هو أحد الاسباب الهامة التي يمنع من أجلها مواطنو الدول الشيوعية من مغادرة الكتلة الشيوعية حيث هم متقاربون في التأخر والتخلف .. ان الفاصل العلمي ، والعلمي التطبيقي بين الشرق والغرب أكبر من أن يوصف في مقال . ونتيجة تفاقم هذه الهوة أن الشيوعيين سيقفون خانعين بعد عقد أو عقدين آخرين من الزمن امام ضخامة وزخم الانتاج في الغرب .

هنا أجدني مضطرا للتطرق إلى ما قد يسميه البعض : « التفوق السوفياتي في أبحاث الفضاء » . وبهذا « التفوق » يريد البعض نسف مضمون مقالتي من الاساس ، لذا استبق الجواب كما يلي :

ان التفوق السوفياتي وهم بوهم ، والحقيقة هو أن الاتحاد السوفياتي متقدم أكثر ما يكون في هذا المضمار وفي ميدان التسلح دون أن يبلغ بالطبع مستوى الغرب **بشكل** من الاشكال . وسبب قرب السوفيات من مستوى الغرب في هذا المضمار هو أنهم يفسحون لعلمائهم في هذا المجال طريق الابداع . واعوان السوفييت في الغرب يزودونهم بكل النتاج الفكري والنظري والتجريبي الحديث مما يسهل على السوفيات التقدم . وباختصار : ان السوفيات يتصرفون في حقل الفضائيات تصرفا رأسماليا بحتا . فالبروفسور الاخصائى السوفياتي يعيش في ارفع مستويات البحبوحة طالما هو بعيد عن السياسة ، فإذا اتخذ البروفسور قرارا نُفِّذَ له ما يريد .. يطلب فَيُعطى يحدد ما يلزمه من أجهزة في الغرب فتأتيه دون أخذ وردّ ودون التقيد بالروتين ، يجرب ويفشل ويكرر ويعدل حتى ينجح .. وعينه مثبتة أبدا على المجلات العلمية الآتية من الغرب وعلى المعارض الاختصاصية في الغرب ليغرف منها كل ما يحتاج .

ورغم كل ذلك لا اعتقدني بعيدا عن الواقع إذ اقول : لو منع الغرب وصول الادمغة الحاسبة وأجهزة القياس متناهية الدقة إلى الاتحاد السوفياتي لتراجع التقدم في عالم الصواريخ هناك . اني لقانع تماما بأن مستوى البروفسور السوفياتي لا يقل اطلاقا عن ارفع مستويات الغرب ، وان كل مواطني الدول الشيوعية قادرون على الابداع والوقوف على ذات مستوى الغربيين فالنوعية واحدة ... وهذا لب ما أريد : يجب التراجع عن النظام الشيوعي الاستبدادي ، ويجب اطلاق الابداع الفردي لمئات الملايين لتمارس العملية الفيزيو اجتماعية ، أو ما سميته العملية الجنسية والتي وليدها هو الاختراع والتقدم والرخاء .

اما في مجتمعنا العربي ، فعلينا أن نقرر : إما نحضن الابداع ، ونحن أهل لذلك ، واما نُرمى في سلال مهملات التاريخ .
ان النظام الانساني الافضل من المادية القاتلة ومن الشيوعية التي تسحق الانسان وتقدمه موجود بين أيدينا بشرط ألا نُسرف وألا نتطرف في التطبيق .. فهلا وعينا ما بين ايدينا ؟.

ظاهرة تستدعى التساؤل ..
(الستـار الحديـدى)

أليس من عجائب الأمور أن تتوزاى كفتى هذه المعادلة العجيبة ؟ :

١ - كل الدول الشيوعية تمنع حرية إنتقال رعاياها إلى الدول الرأسمالية فى الغرب ، ولا تعطى إذن الخروج إلا فى حالات رسمية لأفراد موثوقين أو اضطرارية أو لزيارة الأقارب . ولا يعطى مواطن البلد الشيوعى إذن الخروج إلى البلد الغربى إلا بعد أسئلة وأجوبة وتحريات . وغالباً تؤخذ ضمانات لعودة المواطن إلى « الجنة » التى يريد الرحيل عنها . من أمثلة الضمانات هو أن لا تعطى عائلة بكاملها إذن الخروج إنما يجب بقاء إما الأم أو الأب أو الأولاد فى الدولة الشيوعية ريثما يعود العضو العائلى الذى يسافر إلى خارج الحدود . ومن أجل منع هرب المواطنين فى الدول الشيوعية إلى الدول الرأسمالية جرى بناء الستار الحديدى الذى لا يتجاوزه غرباً إلا الفئات المذكورة آنفاً أو المغامرين الهاربين الذين نسمع عنهم بين حين وآخر والذين يقتلون فى حالات كثيرة جداً أو إنهم يعرضون حياتهم لخطر حقيقى من أجل التخلص من جنة الديموقراطية الشيوعية ، تاركين وراءهم كل شىء . ترى هل كان يعرض الهاربون حياتهم للموت لوكان الحد الأدنى للعيش الكريم متوفراً ؟ .

٢ - كل الدول الرأسمالية تسمح لكل مواطنيها بمغادرة الحدود إلى أى مكان على الأرض دون قيد أو شرط وبدون تقديم طلبات ولا تأشيرات وبدون أسئلة أو أجوبة أو تحريات وبدون ضمانات عودة أو مستمسكات ! ...

إنى لا أرى محض مصادفة فى هاتين الصورتين إنما لى فى ذلك وجهة نظر أرجو قارئى إلقاء نظرة متفحصة عليها ثم ليخرج بعد ذلك بالقناعة التى يصل إليها :

— حين يخرج المواطن « الشيوعى » إلى دولة غربية يلمس فوراً عيش البحبوحة ووفرة كل أنواع السلع من غذاء أو لباس أو هواية أو كهربائيات حيث يدفع ثمن السلعة فيأخذها على الفور دون أن ينتظر دوره فى الاستلام . ويرى أيضاً كيف أن النقود

الشرقية التى أحضرها معه تساوى ربع قيمتها فى السوق الحر فلا يستطيع أن يشترى بها شيئاً ، فيكره العيشة فى بلده ويتمنى البقاء فى الغرب إن سمح لأفراد عائلته باللحاق به . وحين تنتهى زيارته للدولة الغربية يعود إلى بلده ليستفيق من حلم لذيذ إلى واقع أليم بسبب الفارق بين النظامين ، ويلمس الكآبة وعدم توفر الإحتياجات وينقم على دولته وعلى النظام ويتحدث فى أفق موثوق من معارفه عما شاهد فى الغرب وعن النواقص فى بلده . أما المواطن الغربى الذى يزور دولة شيوعية فيرى الشح والكبت والقلة التى يعيش فيها المواطن الشيوعى ، ويتمتع كثيراً حين يشترى بعملته القوية كل شىء بسعر بخس ، ويتصرف بفوقية أمام المواطنين المساكين ويشفق عليهم ثم يعود إلى بلده سعيداً بمعظم ما ينتظره هناك ، ويحمد ربه على النظام الديموقراطى الحر الذى يؤمن له معظم ما يريد .

ـ كلما ازداد عدد الزائرين « الشيوعيين » للدول الغربية ازداد عدد المتأففين والمتذمرين الذين ينشرون بعد عودتهم الأفكار التى هى ليست فى صالح الحكام . لذا يجب الحد من اعداد زوار الغرب إلى أقصى حد ممكن .

ـ لو كانت الحياة الآمنة الكريمة مستتبة للمواطن فى الدول الشيوعية لما تقوقعت على نفسها إنما لأطلقت حرية المواطنين فى الخروج واثقة من عودتهم إلى بلدهم ووطنهم حتى ولو كان هناك فارق فى وفرة الحاجات . لكن الحكومات الشيوعية تعرف أنها تضغط على مواطنيها بالحديد والنار وتعرف أن هذا المواطن إن قُدّر له أن يخرج فلن يعود بسبب إذلال الفرد هناك .

ـ إن منع الحكومات الشيوعية لانطلاق مواطنيها إلى الغرب يتفق تماماً مع عدم رغبة الدول الغربية فى وفود البشر من الدول الشيوعية . ولو فُتحت أبواب الستار الحديدى لحصلت هجرة مخيفة من منطقة الضغط والكبت والحرمان إلى منطقة الأمن والبحبوحة والكرامة . وهذه الهجرة ليست فى صالح الدول الرأسمالية الغربية لأنها ستؤدى إلى ضغط إجتماعى واقتصادى مؤذى بل ربما مخرب على سوق العمالة والعمل . فالمهاجرون من الشرق سيجدون استقبالاً لطيفاً فى بادىء الأمر فقط . وما أن يزداد عددهم حتى يصبحون منافسين مكروهين وعالة على سوق العمل فيضطرون لقبول أى أجر فيختل التوازن السكانى اقتصادياً وإجتماعيا مما يشكل خطراً حتمياً على الدول الغربية ، فضلاً عن أن بقاء تلك القوى العاملة ضمن الحدود الشيوعية سيجعلها تعمل وتنتج لصالح الدول الغربية بأسعار أقل من الكلفة فى الغرب . وباختصار نقول : العامل فى دولة شيوعية

يفيد الدول الغربية أما إذا هاجر إلى الغرب أصبح عالة عليها ! .. فهل من الغريب بعد ذلك أن تمنع الدول الغربية هجرة الناس من الكبت فى الشرق إلى الرخاء والحرية فى الغرب ؟ .

فالستار الحديدى نعمة من النعم يتكلف على إنشائها وحراستها دول المعسكر الشرقى متحملين سمعتها الدموية البشعة جاهلين أن ذلك يحصل لفائدة ولحماية الدول الغربية من موجات الهجرة الجماعية التى ستحصل حتماً لو زال ذلك الستار . ولو حصل أن أزالت الدول الشيوعية الستار الحديدى من جانبها لوجدنا الدول الرأسمالية تنشىء على الفور ستاراً بديلاً منيعاً من جانبها لدفع هجرات « يأجوج ومأجوج » من الشرق إلى الغرب .

كيف تسيطر الدولة العظمى على الدول الصغيرة

(دور السفارات فى تخريب الدول)

أبدأ مقالتى بمحاولة التعريف لكلمة دولة عظمى ودولة صغيرة لأن التعاريف السابقة والتى كانت سارية المفعول منذ بضع قرون لم تعد تتناغم مع الأمور منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٥ . لكن اعتبار هذا التاريخ حدا فاصلا مثل شفرة السيف غير وارد لأن شيئا من النسبية ومن تداخل الأحداث يمنع تحديد تاريخ ثابت مضبوط .

إن الدولة العظمى هى التى تهتم بكل أحداث الكرة الأرضية دون أى استثناء وهى تجد فى كل تطور داخلى لأية دولة أخرى مهما كان حجمها صغيرا ، مساسا لمصالحها إيجابا أم سلبا . وانطلاقا من الاهتمام الشامل بكل صغيرة وكبيرة نجد الدولة العظمى تحاول الفعل Action وتحاول « التصرف » فى كل دولة من دول العالم لتفادى حدوث تطورات ليست فى صالحها فى تلك الدولة . بل إنها تحاول « التصرف » بحيث تؤذى مصالح أى خصم ، خاصة مصالح الدولة العظمى المناوئة لها . وحين أذكر كلمة « تصرف » أعنى أن تكون لدى الدولة القوة العسكرية التى تدعم « التصرف » المذكور .

أما الدولة الصغيرة فهى تلك التى لعلاقاتها مع العالم حدود . فلبنان ، وسوريا ، والهند - على ضخامتها - وكوريا ، والأرجنتين دول صغيرة . فكلها تهتم بسياسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى تجاهها لأنها تتأثر بها مباشرة . لكن الهند وسوريا لاتهتم بأحداث غوايانا أو هندوراس أو توغو ، بينما الأرجنتين لاتهتم بأحداث اليمن الجنوبى أو ساحل العاج أو ألبانيا . بل ان هذه الدول التى اسميها صغيرة لاتهتم بأحداث داخلية لدول هامة مثل دول أوربا الغربية (أتعمد عدم وصف دول أوربا الغربية بالدول العظمى) .

لكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى يهتمان بكل دولة ذكرناها وبكل حدث اقتصادى أو سياسى أو اجتماعى فى هذه الدول ، بل وفى أصغر البقع السياسية على وجه الأرض . هذا وإن عِظم الدولة يتحدد بمقادير الأموال المبذولة من قبلها للاستعلام عن أحداث كل الدول ومن ثم للتأثير على وجهة هذه الأحداث .

إن هذا التعريف لاينفى وجود علاقة ولو بعيدة جداً جداً بين أكثر دول العالم صغراً وأبعدها عن بعضها . لكن الموضوع يصبح نسبيا ويشابه التجاذب المغناطيسى المتبادل بين الشمس والكواكب السيارة من جهة وبين تجاذب الأقمار الصغيرة لهذه الكواكب فيما بينها . فمن الناحية الرياضية البحتة توجد علاقة يمكن حسابها بين القمر الرابع لزحل وبين قمر الأرض . فإذا قارنا هذه العلاقة مع تجاذب الشمس مع زحل نجد الأولى قاربته العدم .

انطلاقاً من هذا التقديم أخلص إلى أن الدول العظمى هى اثنتان فقط : الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى . وفى فلك كل من هاتين الدولتين يسبح عدد من الدول . أما الصين الشعبية فما زالت فى طور البحث والتنقيب للحصول على قطاع خاص بها من مناطق النفوذ . وأما اسرائيل فلها مكان خاص فى هذه التركيبة يكمن فى أنها بالإضافة إلى جهاز استعلاماتها الجيد تعيش كجسم طفيلى مدلل يمتص من حصيلة النفوذ والمعرفة فى الغرب مالذ له وطاب . ومن يحاول منع الاسرائيليين من التنعم والاستفادة من معلومات الأميركان أو الأوربيين الغربيين يدمغ بتهمة معاداة السامية .. فإما ينهار وإما ينصاع ويستكين[1] .

إن رغبة أى دولة فى التأثير فى دولة أخرى أو فى تفادى أزمات تصنعها دول أخرى فيها يعتمد بالدرجة الأولى على المعرفة بأمور الدول الأخرى ونشاطاتها . فبقدر شمول ودقة المعلومات المعروفة عن دولة يسهل النخر فى بنيانها أو فى دعم ومداواة « المفاصل » المهددة فيها . فإذا شاءت الدولة الأكبر تحطيم الكيان السياسى لدولة أخرى تعاونت مع المعارضين . أما إن شاءت دعم الكيان أرشدته إلى كل معارض خطير . فالموضوع هو جمع معلومات ثم تبويبها وتقييمها ثم استنباح الفرصة للعمل . ودور السفارات أساسى فى كل ذلك . فكل سفارة فى دولة تمثل الحواس الخمسة ، إنها العين واليد والبوق . تمثل العين لأنها تجمع كل المشاهدات والأحداث فى الدولة المضيفة وتصنفها وتسجلها بشكل موضوعى صادق بعيد عن الأهواء الشخصية . بعد التسجيل الموضوعى لكل حادث ذى شأن يجرى تحليل وتقييم ذلك الحدث ثم تُنقل هذه الصورة إلى الدولة صاحبة السفارة حيث يستلم القسم المختص هذه المعلومات فيبوبها ويضعها بين أيدى السياسيين والعسكريين أصحاب العلاقة . وهؤلاء يضعونها فى حساباتهم وحسبانهم حين يتوجب عليهم إصدار رأى أو قرار يتعلق بالدولة المضيفة . فاذا اقتضى الأمر تنفيذ أى عمل فى الدولة المضيفة فان القرار يتخذ فى الدولة الأم وبعد ذلك ينقل إلى السفارة ليقوم الكادر المختص بتنفيذ القرار أو

---

(١) بالطبع تبقى مجالات سرية لا يريد الغرب تمريرها إلى إسرائيل مما يدفع إسرائيل للتجسس . لكن معاملة جاسوس إسرائيلى يُقبض عليه فى دولة غربية تغاير المألوف فى عالم الجواسيس .

بترتيب التنفيذ على أيدى عملاء تشتريهم السفارة إما بالمال أو بالمستمسكات أو بالاقناع العقائدى . أما كون السفارة بوقاً للدولة الأم فيتوضح بالضرورة من الشرح السابق . فإذا شاءت الدولة الأم طرح خبر ما فى الدولة المضيفة فان الكادر المختص ينقل الخبر إما علناً إلى أجهزة إعلام الدولة المضيفة وهذا يحصل حين يتوافق الخبر مع اتجاه ومصلحة الدولة المضيفة - واما سرا عن طريق بث الخبر فى أماكن تجمع منتقاة ومن قبل أشخاص لهم باع طويل وتدريب خاص فى نشر الشائعات ، ويظهرون دوماً بالمظاهر التى تتناسب مع مكان التجمع الذى ينشطون فيه . فالرجل الذى سينشط فى الأجواء الجامعية يجب أن يكون على درجة كافية من الثقافة والذكاء بحيث يتقبله الأفق الجامعى الذى يحاكم الأمور قبل تلقفها أما فى الوسط الشعبى العامى فتحتاج السفارة إلى « أبو درويش » أو « أبو خليل » وهو ذو ذكاء فطرى عام غير متخصص ولا متعمق ، فرجل الجامعة ربما يضطر إلى مناقشة أو إثبات مايطرحه من معلومات ، أما رجل الوسط الشعبى فلايحتاج للعمق إنما لقدرة جيدة على التمثيل ليطلق خبره بحيث يتلقفه من حوله بحيث يهمسون به إلى من هم حولهم وكأنهم يطلقون سراً من الأسرار .

حين تكون الدولة صاحبة السفارة عظمى وحين تكون الدولة المضيفة مهمة استراتيجيا أو تموينيا . تأخذ أعمال السفارة أبعادا هائلة السعة والدقة والشمول . فلقد كان لنظام الشاه فى إيران مكانه عظيمة فى حسابات كلا الدولتين . لذا كنا نجد الكادر البشرى فى كل من سفارتى الدولتين عاجا بالاخصائيين المتمرسين . ولكل منهم دور دقيق مثل دور مسننات الساعة - هذا فى دولة تدرك أبعاد عمل السفارات وأثرها على سياسة الدولة الأم - فلمعظم الأفراد فى السفارتين دوران : الأول هو الدور الظاهرى الذى تفصح عنه السفارة مثل إصدار التأشيرات وتسجيل الجوازات ورعاية الرعايا والاتصال الرسمى بمرافق الدولة المضيفة ، والعلاقات الثقافية والاقتصادية الخ .. والثانى هو الدور غير المعلن وهدفه جمع أكبر كمية من المعلومات تحصل ، صغيرة كانت أم كبيرة ، وفى أى ناحية أو مرفق من مرافق الحياة فى ايران . ويتبع هذا الدور الاتصال بكل شخص هام أو يمكن أن يصبح هاما فى المستقبل القريب أو البعيد . هنا يحصل توزيع المهام بدقة . فموظف يتولى الأحزاب وآخر بالمؤسسات العسكرية وآخر بالصحافة وآخر بالكوادر الحكومية وآخر بالقصور وآخر بالجامعات وآخر بغرف الاقتصاد وتوابعها وآخر بأجهزة الاعلام البصرية والصوتية وآخر بالنوادى الرياضية وآخر بالنقابات وآخر بدور اللهو والليل الخ .. بل علينا ألا نستغرب أن يكون لكل من الدولتين أفرادا يهتمون بقطاعات أصغر من القطاعات المذكورة بكثير . المهم أن نعى هاتين الحقيقتين :

١ - إن كل فرد فى كادر سفارة هو رأس لشبكة تختلف فى سعتها وامتدادها حسب الامدادات المالية التى تنفقها السفارة فى الدولة المضيفة . (وإن كنت أعتقد أن شبكة الاتحاد السوفياتى أكبر حجما وأكثر تشعبا ممايبرره المال المبذول . فالمثالية فى الفكر اليسارى - وإن كان لاتمت إلى الواقع بصلة مقبولة إنما يجرى استغلالها فقط - تلعب دورا هاما فى كسب الرجال الذين يخدمون الاتحاد السوفياتى دون أجر . بينما لاتستطيع الولايات المتحدة كسب أى إنسان بدافع القناعة البحتة لأن التطرف الرأسمالى المادى فى التعامل أخذ يقتل كل القيم السامية هناك) .

هذا وإن العدد الأكبر من أفراد الشبكة يتكون من أفراد الدولة المضيفة أو من المقيمين الدائمين هناك . وفى حالات كثيرة تنتقى السفارة عملاءها من الموتورين والحاقدين على الدولة المضيفة بحيث لايشعرون بأى وازع يمنعهم من الافشاء بمعلومات هامة إلى الجهات الأجنبية .

٢ - يتوجب على مجموعة الشبكات التى تخدم السفارة أن تحيط بكل مرافق الدولة المضيفة ، ولايجوز إهمال أية شاردة أو واردة إلا ويجرى رصدها وتسجيلها ثم تقييمها . وبما أن كلا السفارتين أكثر تنظيما وعلمية من دولة ايران فإن خلاصات المعلومات التى تُجمع فى كلا السفارتين عن ايران تصبح أشمل وأوضح وأسهل استخداماً مما يتجمع لجهاز الدولة فى ايران .

أنتقل الآن إلى معالجة مصير المعلومات التى تتجمع لدى الدولة العظمى عن دولة صغيرة ولأنتخب كمثال الولايات المتحدة وسوريا بعد الاستقلال فلقد كانت سوريا آنذاك تتأثر أكثر مايكون بقرار واحد من حزبين وطنين بورجوازيين : الحزب الوطنى وحزب الشعب . إن هذا الوضع لايتفق مع مصلحة الولايات المتحدة على المدى البعيد لسببين : الأول هو أن البورجوازية الوطنية آنذاك كانت مستقلة « نسبيا » فى قراراتها ، وتريد التقدم الزراعى والصناعى وأثبتت أنها قادرة على سلوك طريق التطوير خلال العقد الأول من أعوام الاستقلال . وهذا النجاح الزراعى الصناعى فى ظل حرية منطلقة نحو الاسمى فى مجتمع بعيد عن العداءات الطبقية وفى كيان عربى مرتبط بأصالة عميقة رأسيا وبعلاقات مع المجتمع العربى الواسع أفقيا سيكون جنيناً سريع النمو يصعب التحكم بارادته ومصيره إن كبر . وهذا مالا يتفق مع مصالح اسرائيل وأميركا . والسبب الثانى هو رفض البورجوازية الوطنية للشوكة الاسرائيلية فى الجسد العربى ، ولو قبلت الوطنية البورجوازية فى سوريا بالوجود الاسرائيلى لما حصلت سلسلة الانقلابات لأن الغاية التى ترجوها اسرائيل ، وهى

التسلط على سوريا يكون قد تحقق . أما حين تنجح البورجوازية الوطنية فى التصنيع والانتاج الزراعى فى ظل عهد ديموقراطى جماعى (Pluralism) ستفشل اسرائيل فى الصمود فى وجه العرب . لذلك يتوجب على الولايات المتحدة تقويض التقدم فى ظل الوطنيين الديموقراطيين وشل الاستقلال الحقيقى تحت ستار تعبير خطير هو : شغل الفراغ فى المنطقة بعد خروج فرنسا القسرى وانسحاب انكلترا « تلقائيا » بحكم الضرورة . لكن القضاء على التقدم والاستقلال فى ظل حكم دستورى ديموقراطى أمر صعب . لذلك يجب الفتك بالبنيان الديموقراطى السورى بالرغم من كل علاته – إن كان له علل لاترافق عادة أى نظام ديموقراطى آخر – ولذلك قررت الولايات المتحدة استخدام الدواء الذى استعملته بنجاح فى دول العسكر فى أميركا الوسطى والجنوبية ، ونجحت فى تطبيقه فى سوريا الصغيرة الغضة الحديثة العهد بالاستقلال .

فلولا السفارة الأميركية لما كان هناك انقلاب حسنى الزعيم : ولولا المعلومات التى توفرت للسفارة الأميركية لما نجح « الانقلاب » .

أما قول الولايات المتحدة وأترابها من أن سوريا لم تكن لتستوعب التجربة الديموقراطية فهذا كلام مردود أصلا وفصلا . إنهم هم الذين يضعون العقبات لاجهاض كل اتجاه نحو الديموقراطية . إذن فالحكم بالإعدام على الديموقراطية السورية الحديثة هو أول إنجازات السفارة الاميركية فى الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية . فلقد كانت السفارة تحتك بكل الأحزاب وعلى كل المستويات ، وبكل الصحف وبكل من له شأن فى التأثير على أخذ القرارات[1] . ومن وسائل الاحتكاك بكل هؤلاء إقامة الحفلات فى مناسبات تحدث إحداثاً

(١) لاتحرص سفارة دولة عظمى مثل اميركا فقط على شمولية اتصالها بكل فئات الشعب إنما تسعى لكون هذا الاتصال جيداً مع الجميع . ولكن كيف توفق السفارة الأميركية وتبرر اتصالها مع جميع الاتجاهات دفعة واحدة ؟ إنها تتمكن من ذلك لأن ممثلها لدى كل حزب وفئة سيكون رجلاً مناسباً مطلعاً على امور الفئة التى ينتدب اليها وسيكون مدرباً يتقن كل اساليب المخابرات . ومثال ذلك :

يتصل الأميركيون بأقلية مسيحية فى دولة عربية متخفين وراء الحجة التالية : إن المسيحيين هم الحلفاء الحقيقيون للولايات المتحدة ، فالدين والوضع الثقافى والاجتماعى يربط اميركا معهم . ويقول الممثل الأميركى لهؤلاء المسيحيين : إن عداءنا للاسلام باطنى ولايصح أن نجاهر به لئلا ينكفىء المسلمون والعرب فى أحضان اعدائنا . فإذا شاهدتم يا أيها الأخوة المسيحيين مظاهر تفاهم بين الأميركيين والمسلمين فلاتنخدعوا بالمظاهر وإنما عليكم أن تثقوا بأن هدف اميركا البعيد هو اضعاف المسلمين واعطاؤكم السيادة .

ويتصل الأميركيون بالاتجاهات المسلمة متخفين وراء قناع عقائدى مختلف : إذ يقولون لهم : انكم مسلمون ونحن مسيحيون . لكن اختلاف دياناتنا لايمس جذور التعايش بيننا فكلانا يؤمن باله واحد وخصم كلينا هو الالحاد الشيوعى

ليجتمع رجالات السفارة بالضباط وبمختلف رجالات السياسة . وكانوا يجمعون المعلومات عن كل ضابط وعن كل سياسى وكل ذى شأن ويسجلون ماله وماعليه ويحرصون على أخذ المستمسكات لاستخدامها عند الحاجة . فما هى أخطاء فلان وماهى نقاط ضعفه ؟ هل المال أم النساء أم القمار ؟ ماهى عناصر قوته ؟ هل له فئة فى الحزب أو فى الجيش أو فى

الخطير . إن اميركا لاتنظر إلى الحركة الإسلامية نظرة عداء لأنكم لو توليتم السلطة لما عاملتم المسيحين إلا بالمعروف حسب اصول دينكم السمح . اننا كأميريكيين ندعمكم أكثر مما ندعم المسيحيين وسنعتمد عليكم أنتم لسبب وجيه وهو انكم تشكلون الأكثرية الساحقة من الشعب . فإذا توليتم الحكم كانت لكم القاعدة الواسعة التى تسمح لكم بممارسة الحكم . أما لو دعمنا المسيحيين لما امكن لهم الاستمرار فى الحكم لأن مجرد توليهم السلطة يخلق الانشقاق والشغب ويؤدى إلى عكس مانصبو إليه .

ويتصل الأميركيون بحركة يمينية غير متدينة إنما فاشستيه وتقول لهم : انكم اقلية ، لكنكم أقلية النخبة المنظمة الدقيقة التى يمكن التعاون معها حسب تكتيك واضح . اننا كأميركيين لانكره المسلمين ، لكن فكرة دعمهم والتعاون معهم غير واردة وغير ممكنة على الاطلاق لأن تشبثهم الدينى يعمى بصيرتهم إن وصلوا إلى الحكم وسوف تنتشر الخلافات بينهم وبين حملة كل العقائد والمبادىء الأخرى . ولن يتمكن المسلمون من السيطرة على التيارات المتضاربة .. ولن يستفيد من كل ذلك سوى عدو أميركا الأول : الشيوعية . أما معكم أيها الانضباطيين المنظمين المعادين للشيوعية فإن التعاون ممكن ، وسوف تدعمكم اميركا سراً فى الوقت الحاضر لكنها ستجهر عن تعاونها معكم فى اللحظة المناسبة وبعد أن تتستروا بأقنعة اعلامية مقبولة ريثما يستتب لكم الأمر .

ويتصل الأميركيون بالمتطرفين اليساريين الذين لم يصلوا إلى حد الشيوعية ويتظاهروا لهم بالود ويقولون لهم : اننا كأميركيين نعادى طبعاً الشيوعية والشيوعيين . لكن التطور العالمى يتجه شئنا أم أبينا نحو التقدمية واليسار . فإذا امكن الوصول إلى تفاهم مبدئى مع حركتكم اليسارية التى لم تبلغ الشيوعية لتمكنا من وضع سد منيع تجاه الشيوعية والالحاد . فأنتم الوحيدون الذين يحملون الشعارات اليسارية والقادرين على سحب البساط من تحت ارجل الملتزمين الشيوعيين . إن واشنطن تخطط فى خبايا سياستها للتأقلم مع اليسار الذى لايبلغ حدود التبعية الشيوعية لأنه لم يعد من الممكن الوقوف فى وجه هذا التطور .

اما علاقة السفارة الأميركية بالحزب الشيوعى فلن تتعدى التجسس عليه من الباطن بادخال عناصر تتظاهر بالشيوعية بشكل لايرقى اليه الشك .

وهكذا نجد السلطة الأميركية تجامل الجميع وتوهم كل طرف منهم بأنها ستتعاون معه دون الآخرين . وتستخدم لدى كل فئة مختصاً أو مستشرقاً لبقا ذكياً له من الجلد أن يستمع إلى كل ما يقال ومن الحنكة أن يقنع الآخرين . إن كلاً من هؤلاء هو إذن أميركا فى كل وسط سياسى وهاتفها الذكى الذى يوحى دونما صلف أو كبرياء إلى قادة الحركة السياسية المكلف بها باجراء هذه الخطوة أو تلك من أجل الوصول إلى هذا المكسب أو ذاك .

وليس من الضرورى أن يكون ذلك الوسيط اميركياً . فلربما وجدوا المواطن العربى المناسب الذى تم لهم إما استزلامه أو غسل دماغه فأصبح أكثر أمركة من الأميركيين .

بل ليس من الضرورى أن يعرف المستشرق الأميركى أنه يقوم بمهمة هدامة مع الفئة التى يكلف بها إنما يوهم حقاً بأن عليه التعاون النظيف مع الفئة التى يُرصد لها .

السوق التجارى أو فى المساجد ؟ هل هو خطيب مقنع ؟ هل له مؤهلات قيادية أم انه انصياعى بطبيعته يميل إلى تنفيذ أوامر غيره ؟ هل هو متزوج وهل له أولاد ؟ هل هو صحيح الجسم أم فيه علل وماهى ؟ ماهى مصالحه وماهى مصالح أقربائه وذويه ؟ ماهى سمعته وماهى مآخذ خصومه عليه ؟ ماهو مستواه العلمى ؟ من هم أصدقاؤه ومن هم أعداؤه ؟ هل يتكلم لغات أخرى ؟ من يؤثر عليه وماهو أثره على الآخرين ؟ ماهو نوع ردّ فعله إن وضع أمام أزمة ؟ هل هو انفعالى أم هادىء يتريث قبل البت فى أخذ القرار ؟ هل هو طبل أجوف يصرخ ويرغى ويزبد « فيضبع » من هم حوله من الذين لايعرفون أنه أجوف ، أم انه هادىء متروى رصين ؟ ماهو رأيه بالولايات المتحدة وبالاتحاد السوفياتى ؟ ماهو مدى استعداده للتعاون مع الولايات المتحدة وماهى قدرته على مناهضتها والوقوف فى وجهها ؟

كل هذه المعلومات بل وأكثر من ذلك بكثير تجمع عن كل إنسان فى سوريا يشغل أو يمكن له أن يشغل منصبا حساسا أو يمكن له أن يحدث أثرا فى مجتمع سوريا . وتعبأ هذه المعلومات على بطاقة عقل الكترونى . ويجرى تعديلها وتشذيبها وإضافة معلومات أخرى عليها كلما اقتضت تصرفات هذا الإنسان ذلك . فبقدر فاعلية هذا الإنسان تكون المعلومات التفصيلية عنه .

حين الضرورة يضغط مسؤول أميركى على زر فى العقل الالكترونى سائلاً إياه : من هم أعداء السياسة الأميركية فى سوريا فى صفوف الجيش ؟ وينتظر لحظات ليحصل على قائمة كاملة بهم . فكلما كانت المعلومات التى جمعها رجالات السفارة دقيقة وشاملة كلما كانت قائمة العقل الالكترونى شاملة ودقيقة . فإذا أراد المسؤول الأميركى معرفة الأشخاص الخطرين من الموجودين على القائمة ضغط على الزر المناسب فى العقل الالكتروني فيجيبه خلال لحظات من هم هؤلاء . (وهذا التخصيص ليس بالأمر الصعب حين يوضع على كل بطاقة رقم يدل على مدى عمق التصريحات العدائية لصاحب البطاقة تجاه الولايات المتحدة) وبعد ذلك يسأل المسؤول الأميركى العقل الالتكرونى : ماهى الهنات والهفوات ونقاط الضعف لهؤلاء الأعداء ليتم تحييدهم بنشرها عند اللزوم فيحصل عليها أيضا . فإذا بقى فى القائمة اسم لواحد من أعداء السياسة الأميركية ليست عليه أية مستمسكات ولاشائبة على أخلاقه ، تسعى السفارة للإيقاع به بشكل أو آخر . وإن أصبح صاحب الاسم خطيرا على المصالح الأميركية قبل أن تكون السفارة قد أوقعت به فإنها لاتتورع عن تصفيته ، ومن الأفضل أن تتم تصفيته بيد مواطنين له .

إن الصورة السابقة مكثفة جدا جدا . ولاتكرس الولايات المتحدة نشاطها للقضاء على خصومها واحداً بعد الآخر لأن ذلك مستحيل من الناحية العملية . ولو شاءت ذلك لاقتضى الأمر منها أكثر من شن حرب عالمية ثالثة . فالمتأذون من سياسة الولايات المتحدة هم الأكثرية من شعوب الأرض . لكن التعايش مع الخصوم والأعداء العقائديين ممكن ، بل واجب ، وإلا إرتمت البشرية فى معارك طاحنة مستمرة ، بل ان الدرجة الأقل مغالاة من العداء وحب الثأر فى العلاقات الاجتماعية ، وأقصد بذلك التنافس ، لهى ضرورية للتقدم البشرى . لكن مضمون الفقرة السابقة يوضع موضع التنفيذ حين تتطور الأوضاع فى دولة ما لتصبح خطيرة على مصالح الولايات المتحدة كما حدث فى تشيلى فى عهد أليندى . فهناك كشرت الادارة الأميركية عن أنيابها كما كشرت الادارة السوفياتية عن أنيابها فى برلين الشرقية (١٩٥٣) وفى هنغاريا (١٩٥٦) وفى تشيكوسلوفاكيا (١٩٦٨) ثم فى بولونيا ثم أفغانستان . وحين تصل الأحداث إلى هذا المستوى يستخرج الأميركيون أو السوفيات قائمة الأعداء الألداء فى المنطقة المعنية وتجرى محاولة تصفيتهم فى ظلام المعمعة الدائرة . وبذلك يتخلصون من عقبات كانت تقض مضاجعهم وتقف فى وجه مصالحهم .

إن دور الحفلات التى تقيمها السفارات[1] هام جدا فى أبعاده ونتائجه . فهذه الحفلات تمثل نقاط التماس « الشرعية » لرجالات السفارة مع كل الشخصيات الهامة فى البلد المضيف . ولأشخاص السفارة فى مثل هذه الحفلات أدوار أساسية لمعرفة أفكار رجالات وضباط البلد فى جو يحشر فيه المزاح مع الموسيقى مع الشراب ومع الجميلات المنتخبات من أفضل مستويات الذكاء مع القدرة على التمثيل . ولأتصور احدى جلسات حفلة من هذا النوع حيث يوجد عدد من الضباط القادة وعدد من السياسيين ورجال الصحافة والاقتصاد بالإضافة إلى كادر السفارة المَزود حتما بكل أجهزة التسجيل والتصوير الذى لايحتاج إلى فلاشات ظاهرة . فى مرحلة من السهرة يتوجه الضيوف إلى بوفية مفتوحة ويأخذ الحاضرون الطعام والشراب وتتشكل حلقات متعددة يدور فى كل منها حديث من نوع يختلف عن الأحاديث الأخرى . ولننظر إلى الحلقة حيث يتحدث الملحق العسكرى فى السفارة مع ضابطين فى سلاح المدرعات ومع أحد رجال السياسة . ويأخذ الحديث مجراه الطبيعى إلى أن يفتعل الملحق العسكرى وضعا يقول خلاله إلى واحد من الضابطين :

---

(١) ليس من الضرورة إقامة الحفلات فى السفارة نفسها ولاحاجة لصدور الدعوة عن السفارة مباشرة فقط الأصابع المستورة تكون وراء الموضوع .

– إياك أن تقول هذا الكلام أمام العميد فلان من قوات المشاه لأن النتائج لن تكون سارة .. (لقد طرح الملحق العسكرى هذه الجملة لينظر إلى رد فعل ضابط المدرعات فمن خلال هذا الرد ربما تتكون لدى الملحق العسكرى الصورة الحقيقية للعلاقة بين هذين الضابطين فى الجيش الواحد) .

ولننظر إلى جواب الضابط :

فلربما يجيب باتزان : « أن العميد فلان على عينى ورأسى ، وكلمته عندنا لاتنزل إلى الأرض » . من هذا الجواب يُفترض أن يستنتج الملحق العسكرى ولاء الضابط للعميد . ولربما يتعمق الملحق بابداء ملاحظة أخرى تستدر من الضابط الموجود فى السهرة إشعارا وتأكيداً بالولاء ، أو الاحترام ، أو عدم الاعتراض ، ولكل من التعابير الثلاثة وزن وتقييم . إذن فالسفارة تستنتج :

١ – إنها لن تستطيع بسهولة إيغار صدر الضابط على العميد .

٢ – إذا كان العميد من المقربين إلى السفارة فيمكن إعلامه بأن ضابط السهرة يكن له الاحترام ويمكن تقريبهم من بعض . ولايستبعد أن يستمر الحوار فى هذه الحلقة إلى مستوى أعمق بحيث يتوجب بقاء الملحق العسكرى مع الضابط على انفراد . فتأتى حسب إشارات معينة فتاة صحفية جميلة لتدخل الحلقة ضاحكة أو ملقية إحدى النكات ثم تسأل الضابط المقصود إن رأى الشىء الفلانى إلى جانب البار ، ولاتنتظر جوابه إنما تأخذه من ذراعه وتبتعد به . وينسحب الملحق العسكرى بعد لحظات ليذهب فى بادىء الأمر إلى جهة معاكسة تماما لكنه بعد لحظات أخرى يلحق بالضابط والفتاة وتنسحب الفتاة معتذرة ويبقى الضابط الهدف مع الملحق العسكرى للسفارة الذى ربما يطرح على الضابط السؤال التالى : « لابد أنك سمعت بالاستياء العارم ضد الحكومة وباحتمال ظهور معارضة عملية فى بعض الصفوف . فهل تعتقد بنجاح مثل هذه الحركة ؟ » إن هذا السؤال أصبح أكثر مباشرة لكنه لم يلزم الملحق العسكرى بأى اتجاه . فاذا كان جواب الضابط يشعر بضرورة ظهور المعارضة غير الطبيعية استنتج الملحق مبدئيا إمكان التعمق مع هذا الضابط فى اتجاه دمجه فى « حركة المقاومة غير الطبيعية » . أما لو دافع الضابط عن الحكم ونفى مظاهر الفساد استنتج الملحق عدم إمكان الاعتماد على هذا الضابط فى « الحركة » . وبعد مناورات متعددة يعرف الملحق إلى أى مدى يعارض هذا الضابط الحكم أو يواليه ، وهل

يقتصر ولاؤه أو معارضته على الكلام والنقاش أم أنه على استعداد لتجاوز القول إلى الفعل فى دعم أو دحض الحكم .

هذا وليس من الضرورى أن يحصل الملحق العسكرى على مختلف هذه المعلومات من خلال سهرة واحدة أو لقاء واحد ، بل ليس من الضرورى أن يتم « استجواب » الضابط عن طريق الملحق فقط إنما قد يحتاج الأمر إلى جلسات وسهرات وإلى إدخال أشخاص آخرين من السفارة فى حلقة « المستجوبين » وهؤلاء ينسقون معلوماتهم مع معلومات الملحق حتى تتبلور شخصية هذا الضابط فى سجل العقل الكترونى .

إن الأساليب التى تتبعها السفارة للاتصال بمختلف الأشخاص المهمين منوعة ، بل أنها رهيبة فى تنوعها وفى طريقة إظهارها وكأنما هى عفوية. خلال مراحل « الاستجواب » الأولى لايجوز للضابط أن يشعر بما يحصل . ولكن حين تجد السفارة فى هذا الضابط واحداً ممن تعتمد عليهم تصارحه أولاً بأول وترصد ردود أفعاله باستمرار . ولن يخلو الأمر من محاولات توريطه بشكل أو آخر إما بالمال أو بالهدايا أو بالنساء . ولايستبعد محاولة إرسال هذا الضابط فى بعثة أو وفد إلى دولة السفارة أو إلى دولة صديقة لها بحيث تستكمل دراسة شخصيته أو ربطه أو توريطه بحيث يمكن الضغط عليه فيما بعد للسير فى ركاب إرادة السفارة دون نقاش أو جدال . فلو كان للضابط ناحية يتفوق فيها فى اختصاص المدرعات مثلا فلربما تكتب السفارة إلى أركان الجيش عن وجود بعثة مجانية لتطوير معلومات ضباط المدرعات فى الاختصاص الفلانى . وتشترط السفارة بالضابط الموفد أن تتوفر لديه كفاءات مختلفة . ومن خلال تعداد الكفاءات تسمى السفارة كفاءة واحدة تتوفر بشكل بارز وبشكل خاص عند الضابط المقصود .

نعود الآن إلى بدء الحديث عن حفلة السفارة حيث يعلق الملحق العسكرى تعليقه الاستفزازى : « إياك أن تقول هذا القول أمام العميد فلان .. » فضابط المدرعات ربما يجيب بعفوية حقيقية : « ليخسأ العميد فلان .. وليحاول أن يمد لسانه لأقطعه .. » من ذلك يستخلص الملحق العسكرى وجود تنافر بين هذين الضابطين . فإذا كان العميد فلان هو رجل السفارة فى الجيش ، وإن كان لهذا العميد أن يقوم بحركة ما تتفق مع مصلحة دولة السفارة ، أصبح من اللازم تحييد ضابط المدرعات الموجود فى السهرة. وقبل دراسة طريقه تحييده يجرى بحث وتمحيص عن حقيقة موقف الضابط من العميد . فاذا تأكدت الخصومة أو اختلاف الرأى ، وإن كان الضابط من هؤلاء الذين يقولون ويفعلون. تشرع السفارة فى نصب الشباك لمنع الضابط من مقاومة حركة العميد حين تدق ساعة الصفر .

بهذه الطريقة ، وبطرق أكثر بساطة أو أكثر تعقيداً مما ذكرنا بكثير يجرى سبر ومسح أغوار الدولة المضيفة بشكل شامل بحيث تتكون لدى دولة السفارة صورة واضحة عن مختلف المصالح والعواطف المتشابكة ، عداءً أو صداقةً ، فى الجيش وفى السياسة وفى الاقتصاد وفى المجتمع وفى الرياضة وفى كل ركن هام . وعند السفارة احصائيات أكثر دقة من احصائيات مؤسسات الدولة . ويتشكل لدى السفارة أنواع متباينة من الأصدقاء ومن الخصوم . فقرب الأصدقاء من السفارة يتراوح بين التبعية المطلقة التى تصل إلى درجة الخنوع وانعدام الشخصية وبين الصداقة الودية التى يحافظ خلالها الصديق على شخصيته وأدبياته وحريته النسبية تجاه إرادة السفارة . والسفارة تكلف كلا من هؤلاء حسب مدى ارتباطه بها وحسب إمكاناته . فإن كان تابعاً مطلقاً فلربما تفرض عليه السفارة أعمال الجاسوسية البحتة أو التخريب والإرهاب . المهم فى الأمر أن كادر السفارة يجمع بواسطة هؤلاء كل الأخبار وكل الأحداث فى كل مجال . والسفارة تهتم بأية ملاحظة كلامية بين ضابط وآخر، وتتنصت على كل نقاش سياسى أو عسكرى أو اجتماعى . فمن خلال ذلك يعرفون رأى فلان وفلان ويصنفون الناس على حقيقتهم . وانطلاقا من هذا البحر من المعلومات يمكن التأثير فى جهاز الدولة . والمثل التالى يوضح ذلك :

لنفترض أن الحكم فى الدولة المضيفة أخذ اتجاها لايتفق مطلقاً مع مصالح دولة كبرى مثل الولايات المتحدة[1] . ولنفترض أن ساعة الصفر قد دنت لقلب نظام الحكم بحيث يصبح العميد الفلانى على رأس الحكم . عند ذلك تبدأ السفارة باطلاق بعض الاحصائيات والحقائق والأخبار التى تشوه سمعة الحكم الذى يراد قلبه . فلكل حكم مآخذ . ويتم ذلك بواسطة جيش السفارة المتخفى والمندس بين كل طبقات الشعب . وحين يتحقق السامعون من صدق هذه الأخبار والأرقام يطلق أذناب السفارة موجة أخرى من الحقائق أكثر إيذاء وطعناً بالحكم . ففى كل حكم لابد من ظهور تصرفات تصلح سلاحا فى يد الخصوم . وحين يكتسب أذناب السفارة صفة المصداقية لدى السامعين من أفراد الشعب تبدأ السفارة فى دمج الحقائق مع التهويلات ، وفى مرحلة مقبلة تطلق السفارة التهويلات بدون حقائق مما يجعل صورة الحكم حمراء تماما فى رأى جموع الشعب التى تكون أصبحت مهيأة لتقبل

(١) ان الاتجاه الذى لايتفق مع مصالح الولايات المتحدة لايعنى الاتجاه نحو اليسار انما الاتجاه الديموقراطى البناء الذى ينتعش فى كنفه التقدم الاقتصادى ويسمح لمجتمع الدولة الصغيرة بالعيش الرغيد . إن الولايات المتحدة تريد تحطيم اقتصاد الدول العربية وترفض التعاون مع الديموقراطيات وتسعى جاهدة لقلب كل ديموقراطية الى ديكتاتورية . إن التعامل مع ديكتاتور واحد أسهل وأفضل من التعامل مع ديموقراطية وكلما بغى الديكتاتور وتجبر وحطم الاقتصاد فى دولته كلما زاد تعلق الولايات المتحدة به ودفاعها عن نظامه .

سقوطه . ولاتتورع السفارة عن استخدام كل وسائل الخدعة فى سبيل تشويه سمعة خصومها . فسمعة ومصير أى إنسان فى الدولة المضيفة لاتساوى شيئا أمام مصالح دولة السفارة . وليس من المستبعد أن تكون السفارة قد أقامت علاقات ودية « نفاقية ومصلحية » مع عدد من رجالات الحكم المراد إسقاطه . فتُهدى هذا وترشو ذاك وتقرض آخر مبالغ من المال وتسجل المستمسكات على كل هؤلاء . فاذا حان موعد إسقاط الحكومة ترسل السفارة المستمسكات الدامغة بمختلف الطرق إلى أيدى خصوم الحكم الذين يفرحون بهذه الأوراق الرابحة ولو أنهم على الأغلب لايعرفون مصدرها . ان السفارة تلعب على الحبلين . بل على ألف حبل لكى تتمكن من تنفيذ مآربها ومخططاتها التخريبية .

بالتوازى مع كل هذه الترتيبات تتشاور السفارة مع العميد على الخطة لقلب الحكم . وفى الأغلب سيفاجأ العميد من عمق المعلومات المتوفرة لدى السفارة حين ترشده إلى أشخاص يتعاون معهم لم يكن لهم فى حسبانه أى حساب . فالسفارة تعرف بوسائلها معظم الأسماء التى يمكن إشراكهم فى « اللعبة » وهى حُريصة على عدم ترك العميد يعتمد على عناصره فقط إنما تريد إشراك عناصر أخرى قريبة منها أيضا ليصبحوا فى الفترة التالية لنجاح الانقلاب رقباء على العميد ذاته .

وكمحصلة لكل الجهود والنشاطات تتحدد ساعة الصفر وتتحدد أدوار كل عنصر . ويجرى تصنيف قطعات الجيش إلى وحدات موالية فاعلة ستتفانى من أجل انجاح الانقلاب وإلى وحدات موالية بأفكارها وتعطف على إتجاه الانقلاب دون أن تقبل فى توريط نفسها بالعمليات ، وإلى وحدات محايدة لايهمها نجاح أو سقوط الانقلاب ، وإلى وحدات تعادى بأفكارها الانقلابيين لكنها لن تشارك فى سفك الدماء وأخيرا إلى الوحدات المناوئه للانقلاب والتى ستدافع عن النظام القائم دفاع حياة أو موت . وتوزع أدوار القوى الفاعلة الموالية بحيث يتجه بعضها إلى مركز الحكم ومراكز الاعلام والبعض الآخر يتوزع بحيث يقطع الطريق على الوحدات المناوئة والتى تريد ضرب الانقلاب . والسفارة التى تعرف مدى الشراسة التى سيدافع بها الحكم عن نفسه تنصح العميد - رجلها - بتعيين الضابط الموالى الشرس على رأس القوة الضاربة لكيلا يتردد فى البطش بالخصوم حين يقتضى الموقف ذلك .

وقبل بدء الانقلاب يتحدد مايلى : بعيد الانطلاق الذى لارجوع بعده يجب الاتصال بالواحدات الموالية غير الفاعلة لإعلامها بما يحصل ويرجى منها عرقلة أية تحركات معاكسة بالإضافة إلى اعتقال الضباط الخصوم الموجودين ضمن القطعة . ويجرى إعلام الوحدات

المحايدة بما يحدث ويقال لرؤسائها أن عليهم البقاء على الحياد أن شاؤوا تفادى المذابح التى هم فى غنى عنها . أما الوحدات المعادية التى تتردد فى دخول المجابهة لحماية الحكم فتجرى محاولات ماكرة لإقناعهم أو إشعارهم بأن الانقلاب نجح وأن دخولهم فى صفوف الخصوم سيؤدى إلى أوخم العواقب . أما الخصوم الأساسيين فلايجوز إعلامهم بشىء إنما يجب مفاجأتهم كوقوع الصاعقة فلو أنهم عرفوا بإنطلاق الحركة مسبقاً لأمكن لهم تنظيم المقاومة لإفشال الانقلاب . فكل دقيقة لها قيمة . فخلال هذه الدقيقة يمكن لطاقم مدرعات أن ينقلب من ساهر حول مائدة طعام وشراب إلى مستنفر ضمن مدرعة استعدادا لقمع الحركة . أما إذا عرف هؤلاء بالحركة قبل ساعات لأصبح نجاح المعركة فى كف القدر فضلا عن حتمية سيول الدماء .

حين تنجح الحركة يصبح العميد المدعوم من السفارة الرجل القوى الجديد . هنا تبدأ المهمة الأخطر للسفارة وللعميد على حد سواء . فنجاح انقلاب بحركة مفاجئه ومنظمة لأسهل من المحافظة على استمرار الوضع الجديد . فالاستمرار بالحكم هو كفاح مستمر ضد كل الاتجاهات الاخرى . ويقتضى السهر الدائم ، وما أن تغفو عين الحاكم حتى يهاجمه قدره . فبقدر شراسه الحاكم فى الذود عن الكرسى تكون شراسه خصومه .

بعد نجاح الانقلاب يجرى رصد سريع وحاسم لمختلف الرجالات من عسكريين أو مدنيين ، من متفرجين على الأحداث إلى فاعلين فى الأحداث ، من أصدقاء الحركة الناجحة إلى خصومها الفاشلين ثم إلى الذين وقفوا على الحياد .. منهم من كشف عن قناعه ومنهم المتذبذبون . فالخصم العنيد الذى لن يخنع للحكم الجديد والذى يشكل خطرا عليه يجب التخلص منه . والتخلص منه يتراوح بين السجن والنفى والتجريد من كل الصفات والرتب . ويمكن فى بعض الحالات التخلص منه بالتصفية الكاملة . أما الخصم الذى لم يشترك بعنف فى المقاومة والذى يمكن شراء سكوته بمال أو جاه يجرى تفادى شره بذلك . والحيادى الخائف هو عادة أقل المنتفعين من قلب نظام الحكم لأن النظام الذى أسقط لم يعره اهتماما والنظام الجديد لن يعيره أى اهتمام إنما يجرى تثبيت وضعه المحايد بنفع أدبى أو معنوى أو مادى بسيط . أما الحيادى الذى ينساق مع الانقلاب بمجرد ظهور بوادر النجاح ، أو أنه يقاوم الانقلاب بمجرد شعوره بفشل الانقلاب فنصيبه من الغنيمة أكبر من نصيب زميله المحايد حتى النهاية.وهذا هو الانتهازى الماكر .

وأما الأصدقاء الذين قاموا بالعمل فيقتسمون السلطان فيما بينهم ، وسيحاول كل منهم

الاستئثار بأكبر قسط من السلطة والنفوذ وهنا تولد البذرة الأولى للخلافات فى النظام الجديد . والسفارة لهذه الخلافات ولتغذيتها بالمرصاد لأنها سوف تمنع أن يستتب الأمر لحاكم نظيف مستقيم .

إن سفارة الولايات المتحدة فى بلد هى مخالب خطرة تحارب تقدم الشعوب[1] . إنها تتعاون مع الديكتاتور قبل وصوله إلى الحكم بالخفاء دون إشعاره بأنه سوف يترتب عليه التزامات حين يصل إلى سدة الحكم . وخلال التحضير للانقلاب تغذيه السفارة بكل مايتوفر لديها من معلومات بالشكل الذى شرحناه آنفا . بل ليس من الضرورى أن تتصل السفارة بالضابط المرصود لقيادة الانقلاب لأنه فى الغالب ضابط وطنى شريف يرفض التعاون مع دولة أجنبية . فى هذه الحالة ترشده السفارة وتسدد خطاه بارسال أخبار مفيدة لايعرف مصدرها . وتحميه من كل أذى وكأنها الملاك الحارس الذى لاتراه العين . ولكن حين يصل إلى الحكم ويشعر بلذة الكرسى وبسلطانه السحرى العجيب تشعره السفارة بالتدريج بأنه ما كان ليحلم بالنجاح لولا « الملائكة الأميركية » التى حرست خطواته وأبعدت عنه الشرور . ومنذ هذه اللحظة تساومه السفارة لقبض الثمن .

وإمعانا فى إثبات السفارة لقدرتها على حمايته نجدها ترتب محاولات هدامة ضده وتكشفها له قبل وقوعها أو تدله على الفاعلين بعد وقوعها لأنها تعرفهم ولأنها هى التى جندتهم لهذا العمل . ولا يهم السفارة مصير هؤلاء . فما هى قيمة هؤلاء بالنسبة لاميركا أكثر من أنهم قاموا بالدور المرسوم ثم اندثروا ؟ .

يبدأ الحاكم الجديد غالبا بنوايا طيبة لأنه جاء بصدق من أجل الاصلاح . وينفذ فعلاً اصلاحات يرضى عنها الشعب . لكنه من الطبيعى وجود تيارات مختلفة ومتضاربة فى أوساط الشعب ، كل منها يسعى للوصول إلى دفة القيادة لقناعته بأن طريقته هى الأفضل للمصلحة العامة . وكل تيار يجهر ويعلن عن رغباته بطريقته الخاصة . فإذا بدأ الحاكم الفرد يضيق ذرعا بالأصوات المختلفة والاتجاهات المتضاربة يضطر إلى لجم الأفواه المعارضة والمتهاترة . عندئذ يكون الحاكم الفرد قد وصل إلى بداية طريق الانحراف . إننا لو نظرنا بامعان لوجدنا أن سفارة الولايات المتحدة أو سفارة الاتحاد السوفياتى تستطيع استئجار عملاء فى أمة ذات مجتمع حر فتثيرهم إما بالإقناع أو بالمال على الحاكم النظيف فيطلقون

---

(١) حين اكيل الاتهام للسفارة الأميركية لا أقصد تبرئة السفارة السوفياتية . والشروح فى الفصول الأخرى تبين للقارىء وجهة نظرى .

الأصوات المتضاربة المزعجة أو يقومون بأعمال تخريبية من العيار الخفيف بحيث يفقد الحاكم حلمه وسعة صدره وقدرته على الاحتمال فيلجأ إلى الشدة الخفيفة فى البدء ثم يتشدد شيئا فشيئا حتى يصل إلى العنف . وهذا هو أو طريق الانحراف وما أن تقف « دواليب » الحاكم الفرد الطيب على أول سكة الانحراف حتى يستتب الأمر لمن يريد الشر للحاكم الفرد وللأمة التى يحكمها هذا الفرد لأن العودة عن الانحراف أمر عسير [1] ولن يفعل ذلك إلا بطل جبار ستفخر لجرأته الأجيال .

بعد ذلك لابد للحاكم الفرد أن يتورط فى غابة من الأخطاء لأن المعارضة إن غابت فى أمة غاب الضمير المحذر الذى يردع الحاكم قبل التورط فى الخطأ . إن إلغاء دور المعارضة يشبه إلغاء دور المناعة فى بنيان الأمة فتغزوها الأمراض دون توفر الدفاع . وتبدأ أخطاء

---

(١) لننظر إلى الفلبين ! . فالرئيس ماركوس بقى يحكم أكثر من عشرين سنة بقبضة حديدية ديكتاتورية لا تعرف الرحمة . ولم تذكر صحافة الولايات المتحدة فظائعه وفضائحه وانحرافات زوجته طالما كان هو رجلها القوى المعتمد . كل ما كانت تفعله الصحافة آنذاك هو « تمرير » خبر من وقت لآخر فى الصحف يسىء إلى ماركوس . وللصحافة من « تمرير » هذه الأخبار السيئة بشكل متقطع هدفان :

١ - تريد الصحافة أن « يكرمها » ماركوس فتنقلب الصحيفة للثناء عليه .

٢ - تريد السياسة الأمريكية استمرار خضوع ماركوس لارادتها ... « فتذكره » من وقت إلى آخر « بوخزة صحفية » تعيده إلى الصراط المستقيم .

لكن ازدياد كراهية الشعب لماركوس والمقاومة المتصاعدة لنظامه ، وبعد أن تقدم بالسن بحيث لم يعد له من البأس والجلد ما يكفى لمتابعة كبت الشعب جعلت موقف الولايات المتحدة يتغير مقررة ازاحته لتضع البديل المناسب الذى تختاره من احتمالات عديدة مخزونة لديها . وما أن تقرر التغيير فى قيادة الفلبين حتى انطلقت الحملة التحضيرية فشاهدنا الصحف الأمريكية والغربية تكتشف بقدرة قادر وبشكل مفاجئ كل الانحرفات والجرائم التى كان يرتكبها ماركوس وتنشر ذلك بزخم واستمرار بحيث يسمعها الدانى والبعيد . وبقدرة قادر تثور العواطف والأحاسيس الانسانية لدى الأحزاب والجمعيات والكنيسة فتشجب أيضاً النظام وتعدد المآسى والفواجع التى يعانيها شعب الفلبين ... فيهتز عرش ماركوس . وبعد مناورات لابد منها وبعد أخذ ورد وتمثيليات مفتعلة يقنع الأمريكيون ماركوس بالرحيل .. وينقذونه من براثن الشعب ليأخذون منه الثمن .. فثروته تبلغ ما يزيد عن عشرة مليارات من الدولارات . وإنه لمن أعجب المفارقات ألا تكتشف الصحافة الأمريكية مساوىء عشرات أخرى من الديكتاتوريات الدموية فى انحاء الأرض .

وتحل السيدة أكوينو محل الرئيس ماركوس ، ويعم الحبور والفرح وتقام الاحتفالات بزهق الباطل وانتصار الحريات الديموقراطية ، وإنى لواثق من أن السيدة أكوينو لم تأت إلى سدة الحكم إلا وهى عازمة تمام العزم على منح الحريات الديموقراطية والابتعاد عن الديكتاتورية ! . ولكن هل تستطيع ؟

أنا أقول منذ اليوم : كلا ! . لن تستطيع إنها مهما كافحت وناضلت من أجل استمرار الديموقراطية ستفشل لأن أمريكا لها بالمرصاد . فبعد مرحلة انتقالية من الانفراج الديموقراطى ستنفذ أمريكا مخططها ... فأمريكا فى رأيي لا تحب التعامل إلا مع نظام شيوعى تمتص خيراته وتأمن شره أو مع نظام ديكتاتورى يؤمن لأمريكا ذات المكاسب . ولن يمضى عام أو عامان أو ثلاثة حتى نرى السيدة أكوينو ديكتاتورة جديدة للفلبيين .. أو أنها تُزاح من الطريق . ستزاح .. إما بالمعروف أو بالعنف .. أو انها تستسلم وتنصاع لأساليب وقواعد لعبة الديكتاتور وطبقة المستفيدين .

الديكتاتور صغيرة ثم تنمو وتتضخم حتى تأخذ الأبعاد البشعة بحيث تسحق فرصة تعايش الحاكم مع المحكوم . وحين يتورط الحاكم الفرد تظهر مظاهر الشكوى فى صفوف الشعب فيضطر الحاكم إلى قمع حرية الرأى . وتصل إجراءات القمع إلى مراحل دموية تتطلب توفر فئة معينة من الرعاع ومن الزبانية ومن أشباه ذلك ممن نالوا قسطا من العلم . ولكى تستمر هذه الطبقة الحثالية بالإجراءات القمعية الدموية لإسكات الشعب تأخذ ثمنا مرتفعا من الحاكم الذى يفرض عليه الإذعان والانصياع لرغبات من يحميه ويحمى عرشه .

لدى حصول التوازن النسبى بين ديكتاتور أصبح أسيرا للطبقة الحثالية المحيطة به والتى تدعمه وتنفذ لحسابه ولصالحه أقذر المهمات وتأخذ مقابل ذلك امتيازات ترهق الشعب وتثير غضبه ، يبدو شيء من الاستقرار المسموم . فالشعب المرهق يستكين قليلا من عبء الضربات التى تهوى على رأسه ، لكنه يعود إلى إظهار نقمته . فبقدر الضغط يتولد الضغط المعاكس مما يقتضى الامعان فى إخماد الأنفاس بدموية ووحشية . هذا وان حساسية الديكتاتور تجاه أى نقد بل أى ملاحظة تصبح مرضاً . إذ انه يرى فى أصغر الصغائر تمردا على عرشه . وردود فعله ستكون متناسبة فى قسوتها مع أحلام يقظته . ولن يجرؤ أى مواطن أن ينبس ببنت شفة . عند هذا الحد تلعب السفارة أكثر الأدوار حساسية وسهولة فهى على إتصال مع طبقة المضطهدين ومع الحاكم على حد سواء . فطالما الديكتاتور ينفذ الرغبات أو التعليمات يبقى على كرسى الحكم . ولكنه إن حاول الاستقلال والخروج عن الطوق المحدد له طالته يد الفناء دون جهد كبير . بل ان الديكتاتور يفنى حتى ولو حاول الاصلاح . بل إن مجرد شروعه بالاصلاح هو سبب وجيه لإسقاطه ، فالدولة الكبرى لاتريد الاصلاح للدول الأخرى ولاتريد لها التقدم ولاتريد أن يصبحوا منافسين . وفناء الديكتاتور يبدأ من خلال الإعلام فى الدولة الكبرى . فصحافتها التى تؤثر على أوسع صحافات العالم والتى كانت تقتصد أو تعتم على ضلال الديكتاتور وبطشه حين كان يسير فى ركابها « تكتشف » فجأة الأخطاء والجرائم التى جرت ومازالت تجرى فى ظل حكم الديكتاتور . وتظهر المستمسكات المختلفة على الملأ ، ويحصل المعارضون للحاكم فجأة على العديد من الحجج والوثائق التى تدينه مما يسهل القضاء عليه .

إن سقوط الديكتاتور لايرتهن فقط بطاعته العمياء للدولة الكبرى انه سيسقط حتما مهما أمعن فى خنوعه – حين ينتهى الدور المرسوم له . فان بلغ ترديه وتردى الطبقة الحثالية المحيطة به ما يصبح عبئا على مصالح الدولة الكبرى تقرر إسقاطه إما بالإبعاد أو بطريقة دموية لينتقم منه الشعب المقهور ، وستتأذى بالطبع الفئة المحيطة بالديكتاتور . وستكون

المجازر نتيجة طبيعية لمثل هذا الوضع لتخلق بذرة عداء اجتماعى جديد للأجيال المقبلة من الأمة .

ولايفوتنا أن نذكر أنه حين تصل علاقة الديكتاتور بالسفارة حدا يدرك فيه أن استمرار وجوده مرهون بإراداتها تسقط الأقنعة ويتحدث معه رجال السفارة دون تورية ودون دبلوماسية ودون أدب الجنتلمان إنما يقولون له : كن .. فيذعن ويكون . يقولون له يجب أن تتخلص من فلان ، فيتخلص من فلان . والسفارة تعطى كل عمل شائن الوجه الاعلامى المناسب ويرشدون الديكتاتور لما عليه أن يصرح ويقول . لكن الأخباز الحقيقية لايمكن إخفاؤها عن الشعب الذى يحاول أن يتمرد مما يضطر الديكتاتور إلى قمعه وكبته وسجن المواطنين وترحيلهم وتهجيرهم أو تصفيتهم فالشعب حينئذ يقهر قهرا ، ويداس دوساً مذلا ، والحاكم يعرف أنه وصل فى غيه إلى نقطة اللاعودة . بل إنه لربما يتمنى لو يسمح له بالنجاة بجلده هاربا إلى أى مكان بعيد . لكن السفارة هى التى تمنعه من التملص والهرب لأنها تريده أن ينفذ كل مآربها وتريده أن يمعن فى سحق كرامة الشعب وتدفعه لإتخاذ قرارات استفزازية تثير حقد الشعب . وحين تستنفذ السفارة أربها منه ترميه لأنياب الشعب .. ويلاه له ، ولمن حوله من هذه الساعة السوداء .

غاية هذا الكلام هو أن مصلحة الولايات المتحدة كمصلحة الاتحاد السوفياتى تكمن فى التعاون مع ديكتاتور فرد ، خاصة حين ينحرفُ ويصبح كياناً سهل الابتزاز . إنه يخرب البلاد باسم الوطنية ، ويرمى أموال الشعب بسخاء لشراء المصانع الهالكة التى تريد الدول المتقدمة التخلص منها باسم تشجيع التصنيع ، مع العلم أن السواد الأعظم لهذه المصانع ذو إنتاج أسوأ بكثير وأكثر كلفة من البضاعة المستوردة . والديكتاتور يكتم أفواه المواطنين ويبطش بكل من يطالب بالاصلاح فيصيب أول ما يصيب الطبقات المنتجة والاكاديمية ليهرب كل هؤلاء إلى الغرب أو إلى البلاد العربية الأخرى فينتجون هناك بينما تخسرهم بلادهم . كل ذلك يحصل بيد مواطن أصبح مطية للاستعمار . فاذا انتقد عربى دول الغرب قائلا : إنكم تخربون بلادنا .. لأجاب هؤلاء : ان ابن بلدكم هو الذى يصنع القوانين .. يااللغرابة ويااللوقاحة : إن دول الغرب ، وعلى رأسها أميركا تفرض علينا الحاكم الذى يذل الشعب ويحطم الاقتصاد وينشر الفساد ثم تكتب عنا صحافتهم التحقيقات المصورة بإشفاق وبفوقية متعجرفة : إنظروا إلى أين ينحدر العرب .

إن وجود هذا الديكتاتور الطاغية على رأس دولة يبتر برغم الابداع والتقدم فى الأمة

وهذه ماتريده الولايات المتحدة لأن الأمة إذا فتح لأفرادها باب الابداع تقدمت ووصلت إلى مستوى تستطيع من خلاله التعامل مع الدولة الكبرى نداً لند . وهذا ماتخافه الدولة الكبرى وتبذل كل جهودها ، شرعية كانت أم تآمرية قمعية ، لمنعه وتفاديه . إن المصالح الأنانية للدول الكبرى ، هذه المصالح التى لاتتحقق إلا من خلال امتصاص ثروات وجهود الأمم الأخرى ، تتحقق حين تترهل هذه الأمم لتصبح مستهلكة وتابعة عليها أن تقبل بما يأتيها من الدولة الكبرى ، وعليها أن تبيع خدماتها وإنتاجها بالشروط التى تمليها عليها الدولة الكبرى . وهذه الأمم الأخرى ستصل قريبا لتصبح كيانات أجيرة تنفذ ماتطلبه الدولة الكبرى ، ولن تشكل أى خطر على السيادة المطلقة للدولة الكبرى .

لقد أفضت فى مقالتى عن أنانية الولايات المتحدة والدولة الكبرى والدول المتقدمة ورغبة كل هؤلاء فى استعباد العالم العربى والعالم الثالث أجمع . فهل الدول الشيوعية بريئة من كل هذه الآثام ؟ ولى على هذه الملاحظة المحقة أكثر من جواب :

١ - ليست الدول الشيوعية بأفضل من الولايات المتحدة ! فهى أيضا لاتريد لنظام عربى أن ينجح ولاتريد لنظام عقائدى سمح أن يستقطب مختلف الشعوب بعيدا عن المادية المتطرفة التى تفقد الإنسان فرديته وكرامته ليصبح رقما نكرة فى خضم المجموع . لكن الشيوعيين لم يصلوا فى تدخلهم فى الدول العربية ذلك العمق لأنهم يتفرجون فرحين على كل المصائب التى تصيب الشعوب العربية لِتُحَمِّلَ الغربَ مسؤوليتها ولتكسب الفكرة الشيوعية أرضا عقائدية من خلال النقمة الحاصلة قبل أن تكون من خلال القناعة بالنظريات اليسارية المستوردة والتى لاتصلح للعالم العربى . فالاتجاه الشيوعى يركب رياح الجرائم التى يقترفها الغرب للوصول إلى قواعد مستحكمة فى المجتمع العربى .. فالشيوعية كبديل عقائدى أقل قيمة مما لدى العرب وأقل إنسانية مما لدى العرب ، بل إنها لاتحل مشاكل المجتمع البشرى كما يحلها ما لدى العرب . فالعقيدة الإسلامية الصافية البعيدة عن التصلب ، والمسيحية الأصيلة التى اكتشفت أن أمنها لايتحقق عن طريق الارتماء فى مخالب الاستعمار ، كلا العقيدتين تحرص على كرامة الإنسان وحريته وتدفعه نحو التطور والنمو والإبداع .

٢ - إن الدول الشيوعية هى دول أضعف مما يعتقده الناس بكثير . إنها لاتكاد تستطيع الاكتفاء الغذائى لولا شراء القمح من الغرب . إن الدول الشيوعية ضحية غبية للاستغلال الأميركى . ولقد شرحت ذلك فى مقالين :

(أ) : من يحمى النظم الشيوعية فى الكتلة الشرقية ؟

(ب) : هل وصلت الشعوب الشيوعية إلى دياجير الظلام ؟

لننظر بتمعن إلى الصور الثلاثة التالية من الواقع العربى :

- مئات ألوف عرب البترول التى كانت تؤم سوريا ولبنان ومصر أصبحت تتحاشى هذه البلاد العربية وتتوجه إلى لندن وباريس ومدريد وماربيا والكوت دازور وسويسرا والنمسا وألمانيا والولايات المتحدة . هناك يصرفون عشرات المليارات من الدولارات ويشترون الأراضى والعمارات ويضعون أموالهم فى بنوك تلك البلدان . ولم يحصل هذا التحول إلا منذ تأميمات الرئيس جمال عبد الناصر ومنذ شرعت حكومات تلك البلاد العربية بوضع العراقيل والمنغصات فى وجه استثمار عرب البترول لأموالهم هناك ، ومنذ ذُبِحَ لبنان الذى لم يَضَعْ المنغصات فى وجه العرب فاقتضى ذبحه والخلاص منه . ولقد بدأ ذبح لبنان حين افتُعِل إفلاس بنك انترا الذى استقطب أموال العرب . فمن الذى يقوم بكل هذه الإساءات ؟ ولصالح من تنفذ أعمال التخريب ؟ قبل أن نجيب علينا تثبيت الوقائع التالية : إن هروب عرب البترول من سوريا ولبنان ليس فى صالح المسيحى المارونى ولا البروتستانتى أو الأرثوذكسى ولا فى صالح الدرزى ولا فى صالح المسلم السنى أو الشيعى ولا فى صالح الفلسطينى ولا فى صالح الأرمنى ولا فى صالح أية فئة أو حاكم هناك . إذاً فكل هؤلاء لايعقل أن يكونوا قاموا بمحض إرادتهم بتخريب موارد رزقهم إنما فعل ذلك المنتفعون الجدد فى أوربا وأميركا . فشوارعهم عمرت على حساب خراب الشوارع العربية واقتصادهم انتعش على حساب تدهور اقتصاد الدول العربية . فالمنتفعون الجدد هم الذين خططوا التخريب بالتأثير على الحكام الفرادى لأن فرصة تحطيم العرب فى ظل الديموقراطية صعب وعسير إن لم نقل أنه مستحيل . إنهم هم الذين يثيرون كراهية فئة لفئة وهم الذين يوحون للديكتاتور بأن يعرقل مصالح عرب البترول ويقولون له : إنهم أغنياء ، عليك أن تكون لهم بالمرصاد لتشفط أكبر قدر من أموالهم بأسرع وقت .. إن أموالهم حلال عليك . وفى ذات الوقت يهمسون فى آذان عرب البترول : ولماذا تذلون أنفسكم لفلان إن كان صدر أوربا وأميركا مفتوح لكم ؟ وكانت النتيجة أن تحولوا حقا إلى أوربا وأميركا .

- إذا نظرنا إلى خارطة العالم العربى من المحيط إلى الخليج لوجدنا أن موريتانيا غير

متفقة مع المغرب ، والمغرب مختلف مع جارته الجزائر ، والجزائر تدعم البوليساريو ، والجزائر ليست على تفاهم عملى مع تونس ، وتونس مختلفة مع ليبيا ، وليبيا مختلفة مع السودان ومع مصر ، ومصر عزلت ولو مؤقتا عن باقى الدول العربية ، ولبنان غير متفق مع سوريا ولا مع نفسه ، وسوريا مختلفة مع الأردن والعراق ، واليمن الشمالى مختلف مع اليمن الجنوبى ولايبقى سوى دول البترول التى تبذل مواردها دون حساب على الجميع . فهل هذه التفرقة فى صالح أى من الدول المذكورة ؟ بل هل هذه الصورة المتفككة بشكل هندسى منتظم صدفة بحتة ؟ إنى أجزم أن هذا من ترتيب وصنع هؤلاء الذين ليس فى صالحهم نهضة العرب ولا وحدتهم . إن الوحدة والنهضة العربيتين ليست فى صالح الولايات المتحدة ولا أوربا . إنهم هم الذين يخططون وينفذون تفكيك أوصال العرب ، وإنى لواثق من أنه لو تغير نظام فى دولة عربية بحيث تقبل مشروع وحدة دولة عربية مجاورة لما مضى وقت طويل إلا وانقلب النظام فى الدولة المجاورة لتفادى قيام الوحدة .

- من المعروف مقدار حساسية مختلف الدول العربية تجاه مواطنى الدول العربية الأخرى . والجميع يعرف مدى صعوبة دخول مواطن دولة عربية إلى دولة عربية أخرى فى الخليج العربى . فهل يحدث ذلك لصالح أية من الدول العربية ؟ إن كنا قانعين بأن كل الدول العربية متفقة من حيث المبدأ على ضرورة وفائدة الانتقال الحر لجميع المواطنين العرب مع أموالهم وأعمالهم ورساميلهم فى بلاد الوطن العربى توجب علينا أن نستنتج أن منع هذا التنقل وعرقلته هو فى صالح أعداء وحدة العرب واتفاقهم . وكل قانون أو تشريع يقف عثرة فى طريق حرية التنقل لن يصدر عن حاكم صالح إلا إن كانت هناك أسباب وجيهة تدفعه لذلك . وإن لذوى المصالح فى تفكيك أوصال العالم العربى طرق مسمومة جهنمية لدفع الحاكم العربى إلى قوانين إنفصالية إقليمية من أجل حماية وطنه الصغير . فهل من العسير على دولة كبرى دفع واحد من ضعيفى النفس أو الموتورين من مواطنى سوريا أو لبنان ليضع متفجرات فى دولة خليجية ثم تمرير المعلومات إلى السلطات التى تقبض على الفاعل لتجده سوريا أو لبنانيا مما يجعل الدولة الخليجية تضع الاشارات السالبة على مواطنى الدولتين ؟ إنى لواثق من أن أعداء الوحدة العربية يفعلون ذلك بعمق وبحنكة ومكر أكثر مما جاء فى مقالتى بكثير لتكسب العمليات طابعا بعيداً جداً عن تدخلات أى عنصر أجنبى . وهكذا يتم تشكيك العربى بالعربى وتتفكك

الأواصر وتترسخ الحدود السياسية المصنوعة مكرسة الانفصال ونصل إلى الصورة حيث لا يوجد بلدين عربيين متجاورين متفقين

والحل ؟ .. ليس الحل بالأمر السهل فالخصم هو الأقوى وهو الأغنى وهو المتسلط ، والدول الصغيرة يسهل التأثير عليها خاصة حين تكون متفككة الأوصال . فإن كانت ديموقراطيةً حقاً تمكنت الدولة الكبرى من التسلل إلى فئات عميله أو موتورة لتخلق الفوضى والإزعاج والإجرام مما يحرك ضمير ضابط شريف فيقوم بانقلاب لأن الديموقراطية ستبدو لهذا الضابط الوطنى الصادق وكأنما هى فشلت فى حل مشاكل الأمة . وحين يصل هذا الضابط إلى سدة الحكم يسهل وضعه بطرق جهنمية على طريق الانحراف كما وصفنا فى أول المقال . فأين الحل ؟ يدرك قارىء مقالتى عدائى المستحكم لتسلط الولايات المتحدة على شعوب الأرض . ولكن هل أنا ضد الولايات المتحدة كدولة وشعب وهل أنا ضد سيادتها على الجميع ؟

سيستغرب القارىء أن جوابى هو النفى . فأنا لا أتعرض أولا لعامة الشعب الأميركى إطلاقا . فهو بالإجمال شعب طيب توحى له أجهزة الاعلام أن ينفعل فينفعل ، وتوحى له بأن ينتخب فلان فيفعل ، وتوحى له أن يأكل اللحم الفلانى فيفعل .. إن إرادة الشعب الأميركى تكمن فى أصابع أولئك الواقفين خلف الكواليس وخلف البيت الأبيض وخلف ماكينة الاعلام المسيطرة .

وأنا لاأرى مايمنع من قبول سيادة دولة على كل شعوب الأرض المتفككة المتباعدة – إن كان يحصل ذلك ضمن الأساليب الديموقراطية الحرة . أما أن تسحق الولايات المتحدة التقدم والعلم والحرية لدى الآخرين لتبقى بالنتيجة المتقدمة الوحيدة والعالمة الوحيدة والحرة الوحيدة فهذا هو الأمر المرفوض . إن الارتقاء نحو القمة بإسلوب المنافسة الشريفة أمر مقبول . ولكن إن أمعنا النظر فى مضمون الأسطر القليلة السابقة أدركنا أن سيادة دولة واحدة يصبح أمرا صعب التنفيذ . فالدولة الواحدة – إن كانت تحمل صفات العدل والحرية واحترام الإنسان ، كل إنسان – ستتعاون إيجابيا مع أكبر كبير ومع أصغر صغير ليتكامل التلاحم البشرى البناء . فلا يوجد كيان مهما كان صغيرا ، إلا وسيكون له دور بناء .

إنى لا استطيع ، بل لا أجرؤ على القول أن معادلة الحلول موجودة عندى إنما اذكر أمرين .

١ - يجب العودة إلى الديموقراطية فى البلاد العربية كما كانت أيام الملك فاروق وأيام الرئيس شكرى القوتلى وخالد العظم مع ضروة التشدد تجاه من يقف عثرة فى وجه نشاط كل الأحزاب . ومهما كانت نتائج الديموقراطية سنجدها سترفع من شأن كل العرب . يجب ألا نيأس بسرعة من أعمال تخريب للعملية الديموقراطية وليكن رائدنا سيادة القانون فإن تم تشريع القانون فى برلمان حر وإن سهر على تنفيذه جميع الأحزاب تنهزم الرشوى والاستزلام والفساد . ويجب قبول أية معارضة إلا التى تلجأ إلى العنف . فهذه فقط يجب ضربها بيد من حديد . إن السماح للمعارضة البناءة يقتضى رفض المعارضة الخبيثة المتطرفة التى لاتتعايش إلا مع الحقد والشرور .

إنى إذ ذكرت أزمان الملك فاروق وشكرى القوتلى وخالد العظم ورياض الصلح لا أقصد أيا منهم بحد ذاته . فلكل إنسان حسناته وعثراته ولا من معصوم إلا الله . إنما أقصد العهود فى حد ذاتها حيث النشاط الحيوى الفعال المتناغم مع نشاط المعارضة الايجابية وانتقاد الحكم بقوة رادعة تمنع أى حاكم من الوصول فى عثراته إلى الحد المؤذى كما يحصل فى عهود الديكتوتوريات(*) . ولو شئنا الواقع ، وإن كنا صادقين مع أنفسنا وألقينا نظرة على شطحات الفساد المالية فى عصر الديكتوتوريات لوجدنا أن شطحات فرد واحد من حاشية ديكتاتور واحد كافية لتغطى مجموع ثروات كل الحكام والملوك العرب الذين انقلب عليهم العسكر منذ ذلك الحين .

من عناصر الحل أن يسود الصلح بين كل حاكم عربى يخشى المستمسكات وابتزاز أعداء الوطن له وبين الشعب . يجب قطع الطريق على تأثير السفارات التى تبتز الحاكم ويجب على الشعب إثبات القدرة على الصفح عن أخطاء الحاكم حين يبدى استعداداً للعودة إلى جادة الصواب . فطريق الانتقام ثم الانتقام المعاكس سيهلك الأمة . ومما يسهل حصول الصلح هو طيبة الشعوب فى أصلها ومعدنها . إنها ستمد يدها إلى كل من يعود إلى الطريق الصواب . يجب أن تسود فترة زمنية يُصم الشعب أذنية عن سماع كل مايسىء إلى الحاكم العائد . فإن تم الصفح عما مضى بالرغم من كل المآسى الماضية - تفتح صفحة جديدة ويبدأ شق الطريق إلى الديموقراطية التى بدونها لاتقدم للأمة العربية .

(*) إن مضمون هذه الجملة هو اعتراف صريح بوجود أخطاء وانحرافات ورشاوى فى عهود أولئك الرجال.. لكن وجود صوت المعارضة الحر آنذاك كان يضع حداً لتلك الانحرافات . فصوت المعارضة المصلت على تصرفات وأخطاء رجالات الحكم وعلى تجاوزات ازلامهم كان يفرض على الحكام البقاء فى حيز المعقول .. أو غير المؤذى جداً إذا انساقوا فى غرائزهم من أجل مصالحهم . وبذلك لن تبلغ الانحرافات مستوى التأثير السلبى على الاتجاه العام . أما فى عهد الحكم الفردى فربما تبلغ عملية رشوة واحدة ملياراً دون أن يتمكن أحد من التعرض لصاحب المليار .

إن كل حاكم يتجه نحو حرية الرأى ولو ببطء وتروى ، وكل حاكم يستمع صاغيا إلى أصوات المعارضين من غير الحاقدين والموتورين هو إنسان صالح لايدخل فى نطاق أولئك الذين عيناهم قبل أسطر . إن الحاكم العربى الذى يصغى إلى المعارضة هو خيط النور فى أفق العرب .

٢ - ألا يكمن قسم هام من الحل ضمن كيان الدول الكبرى المفسدة ؟ ألا يمكن شغل دولة مفسدةضمن حدودها وشؤونها بحيث تضطر للانصراف عن التدخل المؤذى فى أمور الدول المستضعفة ؟ ألست على حق إذ أقول أن دفع الدولة المؤذية للانشغال بأمورها الداخلية يتناسب طردا مع تخفيف وطأة براثنها المطبقة على خناق الدول الصغيرة ؟

الاستعمار الغذائى ومجاعات الوطن العربى*

يتحدث الآن كثيرون على وجه الأرض عن تسلط العرب على خناق العالم من خلال البترول ومن المضحك المبكى أن جازت هذه الأسطورة على كثير من المثقفين العرب الذين فاتهم أن تسليط الأضواء على « سلاح البترول » لا يقصد منه سوى تأليب شعوب الأرض على « البدوى الجاهل الذى يحارب بجهله العلم والتقدم ويحطم الاقتصاد العالمى ويساعد على انتشار المجاعات » . أما الحقيقة فهى أن الدول المتقدمة إذا قطعت الامداد الغذائى من مناطقها ومناطق نفوذها عن العالم العربى لقامت المجاعات المميتة فى معظم الدول العربية ، ولن تصيب المجاعة كل السكان إنما المناطق القاحلة ومعظم مراكز التجمع السكانى الكثيف .

تجد الأمم الصناعية نفسها محشورة ومحاصرة ومهددة فى زاوية المجموعة البشرية ، فثبات عدد السكان فى هذه الدول – إن لم نقل تناقصهم – يقابله إنفجار سكانى هائل فى آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية . وترى الدول الصناعية ذاتها حاملة المشعل الحضارى لكل الكرة الأرضية ، وهى تعيش حقا فى ترف وبحبوحة لم يعرف لها التاريخ مثيل اعتمادا على تصدير الصناعات إلى العالم الفقير بأسعار عالية تفرضها فرضا . وتستنزف الخامات بأسعار بخسة تفرضها غالباً . وطالما العالم الفقير أضعف من أن يدافع عن حقوقه ، بقى المتصنعون فى وضع سائد . وهم يعرفون أن تقدم دول العالم الثالث سوف يكرس نهاية البحبوحة التى يعيشونها . لقد استمرأ الغرب استغلال ثروات وجهود العالم الثالث ليعيشوا فى النعيم ، ولقد بلغ الغرب من القوة والتسلط ما يسمح له بزيادة أسعار سلعه كما يرى دون أن يسمح لدول العالم الثالث برفع أسعار الخامات بذات النسبة . فمشكلة المشاكل بالنسبة لدول الغرب المتقدم تكمن فى كيفية المحافظة علىسيادتهم المطلقة مقرونة بالربح الوفير والعيش المخملى .

بما أن التعداد السكانى فى الغرب لا يتجه نحو الازدياد ، وبما أن العالم الثالث سيشكل

(☆) لقد كتبت هذه المقاله قبل تسع سنوات .

نسبة سكانية كاسحة مع تقادم السنين ، يتحتم على الغرب التحليق فى نوعية الانسان لديه بحيث تتحقق المعادلة التالية : يجب ازدياد اتساع الهوة العلمية والصناعية والزراعية بين الغرب والمتأخرين . ويجب أن تكفى هذه الزيادة لامتصاص وتغطية وتحييد الزيادة السكانية التى تحصل فى غير صالح الغرب . ويحدث ذلك على مبدأ أفضلية النوع على العدد .

وإن سارت الأمور فى العالم كما يخطط الغرب بصمت وهدوء ، لما وجدنا عمال بروليتاريا لديه لأنه سيستمر فى تصعيد المستوى العلمى والتقنى لأفراد مجتمعه بحيث يصبحون أطباء ومهندسين وفنيين وإداريين قياديين ومخترعين . سيصبحون النخبة ! والنخبة سوف تسود ! والأعمال الأخرى - خاصة القذرة والمنهكة منها - سوف يتركها الغرب لباقى البشر . ولكن كيف يسيطر المتقدمون قليلوا العدد على المتأخرين المتكاثرين . إن عصر الإمبريالية المباشرة وإخضاع الحكومات أصبح مكشوفًا ومكروها وحل محله أسلوب التأثير والتسيير عن بعد من خلال السيطرة الصناعية والزراعية . فمن خلال ذلك سيستتب للمتقدمين إستعباد باقى العالم ومنعه من التقدم إلا بمقادير ضئيلة ومحسوبة لا تسمح لقوائمهم أن تقوم . إنه الاستعمار العلمى .

ومن أوائل أهداف الغرب منع الوطن العربى من التقدم لأن المارد العربى إن نهض قطع على الغرب فرص الاستغلال والاستعباد . نعم ، إن أوروبا والولايات المتحدة تخشى النهوض العربى وتضع فى وجهه كل العراقيل . ولو نهض العرب دون التنكر لتراثهم الإنسانى غير الحاقد إنما المتفتح نحو الجميع لكان عندهم البديل الأفضل للمادية القاتلة المنبعثة من الغرب . وفيما يلى سأتكلم عن المخطط المرسوم ليسيطر الغرب على مجموعة الدول العربية ، وحين يتم للغرب ما يرسمه للخارطة العربية يصبح أكبر أسياد العرب عبداً خائفاً يؤمر فيطيع .

يشاهد فى معظم الدول العربية التفاتاً مقبولاً نحو التصنيع ، وإن عملية التصنيع تأخذ الأولوية على التقدم الزراعى لإعتقاد خاطىء بأن الصناعة مفتاح التقدم . إنى لا أنفى أبداً ضرورة التصنيع ، ولقد ألقيت أضواء كثيرة على ملابسات تصحب التصنيع العربى فى مقالات عديدة منذ عام ١٩٧٢ ، واختصر كل ذلك بجملة واحدة : إن التصنيع هو مفتاح التقدم إن اقترن بالكشف العلمى المستمر وبشرط توفر الأمن الغذائى للوطن العربى . وفيما يلى شرح لما أقول :

لو أخذنا دولة عربية كانت تكتفى ذاتيا بالغذاء قبل نصف قرن ، نجدهاالآن عاجزة عن الاكتفاء الذاتى لأن الصناعة أخذت نصيباً كبيراً من الموازنات على حساب الزراعة التى تُركت للمجهود الفردى . بل إن الزراعة لم تترك لتقدير المجهود الفردى الحر إنما تدخلت الدولة فى شئون الزراعة - وتدخل الدولة فى السياسة الزراعية فى معظم الدول العربية لم يؤد إلى تنشيط الزراعة إنما إلى كبتها ، فالدولة فى الوطن العربى قلما دخلت فى قطاع اقتصادى إلا وحطمته .

قبل نصف قرن كان سكان الدولة العربية التى أخذناها مثلا خمس ملايين نسمة ، ٧٥ ٪ منهم فى قطاع الزراعة و ٢٥ ٪ فى مختلف الخدمات بما فى ذلك شريحة بسيطة من الصناعات . وكانت هذه الدولة مكتفية غذائياً بل كانت تصدر انتاجها الزراعي الفائض إلى دول عربية كثيرة . بعد مرور نصف قرن حافل بالنشاط الصناعى نجد نسبة المزارعين انخفضت إلى ٥٠ ٪ بينما ٢٠ ٪ ينخرطون فى الصناعة ويتسع قطاع الخدمات ليشمل ٣٠ ٪ من السكان . إن هذه الدولة لم تعد قادرة على إيجاد التوازن الغذائى ، فنقص العاملين بالزراعة لم يرافقه تطوير زراعى علمى بحيث يعوض النقص الحاصل ، إضافة إلى ذلك نجد أن سكان تلك الدولة قد تضاعف خلال نصف القرن - فالزراعة انحسرت وتأخرت نسبياً بينما السكان فى تزايد ، فكيف يتعوض النقص الغذائى ؟ إن الإنتاج الصناعى الجديد يستهلك على الغالب ضمن حدود الدولة العربية ولو ساهم فى إدخال أية موارد من خلال التصدير لكانت النتائج أقل من أن تغطى نقص الغذاء بشكل كامل . ولو لم يتوفر فى معظم الدول العربية خامات هامة تبدأ من البترول إلى الفوسفات والفلزات ، ولولا دعم دول الجزيرة العربية للآخرين لانتشرت مجاعات حقيقية ... أشئنا تصديق ذلك أم لا . هنا تقع نقطة الضعف المستأصلة فى معظم بقاع الوطن العربى من جهة ، ونقطة سيادة العالم الغربى من جهة أخرى . فالغرب يسيطر كليا على صناعات الوطن العربى ، فإن حجب قطع التبديل عن المصانع ، أو المواد الأولية التى يتم تصنيعها فى هذه المصانع(*) لتوقفت كل تلك الصناعات ! كل الشاحنات والبواخر والقطارات والطائرات والسيارات تقف ، كل الهواتف والتلكسات والاذاعات تقف كل مصانع النسيج والأسمنت والبتروكيماويات ومختلف مواد البناء والسلع الاستهلاكية تقف ، كل محطات تحلية الماء والضخ تقف ... لتنشل الحركة الصناعية من الخليج إلى المحيط ، ولتنتشر البطالة ... والغذاء المتوفر لن يكفى ... بل إن الشاحنات التخصصية لنقل الغذاء لن تتمكن نقل الغذاء من مراكز الانتاج والغلال إلى مراكز الكثافة السكانية التى تجوع .

(☆) أو المواد نصف المصنعة التى يجرى تجميعها .

فمن يطعم الناس ؟ ومن سيدفع قيم الأغذية المستوردة إن أمكن الاستيراد ؟ . هذا وينبغى على إذ أذكر الأغذية المستوردة أن أقف طويلاً عند هذه النقطة .. فمن عاش فى الخليج العربى وفى المملكة العربية السعودية أو مصر يدرك مدى التبعية لشحنات الأغذية الآتية من الغرب . فالأجبان واللحوم والحليب المجفف والطيور والزيوت والسمن والزبد والبيض والمعجنات ، بل والعلف للمواشى والدجاج والسمك تأتى من الغرب . والبذار للزراعة يأتى من الغرب . إن الشاحنات الضخمة وبواخر الغذاء تأتى بأعداد ضخمة فى كل شهر إلى الدول العربية ... إلى هذه التى كانت تكفى ذاتها ويفيض عنها ، وإلى تلك التى كانت من قبل فى حاجة إلى الغذاء ، فماذا يحصل لو قطع الغرب عن الوطن العربى المواد الغذائية وحاجات المصانع على السواء ؟ وهل يستطيع العرب الجواب ؟

لو قطع العرب كل صادراتهم من البترول إلى الغرب لما حصل أية كارثة كما يتراءى لبعض الواهمين .. فالولايات المتحدة باحتياطيها الضخم الذى تتستر عليه وتوفره لساعة الشدة قادرة على سد الثغرة ريثما يركع العرب ساجدين . وإن تَوَفُّرْ البترول فى فنزويلا والمكسيك ونيجيريا والجابون وأندونيسيا وبحر الشمال والاسكا سيخفف حدة الحصار العربى إلى قرب العدم . فإذا قدرنا أن المخططات الأوروبية جاهزة وستعمل بدقة الساعة فى ساعة الشدة البترولية لأدركنا أن أوروبا قادرة على أن تعيش طويلاً دون الاعتماد على أية قطرة من البترول العربى . ولكن من يمد الوطن العربى بالغذاء إن أوقف الغرب الباب ؟ أمن الكتلة الشرقية التى مازالت تمعن فى الابتعاد عن نقطة الاكتفاء الذاتي بسبب النظام الشيوعى القاتل للنشاط والحركة ؟ .

إن الوطن العربى لم يع بعد الأبعاد الحقيقة للأمن الغذائى . وإن الغرب يخدر العرب ليسهل عليهم الاستسلام لتناقص الانتاج الغذائى لديهم ، فالغرب يسهل تصدير الأغذية للعرب ويبيعهم إياها بأقل من أسعار الكلفة لتصبح عملية الانتاج الزراعى والحيوانى لدى العرب خاسرة اقتصادياً . إن كيلو الجبن الذى يباع فى داخل فرنسا بحوالى ٣٠ فرنكاً نجده فى القاهرة بحوالى النصف ، وإن كيلو الزبدة الذى يباع فى داخل ألمانيا بتسعة ماركات يصدر إلى البلاد العربية بحوالى النصف . فلا عجب أن يسترخى الوطن العربى لتواجد الغذاء الجيد الرخيص فيهمل الزراعة والمواشى . وكيف ينتج الفلاح العربى الجبن إن كان الجبن المستورد أرخص من تكاليف الانتاج المحلى ؟ بالطبع يمكن استمرار الانتاج فى كل مكان يدعم فيه المزارع بسخاء ... ولكن ما هو المصير إن طرأ ما يمنع الدولة من بذل الدعم .

هذا وان سيطرة الغرب على العملية الزراعية فى الوطن العربى أكبر مما سبق ذكره . فالزراعة الحديثة تصبح مستحيلة بدون الجرارات والحصادات والمبيدات والبذار والأسمدة . وكل العرب يعتمد فى كل ذلك على الغرب . حتى الدول العربية التى فيها مصانع تجميع هذه الأدوات تضطر لإيقاف الإنتاج بانقطاع الاستيراد .

بعد وضع هذه الصورة القاتمة للتبعية العربية لا يجوز لنا الاعتقاد بأن الغرب يقف مكتوف الأيدى مكتفيا بهذا القدر من التفوق والسيادة ، إذ انه يسعى بكل جهد إمعانا فى التقدم الزراعى ووسائله فى ذلك هى :

البحث العلمى - تصعيد نوعية الغذاء - المحافظة على المساحات الزراعية - حماية الفلاح .

١ - **البحث العلمى :** يسعى الغرب لزيادة مردود الأرض بحيث ينتج كل هكتار أكبر قدر ممكن من المحصول ، ويكون ذلك بتطوير أنواع البذور ، والسماد ، واستخدام البيوت الزراعية المكيفة . ولا يكتفى الغرب باستنباط الوسائل الحديثة إنما يعمم التطبيق بسرعة وعلى أوسع نطاق .

٢ - **تصعيد نوعية الغذاء :** يمكن تصنيف غذاء الإنسان فى حقلين : الغذاء النباتى والغذاء الحيوانى ومن المعروف أن القيمة الغذائية فى الغذاء الحيوانى أكبر وأكثف بكثير مما فى الإنتاج النباتى . فلو أعطينا على سبيل المثال رجلاً ٤٠٠ غراما من الخبز + ٢٠٠ غرام من الجبن الدسم + ١٠٠ غرام من الزبدة يومياً لبقى هذا الرجل على قيد الحياة ، ولما أصيب بمختلف أمراض نقص الأغذية . أما إن أعطيناه ٤٠٠ غراما من الخبز + ٣٠٠ غراما من الخضار لمات وانقرض . فالقيمة الغذائية لـ ٣٠٠ غرام من الجبن والزبد تبلغ أضعاف القيمة الغذائية لذات الوزن من الخضار . فالبقرة تجتر فى أوروبا مساحة كبيرة من الكلا الأخضر لتعطى فى المساء ٢٥ لتراً من الحليب ، وكمية الحليب هذه تعطى ٥ كيلو من الجبن . فالبقرة مصنع ثمين لتكثيف الغذاء من أحجام ضخمة قليلة المفعول إلى أحجام صغيرة ذات مفعول عظيم . ويمكن الحفاظ على هذه الأغذية « المعقدة » فى مستودعات لفترات الشدة . من هنا نفهم اهتمام الغرب بانتاج الدسم من حليب وأجبان وزبد وسمن . ومن هنا نتفهم حرص الغرب على زراعة كل شبر من الأرض .

وهناك نوع آخر من الغذاء الكثيف لم أتعرض له وهو « الحبوب الغذائية » أو « البسكويت الغذائى » أو « الشكولاته الغذائية » وهى أنواع خاصة يكفى قليل جدا منها لحياة البشر . والغرب مستعد فى هذا المضمار لساعات الشدة .

٣ - **المحافظة على الأرض الزراعية :** فى معظم دول الغرب لايجوز توسيع المدن والقرى بشكل كيفى ، إنما توضع حدود صارمة جدا قبل السماح بتوسيع رقعة العمران ، ولا يتم إدراج مساحة جديدة لصالح العمران إلا حسب تخطيط مركزى لايعرف التساهل ولا يحس به الفرد العادى . فالقيادات هناك تعمل لصالح الشعوب وتحرص على التخطيط والتنفيذ دون جعجعة . والتخطيط المركزى يعتمد على دراسات وإحصائيات دقيقة عن المردود الزراعى لأرض الدولة بكاملها ولا يعطى الضوء الأخضر للعمران إلا إذا ثبت أن تعاظم الانتاج الزراعى الذى تحقق فعلا يغطى حتما نقص الرقعة التى سيسمح فيها بالعمار . إذن فلا يوجد عشوائية ولا مكان للصدفة أو التخمين . فقط الأمن الغذائى فى ساعة الشدة هو الأساس والمحور لكل سياسة الغرب ، ويليه فى الأهمية توفير فائض يجرى خزنه . وكلما انصرمت الفترة الحرجة على جودة الأغذية المخزونة (تاريخ الصلاحية) طرحوها رخيصة فى الأسواق وجددوا تخزين الإنتاج الطازج .

٤ - **حماية الفلاح :** يعرف قادة الغرب أن لا مجال لبلوغ الأهداف المذكورة بدون حماية الفلاح . فإذا قارنا المميزات الفعلية التى يتمتع بها الفلاح الغربى وجدناها شيئاً آخراً كلياً عن الشعارات التى تطرح فى الدول المتأخرة . فالغرب يهمل الشعارات الجوفاء ويضمن فلاحه بينما أصحاب الشعارات يطرحونها ثم يرهقون الفلاح « بإصلاحات » و« إرشادات » تؤدى فى الواقع إلى استسلام الفلاح فيعاف الأرض والزراعة ويكفر بالساعة التى ولد فيها فلاحاً ويتمنى لو عادت أمور زراعته إلى ما قبل الإصلاحات .

إن الدولة فى الغرب تترك للفلاح حرية العمل وتضمن له بمختلف الطرق عدم انخفاض دخله عما يكفيه وعائلته للعيش فى بحبوحة ويسر ، ومن وسائلهم فى ذلك شراء المحاصيل بأسعار أكثر ارتفاعاً مما قد يحصل عليه فى الأسواق . لكن الوسيلة الأهم هى أن كليات الزراعة تستنبط وتخترع وتضع نتاج عملها فى خدمة الفلاح .

إذن فتبعية الوطن العربى للدول المتقدمة كبيرة وتتزايد فى كل يوم لأن الغرب يتصرف بوعى أحصائى علمى من أجل تثبيت فوقيته بينما العرب بعيدون عن إدراك الدرك الذين هم فى طريقهم إليه . أقول هذا بالرغم من مشاهدة البوادر المشجعة والمعطاءة فى دول الخليج العربى وخاصة فى المملكة العربية السعودية التى تبذل خيرة فى سبيل تنشيط الزراعة لكن البذل السخى قد لا يؤدى إلى الأهداف المرجوة إنما إلى العكس . فموضوع دعم الزراعة يحتاج إلى دراسة أعمق وأشمل ويجب أن يكون الهدف منها ضمان استمرار إنتاج المحاصيل دون الاعتماد على المعدات الآتية من الغرب ودون الاعتماد على دعم الدولة الذى قد يزول .

لو زالت كل كماليات الأرض وتوفرت المواد الغذائية لأمكن للأمة العربية العيش الكريم أما ان شح الغذاء فلن تنفع الكماليات ولن يعيش العرب ليتمتعوا بتلك الكماليات .

لكن كل ما ذكرت من سلبيات الواقع العربى لا يقتضى الاستسلام والخضوع . فالعلاقات الدولية المعقدة مازالت تسمح للعرب باستيراد المعرفة والعلم بدلا من استيراد المواد الاستهلاكية . إن « استيراد » فنان إيطالى لزخرفة فيلا أمر ممتع ولكنه غير ضرورى والأفضل منه استيراد الكفاءات الصناعية الأساسية من مهندسين وعلماء زراعيين ، وليأخذوا ما يطيب لهم من أجر لقاء تعليمهم المواطنين كيفية الانتاج الزراعى المدروس الصحيح . فالحل ممكن ، وواجب وثمة محاذير يجب الانتباه إليها ، ولا يمكن اختصار ذلك فى مقال . إن العرب قادرين الآن على تمويل استيراد الأغذية ولكن ماذا يحدث فى فترة ما بعد البترول ؟ هل نصبح « هند » جديدة على الأرض ؟ إذا لم يتمكن العرب من الاستقلال فى تأمين غذائهم وهم فى أوج إمكاناتهم الاقتصادية فماذا يؤول أمرهم إليه بعد الانحدار من القمة ؟

بعد عام ١٩٤٨ كانت الصحافة العربية تكتب ساخرة وشامتة عن وقوف الإسرائيليين طوابير طويلة لشراء غذاء ما نادر الوجود . وفى ذات العام كنا فى سورية ننعم بالخير ونصدره . أما الآن فسوريا لا تكفى ذاتها بينما اسرائيل تأكل وتشبع وتزوّد معظم عواصم العالم الغربى بأغذية مختلفة ، فضلا عن الحمضيات . فإلى أين المسير ؟.

سر وسحر « العدد الإضافى »

إذا منحنى القارىء غير المختص قليلاً من صبره فى قراءة هذا البحث ربح منى الكثير وفتح لنفسه باباً واسعاً لإدراك علاقات اقتصادية تبدو عويصة لايفهمها غير المختصين . إنى لا أبالغ إذ أصف هذا المقال بأنه باب انقاذ الأمم المستضعفة من الذل الذى تعانيه ومن النهاية الحالكة التى هم اليوم فى طريقهم إليها . أرجوك يا قارئى : لا تسرع فى القراءة ولا تقفز عن السطور ولا تتسرع بالحكم والقول : إن كل هذا معروف ومن أبسط قواعد الاقتصاد . أرجو من القارىء أن يبقى معى حتى النهاية . وسأبدأ ببديهيتين :

١ - إذا توفرت الحاجة إلى سلعة ما فإن رواجها يعتمد على جودة الانتاج وسعر التكلفة .

٢ - سعر التكلفة يعتمد ويتحدد بعدد القطع المنتجة من هذه السلعة فى وحدة الزمن .

بالطبع يوجد عوامل هامة تؤثر على رواج السلعة لا يجوز اغفالها مثل : توفر قطع التبديل ، سهولة الصيانة ، انتشار مراكز التوزيع ، تسهيلات الدفع الخ ... لكن الأساس يكمن فى عاملى النقطة الأولى : الجودة والسعر ... وهذين العاملين يتأثران بالنقطة الثانية .. مع العلم بوجود عوامل أخرى تؤثر أيضاً على سعر الكلفة . ولا حاجة للتأكيد على ضرورة كون سعر السلعة ضمن حدود مقبولة لأكبر عدد من فئات المجتمع .

إذا نظرنا إلى صناعة السكاكين أو لمبات الكهرباء أو السجاد الآلى أو الفيديو أو السيارات أو إلى أية سلعة عليها استهلاك كبير وجدناها تبدأ دوماً بصنع النموذج الأول باليد . فإذا نال النموذج قبول المستهلكين توجب الانتقال إلى مرحلة الانتاج ... أى تكرار صنع النموذج حسب الكميات المطلوبة .

حين يطلب أحدنا من صائغ مجوهرات صنع خاتم واحد بمواصفات خاصة نجده يحسب قيمة المواد اللازمة لصنع الخاتم ثم يحسب المدة التى يحتاجها صنع الخاتم ويطلب منا مجموع الرقمين . (إنى اتعمد عدم التعرض لعامل الربح فى المثال) ولنفترض أن الصائغ يطلب ألف ريال : نصفها للعمل اليدوى لمدة خمسة أيام بواقع ١٠٠ ريال فى اليوم ونصفها

الآخر للمواد .لو طلبنا من الصائغ عشرة خواتم بنفس المواصفات لوجدنا أنه لن يصنع العشرة باليد إنما يصنع الخاتم الأول فقط باليد ، ثم يصب عليه قالباً يكلفه ١٠٠٠ ريال أخرى ثم يصب الخواتم التسعة الأخرى على القالب بحيث يستطيع الصائغ صنع خاتم فى كل يوم . صحيح أن صنع القالب كلف ألف ريال ، وصحيح أن للقالب عمر قصير بحيث يجب رميه بعد إنجاز ٥٠ خاتماً ، لكنه سيحقق على الأقل فائدتين :

١ - لن ينتظر المشترى ٥٠ يوماً للحصول على خواتمه العشرة ... إنما .

٢ - يحصل عليها خلال عشرة أيام وبكلفة أقل . فكلفة الخواتم العشرة تصبح :

١٠٠٠ ريال كلفة الخاتم الأول (عمل + مواد)

١٠٠٠ ريال كلفة القالب

٤٥٠٠ ريال قيمة المواد للخواتم التسعة

٩٠٠ ريال أجرة صنع الخواتم التسعة بالقالب لأن صنع الخاتم سيأخذ يوماً واحداً بدلاً من خمسة أيام

٧٤٠٠ ريال كلفة عشرة خواتم مع قالب ما يزال يصلح لصنع ٤٠ خاتماً آخر .

أى أن متوسط ثمن الخاتم سينخفض من ١٠٠٠ ريال إلى ٧٤٠ ريال .

إذن فاستخدام القالب وفّر كثيراً من الوقت . لكن عملية الصب اليدوية بالقالب البدائى مازالت تأخذ وقتاً ريثما يجرى تطبيق القالب ثم ملؤه بطبقة تمنع الالتصاق ، ثم صهر المعدن وسكبه فى القالب ثم انتظار التجمد ثم فك القالب واستخراج الخاتم المصبوب ثم تنظيف الفضلات اللاصقة بالخاتم بالمبرد وأخيراً إعادة إعداد القالب لصب الخاتم الجديد .

أتوقف هنا لتثبيت الاستنتاج التالى :

لو طلبنا من الصائغ صنع خاتمين لما صنع قالباً إنما يصنع الخاتمين باليد بكلفة إجمالية ٢٠٠٠ ريال .

لو طلبنا من الصائغ صنع ٣ خواتم لما صنع قالباً إنما يصنع الخواتم الثلاثة باليد بكلفة إجمالية . ٣٠٠٠ ريال .

لأنه لو لجأ إلى طريقة القالب فى صنع ثلاثة خواتم لبلغت كلفة كل خاتم ١٠٦٧ ريالاً . (فى نهاية الفصل يوجد حساب مفصل عن تكاليف الخاتم لكل الأمثلة المذكورة) . أما لو طلبنا ٤ خواتم لوجدنا الصائغ يصنع القالب لأن كلفة الخاتم تنخفض إلى ٩٥٠ ريالاً .

إن كلفة الصنع اليدوى ثابتة تقريباً وثمن المواد الأولية لن ينخفض كثيراً من أجل كميات قليلة . أما كلفة القالب فتتوزع على عدد الخواتم المصنوعة به . فإذا صنعنا به ٥٠ خاتماً ، أى الحد الأعلى ، لهبطت كلفة كل خاتم إلى ٦٢٨ ريالاً (انظر حساب ذلك فى نهاية الفصل) .

لنتصور تاجراً يحتاج إلى ٣٠ خاتماً من نوع واحد . يتجول التاجر على مختلف الصياغ ليحصل على أقل سعر . لننطلق تجاوزاً من أن كل الصياغ سيتكلفون ذات الكلفة وسيقبلون بذات الربح . حينئذ سيجد التاجر كل العروض متساوية . ولكن إن خطط واحد من الصياغ لعدم الاكتفاء بصنع ٣٠ خاتماً المطلوبة إنما يصنع ٥٠ خاتماً على أمل بيع العشرين الإضافية إلى زبائن آخرين نجده يستطيع تخفيض السعر بالنسبة لمشترى الـ ٣٠ خاتماً لأن كلفة الخاتم تنخفض من ٦٤٧ ريالاً فى حال صنع ٣٠ خاتماً إلى ٦٢٨ ريالاً حين يصنع الخمسين ! ... هذا هو الأساس فى سر وسحر العدد الاضافى للخواتم العشرين التى تُمَكِّنُ الصائغ من البيع بسعر أقل وبربح أكبر . ولكن لسحر العدد الإضافى جوانب سيئة ، بل ربما تكون قاصمة للظهر فى حالات سنتعرض لها بعد قليل . فلو أن الصائغ صنع ٥٠ خاتماً وباع الـ ٣٠ المطلوبة سلفاً بربح قدره ٣٠٠٠ ريالاً لكان دخله :

٣٠ × ٦٢٨ = ١٨ ٨٤٠ + ٣٠٠٠ ربح = ٢١ ٨٤٠ ريالاً . فإذا لم تتحقق آماله ولم يتمكن من بيع كل العشرين الإضافية إنما عشرة فقط وبربح إضافى قدره ١٠٠٠ ريال لكانت عمليته فى النهاية خاسرة ! فكلفته الإجمالية لـ ٥٠ خاتماً كانت ٣١ ٤٠٠ بينما مجموع دخله :

٢١ ٨٤٠ (٣٠ خاتماً مع ربحها) + ٧٢٨٠ (١٠ خواتم مع ربحها) = ٢٩ ١٢٠ ريالاً ! أى إنه مازال يبقى فى هامش الخسارة للجهد وللمال فى آن واحد .

وإذا أمعنا النظر فى مثال صنع الخواتم وجدنا أن قيمة المواد الأولية تشكل العنصر الأكبر . ويلى ذلك عنصر العمل . فعمل الإنسان لا يمكن اختصاره لأكثر من حدٍ معين ! . فإذا ظهرت ضرورة لصنع كميات أكبر بكثير وفى وقت قصير اضطر الإنسان إلى المكننة . إن صنع الآلة يكلف مبالغاً باهظة لا يستطيع تدبيرها كل إنسان . ولكن مقابل ذلك تمتاز الآلة فى أنها قادرة على إنتاج مائة ألف خاتم فى عام واحد . فإذا كان هناك مجال لتصريف

مائة ألف خاتم فى عام لتوجب صنع الآلة . فالآلة لا توفر الوقت فقط إنما تخفض الكلفة إلى قرابة العدم كما نرى من المثال التالى عن تكاليف صنع مائة ألف خاتم من النوع الذى يصنعه الصائغ : لنفترض أن ثمن الآلة التى تنتج مائة ألف خاتم فى السنة هو ٨٠ ألف ريال وأنها تعيش ٤ سنوات فتكاليف صنع مائة ألف خاتم يصبح كما يلى :

٥ ٠٠٠	ريال	فوائد المبلغ فى سنة (فوائد الـ ٨٠ ألف ريال لو وضعها صاحبها فى البنك)
٢٠ ٠٠٠	ريال	استهلاك الآلة فى سنة
١٥ ٠٠٠	ريال	مصاريف تشغيل الآلة فى سنة
٥ ٠٠٠	ريال	مصاريف الجهاز الإدارى المكلف بانتاج هذه الآلة (شراء المواد وتصريف الإنتاج)
٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	ريال	قيمة المواد الداخلة فى صنع مائة ألف خاتم (هنا ولم أراع أن أسعار شراء المواد الأولية للعدد الكبير ستكون أقل من ٥٠٠ ريال للخاتم الواحد كما ذكرنا فى المثال الأول) .
٥٠ ٠٤٥ ٠٠٠	ريال	تكاليف صنع مائة ألف خاتم . أى أن الخاتم الواحد يكلف ٥٠٠,٤٥ ريال . أى أن تكاليف الصنع بالآلة مع مراعاة الفوائد والإدارة والاستهلاك ستكون أقل من نصف

ريال للخاتم الواحد . فصنع الآلة بتكاليفها العالية جداً يعود بالخير على من يصنع ويبيع الاعداد الكبيرة . أوجز كل ما سبق فى مجموعتين :

مجموعة أولى :

- لن يتمكن الصائغ الذى لا يصنع قالب الخمسين خاتماً من بيع بضع عشرات من خاتم معين لأن كلفة كل خاتم ستبلغ ألف ريال ولأن صنع كل خاتم يستهلك خمسة أيام . فإذا جاءه طلب لأربعين خاتماً لما استطاع تسليم آخر خاتم إلا بعد ٢٠٠ يوم .

- الصائغ الذى يصنع القالب البسيط دون أن يتمكن من شراء الآلة لن يتمكن من بيع أعداداً كبيرة لسببين :

١ - لن تنخفض كلفة الخاتم عن ٥٦٨ ريالاً حين يستخدم القالب .

٢ - ينتج صائغ القالب خاتماً فى اليوم فإذا جاءه زبون لألف خاتم لما تمكن من تسليم الخاتم الأخير إلا بعد قرابة ثلاثة سنوات .

مجموعة ثانية :

- لن يستطيع الصائغ الذى لا يصنع القالب من بيع خاتمه إلا بمبلغ يزيد عن ألف ريال إذا أراد أن يربح . فإذا ربح ١٠٠ ريال بالخاتم توجب عليه بيعه بـ ١١٠٠ ريال .

- سيتمكن صائغ القالب البسيط الذى يصنع ٥٠ خاتماً من بيع الخاتم الواحد بأقل من ألف ريال بكثير جدا ويبقى رابحاً لأكثر من ١٠٠ ريال فى الخاتم الواحد . بل إن هناك علاقة أخرى . الصائغ الأول اليدوى يتمكن من صنع ٦ خواتم فى شهر يربح بمجموعها ٦٠٠ ريال . أما صائغ القالب فيصنع ٣٠ خاتماً فى الشهر يربح بها ٣٠٠٠ ريالاً ويكون أرخص من زميله بكثير . إذن فوجود صائغ القالب سيمنع ارتزاق الصائغ اليدوى من صناعة الخواتم منعاً باتاً وسيفرض عليه الاكتفاء بالتصليح وبيع ما يشتريه من الصياغ الأكبر .

- أما صائغ آلة المائة ألف خاتم فإنه سيتمكن من بيع الخاتم الواحد بأقل من ٥٦٨ ريالاً ويبقى فى هامش ربح ممتاز . ولو باع ١٠٠ ٠٠٠ خاتماً بمبلغ ٥٥٠ ريال (أى أقل من كلفة صائغ القالب) لربح فى العام ٥٠٠٠ ٠٠٠ أى ٤١٦ ٠٠٠ ريالاً فى الشهر . إذن فوجود صائغ الآلة يمنع ارتزاق صائغ القالب منعاً باتاً وسيفرض عليه أيضاً الاكتفاء بالتصليح والبيع .

فلا عجب بعد هذا الشرح أن ينحصر مجال التصنيع ومجال الاستفادة من التصنيع بأولئك الذين ينتجون الاعداد الضخمة شريطة إمكان تصريفها .

هذا وهناك تصعيد لعملية انتاج الخاتم يجب أن نلقى نظرة عليه : تتكون الآلة التى تصنع مائة ألف خاتم من قطع أساسية ومكابس وتمديدات كهربائية . والجزء الأصغر من هذه الآلة هو القالب الذى تُضْغَطُ فيه الخواتم . ولو استبدلنا هذا القالب بقالب مضاعف لما احتاج الأمر مضاعفة ثمن الآلة لأن الأجزاء الأساسية موجودة على كل حال . ويكفى

اضافات أوزيادة استطاعة بعشرين ألف ريال لتستطيع الآلة إنتاج ٢٠٠ ألف خاتم فى العام . فإذا علمنا أن المكان الذى تشغله الآلة واحد ، والمشرف الفنى واحد ، والتيار المستهلك واحد لوجدنا أن اضافة عشرين ألف ريال على قيمة الآلة يجعلها تنتج الضعف . فإذا كان سوق التصريف مؤمناً لهذا العدد تتضاعف أرباح الشركة . والشركة التى تتمكن من تصريف ٢٠٠ ألف خاتم لن تترك المجال لنجاح شركة تبيع مائة ألف خاتم . لذلك نجد أن كل شركة صناعية تعمل فى مجالات السلع ذات الاستهلاك الكبير تركض لاهثة وراء أسواق التصريف فى كل مكان من بقاع الأرض وسوف تحاول بيع أى عدد من القطع فى أكبر عدد من المدن والدول لأن المجموع النهائى هو الذى سيفتح المجال أمام الشركة لاختيار أنسب طريقة للانتاج . وكلما زاد عدد التصريف انخفضت التكاليف وتمكنت الشركة من ضرب أسعار المنافسين . إنه لمن أخطر الأخطاء أن يقلل المرء من شأن الأسواق الصغيرة . ولايجوز إطلاقاً قول مثل هذه الجملة : وهل تسأل شركة فيليبس عن سوق دولة زيمباوى أو ساحل العاج أو سوق أية مجموعة جزر فى مجاهل المحيطات ! إن فكرت شركة فيليبس - على ضخامتهاالماموتية - بمثل هذا التفكير تكون وضعت نفسها على طريق الانحدار .

فى كل ما سبق وضحنا أهمية « العدد الإضافى » وضرورة « زيادة العدد » من أجل خفض كلفة التصنيع . فما هو ياترى الأثر حين نعكس الآية ونقلب الصورة رأساً على عقب ؟ . ولنبقى فى مثال الخاتم :

إذا كانت شركة الخواتم تنتج ١٠٠ ألف وتبيعها بربح عشرة ريالات صافية بالخاتم الواحد لبلغ الربح الإجمالى مليون ريال . ترى ماذا يحصل لو أن الشركة رتبت أمورها واستعدت لإنتاج ١٠٠ ألف خاتم ثم فشلت فى تصريف ١٠ آلاف منها لسبب من الأسباب ؟ . إن لم تُصَنَّعْ الشركة ١٠ آلاف الخاتم نجد أن موادها الأولية قد كلفت الشركة :

٥٠٠ × ١٠ ٠٠٠ = ٥٠٠٠ ٠٠٠ ريال . نعم خمسة مليون ريال . إن هذا المبلغ الجامد عن الحركة والقابع فى المستودعات سيهز أركان الشركة . ولو أرادت التخلص من المواد الأولية لاقتضى الأمر إعادة بيعها بخسارة كبيرة تأكل كامل الربح على أقل تقرير . أما إن كانت الشركة قد صَنَّعت الخواتم وبقيت فى مستودعاتها مصنَّعة لكانت الخسارة أكبر بكثير . إذن فتصريف قرابة ١٠ ٪ من كمية الانتاج سوف يحدد مصير الشركة . بل إن العملية الحسابية فى المثال ستثبت أن عدم تصريف ٣ ٪ من إنتاج الشركة قد تمسخ ربح الشركة لتقلبه إلى خسارة مؤكدة . هذا هو بيت القصيد ! .. فسر وسحر العدد الإضافى لا يقتصر على خفض

كلفة الانتاج كلما زاد التصريف إنما يُنهك ويحطم أضخم الشركات إن تناقص التصريف عن المخطط المرسوم . إننى لا أبالغ إذ أقول : إن خسارة شركة ضخمة لـ ١٠ ٪ من مبيعاتها سوف ترميها حتماً بأزمة عنيفة ربما تكون قاضية لأن هذه الـ ١٠ ٪ تشكل مبلغاً سلبياً ضخماً يتجاوز مجموع الأرباح ويمنع الشركة من تسديد المصاريف الثابتة الواجب تسديدها يوماً فيوم .

أما الصائغ الصغير حيث العمل اليدوى والذى يربح ٦٠٠ ريالاً من بيع ستة خواتم فلن ينكسر إن انخفض دخله ٦٠ ريالاً عن العادة ... فهو مازال قادراً على البقاء بـ ٩٠ ٪ من دخله .

إن القوة الكامنة فى المكننة وزيادة الانتاج ترتكز على التصريف بكميات هائلة . فإن انخفضت أرقام المبيعات عن مخططات الانتاج انقلبت هذه القوة الكامنة من بناءة إلى تخريبية . من هنا يتوضح لنا مرة أخرى حرص الشركات الكبرى على عدم التنازل عن أى من زبائنها وتفهم دأب هذه الشركات على زيادة استهلاك البشرية بشكل عام ليبقى الإنتاج فى ازدياد دائم . إن المطلع اقتصادياً يعرف أنه إذا صرَّفَتْ شركة فى عام ذات رقم التصريف فى العام السابق تكون من الناحية الاقتصادية فى أزمة ، أما إن انخفض رقم التصريف فتكون فى خطر . ولن تفلس شركة من أول تناقص فىأرقام مبيعاتها لسببين :

١ - تحتفظ كل شركة باحتياطى من أرباح الأعوام « السمينة » لتفادى أخطار الأعوام « العجاف » .

٢ - لن تترك البنوك الشركات الضخمة تتعرض للإفلاس بسهولة إنما ستدعم الشركة وتقرضها لسد عجز سنة أو سنتين أو ثلاثة ولكن إذا استمرت خسارة الشركة فقدت مقومات استمرارها فتحجب البنوك عنها القروض فتعلن إفلاسها . ولو تابعت البنوك دعمها لوضعت نفسها فى خطر محقق . ولا ننسى أن البنوك إذا دعمت شركة ذات أرقام خاسرة أملت عليها شروطاً مُذلّة وامتصت منها بضع عروق من عروق حياتها .

إذا أمعنا النظر فى مختلف الدول المتقدمة صناعياً وجدناها تعتمد فى حياتها ورخائها على التصدير . فدولة مثل اليابان لا تستطيع استيراد المواد الأولية للصناعات والأغذية لقوت الشعب إن لم تصدر صناعاتها . هذا وإن كل دولة متقدمة صناعياً تشبه فى مجموعها ككل إلى حد كبير المؤسسات الصناعية الضخمة الموجودة فيها ... ولكن بأبعاد أكبر بكثير .

ولا تختلف مصالح الدولة المتقدمة صناعياً كثيراً عن مجموعة مصالح الشركات الضخمة الموجودة فيها . فحين قال أحد مدراء شركة جنرال موتورز الأمريكية أن ماهو جيد لجنرال موتورز هو جيد للولايات المتحدة كان يعرف ما يقول ، وكلامه صحيح إلى حد بعيد جداً بالرغم من أن التطابق المطلق بين مصالح الشركات ومصالح الدولة ككل غير وارد . هذا التشابه ، أو التوازى الشديد بين مصالح الشركات ومصالح الدولة سيف ذو حدين ! . فإذا ترعرعت الشركات ترعرعت معها الدولة ككل . ولكن إن انحسرت الأرباح من صادرات هذه الشركات تأذت الدولة ككل . وتتأذنى طبعاً بشكل أشد الشركات التى انخفضت أرقام صادراتها . لذلك علينا ألا نستغرب أن لدول العالم الثالث فى ضعفها قوة كامنة تستطيع بها - إن اتخذت قرارات حاسمة - الدفاع عن مصالحها تجاه الدول المتقدمة . والقرارات الحاسمة هى إيقاف استيراد تشكيلة البضائع المستوردة من الدول المتقدمة ... أو إيقاف استيراد اجزاء هامة منها . إنى أؤكد : لو اجتمعت الدول العربية مع واحدة أو اثنتين من دول العالم الثالث ذات الاستهلاك الكبير وقالت : لقد قررنا إلغاء الڤيديو والتليفزيون فى بلادنا ... ونحن نعرض موجوداتنا السابقة بنصف الثمن ! إن حصل ذلك لأصيبت الدول المصدرة للتليفزيون بضربة موجعة حتماً . ولا يجوز لأى إنسان الاعتراض بالقول : وماذا يهم اليابان الجبارة إن استوردت الدول العربية والهند وأندونيسيا التليفزيون أو لم تستورد ! .. كلا لا يجوز . فهذا هو عين الخطأ وهذا هو الجهل . فالقاعدة التى حاولت تبسيطها فى أول هذا المقال والتى تثبت ان خفض البيع حوالى ١٠ ٪ يضعضع أية شركة ضخمة هى التى تفعل فعلها ! . وستترنح الدول التى تصنع الڤيديو والتليفزيون . سأتناول هذا المثال بتفصيل أكثر بعد قليل .

وأضيف فى الشرح والتوضيح قائلاً : إن الشركات التىتنتج التليفزيون فى اليابان وغيرها تخطط بشكل علمىّ لتحديد كميات الانتاج لكل عام مقبل . إنها تحسب استهلاك الدول التى لا تنتج التليفزيون وتضيف هذا الرقم على استهلاك السوق الداخلى ثم تقرر الشركات اليابانية إلى أى مدى يجب توسيع طاقة إنتاج التليفزيونات . فإذا بلغت الاعداد المتوقع بيعها أرقاماً عالية جداً نجد الشركات اليابانية مضطرة لصنع « الروبوت » هذا الإنسان الآلى الذى ينتج أعداداً ضخمة ويعمل ليلاً ونهاراً وصيفاً وشتاء بدون تعب . فإذا صنعت اليابان الروبوت لتوجب عليها تصريف الاعداد الهائلة التى سينتجها الروبوت .

فالاستثمارات الهائلة التى يتطلبها مصنع ينتج بواسطة الروبوت والتى تبلغ مئات الملايين من الدولارات للمصنع الواحد أكبر من أن تسمح بتوقف الروبوت عن العمل . إن المخططين الذين يطورون الروبوت يحسبون بأكبر دقة ممكنة العدد الواجب إنتاجه ، ولنفرض الرقم مليون جهاز فى السنة . فى هذه الحال لن يطوروا روبوت قادر على انتاج ٢ مليون جهاز . ولن يكتفوا بتطويو روبوت قدرته ثلاثة أرباع المليون جهاز . لأن عدم تلبية طلبات الشراء لربع مليون جهاز هو خسارة ذات أثر مضاعف الخطر .

أولاً : ستكون الفرصة مفتوحة للمنافسين لبيع ربع مليون جهاز .

ثانياً : ستستفيد الشركة المنافسة من زيادة أرقام مبيعاتها لخفض تكاليف الإنتاج فتصبح أكثر قدرة على محاربة إنتاج الشركة الأولى التى لم تنتج مليون جهاز المطلوبة .

إذن فالمفروض والمطلوب من الروبوت .. أو من الآلات الانتاجية الأخرى ... أن تنتج عدداً قريباً من المليون فلا يزيد كثيراً لأن بقاء كميات غير مباعة ترهق الشركة . ولا ينقص كثيراً لئلا تهرب الزبائن إلى الشركات الأخرى . والصورة الأمثل هى فى صنع روبوت ينتج كمية ١٠ ٪ زيادة عن الطلب بحيث تسعى الشركة لتصريف هذه الكمية الاضافية بأية وسيلة كانت .. حتى ولو كانت تلك الوسيلة على حدود المشروعية .

إن الروبوت لا يستطيع التوقف وردية فى اليوم إذا انخفضت أرقام المبيعات لأن ذلك يعنى توقف ثلث رأس مال المصنع عن الانتاجية ودفع أجور وردية العمال التى تتعطل بدون مقابل لعدم إمكان تسريحهم بين يوم وآخر . إن مجرد إيقاف المصنع عند نهاية وردية وإعادة تشغيله فى بدء الوردية الأخرى خسارة ذات فعل كبير . فالمصاريف الثابتة تبقى كما هى تقريباً فى وقت ينخفض الانتاج وينخفض دخل الشركة من المال ، وتبقى المواد الأولية والقطع الداخلة فى تركيب التليفزيون المشتراة من شركات ثانوية متعددة كاسدة تملأ المستودعات وترهق اقتصاد الشركة ، وبالتالى الاقتصاد العام للدولة ككل .

إذن فالإمعان فى المكننة وتصعيد وسائل الانتاج يُمكن الشركات من زيادة أرقام الانتاج مما يخفض التكاليف ويزيد الأرباح . ولكن من جهة أخرى تضغط ضخامة المصانع على مجالس إدارة الشركات لتسهر الليل والنهار سعياً لعدم تراجع أرقام المبيعات . إن ضخامة المصانع هى عبء يجثم على مجالس الإدارة يرهقها باستمرار ويفرض عليها الركض

الدائم إلى الأمام . أو إلى عدم التوقف فى مكانها على أقل تقدير . هنا تكمن فرصة الدول المغلوبة على أمرها . فإذا قررت الاستغناء عن أكبر رقم ممكن من استيراداتها انخفضت تبعيتها للدول المتقدمة . ومن موقف الضعف هذا تستمد الدول الضعيفة القوة للتفاوض مع الدول المتقدمة على أسس جديدة للتبادل بشروط أقرب للعدل .

لننتقل الآن إلى صورة عن واقع علاقة دول نامية مع الدول الصناعية المتقدمة . وأختار جمهورية مصر العربية كأكبر وأهم سوق استهلاكى بين الدول العربية جمعاء :

يتكون كامل دخل جمهورية مصر من مجموعة الانتاج فى أرض مصر (المحاصيل الزراعية وأولها القطن ، البترول ، الصناعات الخفيفة وعلى رأسها النسيج والسجاد اليدوى) ومن الخدمات السياحية ، وقناة السويس وتحويلات المواطنين المغتربين . فإذا أرادت مصر شراء سلع من الدول المتقدمة توجب عليها دفع الثمن بعملات هذه الدول أو بعملات أخرى ليس لها سعران (سعر رسمى وسعر سوق سوداء .) وللحصول على عملات هذه الدول تبيع مصر كميات من إنتاجها المذكور أعلاه . فإذا كان ثمن الداخل إلى مصر مساوياً لثمن الصادر توازنت الكفتان وارتاح الطرفان . ولو زادت صادرات مصر عن استيرادتها تَكَوَّنَ لها فائض من العملات تستطيع إدخاره لساعة الأزمة أو تبذله فى تطوير مصر . إن وجود فائض لدى مصر يعنى البحبوحة بينما تكون الدولة المقابلة فى شىء من الضيق . لكن الواقع يثبت أن حاجات مصر من الدول الصناعية أكبر من إمكانية مصر على الدفع ! فكيف يمكن تجاوز هذه المشكلة ؟ إما بالقروض أو بالاعانات الخارجية التى لا حاجة لمصر لسدادها .

(علينا أن ننسى هذه الاعانات لعدم وجود قانون ينظمها ولعشوائية حصولها .) إذن يتوجب على مصر الحصول على قروض لدفع أثمان استيرادتها . فإن كانت مصر غير مرهقة بقروض سابقة أمكن لها الاقتراض بفوائد معقولة . ولكن كلما زادت القروض المرهقة ارتفعت نسبة الفوائد . ونتيجة ذلك أن يرتهن الإنتاج المصرى لسنة أو سنوات للدول المتقدمة الأجنبية .

يتوجب على فى هذا المكان من المقال التعرض إلى ملاحظة هامة عن القطاع العام فى الاقتصاد المصرى الذى إن أمعنا فيه وجدناه خاسراً ، بل إنه من الأسباب الأساسية فى الأزمة وتتكلف عليه الدولة مبالغ طائلة من أموال الشعب قسم منها بالعملة المحلية (أجور عمال ومصاريف) وقسم آخر بالعملات الصعبة (استيرادات خارجية عن طريق مناقصات ضخمة تكون فى حقيقتها خاسرة بالنسبة لمصر ورابحة بالنسبة للدول الأجنبية كما وضحت فى

مقالة: (من حقن الوطن العربى بوباء التأميم). إذن يجب أن يباع هذا القطاع العام أو معظمه إلى القطاع الخاص وخاصة إلى المغتربين المصريين الذين يدفعون الثمن بالعملات اللازمة لمصر .أو إن الدولة تفرض على القطاع العام الخضوع لقانون العرض والطلب ، حيث البقاء للأصلح .

وما أن يشترى المواطنون مؤسسات القطاع العام حتى تزول الخسارة وتدخل هامش الربح ولن تعود بنداً خاسراً يمتص أموال الدولة التى هى أموال الشعب فى نهاية المطاف .

إن لاختلال الميزان التجارى لصالح الدول المتقدمة أبعاداً خطيرة جداً لا تقتصر على تراكم الديون على دولة مصر ولا على الفوائد الواجب تحويلها سنوياً إلى الدول الدائنة إنما يتجاوز كل ذلك . فالدولة المدينة والتى تريد الايفاء بالتزاماتها فى المواعيد المتفق عليها تضطر إلى خفض أسعار منتوجاتها للتمكن من بيع المزيد من بضائعها من أجل سداد الديون . وكلما ازدادت حاجة الدولة المدينة للعملات الصعبة كلما أمعنت فى خفض أسعار المنتوجات الوطنية زراعية كانت أم صناعية أم مواد أولية خام . هنا أريد طرح مثال بدائى يوضح النقطة السابقة :

دولة مثل ايطاليا تطالب مصر بتسديد قرض حان موعده . مصر لا تستطيع السداد فى ذلك الموعد فتعرض أن تدفع القرض بالقطن المصرى . المفاوض الايطالى يعرف ضعف موقف المفاوض المصرى فيقول : القطن المصرى غالى ، وحاجة ايطاليا منه اتفقنا معكم عليها بالسعر الرسمى ، ولا أستطيع قبول كمية إضافية من ذلك القطن إلا إذا كان سعره أقل من السعر الرسمى لأستطيع بيعه . ويضطر المفاوض المصرى للقبول ويحصل المفاوض الايطالى على سعر أكثر انخفاضاً ويعرضه بسعر منخفض فينزل سعر القطن المصرى فى البورصة العالمية وينخفض دخل مصر من القطن . فبيع كمية من القطن المصرى بأقل من السوق العالمى عاد على اقتصاد مصر بخسارة كبيرة غير مباشرة . ويذهب بعد ذلك دائن آخر إلى تركيا مطالباً بديونه فتعرض عليه تركيا القطن التركى . فيقول الدائن : إن سعر القطن المصرى الممتاز انخفض فما بالكم بالقطن التركى الأضعف فى النوعية ؟ ... وينخفض سعر القطن التركى ... وهكذا ... فأسعار السلع التى تبيعها الدول المدينة فى انخفاض بينما ترفع الدول المتقدمة أسعارها باستمرار وبانتظام . والدول المتقدمة تتفق بشكل أو بآخر على عدم عض بعضها البعض .

أما الدول المستهلكة فى العالم الثالث فلا تستطيع .. أو إنها لم تستطع حتى الآن

الاتفاق على صيانة مصالحها بموقف موحد . ولا حاجة للتأكيد على أن الدول المتقدمة تحرص على بذل كل جهد لمنع تقارب الدول المتأخرة . إن الشقة بين ثمن الاستيرادات وثمن الصادرات فى الدول الفقيرة تتباعد بشكل مخيف وباستمرار والنتيجة أن الدول المتقدمة تحصل باستمرار على منتوجات أكثر من الدول الفقيرة مقابل سلع أقل ولكن بسعر أعلى . فلا عجب أن الفقراء سيزدادون فقراً والأغنياء سيزدادون ثراء على حساب الفقراء . ومن الطبيعى أن تنعكس هذه الظاهرة على قيم العملات . فطالما مصر (ومعها كل الدول النامية) تحتاج سلعاً من الدول المتقدمة أكثر من قدرتها على الدفع انخفض سعر الجنيه . وكلما انخفض سعر الجنيه كلما أصبحت مصر رخيصة بالنسبة للأجنبى وكلما ازدادت الأرباح غير المعقولة التى تحصل عليها الدول المتقدمة تجاه دولة مصر . والمثال التالى يوضح ذلك :

فى عام ١٩٦٥ كان الجنيه المصرى يساوى ٦ ماركات ألمانية . وكانت سيارة مرسيدس ٢٠٠ تساوى عشرة آلاف مارك ألمانى . فالمواطن المصرى كان يدفع قيمةتلك السيارة فى عام ١٩٦٥ قرابة ١٧٠٠ جنيه مصرى (بدون الجمارك) . أما اليوم فثمن سيارة مرسيدس ٢٠٠ بدون جمارك هو ٣٣٠٠٠ مارك بينما الجنيه المصرى يساوى ماركاً واحداً وعشر المارك تقريباً . إذن فالمواطن المصرى يدفع اليوم ثمن ذات السيارة أكثر من ٣٠ ألف جنيه ! .. فالمواطن المصرى يدفع اليوم أكثر من ١٧ ضعفاً ثمن سلعة انخفضت كلفتها فى الواقع على الشركة المنتجة . صحيح أن أسعار المواد الأولية وأجور العمال ارتفعت ، لكن الشركة زادت المكننة بالتدريج (Rationalisation) وركبت المزيد من الأجهزة الأتوماتيكية التى تلغى أو تخفض العمل اليدوى ذو التكاليف الباهظة . ونجد فى المحصلة أن كلفة صنع السيارة إما تقف عند حد لا تتجاوزه أو تنخفض . وإن حصل أن زادت فى سنة من السنين تصرفت الشركة بحيث يتم تلافى ذلك .

وكلما انخفضت عملات الدول المدينونة كلما اتجهت الدول المتقدمة إلى شراء زبدة الانتاج الوطنى وتركت الأسوأ والفضلات للمواطنين . فالدول المتقدمة تمعن فى تصعيد مستويات الرخاء وتصعيد التعليم والتصنيع وحماية المجتمع فيها بينما تمعن الدول النامية فى الأنين تحت اعباء الديون المتراكمة .

ولكن هل وصلت الدول العربية والدول النامية إلى طريق مسدود ؟ .. جوابى المبدئى هو : كلا !! ولكن إن طرحت فيما يلى مشروع الحل وجدت بعض القراءوكثيراً من عامة الشعب يلقى حمم الغضب البركانى على رأسى . لذا أجد نفسى مضطراً لاعطاء صورة عن

أوطاننا وشعوبنا إذا استمرت الأوضاع على ما هى عليه . فإن وعى الناس النهاية المرتقبة السوداء أبدوا تفهماً للحلول القاسية :

كلما ازداد تهالكنا على البضائع المستوردة كلما زادت تبعيتنا إلى الدول المتقدمة وإنهارت عملاتنا وصار المتقدمون يشترون سلعنا . ثم ثرواتنا ، ثم تراثنا وأخيراً كرامتنا باليسير من المال . إننا نسير فى طريق عبوديتنا إلى حتفنا الحضارى المؤكد . ستزداد مسئولياتنا وديوننا لصالح المتقدمين الذين سيحجرون على عقولنا ويحجزون على أوطاننا لعدم كفاءتنا فى قيادة أنفسنا وسوف تنطلق أيديهم فى استبعاد مجتمعنا دون أن ترتفع حنجرة أى منا بالاعتراض . أليس كاريكاتور صحيفة « الصن » البريطانية خير مؤشر ودليل على ذلك ؟ .

(ملخص الكاريكاتور : وصفت صحيفة « الصن » البريطانية فى عدد الخميس ١٥ /٥ / ١٩٨٦ مواطناً عربياً بأنه خنزير . فاستاء مواطن بريطانى (بريطانى) وبعث بشكوى إلى مجلس الصحافة البريطانى الذى يراقب شرف وسلوكيات مهنة الصحافة فى بريطانيا . فانتصر المجلس لصحيفة « الصن » وأقر صوابها فى وصف المواطن العربى بالخنزير . فنشرت « الصن » قرار « الحكم العدل » واتبعت ذلك فى اليوم التالى بكاريكاتور رسمت فيه مظاهرة من الخنازيرالغاضبة وهى تصرخ : إن الخنازير ستحتج الآن على وصفها بالعرب) . (هناك من يشكر صحيفةالصن أن تنبأت مسبقاً بالمكان الذى يضع العرب أنفسهم فى الطريق إليه : أقذر اسطبلات الأرض) .

إن كنا الآن . والمتقدمون يحتاجون حقاً بعض سلعنا ، وبعضنا ممعن فى الثراء ، أضعف من أن نجيب على هذا الكاريكاتور المُذلّ فكيف يصبح وضعنا حين تزول الحاجة إلى البترول وحين تتناقص ثروة العرب ؟ هل نستغرب أن يأمروننا بحمل حجر الكعبة على ظهورنا لتتفرج عليه شعوبهم فى مدنهم هم ؟ . هل نستغرب أن يأمروننا بالتوقف عن الانجاب فنتوقف ؟ . هل نستغرب أن يسخروننا خدما لاسطبلات مجتمعاتهم مقابل رغيف الخبز ؟ .. إذا كانت الخنازير أرفع شأناً اليوم من أن تقبل نعتها بكلمة عرب .. فماذا يؤول إليه أمرنا من بعد ؟ .

إن وعينا أبعاد هذه النهاية الحالكة ، وإن اقشعرت أجسامنا من هول هذا المصير الذى ينتظرنا لكان هناك أمل فى ضخ دماء الكرامة لتتدفق فى عروقنا من جديد . وعندئذ سنقبل بالحلول القاسية التى ستنقذ رقابنا من الذل والعبودية . وقبل التطرق إلى الحلول يتوجب علىّ تأكيد ما يلى :

١ - لا يجوز اللجوء إلى الضغط الديكتاتورى القمعى على أى فرد من أفراد الشعب للقبول بالحلول القاسية التى تعيد الكرامة لنا ، إنما يجب إيقاظ نخوة الشباب والبالغين للتطوع بالتخلى عن الكماليات بحرية كاملة ولنقبل بوجود فئة متعجرفة لا تشعر بالمسئولية . إن ذلك أفضل من الديكتاتورية .

٢ - لا يجوز أن ننطلق من موقف عدائى تجاه الدول المتقدمة فالسواد الأعظم من شعوب هذه الدول طيب وبريء ولا يكترث لسياسات حكوماته من أجل السيطرة على شعوب العالم الثالث .

٣ - لا يجوز أن ننكفيء على أنفسنا انكفاءً رجعياً ولا يجوز تناسى وجود المتقدمين وإنجازاتهم الرائعة .ولا يجوز التقليل من شأنهم إنما نحترمهم كل الإحترام .

٤ - كل اقتراحات الحلول التى أذكرها ليست ثابتة إلى الأبد ولا تتصف بالكمال وتحتاج إلى دراسة وتعديلات من خلال التطبيق العملى . فالاقتراحات النظرية هى خلاصة التفكير بعيداً عن التجربة . والتجربة وحدها تبين نوعية الخطأ وتحدد التعديلات اللازمة شيئاً فشيئاً .

٥ - يجب منح الشعب الحرية الاقتصادية التى تسمح له بالانطلاق والتحليق ولا يجوز اللجوء إلى التأميم الذى يقتل نشاط الشعب .

والآن إلى الحلول : يقال أن الملك فيصل رحمه الله قال لكيسنجر فى إحدى المرات : (نحن العرب مازلنا قادرين على العودة إلى الخيام وعلى العيش من التمر واللبن .)

نعم ! . هذا هو الأساس فى كسر طوق الفقر الذى يطبق على شعوبنا . ولا حاجة أبداً للتطرف الذى نوه عنه المرحوم الملك فيصل وإنى لأجزم بأنه لم يقصد ماقال بالحرف .

ترىٰ ماذا يحصل لو كانت الدول العربية أول من يقول : سنلغى من بلادنا الفيديو والتليفزيون حتىٰ إشعار آخر ؟ .

يقدر عدد أجهزة الفيديو والتليفزيون فى مصر وحدها بعشرة ملايين جهاز . وتستورد مصر سنوياً قرابة نصف مليون جهاز من الفيديو والتليفزيون . فإذا قدرنا أن قيمة كل جهاز ٣٥٠ دولار لكان ثمن ما تدفعه مصر سنوياً :

٣٥٠ دولار × ٥٠٠ ٠٠٠ جهاز = ١٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار .

ولا يغير من الوضع شيئاً كثيراً حين تستورد مصر قطع التليفزيون مفككة ثم تجمعها محلياً . فالدول المصدرة للفيديو والتليفزيون تعرف كيف تحسب . فلن تخفض السعر من أجل تليفزيون مفكك عن ٣٥٠ دولار إلا قليلا وبالتالى لن تنقص مدفوعات مصر من القطع الأجنبى إلا قليلاً . والمثال التالى يوضح ذلك : لنفرض أن جهاز التليفزيون يحتاج إلى ١٠٠ قطعة مختلفة . تشترى مصر فى بادى الأمر كامل المائة قطعة بالعملة الأجنبية ثم تقرر تصنيع بعض الأقسام بدءاً بالأجزاء التى لا تحتاج إلى تقنية عميقة مثل العلبة الخارجية ، والشاسى وقطع أخرى مشابهة . فتتفاوض مصر على أساس عدم استيراد هذه القطع لأنها ستصنعها محلياً لكن مصر ستشترى مصانع خاصة لصنع هذه القطع ، وستدفع عملات أجنبية ثمن هذه المصانع وستتكلف باستمرار عملات صعبة لصيانة وتحديث هذه المصانع ولاستحضار الاخصائيين الأجانب . فالدول المتقدمة سوف تحرص على التطوير والتعديل الدائمين للقطع وللمواصفات بحيث تبقى بالوعة العملات الأجنبية مفتوحة على مصراعيها باستمرار . وفضلاً عن ذلك نجد أن ثمن الأجزاء التى سوف تُصنَّعْ محلياً سيجعلونها قليلة بينما يبقى ثمن الأجزاء التى لا تستطيع مصر صنعها فى ارتفاع . هذا وإن القطع التى ستصنعها مصر تحتاج لمواد أولية مستوردة مثل حبيبات البلاستيك ... هذا البلاستيك الذى يستوردونه بترولاً بملايين الأطنان ويبيعونا إياه بالغرام وبالعملة الصعبة . إنها معادلة محسوبة : يجب استحلاب أكبر مبلغ من القطع الأجنبى من مصر ثمناً للقطع التى تستوردها مصر ... ولا يجوز لمصر أن تصل إلى مرحلة الاستقلال الصناعى . فلاعجب أن يكلف الجهاز فى النهاية ذات المبلغ تقريباً .

من أهم المؤشرات على جشع الدول المتقدمة هو تطور أسعار السلع الصادرة من الدول المتقدمة بالتوازى مع ارتفاع أسعار البترول بعد حرب ١٩٧٣ . فاعتباراً من ذلك التاريخ أخذ سعر البترول يرتفع وأخذت الدول المتقدمة ترفع أسعار كل سلعها بالتوازى المتلازم . وصارت كل شركات الدول المتقدمة تتذرع بارتفاع أسعار البترول فتقفز فى رفع أسعارها قفزاً بما فى ذلك تلك الشركات التى علاقتها بالبترول تقارب العدم ! . لكن سعر البترول انخفض منذ شهور إلى أقل من الثلث ! . فما هى الشركات التى قالت لزبائنها : الآن سنخفض الأسعار لانخفاض سعر البترول ؟ . لا أحد ! ..

لقد رفعوا أسعارهم مع ارتفاع أسعار البترول بشكل أبعد من أن يقبله المنطق . ولما انخفضت أسعار البترول احتفظوا بكل هامش الوفر كأرباح إضافية على حساب الدول الفقيرة . فالدول المتقدمة تزداد ثراءً والفقيرة تزداد فقراً حتى تصل إلى العدم إلا إذا استفاقت

الدول الفقيرة ودافعت عن حقوقها بحزم وبهدوء .. نعم ! .. بهدوء حازم وليس بالصراخ والعويل .

وتستورد مصر من أجل صيانة الملايين العشرة من الأجهزة الموجودة قطع تبديل لابد منها بأسعار أغلى بكثير من سعر هذه القطع ضمن الجهاز الكامل . ويجب استيراد معدات وآلات لورشات التصليح . فإذا قدرنا إن حاجة الملايين العشرة تبلغ ٥ ٪ لوجدنا وجوب استيراد نصف مليون جهاز آخر بشكل قطع تبديل . أى ١٧٥ مليون دولار أخرى .

لكن مصاريف دولة مصر على الڤيديو والتليفزيون لا تقتصر على شراء الأجهزة التى توضع فى البيوت والتى يدفع ثمنها المستهلك بشكل مباشر إنما تتكلف أضعاف ذلك من أجل محطات البث ومحطات التقوية واستوديوهات البرامج وكمرات التصوير وشرائط التسجيل وعشرات ألوف الكيلو مترات من الكابلات الخاصة فضلاً عن أثمان البرامج المستوردة من أفلام ومسلسلات ووو ... وكل ذلك يدفعه المواطن المصرى بشكل غير مباشر . ويبلغ ذلك عادة ثلاثة أضعاف قيمة أجهزة التليفزيون الموجودة فى بيوت الناس . أى أنها تبلغ : ١٧٥ مليون × ٣ = ٢٢٥ مليون دولار .

وهناك ثمن شرائط الڤيديو التى تبلغ ٥ مليون شريط فى السنة بسعر ٤ دولار للشريط الواحد : ٢٠ مليون دولار .

ونضيف لكل هذه المدفوعات تكاليف أجهزة التصليح والصيانة التى يستوردها القطاع الخاص لصيانة ملايين الأجهزة فى كامل أنحاء مصر . ثم نضيف حصة كامل العمليات التليفزيونية على وسائل النقل وعلى القطاعات الاقتصادية الأخرى وفى النهاية سنجد أن مصر تتكلف سنوياً ما يقارب مليارد دولار من النقد الأجنبى تذهب إلى جيوب الدول المتقدمة فتدعم اقتصادهم وتسهم فى بحوثهم العلمية والصناعية فيأتون بإنتاج عجيب غريب جديد يستهوينا ويدفعنا لبذل المزيد ولنغوص فى مستنقعات التبعية سنتمترات أخرى .

وإذا جمعنا مصاريف مجموعة دول الوطن العربى على التليفزيون والفيديو بذات الطريقة وجدنا أن المبلغ يصل إلى قرابة ١٠ مليارد دولار فى السنة .

والآن لنطرح السؤال التالى : ماذا يصيب الأمة العربية لو أغلقت استوديوهات التليفزيون فوقف البث التليفزيونى خلال وقت قصير جداً بحيث يتأقلم هؤلاء الناس الذين يعيشون اعتماداً على هذا القطاع مع الوضع الجديد ... حتى ولو دفعت لهم الدولة بعض

التعويض بالعملة المحلية ؟ هل تنكسف الشمس أو ينخسف القمر ؟ . هل تخرب المعمورة ؟ هل تنتشر الأوبئة ؟ هل تثور البراكين وتنفلق الأرض ؟ . هل يغضب علينا الله فندخل جهنم ؟ .

أنا لا أعتقد ذلك !! .. لقد كنا نعيش بدون ڤيديو وتليفزيون وسوف نبقى على قيد الحياة بدونها أيضاً . وسنتحاشى مجموعة الأضرار التى تصيب كامل المجتمع من التليفزيون بدءاً بالتلاميذ والمدرسة والخمول الاجتماعى وأمراض العيون والكسل والتراخى والترهل ذات الأبعاد القاتلة على المدى البعيد . ولن نخسر مقابل ذلك إلا نوعاً من أنواع التسلية وبعض الايجابيات الثقافية والعلمية التى لا يجوز إنكارها والتى لها أكثر من بديل وبديل . إن انقطع البث التليفزيونى فى البلاد العربية لن تجلس العائلة متحجرة ومشلولة خلف جهاز التليفزيون وعيون أفرادها مثبتة على الشاشة صامتين وكأن على رؤوسهم الطير ، إنما ستنبعث الحياة الاجتماعية فى مجالات الفكر والعلم والرياضة والرحلات .

إن الاستغناء عن الڤيديو والتليفزيون بالنسبة للأمم النامية إنجاز حضارى وبطولى يعيد لتلك الأمم كثيراً من كرامتها ومن قدرتها على الحياة والحركة ويزيل رقماً هاماً من أعباء الديون بالنقد الأجنبى . إن القيام بهذه الخطوة وبخطوات أخرى مشابهة هو كسر طوق الذل الذى يحيط برقاب تلك الأمم . لن يستطيع أى عاقل أن يعيرنا إن كانت بلادنا لا تشاهد التليفزيون ، لكن جميع الناس سيلقون اللوم علينا أننا نجيع شعبنا ونبيع أوطاننا بخسة من أجل التليفزيون .

إذن فلن تندثر الأمة العربية إن توقف البث ! ولكن ماذا سيجرى للشركات الأجنبية التى تبيع الأمة العربية فى كل عام بقرابة عشرة مليارات من الدولارات ڤيديو وشرائط وتليفزيون مع مجموعة التوابع اللازمة لذلك ؟ . إن كان قارئى أمعن فى مضمون « سر وسحر العدد الاضافى » لصدق أن النتيجة على الشركات المنتجة لتلك السلع ستكون كارثة مؤلمة . ولوأن البلاد العربية استغنت عن الڤيديو والتليفزيون وعن مجموعة الكماليات التى يُدفع ثمنها بالنقد الأجنبى لحلّت بالدول التى تصدر هذه السلع كارثة تجبرهم على تقليص حجومهم والنزول من عليائهم وتجبرهم والاسراع إلى مائدة التفاوض بحيث يجرى تبادل المنتوجات بعدل وبحيث لا تُنَهّبْ الدول العربية منتوجاتها بأى سعر يفرضه المتقدمون .

لن تستطيع الشركات الضخمة التى ينخفض رقم مبيعاتها بمقدار ٥ ٪ تصريف هذه النسبة فى أسواق أخرى بسهولة . إذن فستبقى هذه الكمية فى مستودعاتها رأسمالاً نائماً وخاسراً

يقض مضجعها ويضطرها إلى إيقاف مشترياتها من البضائع نصف الجاهزة من الشركات الأصغر منها ! وهذه تصاب أيضاً بأزمة تدفعها لإيقاف مشترياتها من الشركات الأصغر .. وهكذا دواليك بحيث تتأثر بالأزمة فئة كبيرة من المجتمع . وفيما يلى أطرح مثالاً يوضح ذلك : لا يوجد شركة صناعية ضخمة تنتج كامل الأجزاء الداخلة فى أجهزتها بنفسها . فشركة رينو مثلاً ربما تنتج الموتور ، والشاسى ، والصاج وعدداً آخر من القطع التى تتكون منها سيارة رينو . لكن قماش السقف فتشتريه رينو من شركة متخصصة فى الأقمشة ، والبطارية من شركة أخرى والدينامو من شركة ثالثة والزجاج من رابعة والكهربائيات من خامسة وسادسة ... وفى نهاية المطاف نجد أن مئات من القطع الداخلة فى تركيب سيارة رينو تأتى من مئات الشركات الأصغر من رينو . لنأخذ على سبيل المثال الشركة التى تبيع إلى رينو المولد الكهربائى . فهذه الشركة بدورها لا تصنع كامل المولد إنما هناك العديد من الشركات الأصغر تورد إليها مختلف القطع والأجزاء . والشركة التى تبيع إلى رينو البطاريات تعتمد أيضاً على عشرات من المصانع الأصغر ، والشركة التى تبيع الدواليب تعتمد على العديد من الشركات الأصغر وهكذا نجد أن شركة رينو ترتبط فى النهاية بأكثر من ألف شركة لا تعرف منها سوى تلك الشركات التى تتعاقد معها مباشرة . فإذا وضعنا شركة رينو فى ذروة الهرم أو فى الصف الأول وجدنا أنها تتصل ببضع عشرات من الشركات فى الصف الثانى . وكل من شركات الصف الثانى يرتبط بعشرات الشركات من الصف الثالث . وهناك صف رابع وخامس !! . إنها شبكة متشعبة جداً تتغلغل فى كل المجتمع الفرنسى فإذا انخفضت الطلبات على سيارات رينو كسدت لديها كمية من السيارات وأوقفت شراءاتها بذات النسبة من شركات الصف الثانى ، وشركات الصف الثانى تخفض شراءاتها من الصف الثالث وهكذا نجد أن قطاعاً هاماً من المجتمع يتأثر بشكل أو آخر من انخفاض مبيعات شركة رينو .

فإذا انخفضت مبيعات رينو وبيچو وستيروين ثم انخفضت مشتريات الدول العربية من السلاح الفرنسى والالكترونيات ، وإن تناقص حجم السياحة العربى لانحاء فرنسا وإن توقف استيراد الكماليات مثل العطور والكرافتات الحريرية والأقمشة والاكسسورات لوجدنا أن الأزمة التى ستصيب الاقتصاد الفرنسى أكبر أثراً من أن يمكن رتقها بسهولة ! .. فقط فى مثل هذه الساعة يمكن تحضير مفاوضات اقتصادية منطقية مع دولة فرنسا . ودولة فرنسا مثل جميع الدول المتقدمة . فكلها يعى حقيقة إمكانات الوطن العربى إن توحدت خطوات دوله (بصرف النظر عن قيام وحدة سياسية) ولذلك تقوم كل هذه الدول بالمستحيل لشل وتمزيق التقارب العربى .

ربما يجيب بعض القراء أن فرنسا تستطيع تجنب أخطار انخفاض الشراءات العربية ببيع الكميات الكاسدة فى السوق المحلية أو فى أسواق أخرى . وهذا خطأ ... وخاصة فى الوقت الحاضر(*) . هذا وإن الكماليات التى يتركها العرب لن يشتريها أحد من دول العالم الثالث الذى يئن تحت أعباء ديونه . ولن تشتريها الدول الاشتراكية التى تلهث وراء الدولار من أجل سلع أكثر ضرورة . ولثلاثة أسباب لن تشتريها انجلترا ، ولا ألمانيا ، ولا إيطاليا ، ولا أسبانيا ، ولا أمريكا ولا اليابان :

١ - إن كل هذه الدول يبحث عن فرص لزيادة المبيعات وليس لزيادة الشراءات .

٢ - لأن قرار الدول العربية بخفض استيراد البضائع ذات الأهمية النسبية وبعدم شراء الكماليات من فرنسا لن يوجه قراره إلى فرنسا بحد ذاتها ، ففرنسا ليست بدولة عدوة ، إنما سيشمل بقراراته كل هذه البلاد بحيث تصيبها الأزمة أيضاً وتصبح هى أيضاً أقل قدرة على شراء ما يفيض عن فرنسا .

٣ - حين تبيع فرنسا بضائعها إلى ألمانيا تحصل على ماركات تشترى بها بضائع ألمانية (بشكل مباشر أو غير مباشر) إنها مقايضة بين دولتين متقدمتين تقفان على مستوى صناعى واجتماعى متقارب جداً . فحين تبيع فرنسا سلعة إلى ألمانيا بألف مارك تحصل مقابلها على سلعة قيمتها الحقيقية تقارب ألف مارك . فإذا كانت السلعة الفرنسية كلفت خمسة أيام عمل ، تكون كلفة السلعة الألمانية خمسة أيام عمل أيضاً (على افتراض تساوى قيمة المواد الأولية) . إنها عملية مقايضة بحتة . وهذه المقايضة أفضل طبعاً من كساد البضاعة فى فرنسا . لكن البيع إلى بلد عربى مثل مصر أو سوريا أو المغرب أو دول الخليج التى تدفع النقد الأجنبى فهو أكثر فائدة من البيع إلى المانيا . فإذا باعت فرنسا بضاعة الألف مارك إلى مصر حصلت على قطن أو بترول أو سجاد يدوى بأسعار بخسة جداً تمليها الدول المتقدمة . وكمثال أقول : مقابل ألف

(☆) إن تنشيط الأسواق المحلية بتخفيض أسعار السلع التى لم تُصَدَّرْ غير ممكن من الناحية الفعلية إنما له محذورين أساسيين :

- حين تخفض شركة أسعارها يختل توازن سياسة البيع . فالمستهلك الذى اشترى بالسعر المرتفع سينظر باستياء إلى الشركة التى تخفض السعر ، وسيضطر الموزعون لانتاج الشركة بالسعر الأصلى العالى إلى خفض السعر والتشكى من « طعنة » الشركة لهم من الخلف . وإن بلغ الخصم نسبة مغرية جداً فسوف يشترى زبائن المستقبل حاجتهم من السلعة اليوم مما يؤدى إلى نقص المبيعات فى المستقبل القريب . فالخسارة واقعة حتماً إما الآن أو بعد قليل .

- لا يفوتنا الانتباه إلى أن البيع المحلى أقل فائدة من البيع للتصدير إلى الدول التى تدفع الثمن بالعملة الصعبة كما بينا فى الجزء التالى من هذا المقال .

مارك تشترى فرنسا من مصر نصف متر مربع من سجادة حرير يدوية رائعة يستهلك إنتاجها ١٢٠ يوماً عمل فضلاً عن قيمة الحرير . إذن فهنا تكمن فائدة أساسية لاقتصاد الدول المتقدمة على حساب الدول الفقيرة .

هذا ولا يجوز أبداً أن تأخذ مظاهر التقشف صفة العداء للدول المتقدمة . إننا فى حاجة لهم وهم فى حاجةلنا . إننانريد التعاون معهم حين يقبلون بالحلول الاقتصادية الإنسانية التى تجعل التبادل التجارى يراعى قيمة جهد الانسان عندنا وعندهم . فالرجل أو السيدة التى تصنع سجادة الحرير الرائعة المنوه عنها آنفاً ليسوا أقل فى نوعيتهم من أمهر التقنيين فى البلاد الصناعية ! . فلماذا تبيع مصر سجادة الحرير التى تكلف سنة كاملة من عمل العامل الماهر مقابل آلة مطبخ مولينكس لا يتطلب صنعها أكثر من ساعة أو ساعتين ؟ . أما المواد الداخلة فى جهاز المطبخ فهى أقل قيمة من الحرير الداخل فى صنع السجادة . هذا هو الظلم الذى تمارسه الأمم المتقدمة على المتأخرين ولا تألو جهداً فى عدم السماح لنهضة المتأخرين أو للدفاع عن أنفسهم .

☆ ☆ ☆

لقد شرحت على الصفحات السابقة وجهة نظرى فى مشكلة أساسية من مشاكل العرب التى تنطبق على كل دول العالم الثالث . ولقد وضعت أصبعى على الجرح واقترحت الحل .. والحل صعب ويتطلب استنفار البقية الباقية من البأس والمروءة والرجولة فى قرار عربى ديموقراطى .. فهل نتوجه إلى الحل أم إلى القبر . والاحتمال الثالث الذى يقع بين الحل والقبر هو مرحلى فقط ومضمونه هو أن نبقى على النحو الذى نحن عليه الآن . وهذا سيودى بنا إلى ذل بأبعاد لا تخطر على بال . فحين يحكم المتقدمون قبضتهم علينا بالعلم والتقنية والصناعة والغذاء والدواء تنحدر قيمتنا إلى قطيع بدون أية إرادة . فإذا شاؤوا استخدمونا لأغراضهم ومآربهم كعسكر وخدم وخادمات ، وإن أحبوا تسلوا بإثارة بعضنا على بعضنا الآخر فنقتتل ويتفرجون ، وإن أرادوا أجروا علينا التجارب العلمية ... ولربما لن يعجبهم وجودنا فيأمرون بعضنا بإبادة البعض الآخر ... فعدد البشر فى العالم الثالث مازال يقلق المتقدمين .

يفهم طالب العلم الحديث من نظرية داروين أن الإنسان كان فى الأصل فصيلة من فصائل القرود ثم تميز عنها ببطءٍ شديد بصفات معينة جعلته أقدر على الدفاع عن نفسه وعلى تأمين حاجاته . ثم تابع تطوير هذه الصفات بحيث اكتسب المميزات العقلانية فلم يعد يصنف فى صفوف القرود إنما أخذ يترفع عنها وعن باقى الحيوانات .

إنى لا أريد التعرض لصحة النظرية أو خطئها إنما استخدمها كمقدمة للفكرة التالية :

يكتسب انسان الدول الصناعة المتقدمة بالتدريج وباستمرار صفات مميزة ترفع بمستواه عن إنسان العالم الثالث وإنسان الدول الشيوعية . فإن استمر تطوير هذه الصفات حصل الإنفصام وصار علينا أن نتوقع ظهور الإنسان السيد من جهة والشعوب الخادمة التى تكرس كل ذاتها للتمسح بغبار أحذية الأسياد من جهة أخرىٰ .

إن تعطيل أدمغة الإنسان عن النشاط الخلاق تؤدى إلى ضمور المخ . وضمور المخ يعود بصاحبه القهقرىٰ نحو الظلام .

تفصيل حساب الأمثلة التى وردت فى أول هذا الفصل

حساب الكلفة لصنع ٣ خواتم :

١٠٠٠	ريال	كلفة الخاتم الأول
١٠٠٠	ريال	كلفة القالب
١٠٠٠	ريال	ثمن مواد الخاتمين الثانى والثالث
٢٠٠	ريال	أجور عمل بواقع يومين للخاتمين
٣ ٢٠٠	ريال	الكلفة الاجمالية لثلاثة خواتم باستخدام القالب . فالعمل اليدوى بدون قالب مازال أوفر .

حساب الكلفة لصنع ٤ خواتم :

١٠٠٠	ريال	كلفة الخاتم الأول
١٠٠٠	ريال	كلفة القالب
١٥٠٠	ريال	ثمن مواد للخواتم الثانى والثالث والرابع .
٣٠٠	ريال	عمل ثلاثة أيام
٣ ٨٠٠	ريال	الكلفة الإجمالية لأربع خواتم أى أنه كل خاتم يكلف
٩٥٠	ريالاً	أى أن القالب أصبح مجدياً .

حساب الكلفة لصنع ٥٠ خاتماً أى الحد الأقصى لاستطاعة القالب :

١٠٠٠ ريال كلفة الخاتم الأول
١٠٠٠ ريال كلفة القالب
٢٤٥٠٠ ريال قيمة المواد من أجل ٤٩ خاتم
٤٩٠٠ ريال قيمة عمل ٤٩ يوماً

---

٣١ ٤٠٠ ريال قيمة ٥٠ خاتم أى بسعر وسطى ٦٢٨ ريالاً . وهذا هو الحد الأدنى للكلفة بهذه الطريقة .

حساب الكلفة لصنع ٣٠ خاتماً :

١٠٠٠ ريال كلفة الخاتم الأول
١٠٠٠ ريال كلفة القالب
١٤ ٥٠٠ ريال قيمة المواد من أجل ٢٩ خاتماً
٢ ٩٠٠ ريال قيمة عمل ٢٩ يوماً

---

١٩ ٤٠٠ ريال كلفة ٣٠ خاتماً أى بوسطى قدره ٦٤٧ ريالاً

☆ ☆ ☆

ركب أحد الاخصائيين فى دولة متقدمة معجون أسنان من نوع ممتاز ولاقى قبولاً جيداً من خلال الاتصالات الأولية . كلفة الأنبوبة من المواد ١٠ سنت أمريكى . لكن تصنيع أنبوبات المعجون يحتاج إلى خلاطات ومكابس وأجهزة تعبئة وأبنية للمصنع وجهاز إدارى الخ ... وهذه الأشياء باهظة التكاليف ولننطلق من أن مجموع التكاليف فى سنة بما فى ذلك استهلاك ثمن آلات المصنع وتكاليف التشغيل والادارة ووو ... ماعدا المواد الأولية : ١٠٠ ألف دولار .

فإذا أراد المخترع صنع ١٠٠٠ انبوبة بذلك المصنع الضخم لكلفت كل أنبوبة ما يزيد عن مائة دولار .

وإذا أراد المخترع صنع ١٠٠ ٠٠٠ انبوبة بذلك المصنع الضخم لكلفت كل أنبوبة ما يزيد ١,١ دولار .

وإذا أراد المخترع صنع مليون أنبوبة بذلك المصنع الضخم لكلفت كل أنبوبة ما يزيد ٠,٢٠ دولار .

وهذا هو الرقم الذى يسمح بنجاح أنبوبة المعجون .

يترتب من ذلك إيجاد سوق تصريف لمليون أنبوبة . لذلك يتصل المخترع مع مختلف التجار محاولاً إقناعهم بجودة اختراعه ليثبتوا عنده الطلبات . فتاجر يشترى ألف وآخر عشرة آلاف وآخر كمية أخرى وهكذا . فإذا لم تتجمع لدى المخترع طلبات كافية لبقى مشروعه حبراً على ورق ... أو إنه يسعى للحصول على « عدد اضافى » من الطلبات فلربما يصل إلى المليون فينفذ المشروع . (فى الحقيقة لا يوجد ضرورة لبيع مليون أنبوبة سلفاً إنما يكفى ضمان بيع نصف الكمية .. فالاقبال المسبق على نصف مليون أنبوبة هو مؤشر ممتاز لإمكانية تصريف النصف الآخر) .

فإذا تقرر تنفيذ المشروع ازدادت الطلبات على المصانع التى ستبيع الخلاطات ، وآلات التعبئة ، وآلات صنع العلب والمطابع وستنقص البطالة وينتعش من لهم علاقة بطلبات المشروع . هذا وإن الفبارك التى ستبيع الآلات سوف تجد فرصة لتطوير آلاتها السابقة بعد مراعاة الأخطاء فى إنتاجها السابق . وهكذا يحصل التطور العام .

مغزى هذا المثال هو أن دول العالم الثالث هى الدول التى تطلب « العدد الإضافى » فتسهم بشكل أساسى لإنجاح مشاريع الدول المتقدمة ... فالعدد الإضافى هو الذى جعل المشروع يرى النور . وإن أوقفت هذه الدول شراء هذه الكميات الإضافية لما تمكن المشروع من الثبات .

القاهرة والسموم والمرور

للمقالة التالية عن أزمة المرور فى القاهرة صلة متينة بهيكل المقالة فى الفصل السابق عن سر وسحر العدد الإضافى . لكنى أفرد لها فصلاً خشية أن تضيع لو بقيت كتتمة للفصل السابق . فالفصل السابق يبدأ بأمثلة عددية ربما تجعل القارىء يقفز عن الفصل كله . لذا أكرر رجائى إلى القارىء أن يقرأ مقالة « سر وسحر العدد الإضافى » بهدوء وإمعان .

☆ ☆ ☆

كل زائر للقاهرة يعرف حدة أزمة المواصلات هناك . إن المسافر من مصر الجديدة إلى أى مركز من مراكز المدينة يستهلك قرابة ٦٠ دقيقة بينما يمكن قطع ذات المسافة خلال ٢٠ دقيقة لولا الازدحام . إذن فسيارات القاهرة تستهلك ضعفى البنزين تذهب هدراً ، وتقضى ثلثى عمرها فى الازدحام القاتل للسيارات وللموجودين فيها . فإذا حسبنا ثمن البنزين المهدور وزيوت السيارات ونقص عمر السيارات وقيمة وقت المواطنين الذى يخسرونه قابعين ضمن السيارات أثناء الازدحام لحصلنا على أرقام لا يصدقها عقل . ولربما من المفيد والطريف أن أجرب توضيح ذلك بالأرقام : لننطلق من أن فى القاهرة نصف مليون سيارة تصرف فى الساعة وسطياً ٤ لترات من البنزين بين سير ووقوف فى الازدحام حيث يبقى الموتور يعمل . ولننطلق من أن كل سيارة يدور موتورها يومياً ٤ ساعات وسطياً ، ولننطلق أخيراً من أن الازدحام لا يسبب من التأخير إلا ضعفاً واحداً . أى أن ما تقطعه السيارة فى ٤ ساعات كان يمكن قطعه فى ساعتين . فالمعادلة تصبح حينئذ كما يلى :

نقطة أولى : بنزين :

٥٠٠ ٠٠٠ سيارة × ٢ ساعة هدراً = مليون ساعة تصرفها سيارات القاهرة هدراً فى اليوم .

١٠٠٠ ٠٠٠ ساعة × ٣٦٥ يوماً = ٣٦٥٠٠٠ ٠٠٠ ساعة هدر فى سنة

٣٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ساعة × ٤ لتر بنزين = ١٤٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠ لتر بنزين تهدرها سيارات القاهرة فى سنة

(نعم ! : مليارد ونصف المليارد تقريباً)

٢٩ ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ = ٢٠ قرش ثمن اللتر × ١٤٦ ٠٠٠ ٠٠٠

= ٢٩٢ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيهاً تذهب هدراً ثمن بنزين فى القاهرة فقط .

نقطة ثانية : زيوت وشحوم : لننطلق من أن كل سيارة تحتاج بعد ٥٠ ساعة سفر إلى تغيير زيت . إذن :

٣٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ساعة ÷ ٥٠ = ٧ ٣٠٠ ٠٠٠ تغير زيت تحدث هدراً

٣٦ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه = ٥ × ٧ ٣٠٠ ٠٠٠ جنيه تذهب قيمة الزيت المهدور .

نقطة ثالثة : عمر السيارة : إن عمر السيارة ينقص إلى النصف تماماً . ولا ننخدع من أن السيارة فى القاهرة ربما تبقى أعواماً طويلة جداً قيد الاستعمال لأن ازدياد عمر السيارات يعتمد على التصليحات وقطع التبديل التى تتزايد كلما طال عمر السيارة . وهذه الأعمال من تصليح وصيانة تكلف أكثر من نقص عمر السيارة . ولنفرض تجاوزاً أن متوسط عمر السيارة فى القاهرة عشرة سنوات إن لم ندخل عامل الصيانة والتصليح . إذا كان سعر السيارة وسطياً ٦٠٠٠ جنيه حصلنا على المعادلة التالية :

٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه = ٦٠٠٠ جنيه × ٥٠٠ ٠٠٠ سيارة ٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه قيمة سيارات القاهرة (ثلاثين مليارد جنيه) .

٣ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه قيمة استهلاك سيارات القاهرة فى سنة = ١٠ سنوات ÷ ٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠

١ ٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه قيمة هدر سيارات القاهرة فى سنة = ٢ ÷ ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠

نعم ! مليارد ونصف جنيه أخرى تذهب هدراً بسبب الازدحام .

نقطة رابعة : خسارة وقت الناس الضائع بدون مبرر : لننطلق من أن كل سيارة تنقل أثناء سيرها وتجوالها وسطياً عشرة أشخاص فى كل يوم . (لا ننسى ألوف سيارات النقل الجماعى التى تكاد تنفلق من عدد الركاب فى كل الاتجاهات وفى كل نقلة تحمل ما يزيد عن سبعين نفراً وآلاف سيارت التاكسى التى لا تترك راكباً إلا لتأخذ آخر .. وهى تحمل أكثر من راكب فى كثير من الأحيان ثم سيارات المؤسسات العامة والشركات الخاصة وسيارات الدولة والجيش والشرطة الخ .. الخ .) فالرقم يصبح :

٥٠٠ ٠٠٠ سيارة × ١٠ أشخاص = ٥٠٠٠ ٠٠٠ نفر تنقلهم سيارات القاهرة فى اليوم من مكان إلى آخر .

٥ ٠٠٠ ٠٠٠ شخص × ٢ ساعة مهدورة = ١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ساعة مهدورة فى اليوم .

١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ساعة × ٣٦٥ يوماً = ٣ ٦٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ساعة تهدر فى سنة (أكثر من ثلاثة ونصف مليارد ساعة)

٣ ٦٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ساعة ÷ ٨ ساعات عمل فى اليوم = ٤٥٦ ٢٥٠ ٠٠٠ يوم عمل مهدورة . نقسمها على ٢٢ يوم عمل فى الشهر بسبب العطل والأعياد فنجد أن :

٤٥٦ ٢٥٠ ٠٠٠ ÷ ٢٢ = ٢٠ ٧٣٨ ٠٠٠ شهر عمل يخسره الشعب المصرى فى عام بسبب الازدحام فى القاهرة . فإذا كانت إنتاجية الإنسان المصرى بين عامل عادى وعامل اختصاص وربة منزل لها مهماتها فى البيت وموظف دولة ومهندس وتاجر وأستاذ مدرسة وأستاذ جامعة وسطياً ١٠٠ جنيه فى الشهر لبلغت الخسارة :

٢٠ ٧٣٨ ٠٠٠ شهر × ١٠٠ جنيه = ٢ ٠٧٣ ٨٠٠ ٠٠٠ جنيه ، أى ما يزيد عن ٢ مليارد جنيه قيمة الساعات الضائعة فى الازدحام .

أما السموم التى تحرقها السيارات ويستنشقها الشعب والاصابات المرضية والنفسية وحوادث المرور وآثارها من قتلى وجرحى وأعطال وتهشم وما يؤدى إليه كل ذلك فى النتيجة من تبديد لقدرات الشعب فلا أريد التطرق إليها رغم أهميتها القصوى ورغم أن تكاليفها بالنتيجة ربما تتجاوز كل النقاط المذكورة فى النقاط ١ - ٤ فتكاليف الطبابة رهيبة وأثمان الأدوية رهيبة وضياع الأوقات المنتجة لهؤلاء المرضى رهيبة وتلوث البيئة يؤذى الإنسان والحيوان والنبات والعمران . إذن فلن أتعرض لكل ذلك إنما سأجمع الأرقام فى النقاط الأربع السابقة :

٢٩٢ ٠٠٠ ٠٠٠	جنيهاً تذهب هدراً ثمن بنزين*
٣٦ ٥٠٠ ٠٠٠	جنيهاً تذهب هدراً ثمن زيوت
١ ٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	جنيهاً تذهب هدراً استهلاك سيارات
٢ ٠٧٣ ٨٠٠ ٠٠٠	جنيها تذهب هدراً خسارة وقت الشعب

---

٣ ٩٠٢ ٣٠٠ ٠٠٠	جنيها مجموع الهدر من ازدحام القاهرة .

استميح القارىء العذر بأن أكرر أن المبلغ وهو ٤ مليارد جنيه تقريباً ليس هو مصروف سيارات القاهرة إنما هو المبلغ المهدور والذى كان من الممكن توفيره لو أمكن قطع دابر الازدحام ! . نعم ! كل ايرادات قناة السويس من العملات الصعبة تُحرق سموما من عوادم سيارات القاهرة خلال ستة أشهر فقط . ففى عام كامل يُحرق فى القاهرة هباء ونثرا ضعف دخل قناة السويس والتى بلغت ايراداتها عام ١٩٨٧ مليارا ومائة الف دولار .. ولكن هل من أمل فى قطع دابر الازدحام ؟ سأحاول الإجابة المتفائلة بطرح الصورة التالية : ماذا يحصل لو وضعت بلدية القاهرة خمسة آلاف باص إضافية أصغر قليلاً من الموجودة ووظفت من أجلهم عشرة آلاف سائق ليعمل كل باص ١٦ ساعة فى اليوم بحيث تتشعب شبكة السير ليتمكن كل مواطن فى القاهرة من إيجاد محطة اتوبيس على بعد لا يتجاوز ستة دقائق عن

(☆) بالطبع سيقول قائل أن قيمة البنزين المباع (المهدور وغير المهدور) تشمل ضريبة كبيرة تستفيد منها موازنة الدولة . هذا الاعتراض الوجيه للوهلة الأولى يفقد مقوماته إن نظرنا إلى الأمر من ٣ زوايا :

١ - لقد قلنا أن ثمن لتر البنزين هو ٢٠ قرشا . لنفرض أن نصيب الدولة من هذا المبلغ هو النصف تماماً أى عشرة قروش . إذن فالدولة تجبى عشرة قروش وتحرق عشرة القروش الأخرى هدراً وسموماً ومرضاً فى شوارع القاهرة !

٢ - إن السعر العالمى للبنزين أكثر من عشرة قروش بكثير ! .. فلو عرضتها مصر بعشرة قروش (خمسة سنتات حسب سعر الدولار الحالى) لأمكن بيعها بالقطع النادر ولتجنبت القاهرةنتائج هذا الحرق الاضافى السام .

٣ - لا أعتقد أن دولة مصر تربح أى قطمير من بيع البنزين المحلى إنما تخسر لتدعم المواطن . فالسعر العالمى للبنزين الآن ، بعد انهيار سعر البترول إلى أقل من الثلث مازال يبلغ حوالى ١٤ سنتاً . أى أكثر من المبلغ الذى تحصل عليه دولة مصر من المواطنين . فالدولة تستطيع بيع البنزين وبالقطع الأجنبى بمبلغ يفوق ما تحصل عليه من البيع بالعملة المحلية فى السوق الداخلى ... ويتحاشى المجتمع حرق السموم ! .

ربما يعتقد قارئى أن الأرقام المذكورة مبالغ فيها ! .. لكن الواقع يثبت أن الأرقام الفعلية يجب أن تكون أعلى من ذلك . فعدد سيارات القاهرة أكثر من ٥٠٠ ألف . والوقت المهدور فى الازدحام أكثر من ضعف واحد ، ومصروف البنزين للسيارة أكثر من ٤ لتر فى الساعة بكثير . (إن أقل مستوى صرف بنزين لسيارة هو حين تكون منطلقة بسرعة تقارب ٧٠ - ٩٠ كم بالساعة على السرعة الرابعة وبدون توقف وبدون فرامل . وأكبر مصروف بنزين هو فى انطلاق السيارة من حالة الوقوف إلى حالة الحركة أى على السرعة الأولى التى تنهك المحرك . فالسير فى الازدحام ثم الوقوف ثم الحركة والوقوف تستهلك فعلا أكثر من ٤ لتر فى الساعة .

منزله ، وذلك بشكل منتظم من أولى ساعات الصباح (حيث يعمل عدد قليل من الباصات حسب ضغط الركاب) حتى ساعات الليل المتأخرة مروراً بساعات النهار حيث تزداد كثافة الأتوبيسات العاملة متناسبة مع ضغط الركاب ؟ . ترى هل يترك قسم من المواطنين سيارته لينزل إلى مكان عمله بالأتوبيس ؟ . لو كانت هذه الاتوبيسات نظيفة ومكيفة وتغطى ساعات اليوم بتواتر معقول وإن كان الركوب مجاناً بالكامل ! .. لا تذاكر ولا قاطع تذاكر ولا تفتيش ! ..

ترى هل يترك قسم من المواطنين سيارته وينزل بالنقل العام ؟ .

إن كانت هذه الأتوبيسات المكيفة المنتظمة تغطى القاهرة الكبرى والتى يجد الراكب والراكبة مكاناً فيها دون التعرض للمنغصات المعروفة إنما يجد مكاناً للجلوس فى أكثر الأوقات .. وكل ذلك مجاناً كما قلنا ، وإن كُلف كل صاحب سيارة خاصة بمبلغ مائة جنيه فى السنة بدل نقل عام مجانى ... فهل يترك قسم كبير سيارته لينزل إلى عمله بالأتوبيس ؟ .

إن كان صاحب السيارة متأكداً من أن نزوله المريح المجانى بالأتوبيس يضمن له الوصول إلى هدفه بنصف الوقت الذى يستهلكه السفر بسيارته .. فهل يترك سيارته وينزل بالأتوبيس ؟ .

لو توضح لكل صاحب سيارة خاصة أن ركوبه لسيارته سيكلفه فى كل يوم بنزيناً وزيتاً واستهلاك سيارة وحرق أعصاب وخسارة وقت بينما ركوب النقل العام يقلب كل تلك القيم السالبة إلى موجبة ! .. فهل ينزل إلى عمله بوسائل النقل العام ؟ .

إن التنبؤ بالجواب الجازم ضرب من المستحيل . لكن كل أساليب المنطق تؤكد أن أكثر من نصف السيارات التى تعج بها القاهرة ستبقى فى أماكنها أثناء الأسبوع ولن تتحرك إلا فى عطلة الأسبوع .

بالطبع ستبقى نسبة من السيارات تعمل لأن أصحابها بحاجة لها فى التجوال الدائم . وهناك نسبة محترمة ممن يريدون إثبات شخصيتهم بعرض أنفسهم وراء مقود سيارة .. وهناك موجبات أخرى تتطلب استخدام السيارة . لكن العدد الأكبر من أصحاب السيارات سيلجأ إلى النقل العام المريح ، المكيف ، المجانى حيث يجلس الراكب مرتاحاً نفسياً يقرأ الصحيفة اليومية أو يراجع أوراقه أو يتفرج على من حوله دون الحاجة لحرق أعصابه ضمن السيارة الخاصة التى يقودها مثبتاً نظراته إلى الأمام مع الاضطرار الدائم لإلقاء نظرة حادة أو لكيل الشتائم إلى سائق السيارة الخلفية أو الأمامية أو الجانبية ممن يهدد صفيح سيارته ، أو يضغط على الزمور متقطعاً أو باستمرار غاضب لأن سائق السيارة أمامه لا يتحرك .

إذا انخفض عدد السيارات العاملة يومياً فى القاهرة بمقدار ربع مليون سيارة ، أى حين نسحب من شوارع القاهرة نصف السيارات التى تسير عليها فماذا تؤول إليه صورة السير ؟ ؟ .

- سينقطع دابر الازدحام وسوف تصل كل سيارة إلى هدفها بنصف الزمن الذى كانت تستهلكه أثناء الازدحام الكبير . وحين نصل إلى هذه النتيجة الحتمية يكون الاقتصاد المصرى قد وفر بضربة واحدة قرابة ٤ مليارد جنيه فى العام الواحد فى مدينة القاهرة .

- ستنخفض الحوادث مما يوفر الأموال المهدورة فى التصليح والاصابات والجروح وفى استيراد قطع التبديل بالعملات الصعبة .

- ستزول نسبة ضخمة من السموم والفحوم التى تحرقها السيارات ويستنشقها الشعب والتى تلوث البيئة والعمران مع توابع ذلك من الأمراض المباشرة والنفسية . وهذه النقطة التى لم أتعرض لمحاولة حصرها بالأرقام ربما تكلف فى الواقع أكثر من كل ما ذكرناه سابقاً .

- ستنخفض تكاليف ترميم ألوف الكيلو مترات من الشوارع إلى مقدار النصف .

- إذا استتب أمر المواصلات بالشكل السليم المذكور تناقصت نسبة مبيعات السيارات الجديدة لزوال الموجب الأساسى لشرائها . بل إننا سنجد نسبة لا يستهان بها من أصحاب السيارات تستغنى عن السيارة نهائياً . ومن عنده أكثر من سيارة سيكتفى بواحدة . فإذا افترضنا أن عشرة بالمائة من أصحاب السيارات لن تجد أى مبرر من اقتناء السيارة ، ثم حسبنا الوفر الناتج عن ذلك حسب الطريقة المذكورة فى المثال وجدنا أن المبالغ التى نوفرها من القطع الأجنبى أكبر مما يتوقعه الانسان . وتراجع مبيعات السيارات يمعن فى انسياب المرور .

هذا ما نحصل عليه حين نتخلص من ازدحام القاهرة . لكن القاهرة ليست كل مصر ! .. وهناك مشاكل ازدحام مشابهة فى أكثر من مدينة . فإذا قدرنا أن مشاكل كل مدن مصر مجتمعة مساوية لمشاكل القاهرة لكان وفر الاقتصادى المصرى فى عام واحد قرابة ٨ مليارد جنيه ! ولكن ما هى كلفة الأتوبيسات التى ستضعها بلدية القاهرة بشكل إضافى لحل أزمة المرور ؟ . المعادلة كما يلى :

٥٠٠٠ أتوبيس × ٥٠ ٠٠٠ جنيه قيمة الأتوبيس = ٢٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه قيمة الاتوبيسات التى ستعيش ٥ سنوات .

٢٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ÷ ٥ سنوات = ٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه قيمة استهلاك الأتوبيسات الجديدة فى السنة الواحدة

١٠٠٠٠ سائق × ١٢٠٠ جنيه أجر سنوى = ١٢ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه رواتب عشرة آلاف سائق فى سنة بمعدل ١٠٠ جنيه فى الشهر .

٥ ٠٠٠ أتوبيس × ١٦ ساعة فى اليوم × ٣٦٥ يوماً = ٢٩ ٢٠٠ ٠٠٠ ساعة تسيرها الأتوبيسات فى السنة

٢٩ ٢٠٠ ٠٠٠ × ٢٠ لتر مصروف ساعة الاتوبيس = ٥٨٤ ٠٠٠ ٠٠٠ لتر فى السنة مصروف ٥ آلاف أتوبيس فى السنة

٥٨٤ ٠٠٠ ٠٠٠ لتر × ٢٠ قرشاً ثمن لتر بنزين = ١١ ٦٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠ قرشاً .

= ١١٦ ٨٠٠ ٠٠٠ جنيه مصروف ٥ آلاف أتوبيس فى السنة للبنزين

إذن فمصروف خمسة آلاف أتوبيس إضافية فى سنة واحدة على أن تعمل ١٦ ساعة فى اليوم وبحيث يوجد سائقين لكل أتوبيس كل منهما يعمل ٨ ساعات هى .

٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	استهلاك ثمن الأتوبيسات فى سنة
١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	رواتب عشرة آلاف سائق فى سنة
١١٦ ٨٠٠ ٠٠٠	مصروف بنزين
١٨ ٠٠٠ ٠٠٠	مصروف تغيير زيت (قدرت مصروف خمسة آلاف أتوبيس بنصف مصروف كل سيارات القاهرة)
١٢ ٤٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٪ مصروف احتياطى للسيارات المعطلة أو السائقين المرضى . أى أنى حسبت وكأنما تشترى بلدية القاهرة ٦٠٠٠ أتوبيس وتوظف ١٢٠٠٠ سائق . ومن الطبيعى أن مصروف البنزين والزيت لا نحسبه مع هذه الـ ٢٠ ٪ لأن الاتوبيسات المتعطلة لا تصرف بنزين) .
٢٠٩ ٢٠٠ ٠٠٠	جنيه كامل مصاريف خمسة آلاف اتوبيس اضافية مع استهلاكها وموظفيها فى سنة . أى أن صرف قرابة ٢٠٠ مليون جنيه توفر علينا ٤ مليارد جنيه فى القاهرة .

ستوفر عملية التخلص من الازدحام فى مجموعة الدول العربية ملياردات من العملات الصعبة وسيخفف عنها مصائب الازدحام . وبذات الوقت سيخفض مبيعات الدول المصدرة للسيارات بمقدار ملياردات مزعجة لها تضغط على اقتصادها وتخفف من استعلائها على باقى بنى الإنسان . ولو نظرنا إلى العديد من مشاكل الوطن العربى من زاوية مشابهة لوجدنا فرصاً لا حصر لها للتخفيف من استيراد أنواع من السلع ولإلغاء سلع أخرى بشكل تام . فلماذا نلبس أزياء تأتى من أوروبا ؟ هل هم أكثر ابداعاً منا لنلحق بذيولهم ؟ . لماذا نستورد البارفانات والكرافات وقمصان الحرير ؟ . ألا يتحمل جسمنا سوى الحرير من صنع المصمم الأجنبى ؟ . ثم هل بلغت عقدنا النفسية أن نخجل من ألبستنا التقليدية ؟ . ولماذا لا نركب الدراجات والطقس عندنا يسمح لنا بذلك ؟ لماذا نستورد المفروشات ؟ . ألا يمكن تصنيعها محلياً بالكامل باليد طالما اليد العاملة رخيصة وطالما توفر علينا استيراد مصانع الموبيليا ؟ ثم ألم تعد تصلح لنا جلساتنا العربية القديمة ؟ هل يعرف العرب أن تمسكهم بعاداتهم القديمة وإبداعهم الحر من خلال تلك العادات سيجعل المتقدمين يحترمونهم أكثر مما لو قلدناهم ؟ . هل يعرف العرب أننا كلما تمسحنا بأذيال الغرب وعاداته كلما فقدنا احترامه ؟ أما إن أحسّ المتقدمون بتمسكنا غير المتعصب بعاداتنا وكثير منها صالح وبعضها يحسدنا عليه الآخرون – فسوف يقتربون ويتقربون منا .

إن لإيقاف استيراد الڤيديو والتليفزيون وتوابع ذلك ، والكماليات التى نقرر الاستغناء عنها وتخفيض الاستيراد من السيارات والبضائع الأخرى فوائد ثانوية لا حصر لها . أذكر منها على سبيل المثال عبء هذه الاستيرادات على الموانىء البحرية من أرصفة وروافع ومستودعات والنقل إليها ثم نقلها إلى أنحاء الوطن ، وعلميات الروتين . لو أنجزنا ذلك لوجدنا الموانىء ستنظف وستتنفس وتعود الأمور فيها إلى أحجامها الطبيعية وتخف نسب التلوث .

هذا وانى أريد التأكيد على ما يلى : لا يجوز أبداً كبت المجتمع العربى بالقوة والقمع من أجل توعيته إلى ضرورة التقشف بالنسبة للأشياء المستوردة وإلى فضائل تراثه ، إنما يجب بذل التوجيه اللازم بدون قسر ، وليفعل المواطن بعد ذلك ما يريد . إنّ دفع الشعب دفعاً إلى أى شىء يجعله يكره ذلك الشىء . لكنى إذ أكدت فى مكان من هذه المقالة على عدم جواز الضغط الديكتاتورى على الشعب العربى للحد من استعماله للبضائع المستوردة لا أقصد استغناء الشعب فيما إذا يريد القمصان الحريرية والكرافات من باريس والأحذية والملبوسات من إيطاليا ومرحاض البورسلان من السويد والموبيليا من الدانمرك والألماس

من بلچيكا . كل هذه الأشياء وكل ما يماثلها تقطع دابر استيراده بدون استفتاء الشعب ! فمنع مثل هذه الاستيرادات الغربية التى تجعل كل المجتمع عاجزاً عن سداد ديونه لا يجوز اعتباره تحكماً بارادة الشعب . فالمرض يتطلب الدواء . وبعض الدواء طعمه مرّ ! والطبيب الذى يحمى مريضه بمنعه عن بعض المتع لا يعتبر ديكتاتوراً ! .. نعم ! نريد الحد من الاستيراد وسوف نضع الشعب أمام واقع الاستغناء عن الكماليات لكننا سنقول للشعب : أبدعْ واستهلك من إبداعك إن كنت تستطيع ! .. لقد أحرق طارق بن زياد السفن التى حملته إلى البر الاسبانى وقال لجنوده : البحر من ورائكم والعدو من أمامكم ! .. أما نحن فلا نريد غزو أحد إنما يُرجى أن نستفيق من غيبوبة أفيونية ستأتى بخبرنا المفجع لأمم الأرض والتاريخ .

إذن نحن نرفض مجتمعاً شيوعياً يقوقع نفسه نحو الخارج ويحرم افراده من الإبداع فى الداخل ونريد إطلاق حرية الفرد فى النشاط والإبداع والحركة فى وطنه . فإذا أوقفنا استيراد التليفزيون والألعاب الالكترونية وتجهيزات المطابخ الحديثة والألمونيوم والرخام والكريستال وجورنالات الأزياء و و و فسنجد أفراد الشعب تنشط كالنحل لاستنباط البدائل من داخل الوطن العربى . وستنمو مهارات لا حصر لها تبدع سلعاً حديثة واختراعات سيحتاج إليها المتقدمون فيبادلوننا مبادلة عادلة ولا نضطر لبيعهم إنتاجنا وخاماتنا بأسعار يفرضونها علينا فرضاً . إذن فنحن نغلق حدود استيراد الكماليات لكننا لا نشل نشاط الشعب بالاشتراكية أو الشيوعية إنما نعطيه الفرصة ونفسح له المجال وسنفاجأ من الإبداع الكامن الذى نكبته بالإستيراد . هذا هو باب النهضة والتقدم والكرامة .

من حقن الوطن العربى بوباء التأميم ؟

يعتقد السواد الأعظم من مثقفى واقتصاديى بل وسياسيى الوطن العربى أن الحركات اليسارية الداعية إلى الشيوعية ، أو اتباعها هى التى انتصرت بأن أدخلت التأميم على الصناعة الوطنية الناشئة . أما أنا فأقف مجدداً بعكس التيار لأقول أن مصلحة الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة هى فى شل الصناعة الوطنية العربية عن طريق التأميم . فالتأميم عملية ظاهرها العدل الاجتماعى - إعلامياً فقط - وحقيقتها سحق العمود الفقرى للتقدم فى الأمة العربية .

☆ ☆ ☆

يتوجب على بالطبع الاعتراف بأنى أبعد من أن أكون مطلعاً على المخططات الخفية التى يتفق عليها « الأسياد » أصحاب القرار الحقيقى فى الدول المتقدمة . ولايتطابق « الأسياد » بأعضاء الحكومة بالضرورة ، إنما يقفون خلفهم ، يدفعونهم إلى تصرف أو إلى قرار دون أن يحتاجوا إلى الظهور للعيان . لكننى فيما يلى سأحاول تبسيط بعض العلاقات الاقتصادية ليدركها كل قارىء غير متخصص ، ولأخرج من مجموعها إلى إثبات قولى المدرج أعلاه . وسأبدأ ببعض التعاريف التى ربما تثير ابتسام كثير من القراء لأنها ستبدو ساذجة فى بادىء الأمر :

- حين تشاهد سيدة فى إحدى الواجهات معطفاً كُتبَ عليه ثمنه نجد أننا فى صدد مشروع اتفاقية اقتصادية متكاملة لايمكن الرجوع عنها . فإذا دخلت السيدة المخزن ودفعت الثمن لتوجب على صاحب المخزن اعطاؤها المعطف . إنها اتفاقية اقتصادية ممعنة فى الصغر بين كيانين صغيرين جداً من ملايين السكان .

- إن ركوب مواطن فى حافلة الترام ودفعه ربع ليرة قيمة التذكرة هو اتفاقية اقتصادية كاملة أُبرمت بين الراكب ومؤسسة النقل . يتعهد الراكب بدفع ربع ليرة بدلاً مالياً مقابل تعهد مؤسسة النقل بحمل الراكب من مكان ركوبه حتى نهاية الخط كحد أقصى . ويصبح

العقد سارى المفعول منذ ركوب الحافلة وينتهى بنزول الراكب . إننا إذن فى صدد اتفاقية مُمعنة فى الصغر بين عملاق وبين فرد يكاد يكون نكرة مطلقة من ملايين كيان الأمة .

– حين كنتُ فى الصف الخامس فى مدرسة التطبيقات الابتدائية فى دمشق شرح لنا أستاذنا طيب الذكر ، الدكتور شاكر مصطفى بشكل مبسط تقبله أدمغتنا الصغيرة كيف تتم عملية تنقية الدم الفاسد بالأوكسيچين : يدخل الهواء النقى عن طريق الأنف إلى الرغامى ليتوزع على الرئتين . وفى كل رئة يتوزع الهواء إلى قصيبات أصغر ثم أصغر ثم إلى قنوات شعرية دقيقة جداً جداً ليصل فى آخر المطاف إلى حويصلات تشبه ساحات للمبادلة . إلى هذه الحويصلات يصل الدم القاتم من الشعيرات المقابلة فى الرئة . وفى ساحات المبادلة هذه يتم تبادل غاز الكربون بمولد الحموضة فينقى الدم عائداً إلى الشرايين . ويخرج الزفير حاملاً سموم الدم .. وبذلك ينتعش الجسم الانسانى . إنها اتفاقية حياتية لا أعرف بنودها بالتفصيل إنما نعرف نتائجها مع حيثياتها : إنها مبادلة بين كيانات متناهية فى الصغر مع كيانات مقابلة متناهية فى الصغر فى أماكن متناهية فى الصغر . ومن تجميع ملايين أو مليارات عمليات المقايضة هذه ينتعش الجسم .. أو ينتعش اقتصاد الأمة .

☆ ☆ ☆

إن العملية الاقتصادية الناجحة هى التى تتم بين كيانين يتوفر تكافؤ موضوعى بينهما ولايجوز أن نفهم التكافؤ على أنه التساوى بين حجمى المتعاقدين ، إنما نقصد المساواة أو التقارب فى إدارك كل متعاقد لمصلحته الحقيقية . فإذا أرسل صاحب دكان عاملاً عنده لشراء كيس من القماش ليحفظ به كمية من السكر الناعم فلربما يحصل أمر من اثنين :

١ – إذا كان العامل غبياً أو كسولاً ذهب إلى أقرب دكان لبيع الأكياس وأشترى أول كيس يعرضه عليه البائع ، ويعطيه أى ثمن يطلبه دون أن يراعى صلاحية الكيس للغرض المذكور أو ارتفاع الثمن . فلربما يكون الكيس من الخيش الخشن الذى لن يحتفظ بذرات السكر . وقد يدفع ثمناً عالياً دون أن يناقش البائع من أجل خفضه .

إن ماحدث هو عملية اقتصادية مريضة وفاشلة ! .. بالطبع ليس من المتوقع أن يفلس البائع من شراء كيس واحد .. ولكن ماذا كان سيحدث لو أنه أرسل هذا العامل لشراء صفقة ضخمة من هذه الأكياس ؟ ..

٢ – إذا كان العامل ذكياً شاعراً بالمسؤولية نجده يجوب مختلف دكاكين بيع الأكياس

فيذكر دوماً الهدف من شراء الكيس ، ويقارن الأسعار ويتفحص النوعية ولن يُقدم على الشراء إلا بعد عصر الـعر واختيار الكيس المناسب . فلن يأخذ كيساً ذا ثقوب كبيرة ، لكنه لن يشترى كيساً من الحرير ، إنما اللازم الكافى فقط لاغير . وبعد أن يشترى الكيس ويدفع الثمن ربما نجده أمعن فى التحفظ والحرص فقال للبائع : آخذه على ردد !

هذا العامل لن يبقى عاملاً إنما سيكون له شأن آخر وسيصبح خلاقاً من أجل ذاته وبالتالى من أجل مجتمعه .. فلقد قام بالعملية الاقتصادية الناجحة .

إن البقال الصغير جداً الذى ينهض قبل طلوع الفجر وينزل إلى سوق الجملة ويشترى مايلزمه من صناديق الخضار والفاكهة سوف يسعى للحصول على أفضل الموجود بأقل الأسعار لأن فى هذه العملية يكمن ربحه . وسوف يسعى إلى تحميل ونقل صناديقه أمام عينه ليتأكد من وصولها فى وقت مبكر بحيث يستقيظ رب الأسرة فيذهب إلى ذلك البقال ويشترى احتياجه ويوصله إلى الدار ثم ينطلق إلى عمله . ومن الطبيعى أن الفلاح انطلق ومحصوله بعد منتصف الليل ليضمن وصول بضاعته بحيث يراها ويشتريها البقال الصغير فى الوقت المناسب . إننا هنا بصدد خط مستمر ومتكامل لعملية اقتصادية إن انقطعت حلقة منها اختل توازن العملية . فلو لم يصل الفلاح ببضائعه بحيث يراها البقال لضاعت على الفلاح فرصة البيع لأن البقال لن ينتظر إنما يشترى من مصدر آخر . ولو وصل البقال متأخراً إلى « ساحة التبادل » لما وجد النخب الأول إنما يضطر لشراء الأقل جودة ولضاعت عليه فرصة بيع الصباح لأن رب الأسرة المرتبط بموعد دوامه سيشترى من بقال أخر .

إن مليارات هذه العمليات الاقتصادية المتناهية بالدقة هى التى تكون الأساس لمجموع اقتصاد الأمة . وإن توزيع العملية الاقتصادية على هذه المليارات الشعيرية هو ضمان لعدم فقدان اقتصاد الأمة لتوازنه . فلو انقطع الاستمرار فى خط التموين المذكور آنفاً فى عملية واحدة أو مائة أو ألف لما اهتز الاقتصاد ككل لأن اعداداً هائلة من الخطوط البديلة سوف ترتق الثغرة الناشئة عن انقطاع الاستمرار فى ألف خط أو أكثر . أما إن كانت عملية تأمين أرزاق الناس مرهونة بمؤسسة مؤممة واحدة أو بعدد من المؤسسات لكانت النتيجة الترهل ثم الانهيار . فحين تستلم الدولة تزويد المدن بالخضار والفاكهة نجدها تفرض سعر الشراء من الفلاح وتفرض سعر بيعها إلى البقال وتحدد للبقال سعر التجزئة على المستهلك الصغير . بذلك تقتل الدولة البديهية الأولى والأساسية لكل اقتصاد ناجح . أى قانون العرض والطلب . وإذا ألقينا نظرة متفحصة على الممارسات العملية فى دولة من هذا النوع نجد

الفوضى والنقص يعمان الجميع . فالمبادهة الفردية من قبل الفلاح الصغير ليوصل محصوله فى الساعة المناسبة تماماً تموت لأنه أصبح لايجد ضرورة لازعاج نفسه بعد أن تحدد السعر الذى سيستلمه ، وسوف يسلم خضاره إلى مجمع تحدده له الدولة فى قريته . وسائق السيارة الذى سينقل المحصول موظف لايهمه متى تصل الأحمال إلى السوق المركزى ، لكنه ضمن لنفسه أفضل الخضار لعائلته وجيرانه .. ولربما يبيع منها لبعض الأصحاب ، ولربما يوصل كل ذلك بذات السيارة إلى المذكورين قبل أن يوصل أحماله إلى السوق المركزى . والبقال الصغير لن ينهض مع الفجر لأن معظم الفوائد التى كان سيجنيها من نهوضه الباكر تنعدم ، فهو غير متأكد من أنه سيجد المحصول عند الفجر . ولن يستطيع اختيار الأفضل بالسعر الأقل ، بل إنه لم يعد يضمن الحصول على حصة من البضاعة ليبيعها فى محله . والنتيجة الحتمية لمجموعة هذه النواقص هو تعطل سير التموين على الشعب ، وانتشار السوق السوداء وظهور جيوش من موظفى الملاحقة لمعاقبة المخالفين ، وانتشار الرشاوى تفادياً للعقاب وهكذا دواليك .

إن الكثير من العمليات الاقتصادية لم يعد يتم بذات البساطة كما فى المثال السابق أو اللاحق . فالمكننة ووسائل الاتصالات وطرق تسجيل الحسابات والدعاية ودراسة الرغبات والتأثير على الاتجاه العام والكومبيوتر دخلت دنيا الاقتصاد وغيرت الكثير من مظاهره ومعالمه . لكن أسس العملية الاقتصادية ثابتة لم تتغير . فشركات الماموت فى أكبر الدول تسعى لشراء سلعها بأقل التكاليف . وتحتار فى استنباط أذكى الطرق والحجج لخفض أسعار الشراء ولتأمين العرض المنافس على المشترين .. تماماً مثل البقال الأمى المذكور فى أول هذا المقال . هذا وانى لم أتطرق إلى الأمثلة المعقدة المقرونة بلوائح الاحصاء والخطوط البيانية العادية أو اللوغاريتمية لأنى لا أريد مخاطبة القلة إنما كل قارىء بصرف النظر عن عمق معلوماته العامة .

إذا نظرنا إلى تاجر غير متعلم يتعامل بالقرطاسية قبل دخول جرثومة التأميم إلى جسد الاقتصاد وجدناه بالرغم من أميته يسعى بالفطرة نحو التوصل إلى أرخص سعر لمشترياته وسوف يكتشف بعد فترة من الوقت أن أفضل سعر يمكن أن يحصل عليه حين يستورد من المصانع الأجنبية مباشرة . فإذا كانت كمية تصريفه تبرر الاستيراد المباشر وجدناه يتصل بأوربا ويراسل أو يكلف تاجر المراسلات (كوميسيونجى) أو يكلف ابن الجيران المتعلم بالاتصال مع مختلف المصانع فى أوربا ، ويحصل على العروض والنماذج ويقارن بين ما يأتى من ايطاليا أو انكلترا أو ألمانيا أو اليابان ، ثم لايتورع عن « تهديد » المصنع الألمانى

بالمصنع الايطالى ويشير إلى المصنع الانكليزى بأسعار اليابانى ليصل فى النهاية إلى « قعر السعر » وبعد كل ذلك يحدد بأن مصلحته تكمن فى الشراء من المصنع الانكليزى . عندئذ يفتح الاعتماد وتصله البضاعة ويوزعها . فإن كان اجتهاده فى اختيار البضاعة الانكليزية صائباً نجحت عمليته ، وحصل المستهلك على السلعة المناسبة بأقل سعر يمكن أن يتصوره إنسان . أما إن كان اجتهاده خاطئاً نجده يخسر بهذه العملية .. وسينقطع استمرار دخول بضاعة المصنع الانكليزى إلى السوق التى رفضت البضاعة عن تجربة .. فالتجربة الفاشلة تكون قد حصلت ، ولكن دابرها ينقطع إن لم تلائم السوق ، فالسوق الحر هو السوق الحساس وهو الذى يضمن عدم وصول سلع ضد رغبة المستهلك .. أو بالرغم من رفضه . إن هذا السوق الحساس ينظف ذاته بذاته مما هو عالة على الاقتصاد .

إن مئات الألوف من هؤلاء التجار فى دولة عربية أو الملايين منهم فى الوطن العربى يتصلون بملايين المصانع والموردين فى أوربا وأميركا واليابان ، ويعقدون معهم الاتفاقيات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بشروط سليمة رائعة لاتعرف « الترهل » ولاتقبل بالحلول الوسط لأن التاجر العربى أو الشركة العربية التى تقوم بالشراء لحسابها لن تغش نفسها ولن تغمض العين عن أى تهاون من قبل المورّد الأجنبى . ولو بقيت فوارق بالقيمة بين المصنع الألمانى أو الايطالى يكون الفارق متوازنا إلى حد بعيداً جداً مع الفارق بالنوعية . خلاصة القول هى أن المستورد العربى لن يبدد أى فلس من ثروته على « رغوة من الصابون » إنما سيحرص بشدة وصدق على أن يحصل مقابل فلوسه على القيمة التى تتوازن حقاً مع هذه الفلوس

هذه الصورة السّابقة هى التى لا تتناسب مع أهداف المخططين **الحقيقيين فى ذروة الهرم** الاقتصادى السياسى فى الدول المتقدمة .. فاستمرار عمليات تبادل السلع المختلفة بالشكل العادل المتكافىء المذكور سيفتح عيون التجار المستوردين إلى ضرورة التصنيع المحلى . وسوف يساعد على ذلك ظهور وزارات اقتصاد وغرف صناعية تجارية واعية لمهماتها وتشعر بالمسؤولية فى كل تصرف من تصرفاتها . فهذه المؤسسات ستُعْلِمْ مستورد القرطاسية بالكمية التى يستهلكها بلده من أقلام الرصاص . وسيسأل إما هو أو تاجر قرطاسية أخر بعد فترة وجيزة : لماذا لانصنع أقلام الرصاص فى ضمن البلد ؟. إنَّ طرْحَ هذا السؤال هو فى الحقيقة الاستمرار الطبيعى الفطرى لكل مقايضة تجارية . ولو كان تاجر القرطاسية أصغر من أن يحمل المشروع فلن يتورع عن الاتصال بزملائه .. بل بمنافسيه فى سوق القرطاسية ويحرضهم على التعاون مشتركين ، ولربما يؤسس بضعة منهم شركة مساهمة تطرح أسهمها على أفراد الشعب . وسيتصل التاجر بموردى المصانع فى الدول المتقدمة من أجل شراء

المصنع . و ستتكرر عملية النخب والمفاضلة والمفاصلة بين مختلف المصادر من مختلف الدول . وسيتعلم التاجر من عملية المقارنة والمفاضلة الكثير من دقائق أمور تأسيس المصنع قبل أن يقدم على قرار . فالمورد الألمانى سوف يحاول كشف نقاط الضعف فى المصنع الايطالى . والايطالى يحاول كشف الفرنسى وسوف يسأل تاجرنا كل مصنع عن وجهة نظره فى نقاط الضعف المنسوبة إليه . ولن يشترى تاجرنا المصنع إلا بعد أن يتأكد من سلامة كل بند من بنود الاتفاقية وبعد أن يقدم له المورد الضمانات الكافية لاستمرار عمليات الصيانة لكيلا يتوقف المصنع إلا فى حالات لايمكن لها حساب .

خلاصة ذلك أيضا هو أن صاحب المشروع الصناعى فى القطاع الخاص لن يبدد أى فلس على فقاعات فارغة ، إنما سيعتصر مقابل فلوسه أفضل تقنية بأحسن الشروط . إن المصنع الذى يبنى على مثل هذه الأسس الصلبة لن يفشل إنما سيربح ، وسيتقدم بأصحاب المشروع وبمن هم حولهم ، وبالأمة ككل . وإن الرغبة فى استمرار الاستفادة من المصنع تفرض على أصحابه الإنتاج المنافس ، وسيضطرون إلى متابعة التطوير والتصعيد ومراقبة إنتاج المنافسين لئلا يسبقوه .

إن حرص .. أو بخل مئات ألوف المستوردين تجاه الموردين فى الدولة المتقدمة يصب فى النهاية فى صالح عافية وازدهار الاقتصاد الوطنى ، وفى صالح استمرار عملية الإنتاج بأقل نسبة من أخطار التوقف أو الفشل .

لكن المخططين فى ذروة الهرم السياسى الاقتصادى فى الدول المتقدمة لايرحبون بظهور المنافس الحاذق الواعى والصلب فى مفاوضاته . فهم لايقبلون أصلاً بفكرة المبادلة العادلة إنما يسعون نحو استقطاب واستحلاب أكبر رقم من مليارات العرب ودول العالم الثالث مقابل أصغر رقم من القيم الايجابية من سلع أو مصانع أو ما يسمى عادة : Know how . فطالما ملايين المستوردين يتصلون مباشرة بملايين الموردين فى أكثر من عشرة دول متقدمة ، طالما عجز « المخططون » عن التأثير الحاسم فى عمليات التبادل . « فالمُخطط » القابع على ذروة الهرم لايستطيع الاتصال بشكل مكشوف بمئات ألوف المتعاملين مع الدول العربية ليقول لهم علناً « ارفعوا أسعاركم أضعافاً » أو « استبدوا فى شروطكم » لأنه لايريد إعلانها حرباً وقحة على العرب ودول العالم الثالث إنما يريد جرهم جميعاً إلى التبعية الذليلة بأيد ناعمة وبعبارات التملق والرياء وبكفوف من حرير . لكن « المخطط » لايستطيع أيضاً الاتصال بشكل سرى ومستور بكل من هؤلاء على انفراد طالباً منه مضاعفة الأسعار والاستبداد فى الشروط لأن صاحب المصنع الصغير فى ايطاليا أو

فرنسا أو اليابان (الذين هم أصغر من أن يعوا أبعاد اللعبة الكبرى) لن يقتنع بأن زملاءه من أصحاب المصانع الصغيرة الأخرى « سيستبدوا » و « يرفعوا أسعارهم » بذات النسبة كما سيفعل هو بحيث تكون فرصته قبل « المؤامرة » مساوية لفرصته بعدها . وتزداد عملية تنفيذ « المؤامرة » تعقيداً حين نجد أن الموردين الصغار فى العديد من الدول المتقدمة ذوى عقليات متباينة لايمكن إيجاد قاسم مشترك بينها من خلال مفاوضات لا أول لها ولا آخر . وهل يضمن « المُخَطِطْ » تجاوب الجميع معه ؟ أفلا يوجد ذوى ضمير من اصحاب المصانع يرفضون المؤامرة ولو أنها فى حقيقة الأمر من أجلهم هم ؟ إنى أجزم بأن أكثرية هؤلاء سترفض المؤامرة لأن ضميرها لن يقبل بابتلاع الفائدة على حساب شقاء الآخرين . ترى هل أنا متفائل أكثر من اللازم ؟

إذا فمخطط « المخططين » لايتحقق طالما القطاع الخاص يحمل أركان الاقتصاد .. ولن يصل هؤلاء إلى هدفهم إلا بادخال جرثومة التأميم إلى بنيان الاقتصاد . وهكذا كان .. فبمجرد تأميم بضع عشرات من المصانع فى أول الستينات فى الجمهورية العربية المتحدة انشل تيار التصنيع وتوقف إنجاز مشاريع المصانع التى سبق أن تمت الموافقة عليها ، وأوعز كثير من الذين اشتروا المصانع ودفعوا أثمانها إلى تحويل عناوين الاستلام إلى دول أخرى . وأحجم كل صاحب مصنع خاص غير مؤمم عن مجرد التفكير بتوسيع أو تحديث مصنعه أو زيادة الانتاج ، وشرع يفكر فى نقل حقل نشاطه إلى خارج دولة التأميم . فمن يضمن له ألا يُؤَمَّمْ إن اتسع وكبر ؟ إن ادعاء الدولة بأن الهدف من التأميم هو تحرير العمال من سيطرة أصحاب المصانع والحد من سيطرتهم على تموين الشعب هو ادعاء باطل ! فحين كانت المصانع ملكاً لأفراد القطاع الخاص كانت الدولة رقيباً على المصانع وعلى أصحابها بحيث تدعم حقوق العامل وتحميه من أصحاب العمل حين يقع عليه غبن . فسلطان أصحاب المصانع على الدولة كان لا يبلغ حدوداً خطيرة . أما حين أصبحت الدولة صاحبة المصانع صارت هى « خصم » العامل و« حكمه » فى آن . فلو أضرب العمال محتجين لأوقعت بهم الدولة بتهمة التخريب والخيانة العظمى . فالتأميم لم يُحَسِّن وضع العامل إنما أساء إليه . أما موضوعة « سيطرة أصحاب المصانع على حاجات الشعب » فأتركها لكل مواطن عربى عاش عهد التموين قبل التأميم وبعده . إنها كارثة وتخريب ومجاعة ، بالإضافة إلى الشح فى كل شيء[1] .

(١) إن كل عقبة روتينية تضعها الدولة فى وجه العملية الاقتصادية تحمل فى طياتها تخريبا للاقتصاد . فإذا تطلب استصدار اجازة استيراد لسلعة معينة الحصول على عشرين توقيعا لتوجب فى الواقع العملى دفع عشرين مبلغاً صغيراً لكل

لكن الحكومة التى أممت آنذاك والحكومات التى أممت فيما بعد لم تشأ بالطبع قطع دابر عملية التصنيع إنما تابعتها ولكن بأسس مغايرة . ولقد اختلفت طريقة نشوء المشروع الصناعى ودراسته وإنجازه وعملية استمرار إنتاجه عن الصورة التى شرحناها آنفاً . فقبل إصابة القطاع الخاص بشلل التأميم كان التاجر الكبير يخطط لشراء مصنع والتاجر الوسط يفكر بشراء عدة ماكينات يدعم بها تشكيلته من البضائع والتاجر الصغير يسعى لشراء آلة واحدة أو أى جهاز صغير . كل من هؤلاء يهدف إلى تزويد المستهلكين الذين هو على اتصال بهم بانتاجه الجديد . فالصناعة والاقتصاد ككل لاتقف على أكتاف عدد قليل من ضخام المصانع إنما تترعرع وتتطور على أكتاف المجموعة الصغيرة والوسطى من الذين

من الموقعين . وإن لم يعرف طالب الاجازة « خط السير المتعارف عليه » أو « اصول اللعبة » لما حصل على اجازة الاستيراد ، وفى نهاية الأمر تضاف كل هذه التكاليف على سعر البضاعة ليدفعها المواطن المُرْهق . إن وضع العقبات يُبَرَّرُ اعلاميا بمختلف الاسباب المنطقية مثلاً : يجب الحصول على توقيع الموظف الذى يؤكد عدم وجود مثل هذه البضاعة من انتاج الوطن ! إنه كلام جميل يهدف إلى حماية الصناعة الوطنية لكنه فى التطبيق يحوى السم الزعاف . فالواقع الذى يُعمل به يثبت لنا ان دفع مبلغ يتناسب مع قيمة الاجازة سيسهل الحصول على التوقيع . أما إن لم يدفع طالب الاجازة هذه « الضريبة المستورة » فتبقى معاملة الاجازة عند الموظف ريثما « يتحقق » من عدم وجود انتاج وطنى مماثل . ولهذه الغاية يريد الكتابة إلى غرفة التجارة وغرفة الصناعة وادارة الجمارك .. وستأتى الأجوبة غير واضحة وغير جازمة لوجود استفسارات عن نوعية البضاعة ، وقد تُطلب نماذج للمقارنة وللتأكد .. وستفنى كعوب صاحب الاجازة قبل أن يحصل على التوقيع .. إلا إذا فتح الله على بصيرته فأدرك وجوب تأدية الضريبة المستورة التى ستجعل الموظف يوقع بدون هذه التحقيقات . ويجب على موظف آخر التحقق من توفر القطع الاجنبى قبل السماح باستيراد هذه السلعة ! فإذا دفع طالب الاجازة « ضريبة مستورة أخرى » لهذا الموظف توفر القطع النادر بقدرة قادر وتم التوقيع . وإن لم يدفع ، يتوجب توجيه رسالة إلى البنك المركزى الذى يحولها إلى قسم القطع ، والموظف هناك يحتاج إلى « ضريبة مستورة » قبل أن « يتوفر القطع » .. فإذا بطالب الاجازة يقع فى عدد جديد من الضرائب المستورة كان يمكن تفاديها لو دفع إلى المرجع الأول .. وهكذا

وبعد الحصول على الاجازة ووصول البضاعة يقع المستورد فى دوامة عجيبة من الضرائب المستورة مع جيش من الموظفين المسؤولين عن اخراجها من عنابر الجمارك إلى سوق الاستهلاك .. إنها مأسى حقيقية تحصل دونما انقطاع .

هذه العقبات اصبحت اكثر من أن تحصى ومغزاها العملى ليس فى صالح المواطن ولا الوطن لأنها تمتص دمه وتدفعه بعنف إلى تصرفات غير أخلاقية . وارتكابُ معصيةٍ يجر إلى أخرى ومتى دخل المواطن دوامة الانحدار صعب الخروج منها وسوف يسعى مضطراً إلى جر غيره إلى هذه الدوامة ليعرفوا « قواعد اللعبة .. أو الألعاب » . والحقيقة الكبرى هى أن عهود قبل التأميم وقبل تصنيع القطاع العام وقبل وضع عشرات العقبات فى طريق العمليات الاقتصادية كانت تؤمن للمواطن كل السلع بأسرع وقت وبأقل الأسعار . والاجيال التى عاشت العهدين تعرف هذه الحقيقة وتترحم على الأيام التى يسمونها رأسمالية وعلى العهود التى يسمونها اقطاعية .

لايجوز أن نفهم من الأسطر السابقة أفضلية اطلاق العملية الاقتصادية من كل قيد . فالدراسة والمراقبة اساسية وضرورية بشرط أن يسرى مفعول المراقبة على الجميع وبشرط سيادة القانون . فإن لم يسد القانون فعلى الوطن السلام .

يعيشون فى كل لحظة مع حاجات السوق . إنهم يتحسسون ويلمسون الحاجات والطلبات ثم يتصرفوا بأسرع وقت لتأمين الآلات أو المصانع التى تسد الحاجات والطلبات . هذه الفئات الاقتصادية الممعنة فى الصغر والصغيرة والوسطى بأعدادها الضخمة هى كائنات خمائرية حية فى الاقتصاد . إنها هى التى ستبرر بعد استمرارها التطويرى ظهور المصانع **الضخمة***. وإنَّ تَشدُدْ كل هؤلاء التجار والصناعيين مع الموردين فى الدول المتقدمة يصب فى النهاية فى صالح صحة وقوة الاقتصاد الوطنى . بعد التأميم توقف هؤلاء عن مشاريعهم لأن شبح التأميم إذا أطل على دولة « ضَبَعَ » الجميع . وبتوقفهم توقف سريان النسغ المغذى فى شجيرات الاقتصاد !

حين تُصَنِّعْ حكومة التأميم تبدأ بالمشاريع الكبيرة ذات الوجه الاعلامى بالإضافة إلى وجود مبرر اقتصادى حقيقى .. أو غير حقيقى تماماً ، وبما أن جهاز المراقبة على أعمال الدولة مفقوداً أو مكموم الفم ، يتعذر الاعتراض على المشروع ولن يتمكن أحد من خارج جهاز الدولة إبداء الملاحظات على كتابة مواصفاته وشروطه . فلاعجب أن تصدر المناقصة العالمية لهذا المشروع مليئة بنواقص كثيرة ، ماكان يمكن وجودها لو كان أصحاب المشروع

(*) لو شبهنا حاجات المواطنين فى دولة بفجوة ضخمة فى بنيان المجتمع لاقتضى الأمر سدّ هذه الثغرة بتأمين كل الحاجات . إن كانت الدولة ستتولى سد الثغرة (أى تأمين الحاجات) للجأت إلى صخور كبيرة (مشاريع ضخمة) تحاول سد الثغرة بها . لكن وضع الصخور غير المنتظمة لن يسد الفراغ لأن فجوات كثيرة أخرى ، ولكن أصغر ستظهر بين الصخور . ولسد هذه الفجوات تحتاج الدولة إلى صخور أصغر (مشاريع أصغر) . وحين تدرك الدولة ضرورة سد الفجوات الأصغر تقوم بالدراسات للمشاريع الأصغر (صخور أصغر) وما أن يتم وضع الصخور الأصغر حتى تظهر أعداد كبيرة من الفجوات الأصغر .. فالصخور غير المنتظمة لا يمكن لها أن تسد الفراغ إلا حين تبلغ اللانهاية . أما فى الاقتصاد الحر حيث يصطدم العرض بالطلب بدون وساطة فيقع عبء سد الثغرة على القطاع الخاص الذى فيه الشركات الكبيرة والوسطى والصغيرة ثم يلى ذلك جموع الأفراد من كل حجم ووزن . فالشركات الكبرى والوسط والصغيرة تتولى سد الثغرات الكبرى والوسطى والصغيرة . أما الكيانات الصغيرة الفردية ذات الاعداد الضخمة فيتولى كل منها حسب حجمه رتق الفجوات الأصغر والأصغر حتى اللانهاية .. وتنسد الثغرة وتتأمن حاجات المواطنين .

ولو افترضنا كل حسن النية وكل النزاهة فى قطاع الدولة العام لوجدنا أن أعصاب المؤسسات والوزارات أقل حساسية من أن تستشعر كل الحاجات من مختلف الأحجام بأقصر وقت . أما القطاع الخاص الذى يعيش مع نبضات السوق الكبيرة والصغيرة والمتناهية فى الصغر فيدرك بسرعة فائقة ظهور الحاجة ويتأقلم بسرعة بدافع الفائدة الذاتية ويقوم بالمستحيل « لخلق » الوسيلة التى تسد الحاجة .

إن طريقة الدولة فى سد ثغرة الحاجات صلبة فى طبيعتها لامرونة فيها ولا إحساس . ومخطط سير الدولة من أجل سد الثغرة يأخذ خطاً متكسراً أبداً . أما القطاع الخاص فمخطط سيره انسيابى لا انقطاع فيه ولا خشونة ولا قفزات بهلوانية اقتصادية تؤدى إلى شل العمل الاقتصادى فى المجتمع .

إن ملايين العمليات الاقتصادية التى يقوم بها القطاع الخاص تشبه ملايين عمليات التبادل فى الرئة .. إنها جزء من عملية الحياة . إن القطاع الخاص هو بكتريا يهجم على مشكلة تموين الشعب فيبتلعها ولا يترك لها أثر .

من القطاع الخاص الذين سيدفعون أموالهم هم المشرفين على وضع المواصفات والشروط . هذا الفارق لوحده بين مشروع يصدر عن مؤسسة الدولة فى غياب المعارضة وبين ذات المشروع حين يصدر عن القطاع الخاص كافى ليكون مشروع الدولة غير سليم على الاطلاق . لكن الفوارق أكثر مما ذكرناه بكثير فمؤسسة الدولة القائمة على المشروع سوف تتصل بمختلف موردى المصانع . وهؤلاء يرسلون ممثليهم ليهبطوا كالذباب على المؤسسة . كل منهم يفيض فى شرح حسنات مواصفاته . وكل من هؤلاء الممثلين يتصل بشخص أو أشخاص يعتقد أنهم ذوى أثر على أصحاب القرار النهائى فيبذل لهم الوعود إن حصل على الصفقة . وتُعقد اتفاقيات سرية للعمولات الجانبية . أما صاحب القرار الحقيقى فى منح الصفقة فيقول للشركة : حددى إحدى المواصفات التى تبدو وكأنها عامة ولكن لايمكن لشركة أخرى توريدها ، فأضعها فى المواصفات بحيث لن يحصل على الصفقة إلا أنت . ولربما يقول لممثل الشركة : سنضع فى العرض الرسمى عدد كذا من الآلة الفلانية ذات الموديل الفلانى . ولكنى سأقبل منكم الموديل القديم عند التسليم والاستلام .

فى وقت لاحق ربما يتوجب إرسال وفد إلى مختلف الشركات التى تقدمت بعروض لمشاهدة النماذج على الطبيعة . إن التأثير على أفراد وفد من الموظفين لايدفعون ثمن المصنع من جيوبهم أمر ممكن وارد . فإما بالمال أو بالنساء أو القمار أو بالمستمسكات سوف تؤثر الشركة على بضع أفراد الوفد . ولو وقف أحد أفراد الوفد موقفا عفيفاً فى وجه المحاولات ، توجب إزاحته بشكل أو آخر . كل ذلك يحصل على حساب الشعب وعلى حساب التقدم الحقيقى صناعياً . والمستفيدون هم أفراد قلائل وبعض من هم حولهم بالإضافة إلى الشركة التى حصلت على الصفقة . أما الأفراد وجماعتهم فيحصلون على أقل من قليل ، وأما الشركة فهى الرابح الكبير فهى ستقبض مئات الملايين من أموال الشعب .

هذا ولايستبعد أن يقول المستفيدون فى المؤسسة إلى الشركة الأجنبية : « نحن سندعمك ! لكن دعمنا لايعفيك من تقديم سعر منافس حقيقى خشية وجود أفراد آخرين يفضحون الأمر إن لم تصبهم الفائدة أو إن لم ينجحوا مع الشركة التى أبرموا اتفاقهم معها » . عندئذ ليس من المستبعد أن يكون السعر منافساً حقاً . ولكن بعد تنفيذ المشروع .. بل أثناء التنفيذ ستظهر إما تعديلات ضرورية أو أعطال مما يستدعى شراء قطع تبديل . عندئذ تكشر الشركة عن أنيابها لتعوض كل العمولات التى دفعتها بأضعاف الأضعاف . ولن يجرؤ أحد من المستفيدين على رفع عقيرته بالاحتجاج بعد أن كممت العمولات فمه .

ومن أساليب الشركات الضخمة فى الدول المتقدمة لجنى الأرباح المخيفة من الدول الناشئة هو اتفاقهم على اقتسام السوق .. أو التفاهم على قبض عمولة مقابل عدم الدخول فى تقديم العروض بحيث تبقى الشركة الرابحة وحيدة فى الميدان فتفرض السعر الذى تريد والذى يشمل عمولات للشركات الأخرى التى لن تنافس وعمولات « المساعدين » فى المؤسسة . وبالطبع لن تتقدم الشركة التى ستربح وحدها بعرض ، إنما سيقدم بضع شركات أخرى ضالعة فى المؤامرة عروضاً غالية جداً لكيلا تظهر رائحة اتفاقية الشركات فيما بينها . كل ذلك يحصل على حساب الشعوب حيث لايوجد معارضة تحذر من الخطأ وتتقفى الأخطاء حماية للصالح العام .

إن مخططى السياسات العليا فى الدول المتقدمة لم يعودوا على استعداد « لِعَلّ » أجسامهم والتعرض « لطلوع أرواحهم » من أجل جذب واستخلاص مليارات الأمة العربية ودول العالم الثالث عن طريق ملايين الصفقات الصغيرة بين أفراد القطاع الخاص فى الدول العربية ودول العالم الثالث والمصانع فى الدول المتقدمة . فعدد بسيط من الصفقات الماموتية الضخمة التى تطبخ مع عدد من مؤسسات فاسدة تضمن لهم أغراضهم فيأخذون المليارات ويبيعون مالا تحتاجه الدول العربية . وسيرسلون كل ماهم لم يعودوا فى حاجة إليه من الهوالك والمصانع غير الحديثة . ويبقى الوطن العربى فى المحصلة على الحصير . فهذا هو الهدف ! ولن يتحقق إلا بذبح القطاع الخاص . ولن يُسْفِكْ دم القطاع الخاص إلا الحاكم الفرد الذى يقف للمعارضة وللنقد بالمرصاد . وإذا عكسنا المعادلة تبقى سارية المفعول . فمخططو سياسة الدول المتقدمة تريد سحق القطاع الخاص وتحمى وجود الحاكم الفرد الذى فى كنفه يمكن استحلاب ثروات الشعب بدون إعطاء البديل الحقيقى .

إن شل الاقتصاد العربى ليس فى صالح الموظف ولا العامل ولا التاجر ولا الصانع .. وإن الدول الاشتراكية لاتستفيد مطلقاً من انهيار الاقتصاد العربى لأنها جميعاً تعيش السموم التى أصابتها من التأميم ولاتعرف المخرج اللائق من هذه التأميمات الذى يحفظ لها ماء وجهها . إن الدول الاشتراكية التى كانت تبيع بعض إنتاجها إلى الدول العربية كانت تحصل على عملات قوية تشترى بها ماتحتاجه من دول الغرب . أما بعد انحطاط الاقتصاد العربى وانهيار عدد من العملات العربية فنجد الدول الاشتراكية مجبرة على عمليات مقايضة : سلعة مقابل سلعة . أى أن السوق العربية كمصدر للقطع النادر ضاعت على الدول الاشتراكية . فقط الدول الصناعية المتقدمة هى التى تخشى قيام نهضة حقيقية فى الدول العربية . ومصلحة هذه الدول هى فى شل الاقتصاد العربى لتأمن شر نهضته ولتتمكن من استحلابه

بالشكل الذى تريد . فإذا وضع القارىء هذه الفكرة نصب أعينه وأعاد النظر إلى مختلف الأحداث السياسية والاقتصادية من خلال هذه النظرة لأدرك أن التأميم لم يأت من أجل العدالة الاجتماعية إنما من أجل شل الاقتصاد والمجتمع العربيين عن طريق البطش بالقطاع الخاص .

***

قبل أن أنهى مقالتى أجدنى مضطراً ، بل ملزماً بذكر إيضاحين :

١ - إن كل الأمثلة والأفكار فى المقالة لاتستطيع تصوير كل التفاصيل التى تحصل فى الحياه الواقعية اليومية بدقة وأمانة . فحين ذكرت العامل الغبى والذكى اللذين سيشتريان كيس السكر انطلقت من صورتين هى طرفى النقيض ، بينما الواقع سيكون فى مكان مابين النقيضين . فلن نجد فى الواقع ذلك الغبى الذى يشترى أول كيس يعرض عليه لقاء أى سعر يقال له .. ولا اعتقدنى سأجد العامل المتفانى الذى سيتصرف كما قلت فى المقالة . لكن المثال كما جئت به يعطى المغزى الحقيقى والواقعى . وإن هدفى هو المغزى وليس الملابسات .

٢ - ذكرت فى مقالتى بوضوح مختلف الرشوات التى يتعرض لها أعضاء وفود المؤسسات أو التى يأخذها موظف التموين لكيلا يعاقب التاجر المخالف . والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى . فهل على أن أدينها بشكل مبدئى وقاطع دون القبول بأى حل وسط ؟ .

لو كنت خيالياً يعيش فى جمهورية أفلاطون الفاضلة لأدنتها ولطالبت بأشد العقوبات لمرتكبيها . لكنى أريد النزول إلى الواقع لأدخل متاهة المآسى التى يزرح تحت عبئها الناس فى تلك الدول وخاصة ذوى الدخل المحدود ! إنى التمس لهؤلاء العذر ، وكثير من القراء سيقبل هذا الالتماس . أما حين التمس العذر .. أو أبدى تفهماً لتصرف رجل أعمال يقوم برشوة وزير أو رئيس لجنة أو موظف كبير فلن أجد من القارئين إلا القليل ممن يقبل ذلك . وإنى فى الواقع لن التمس لهؤلاء أى عذر إنما يتوجب على على الأقل الشرح التالى : حين يجد رجل أعمال أن صاحب القرار فى إعطاء الصفقة هو الموظف أو الوزير (ممثلاً بشخص آخر للتمويه) ، يضطر لإرضاء صاحب القرار . حين كان صاحب القرار هو نفسه مشترى البضاعة لم يكن هناك من طريق لكسب الصفقة إلا من خلال السعر الجيد والمواصفات الجيدة التى لن يقبل المشترى عنها بديلاً حين تنفيذ العقد .

وهذا هو الطريق الوحيد السليم الذى لايرهق المشروع بمصاريف إضافية لا لزوم لها . فكل مصاريف إضافية هى شحوم مرض تطبق على قلب المشروع وتضيق تنفسه السليم ، وسيدفع المواطن ثمن كل ذلك . أما حين يكون صاحب القرار شخص أو بضع أشخاص آخرين غير الممول بذاته ، عندئذ ينفتح المجال لطرق متعددة من أجل إرضائه أو إرضائهم . فسنة الكون فى تقبل الانسان لدغدغة المكاسب السهلة لم تتغير منذ الأزل ولا اعتقدها ستتغير حتى الأبد .. ومن أجل كسب الصفقة يتسابق المتنافسون عليها فى بذل الوعود والعمولات . ولو بقى رجل أعمال واحدا عفيفاً لانقطع دابر أمله بالحصول على العقد . وإن بقى على عفته فى المشاريع المقبلة فلن يحصل على عقد مدى الحياة . فإما ينخرط فى دوامة اللعبة ويتعلم ميكانيكية تهديم الأخلاق والاقتصاد وإما يندثر ! لو امتنع كل المتقدمين إلى المشروع امتناعاً باتاً عن تقديم الرشاوى بأشكالها المختلفة لبقى الوضع سليماً .. ولكن هل تسمح الطبيعة الانسانية بتوحيد صفوف كل المتقدمين ؟ لم يسبق أن حصل ذلك فى التاريخ ولا اعتقده سيحصل فى المستقبل المنظور .. فما أن يشرع أى من رجال الأعمال بالتلويح الرقيق أو الغمز الخفيف بوعدٍ من الوعود لاضطر كل المتقدمين إلى دخول دوامة الوعود والرشاوى التى لن تنتهى إلا بالفساد والذى سيرهق كتف الشعب ككل والذى سيعصف بالقيم الأخلاقية دون أدنى شك .

إذن فأنا لا التمس العذر لهؤلاء ، لكنى فى ذات الوقت اتساءل : هل من طريقة لتفادى ذلك إلا بترك أخذ القرار لممولى المشروع من رجال الأعمال فى القطاع الخاص ؟ ألا يتوجب تخفيض نسبة المناقصات فى القطاع العام إلى أصغر عدد ممكن ؟ .

بالطبع لابد من وجود مناقصات مركزية فى كل دولة من دول العالم . وفى كل مناقصة فى أية دولة ، حتى الصناعية المتقدمة منها ، لابد من حصول « الفقاعات الصابونية » المؤذية . لكن الفارق العددى فى نسبة مناقصات الدولة إلى أعمال القطاع الخاص فى الدولة الصناعية تضع حدوداً ضيقة جداً « لفقاعات الصابون » ، وللأذى الذى يلحق بالاقتصاد من تلك الفقاعات . والأهم من ذلك هو توفر حرية الصحافة والنقد فى تلك الدول . فكل إنسان يشتم هناك رائحة « فقاقيع الصابون » قادر على فضح العملية ، لأنه سيجد من يرحبون بمعلوماته . وتكون النتيجة أن يتحمل المرتشون مسؤولية عملهم حتى ولو كانوا وزراء أو رؤساء وزارة أو زوج ملكة كما يحدث فى هذه الأيام فى دولة صناعية كبرى ، فسيف المعارضة المسلط أبداً على تصرفات الدولة سوف يقلل ظهور « الفقاعات » ولن يسمح

للفقاعات بأن يزيد حجمها إلى حد الإساءة إلى صلب المشاريع . فالعيون بالمرصاد ! والقضاء المستقل لن يسمح بفقىء هذه العيون .

لا أستغرب أن ينتقدنى قارىء بأنى أدافع عن نظام رأسمالى بحت، لكنى سأدافع عن نفسى بادراج أسطر تتناول هذه النقطة بالذات سبق أن ذكرتها فى مقالة « هل وصلت الشعوب الشيوعية إلى دياجير الظلام ؟ » : إن للنظام الرأسمالى « محاذير مختلفة ومتعددة ، لايجوز تجاهلها . فالركض المتسارع المسعور نحو الاختراع الجديد لتثبيت مكانة الشركات فى أسواق التصريف والاستهلاك عملية مهلكة للمجتمع . والتسابق بين مختلف الشركات يدفعهم للجوء إلى أقذر الوسائل للحفاظ على أرقام المبيعات . وعلينا ألا نستغرب أن يصل النظام الرأسمالى المطلق إلى حدود التضحية بكل إنسان ينتهى من دور الانتاج . إنها المادة الباردة برودة القبور » .

إنى تعمدت إعادة هذه الفقرة مؤكداً رفضى القاطع لتطرف النظام الرأسمالى . ولكن قبل أن نسحق اقتصادنا ونُذِلَّ شعبنا بالأسلوب الاشتراكى علينا أن نمنح هذا الشعب متنفساً لينشط ويترعرع . وحين يعيش الشعب فى ظل نظام سمح يسمح بالمعارضة والنقد سنتمكن من استنباط الوسائل لكبح جماح الشطحات المؤذية للرأسمالية المطلقة . ولايجوز القول أن تطبيق الاشتراكية الخاطىء عندنا هو المسؤول عن التأخر والمصائب ، لأن أفضل دول المعسكر الشرقى يعود بسبب الاشتراكية إلى الوراء ، ومنهم دول كانت فى مقدمة العالم قبل الحرب .

قد يعلق بعض القراء بأنى على خطأ حين أرىٰ فى الأحداث الاقتصادية التى تؤذى دول العالم الثالث مؤامرات مقصودة . ويرى هؤلاء المعلقون أن ما يحصل هو صدفة أو نتائج عادية وليست بمؤامرات « مسبقة الصنع » .

لا أجد فى اعتراض من هذا النوع ما يغير من الأمر شيئاً . فالمهم هو النتائج العملية للأحداث بصرف النظر عما إذا هى رُسِمَتْ رسماً أم نتجت من ذاتها . فالدول المتقدمة تزداد تقدماً وثراء وتمنح مواطنيها المزيد باستمرار بينما نعود نحن القهقرى ويزداد الضغط على المواطن .... وتباعدنا عن المتقدمين فى ازدياد مخيف مستمر .

مثال عددي مؤلم

ذكرت في سطور هذا الفصل تجار القرطاسية دونما تحديد لسلعة ولا لثمن . لكن المثال التالي يضع النقاط على الحروف :

قبل التأميم كان مختلف تجار القرطاسية يستوردون لحسابهم أنواعاً متعددة من أقلام الرصاص من مختلف الدول المتقدمة حسب الأسس الاقتصادية التي شرحناها . نتيجة ذلك يتوفر أكثر من نوع من الأقلام لدى عدد من المستوردين الذين يوزعون الأقلام على تجار جملة ، وهؤلاء يوزعون الأقلام على مئات أو ألوف تجار المفرق . لذلك يجد كل مشتري لقلم الرصاص ما يريد في أمكنة مختلفة وبنوعيات مختلفة وبأسعار مختلفة . ولو حصل تقصير في وصول شحنة أقلام رصاص إلى واحد من المستوردين لأمكن إيجاد أكثر من بديل في أكثر من مكان .

حسب الطريقة المذكورة يشتري واحد من المستوردين أقلامه من مصنع في فرنسا بسعر ٥ مليمات للقلم . ويتكلف عليه نقلاً وجماركاً ٥ مليمات أخرىٰ لتصبح الكلفة الاجمالية ١٠ مليمات . ثم يربح هو وتاجر الجملة وتاجر المفرق ما مجموعه ١٠٠ ٪ ليصل القلم إلى المستهلك الأخير بـ ٢٠ مليماً .

لكن اجهزة الاعلام في دولة التأميم تصيح بكلمة حق يراد بها باطل : ولماذا نترك عملية الاستيراد في أيدي التجار الجشعين ؟ إن الدولة ستتولىٰ استيراد كل ما يحتاجه الشعب دفعة واحدة بأرخص سعر ، وسوف توزعه مباشرة على الشعب بأقل ربح وبأقل تكاليف .

كلام جميل .... لكنه يحمل في طياته السم الزعاف ! فالدولة لن تستطيع شراء كمية أقلام قليلة من المصنع الفلاني ، وأخرى من المصنع الفلاني وثالثة من المصنع الفلاني إنما تطرح مناقصة لشراء خمسين ميلون قلم رصاص دفعة واحدة . ولكن لا يوجد أي مصنع في اية دولة يستطيع عقد مثل هذه الصفقة الماموتيه لأن كل من المصانع التي كان يستورد منها المستوردون الصغار لا تغطى سوى جزءاً من هذه الصفقة ، ولا ينتج كل أنواع الأقلام التي تحتاجها دولة . في هذه الحال تتقدم إلى المناقصة شركة تجارية ضخمة من فرنسا مثلاً لأنها تملك الكادر المؤهل لصفقة من هذا الوزن . وبما أنها لا تصنع أقلام الرصاص نجدها تعقد اتفاقيات مع عشرات المصانع الصغيرة التي كان المستورد الصغير يتصل بها ليتجمع

لديه ٥٠ مليون قلم . والشركة سوف تدفع مقابل كل قلم ٥ مليمات على أقل تقدير لأنها لن تكون أمهر من التاجر الصغير المستورد الذي اعتصر السعر والذي لم يشتر إلا من أرخص المصانع بينما المصانع الأخرى تطلب أكثر من ٥ مليمات . وتدفع الشركة الضخمة ٥ مليمات إن اشترت أقلام المصانع كما هي بدون أية تعديلات ! لكن الصفقة الكبيرة يجب أن تكون موحدة وتحمل نصاً واحداً . لذلك تدفع الشركة التجارية الفرنسية مبلغاً إضافياً لكل مصنع صغير لتوحيد الشكل والطول والحروف فترتفع كلفة القلم إلى ٧ مليمات . ثم تنتقل الأقلام من عشرات المصانع الصغيرة إلى مستودعات الشركة الضخمة على دفعات زمنية مختلفة ليجري جمعها وإعادة تعليبها فتزداد الكلفة مليماً فيصبح ثمن القلم ٨ مليمات . هنا تضع الشركة الفرنسية هامش ربحها غير الصافي الذي لن يقل عن ٥٠ ٪ لأن تكاليف كادر مثل هذه الشركات الضخمة كبيرة جداً فيصبح السعر المطلوب من الدولة الشارية ١٢ مليماً لكل قلم .

حين نصل إلى هذا الحد تكون الدولة الشارية قد سفكت ضعفاً ونصف الضعف من أموال الشعب هباءً مقابل فقاعات من الصابون . فسعر ٥ مليم الذي كان يدفعه المستورد الصغير أضحى ١٢ مليماً تدفعها الدولة المؤممة بالعملات الصعبة .

ولو اقتصر الأمر على ذلك لبقيت الأمور شبه مقبولة . لكن الواقع أسوأ بكثير إذا ما راعينا ما ذكرناه في سياق هذا الفصل عن كيفية التعامل بمناقصات الدولة . فالشركة التجارية الفرنسية مضطرة لارسال الوفود ولاستقبال وفود أخرى ولدفع عمولات ورشاوي على كل المستويات مما يرفع السعر من ١٢ إلى ٢٠ أو أكثر . ثم تأتي تكاليف النقل والجمارك فتصبح كلفة القلم ٣٠ مليماً . ثم تأتي أرباح المؤسسة التي تتولى التوزيع على التجار وأرباح تاجر المفرق لنجد أن المستهلك الأخير يدفع ضعف الثمن لقلم رصاص أردأ نوعاً ... ولا مجال للمشتري شراء بديل من مصدر آخر لأن الدولة امسكت بخناق الاستيراد .

هذا وحين تربو المناقصة على الشركة الفرنسية نجدها تحاول « الانتقام » بتوريد أسوأ الأنواع دون أن يستطيع المرتشون الاعتراض على النوعية .

وبعد وصول الصفقة إلى الدولة الشارية لا يتم التوزيع بالانسياب المعروف في القطاع الخاص . فالترهل في عملية التنفيذ والوساطات والشفاعات تجعل بعض الموزعين يحصلون على الأقلام بينما نجد موزعين آخرين جهلة « لا يعرفون أصول اللعبة » لا يحصلون على الأقلام . فإذا أقبل محتاج القلم عليهم للشراء عاد يخفي حنين .

بتنحية القطاع الخاص يزول الانسياب في التموين وتسوء النوعيات ، وترتفع الأسعار وتزداد المبالغ التي تذهب إلى الدول المصدرة عبئاً ، ويدفع ثمن ذلك الشعب بالعملات الصعبة ، هذا الشعب الذي باسمه يسفك دم القطاع الخاص .

وتتبدى نتيجة لغلاء أقلام الرصاص ولسوء نوعيتها ولعدم استمرار التموين المنتظم ضرورة استيراد مصنع لأقلام الرصاص . ويحصل ما يحصل من هرج ومرج حول المناقصة ويُشترى المصنع وتدفع قيمته بالعملات الصعبة ، ويفشل المصنع لأسباب لا تعد ولا تحصى ، فتكون الدولة سفكت دماء أموالٍ باهظة ، لو وُضِعَتْ بالفائدة لكفت الفوائد فقط عملية استيراد كامل حاجة الدولة من اجود أقلام الرصاص .

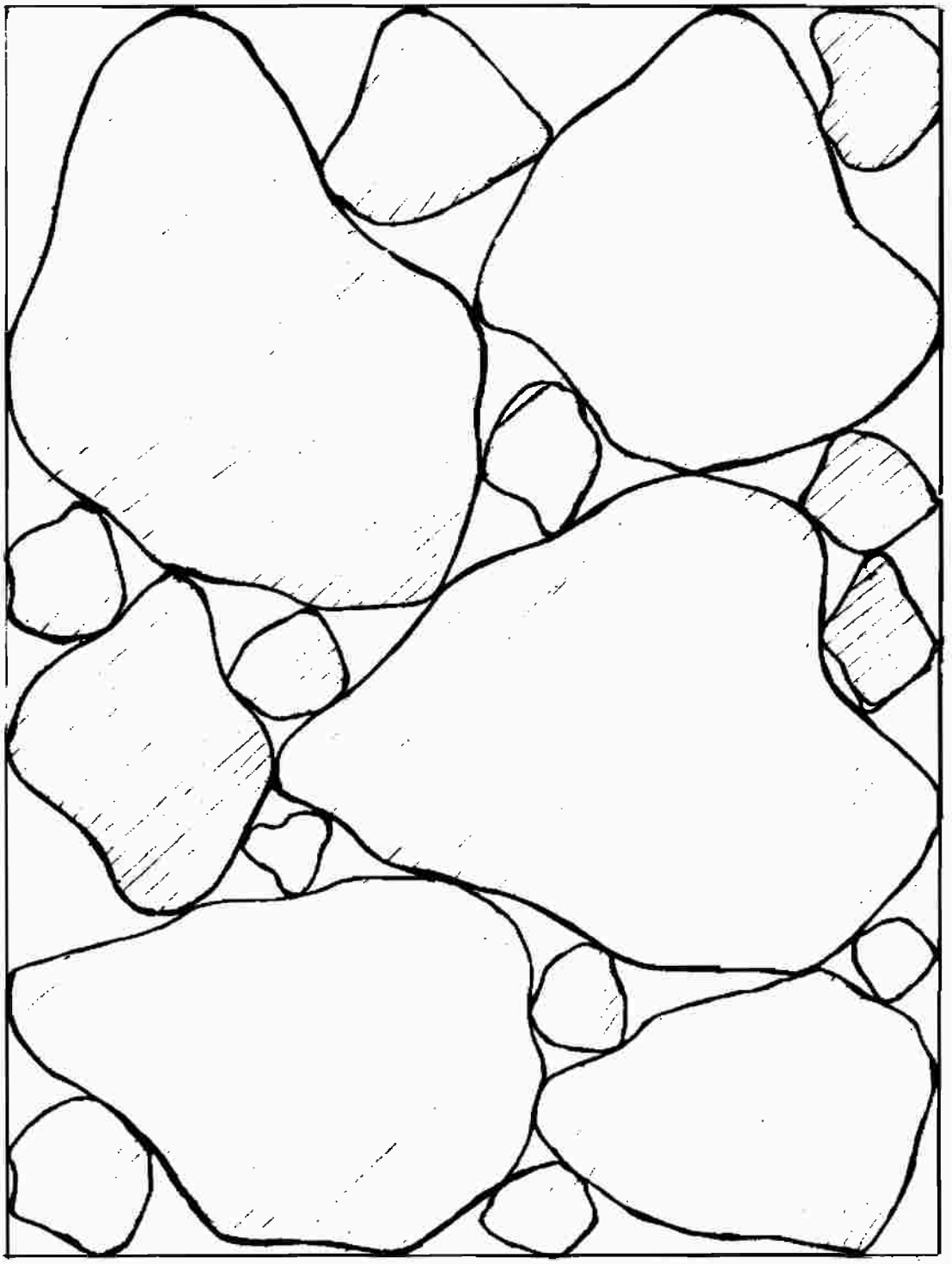

افكار نحول الحرب العراقية الايرانية

فى أكثر من مكان فى هذه المقالة يشعر القارىء أنها كتبت منذ قرابة ستة اعوام . ولقد تم توزيع عدد منها في حينه على العديد من الصحف والسفارات والزملاء.إنها اليوم تكتسب مصداقية جديدة بالرغم من عمرها « المديد » والذي يرجع إلى زمن كان العراق يحتل مناطق واسعة فى إيران .

☆ ☆ ☆

لماذا لايجوز للعراق أن يربح هذه الحرب ؟
لماذا طالت الحرب كل هذه الشهور ؟
ما هو اكبر خطأ ارتكبه صدام حسين ؟

قبل الشروع فى اجابة هذه التساؤلات السابقة أحب تثبيت الموضوعات الاساسية التي اعتمدتها . فلكل احداث مسببات . ولا يمكن فهم الاحداث إلا بعد ادراك تلك المسببات :

الموضوعة الأولى : حكم الخمينى يتفق مع مصالح اميركا دون أن يعني ذلك أنه عميل اميركي .

الموضوعة الثانية : لن يسمح الغرب ولا الشرق بأن ينتصر عرب .

الموضوعة الثالثة : لن يرتاح الغرب ولا الشرق إن حكم اسلام معتدل ، متسامح واعي لأية منطقة فى الشرق الاوسط .

الموضوعة الرابعة : يجب استحلاب مليارات الدولارات من جيوب كل الخليجيين بما في ذلك ايران واعادتها إلى الاقتصاد الغربي .

الموضوعة الخامسة : لا يجوز للعرب أن يتقدموا في العلم أو الصناعة . ولا يجوز لهم الوصول إلى الاكتفاء الذاتي غذائياً ولن يُسمح للعرب بالخروج عن طوق التبعية الغذائية

(والمتتبع الواعي يعلم أنه لو قطع العالم الغربي امدادات الغذاء عن العرب لحصلت مجاعات حقيقية) كل ما يجوز للعرب بذل اموالهم عليه هو : العمران الباذخ الجميل ، الرياضية وأولها كرة القدم ، الفيديو والتلفزيون ، النساء والقمار ، الاستثمار خارج البلاد العربية ليمكن تأميم ذلك عند أول فرصة سانحة ، الغذاء ، وكل السلع الاستهلاكية الأخرى . المهم ألا تنقلب الأموال العربية إلى قيم علمية وحضارية حقيقية يمكن استخدامها للعيش الكريم المتحضر في فترة مابعد البترول . ومهمة العالم الغربي تجاه العرب في العصر الحاضر هو جعلهم يستهلكون كل مواردهم في مواضيع غير منتجة . وحين تنضب الموارد يعود العرب إلى الصحارى والقفار .

☆ ☆ ☆

حين أنقذت المخابرات الاميركية نظام الشاه في الخمسينات كان شاباً يدرك تبعيته لبنتاجون اميركا . وكان نظامه احدى دعامات السياسة الاميركية في الشرق الاوسط . وهذه العلاقة جعلت اميركا تدعم الشاه وايران دعماً جيداً وتظهره بمظهر القوي . وباعته من الاسلحة ما جعل من ايران القوة العسكرية الضاربة الخامسة في العالم حسب ادعاءات الخبراء العسكريين العالميين . من المحتمل أن يكون هذا القول زائفاً ، ومن المحتمل أن يكون له اسس من الصحة ، لكن المهم في هذا الادعاء هو أن الشاه كان يصدق ذلك إلى حد كبير ويسعى بكل جدية إلى وضع ايران في تلك المكانة من العالم . ولقد تمكن الشاه من وضع إيران فى أول الطريق الصحيح حين أخذ يهتم بالاقتصاد الدولي ويجعل بلاده شريكة في مؤسسات صناعية في ذروة الهرم الصناعي العالمي مثل مشاركته في شركة كروب Krupp الألمانية الغربية . وارسل الشاه الجامعيين إلى الغرب في اختصاصات الذرة والعلوم المتقدمة الأخرى وجعل لهم من المميزات في بلدهم ما يجعلهم يعودون . ومع مضي الزمن أخذ الشاه يصدق أن عموده الفقري اصبح من القوة والصلابة ما يسمح له باتباع سياسة ايرانية صافية تصرف النظر عن ارتباطاتها المصيرية بارادة الولايات المتحدة . ولما لم يرعو من التحذيرات الاميركية المختلفة حكمت عليه بالسقوط لأن أميركا لن تقبل لرجل كان صنيعة أن يتعجرف عليها . ولكن من هو الخلف البديل ؟

حين تصل اميركا إلى قرار خطير من مثل هذا المستوى ، أي الاستغناء عن رجلهم القوي جداً خلال قرابة ثلث قرن من الزمن فإنها لا تكتفي بازاحة شخصه ، إنما تدرس الوضع بشمولية وتحاول تحقيق مجموعة متكاملة من الاهداف دفعة واحدة من خلال عملية اسقاطه .

فهذه العملية ليست سهلة الانجاز تماماً . فالأمر يحتاج إلى تهيئة اعلامية في ايران نفسها قبل كل شيء ، ويحتاج إلى البديل للشاه الذي لن تبلغ حماقاته السياسية أو العسكرية أن يقع في براثن الاتحاد السوفياتي الذي يتاخم كل الحدود الشمالية فى ايران . (أحب التذكير بأن هذه المقالة كُتبت قبل سنوات من قناعتى أن أميركا لا تعارض إنتشار الشيوعية على دول العالم) .

من الطبيعي أن أفضل رديف مقبول لأميركا يحل محل الشاه هو ضابط من جيش ايران يعتقد أن مصلحة ايران تتلاحم مع مصالح اميركا . وإن احلال مثل هذا الضابط مكان الشاه كان من اسهل العمليات على المخابرات الاميركية . فالولايات المتحدة استاذة لا يشق لها غبار وتحمل اعلى الشهادات في انقلابات العسكر . والولايات المتحدة تعبث بالعسكر كما تعبث بأحجار الشطرنج في معظم بلاد العالم خارج المعسكر الاشتراكى . لكن استبدال الشاه بضابط من الجيش لم يكن يتفق مع استعداد الشارع الايراني في اواخر حكم الشاه ، لأن النقمة المتفشية على الشاه تقترن مع النقمة على الجيش الذي كان أداة الشاه في الضغط على الحريات من اجل استتباب الأمن الايراني .

فما هو الحل إذن ؟

إن اية الله الخميني الذي كان ينعم بضيافة العراق ، جاء حلا نموذجياً فذاً يحقق كل الأهداف التي ترجوها اميركا للمنطقة ومن المنطقة دفعة واحدة . فالخميني زعيم ديني محبوب له شعبية في ايران وحولها لمعارضته سياسة الشاه والجيش . والخميني زعيم ديني لا يفقه – كما اثبتت الوقائع التي كشفت على بصيرتنا وبصيرة كل عاقل – من امور السياسة العملية شيئاً على الاطلاق لأن نفسه المتدينة لا تعرف المكر والخداع اللذين يتلازمان مع ممارسات الحكم . وهذا ما يجعله ينقاد وراء كل بوم ينعق في أذنه ممن حوله من اشباه رجالات الدين .

والخميني بعيد عن الجيش ، والجيش بعيد عنه إن استثينا نسبة مئوية قليلة .

والخميني يحمل على العراق أن أشعرته في ظروف ملزمة وبكل ادب واحترام بضرورة الابتعاد عن العراق .

مجموعة هذه المعطيات جعلت اميركا تلعب ورقة الخميني ضد ورقة الشاه . فحين يستلم الخميني الحكم باسم الاسلام سيقبل به الشعب الايراني الطيب في معدنه . وستحرص

اميركا على وضع جيش ايران على الحياد في معركة الخميني ضد الشاه لأنها تحتفظ للجيش بدور ما بعد الخميني ، وأميركا لا تريد لهذا الجيش أن يجابه الشعب من أجل حماية شاه تقرر اسقاطه عن الحكم على كل حال . إن اميركا ستحرص على تلميع صورة الجيش خلال عهد الخميني تمهيداً لاستلام العسكر لحكم ايران .

وبالفعل ، ما أن استلم الخميني الحكم حتى بدأ دس أميركا له وللاقتصاد الايراني من خلال الاخطاء الفاحشة التي يرتكبها رجل الدين الذي لا يفقه امور الحكم . إن اميركا التي كانت تلجأ إلى إعلام وتصرفات تبدو معادية للخميني هي ذاتها التي سهلت عملية اسقاط الشاه ، وامسكت بزمام الجيش الايراني بيد من حديد من خلال تأثيرها المباشر على اهم الضباط فيه هامسةً في آذانهم : دعوا مسرحية الخميني الانتقالية تمر دون الاساءة إلى سمعة الجيش وسوف ينتقل إليكم الحكم من بعد . ولقد سهلت أميركا دخول الخميني إلى ايران بشكل مباشر وبأشكال غير مباشرة . فلقد نشر الاعلام الغربي بقيادة الاعلام الاميركي ايجابيات مختلفة عن شخص الخميني وجعلت منه القائد الاسطوري الذي يهز دعائم الحكم الشاهنشاهي العتيد من مقامه المتواضع في مدنية باريس . ولقد صرح كارتر بوضوح أن أميركا لا تنظر إلى استمرار حكم الشاه على انه من الاسس الثابتة في السياسة الاميركية وان لا مانع لديها من تقبل ذهاب الشاه . ويقال ان وصول خطب الخميني في كاسيتات إلى إيران وانتشارها السريع لم يكن ممكناً لولا دعم الطيران الاميركي والحقائب الدبلوماسية لعدد من الدول الغربية . وفي الحقيقة لو أن اميركا كانت تجد في الخميني خطراً عليها ومصالحها لقتلته في عقر داره في باريس ثم وجهت التهمة إلى سافاك الشاه ، أو إنها كانت تسقط الطائرة التي نقلته من باريس إلى ايران فوق الاجواء الاناضولية حيث الطيران الاميركي سيد الفضاء ، لكن اميركا شاءت ايصال هذا المسلم المؤمن إلى حكم ايران لتخرب به ايران ولتجعل الشعب الايراني ومن حوله يشمئز من كلمة مسلم أو اسلام . وحين تصل النقمة والغليان ضد الاسلام والآيات حداً معيناً يوعز للجيش الايراني بأن « ينقذ » الشعب وبأن يتقدم ليمسك بزمام الحكم .

ولا يجوز لنا أن نعتقد بوجود حلف بين الولايات المتحدة والخميني . والخميني في مراحله الاولى انظف من أن يمد يده للتعاون مع اميركا . بل إن اميركا كانت تحرص على الظهور وكأنما هي خصم للخميني لكي يقع في الفخ المنصوب فيضرب المصالح الاميركية الاقتصادية المختلفة فور وصوله إلى الحكم . وهذا بدء تخريب الاقتصاد الايراني . لكن

المطلع المتفحص يعلم أن اميركا اثرت على الخميني من خلال شخصيات ايرانية كانت تلازمه وكانت تتصل بأميركا وأجهزتها بالسر .

لكن المهمات التي تتوخى اميركا من الخميني تنفيذها كثيرة . فمن خلال معارضة سياسة الشاه الممزوجة بكراهية لأميركا تم اصدار مختلف القرارات التي حطمت الاقتصاد الايراني الذي كان الشاه قد وضعه على أول الطريق القويم نحو النهضة . وتحطيم الاقتصاد الايراني من أهم رغبات اميركا التي لا تريد لايران أي تقدم صناعي حقيقي ، إنما تريدها سوقاً استهلاكية وبقرة حلوب .

وما أن جاء الخميني حتى جاهر برغبته في تصدير الثورة ، وحدد العراق بالاسم وبين أن اسقاط النظام العراقي من أول اهداف الثورة . وهذه الحماقة التي ارتكبها الخميني لا يمكن صدورها عن تفكير سليم ، وكم كنت أتمنى لو استطيع اثبات أن هذه الحماقة انطلقت بايحاء من خونة ايرانيين أرادوا وضع اللغم الأول في حكم الخميني من جهة وفى أمن كل منطقة الخليج من جهة ثانية . ولا يقابل حماقة الخميني هذه إلا خطأ الاعلام العراقي الفادح منذ بدء الحرب الايرانية حين وضع العراقيون كل شعب ايران في خندق الأعداء بقوله : الفرس . بالطبع لم يغب عنا اسباب اللجوء إلى تلك المقولة ، لكنها مهما تعددت الاسباب الموجبة خطأ لا يغتفر . إن الفرصة الحقيقية الوحيدة التي ربما كانت تمكن العراق من النصر كانت حصلت لو التزم شعار معركتهم بالمقولة التالية :

« نحن مع شعب ايران الشقيق ضد من يهدمون الاسلام باسم الاسلام ، وبمن يرتكبون الجرائم باسم الاسلام ، ويفرقون بين الآباء والابناء بالفتنة والدس والقتل ، ويحطمون اقتصاد ايران الشقيق باسم الاسلام وبمن يقتلون النفس البريئة التي حرم الله قتلها باسم الاسلام » . أما حين وضع الاعلام العراقي العرب ضد الفرس ، أخذت الحرب طابعاً آخر ، وربما سينجر العرب مع العراق إلى حيث لا يريدون إنما إلى حيث يريد لهم اعداء العرب ، اللهم إلا إذا امكن دفع هذا التهور في الوقت المناسب .

فأول حماقة ارتكبها الخميني هي هجومه على العراق ، وكان أولى به أن يهادن كل جيرانه وأن يعدل في بلده وينهض بالاقتصاد ويطعم الجائع ويأوي المتشرد ليجد أن الثورة ستنطلق من ذاتها . فالاصلاح والصلاح لا يحتاجان إلى القوة والبطش والعدوان ، إنما يتسربان إلى القلوب . وما أن اعلن الخميني رغبته باسقاط صدام حسين حتى بدأت المناوشات العدوانية على المراكز العراقية التي صمد لها العراق محاولاً درءها بالمنطق وعن

طريق العتب المتزن المرسل إلى طهران . لكن هذا الادب العراقي أسيء فهمه وقوبل بالامعان في العدوان . لذلك للعراق الحق إذ يقول : لقد فرضت علي الحرب فرضاً . ولا اعتقدنى على خطأ إذ أدعى بأن أكثر من بوم نعق فى أذن العراق : أهجم أنت ! .. فما أن تتوغل قليلاً حتى يتداعى نظام الخمينى .لقد أرادوا إندلاع الحرب لأن فى أيديهم ضمان استمرارها .

فلمصلحة من اندلعت هذه الحرب ؟ هل وعى أو يعي الايرانيون أن استفزازاتهم للعراق تهدف فيما تهدف إلى تحطيم إيران ؟. وهل وعى أو يعي العراقيون أن جوابهم الهجومى يهدف فيما يهدف إلى تحطيم العراق ؟. وهل يعي الطرفان أن اميركا هي العدو الاصلي للشعبين وأنها المستفيد الأول والمباشر من هذه الحرب ثم يستفيد بعدها مختلف الدول الصناعية في غربي أوربا واليابان ، ثم الشرق وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي الذي سيكون في النهاية الضاحك الأكبر والمستفيد الأكبر ... فالاتحاد السوفياتي لا يهتم لنصر أي من الجانبين . إنه يبيع السلاح لطرف ، وربما للطرفين ، ويتفرج على الدولتين تحطمان بعضهما البعض ، ومن خلال الخراب والافات في المجتمعين ستستفيد الشيوعية العالمية . ولن ينسىٰ الاتحاد السوفياتي ابراز جرائم اميركا في هذه الحرب وتسليط أقوى الأضواء عليها .

وهل يعي الطرفان أن تحطيم فكرة الاسلام هي هدف الغرب والشرق على حد سواء ؟ لننظر الآن إلى احداث الحرب .! فما أن اندلعت حتى انطلق طيران الجانبين ليحطم كل الصناعات لدىٰ الطرف الآخر . ولا استبعد مطلقاً أن تكون الدول الكبرى التي انشأت المصانع في البلدين اعطت الطرفين ادق المعلومات عن المنشآت الصناعية لدىٰ كليهما ، ونقلت احداثياتها الجغرافية وصورها الجوية لطيران الطرفين ليسهل تحطيمها . فبعد الحرب ، طالت أم قصرت ، سيشرع الطرفان بشراء المصانع من جديد . واثناء الحرب سيضطر الطرفان إلى استيراد المنتجات التي كانت تنتجها المصانع من الدول الكبرىٰ .

وبذلك تسيل موجة جديدة من مليارات الدولارات إلى الدول الصناعية .

ولقد كان من المتوقع ألا يدوم أمد الحرب طويلاً . فزمن الحروب الطويلة قد ولىٰ منذ زمن بعيد . لكن اهداف الدول الكبرىٰ من هذه الحرب هو الذي جعلها تطول . واطالة الحرب عملية بسيطة جداً ، فإذا قاربت القوات الايرانية النصر تُحجب عنها امدادات الذخيرة والسلاح وتعطى معلومات خاطئة عن القوات العراقية تجعل الايرانيين يتعثرون وإن هدد

العراق بالنصر يُلجم عن التقدم إما بالتهديد أو بضرب إمدادات الذخيرة وربما تعطى القوات الايرانية معلومات دقيقة عن التجمعات العراقية الخطرة بالاحداثيات الدقيقة ، فيضربها الايرانيون فيتعثر النصر العراقي . إن عملية اطالة أمد الحرب في متناول القوى العظمى التي تمد الطرفين بالسلاح وترقب المعارك بالأقمار الصناعية . والهدف من اطالة الحرب هو بيع الذخائر والسلاح بالمليارات ، وتجربة مختلف انواع الاسلحة مع النظريات العسكرية على حساب مئات الألوف من القتلى لدى الطرفين وعلى حساب ملايين المفجوعين . لو شاءت أميركا انهاء الحرب لأمكنها ذلك خلال ايام . فالجيش الايراني لن يصمد يوماً واحداً بدون سيل الذخائر الاميركية . وبامكان اميركا ايقاف مد ايران بالذخيرة مع اشعار العراق بحزم أن استغلاله للعجز الايراني سوف يعرضه للقصف الأميركي تحت ستار ايراني . وبالمقابل تستطيع اميركا جعل ايران تنتصر بسهولة تامة إن زودتها بنوعيات من الاسلحة الحديثة لا طاقة للعراق على ردها بموجوداته من السلاح كما حصل خلال حرب رمضان حين زودت أميركا اسرائيل بصواريخ التلفزيون وبمعدات تمنع رادارات سام من كشف العدو . لكن أميركا لا تريد أن ينتصر العراق ولا ترغب في انهاء الحرب قبل أن تستنفذ اموال الدولتين من شراءات السلاح . والاتحاد السوفياتي لن يعترض على افقار الدولتين طالما لا تسبحان في فلكه .

يلاحظ المتتبع للأخبار والأحداث محاولة قادة العراق الاستنجاد بأشقائهم العرب لتفادي الهزيمة أمام إيران . وللعراق في تلك المحاولات منطق مقبول حتما لكنه ينسى الموضوعة الاساسية في هذه الحرب وهي أن العراق لم ينتصر حتى الآن لأن اميركا تزود إيران بكل اللازم الكافي الذي يمنع عنها الهزيمة . ولن ينتصر العراق لأسباب سنذكرها بعد حين . فلو دخل كل العرب المعركة إلى جانب العراق فلن ينتصر لأننا سنجد أميركا تصعد نوعية وكمية دعمها للجيش الايراني بحيث لا ينهزم . فالحرب لم تعد الآن مجرد موضوع الشجاعة الشخصية للأفراد . فاستبسال العراقيين والايرانيين أمر لا جدال عليه إن كنا صادقين مع انفسنا . انما العلم والتقنية والانضباط في التنفيذ وهدوء الاعصاب تربح الحرب . فلو زودت اميركا الطيران الايراني بعشرة قاذفات مزودة بالالكترونيات التي تمنع ظهورها على رادارات العرب ، وبالقنابل الفعالة المناسبة ، وإن اعطت الطيارين الايرانيين احدث الصور عن امكنة تجمع القطعات الضاربة السعودية والكويتية لأمكن لهذه الطائرات مداهمة تلك القطعات وانزال افدح الخسائر بها وبمستودعات الذخيرة بحيث تصبح عاجزة عن الحركة . وقبل أن تصبح قادرة على الحركة من جديد سوف تحتاج إلى المؤونة والبديل من اميركا .

وليس من المستحيل على اميركا اشراك اسرائيل بشكل أو آخر لشل حركة العرب !.. لذا لا يجوز للعراق توسيع مسؤولية الحرب ورقعتها .

وبما أن كل العالم الصناعي وعلى رأسه أميركا لا يرغب بنصر العراق نجد أن ايران سوف تأخذ صفة المنتصر الزائفة ، إما حين يموت الخميني أو حين تكتفي اميركا من الخراب الذي حصل . وسيستلم زمام حكم ايران ديكتاتور من صفوف الجيش يخنع لارادة اميركا . وليس من المستبعد استقدام ابن الشاه بعد اعطائه العبر من تجاوزات ابيه على سيدته اميركا .

ربما نجد بعض الناس يعتقدون أن اميركا غير مسؤولة عن مد ايران بالذخيرة والسلاح فيقولون أن كوريا والتشيلى واسرائيل هي التي تزود ايران بالعتاد وقطع التبديل . من يعتقد ذلك قصير النظر ! فكل موجودات هذه الدول لا تكفي لحرب تطول أكثر من اسبوع أو اسبوعين على ابعد تقدير . بل إن الجيش الاميركي بكامله لا يحتفظ من الذخائر إلا بما يكفي لاسبوعين أو ثلاثة وسبب ذلك امران .

١ - تستهلك الاسلحة الحديثة كميات رهيبة من الذخيرة . فإذا حسبنا ما يحتاجه جيش كامل من هذه الذخائر لمدة عامين لوجدنا ان مدناً صغيرة بكاملها لا تستطيع إستيعابها وخاصة حين نضع في الاعتبار الشروط اللوجستيكية المفروض توفرها في كل مستودع .

٢ - إن المصانع الأميركية جاهزة وعلى اهبة الاستعداد لانتاج الذخائر اللازمة فور الحاجة ، ولن تكون ثمة ضرورة لوضعها في مستودعات ، إنما يجري نقلها من المصنع إلى أمكنة الاستهلاك على الجبهات .

إذن من يزود ايران بالسلاح سوى اميركا ؟. لا أحد ! وربما ثمة من يقول أن اميركا تزود اسرائيل ودول أخرى بالذخائر ، وهذه توصلها إلى ايران واميركا غير مسؤولة عن ذلك ! ولنا على هذا جوابان :

(آ) لو شاءت اميركا الضغط على اذنابها من الدول بشكل جدي لما تمكن هؤلاء الأذناب من ايصال طلقة واحدة إلى إيران .

(ب) لكن اميركا ربما تتعمد بيع السلاح إلى ايران بالواسطة الاسرائيلية لأن البيع لو تم مباشرة لتوجب أن يتم حسب أسعار معروفة لدولة ايران . أما حين تبيع اسرائيل

السلاح إلى إيران فلن تتورع عن طلب ضعف السعر أو اضعافه مستغلة الحاجة القصوىٰ لدىٰ ايران . وتقتسم اسرائيل ومنتجو السلاح فارق الثمن الاضافي .

إذن فالحرب ستطول لتلتهم المزيد من الاسلحة ولتقتل المزيد من الابرياء ولتحطم المزيد من العمران وليربح الشرق والغرب المزيد من مليارات الدولارات . إن كليهما يبيع اجهزة الموت بأسعار الخيال ليضمن تقدمه الصناعي ، ورخاءه الاجتماعي وليتأكد من عدم قيام قائمة للتقدم في الدول العربية وإيران .

أما أن ينتصر العراق فهذا ضرب من المستحيل حتى ولو باع نفسه للشيطان !

فانتصاره سوف يهدد اسرائيل ويضطرها لاعادة كل حساباتها . ولن يوافق اميركا لأن اثر العراق على مصالحها في الخليج لن يكون ايجابياً . وبالرغم من أن صدام حسين أكد للجميع في الخليج أنه لن يتدخل في شؤونهم نجد ابواق اميركا تهمس في اذن هؤلاء محذرة اياهم من نصر العراق .

ولا استبعد أن تتسع رقعة الحرب لتشمل بعض مناطق الخليج ، إذ لا مانع لدىٰ اميركا من أن تتحطم المنشآت البترولية ومختلف الصناعات في كل بلدان الخليج في غمرة فورة يجعلونها تبدو انفعالية من قبل ايران*. فالموارد الأخرى للبترول في الوقت الحاضر كافية ، ولن تتأثر الدول الصناعية إن تحطم الخليج وإن توقف تصدير البترول العربي . فكل

(*) حين ذكرت اعلاه القصف الأميركي ، وحين طالبت العراق بعدم السعي لتوسيع رقعة الحرب كنت ومازلت قانعاً بأن توسيع رقعة الحرب هو من مصلحة الدول التي تبيع السلاح . من هذا المنطلق اتساءل : من الذي ضرب الناقلة الكويتية بلغم بالقرب من الباخرة الأميركية التي تكفلت بحمايتها ؟ ومن الذي ضرب المنصة في الأحمدي ثم الصق كل ذلك بايران ليزداد التوتر في المنطقة تمهيداً لامتداد الحرب ؟

لا استطيع اثبات ما أقول إنما أتساءل : ألم تكن الباخرة الأميركية هي التي ضربت الحاملة الكويتية ؟ ألم ينطلق الصاروخ الذي أصاب المنصة الصغيرة البعيدة عن الشاطىء من منطلق اميركي ؟ .. هل بلغت القدرة العسكرية الايرانية أن تنجز ما يُنسب إليها من انجازات ؟ . لو كانت لايران تلك القدرة فلماذا لم تتمكن خلال سبع سنوات من اكتساح العراق ؟. أين التناسب بين عجز ايران على جبهات القتال وبين قدرتها العجيبة على بث الرعب في كل سابحة على مياه الخليج ؟ هل تحمل الدول المتقدمة ايران محمل الجد حين تهدد كل الخليج بالألغام وبالقوارب الضاربة ؟. ومن أوصل هذه الألغام إلى إيران ؟ من باعها اياها ثم خاف من انتشارها على صفحات المياه ؟. ومن أين تصل إلى أيران وبأية واسطة نقل وصلت بحيث لم تتمكن الدول المتقدمة من ضبط وصولها ؟. ما هو السر الحقيقي لأفواج كاسحات الألغام من كل انحاء العالم تأتي إلى الخليج بكثافة عجيبة لم تشهدها الحروب العالمية من قبل ؟ . ألا تملك الدول المتقدمة . وسائل لا حصر لها من أجل منع ايران من تهديد مياه الخليج بالألغام لو شاءت أمن تلك المياه ؟ .

تحطيم في الخليج يعني مبيعات جديدة من صناعات الدول المتقدمة لدول الخليج . وإذا توقف ضخ البترول العربى لسنحت لشركات البترول الكبرىٰ بيع العالم البترول غير العربي بأسعار فوق الخيال .

واعود لأحداث الحرب لأ لاحظ مع كل متتبع للأمور أن الجيش الايراني يواصل الصمود بل يقوم بهجمات معاكسة موفقة وقوية بالرغم من التفكك والتفسخ السائد في العاصمة طهران ، وبالرغم من حوادث القتل والاغتيال والقنابل والمتفجرات التي يذهب ضحيتها اعداد وفيرة من المسؤولين ومن الشعب . إن التعليل الذي اراه مقبولاً لهذه الظاهرة يدعم الفكرة التي سبق ذكرها . فأميركا تمكنت من فصل وإبعاد الجيش الإيراني عن الاحداث السياسية واتفقت مع نخبة من الضباط القادة على دعم الجيش بكل ما يلزمه إن امتنعت قطعاته عن الانسياق في شباك الأحداث اليومية الدموية في انحاء البلاد . إن تبعية جيش ايران المطلقة لارادة اميركا لا يمكن أن يختلف عليها عاقلان . ولولا هذه التبعية لتفككت أواصر مختلف القطعات والأسلحة ، ولانهمكت في مختلف التيارات والمشارب السياسية الداخلية ، ولانهزمت ايران . فالضباط الايرانيون الذين يمسكون بزمام وحدة الجيش هم ازلام اميركا . ولولا قبولهم لنصائح اميركا لما زودتهم بالسلاح ، وإن لم تزودهم بالسلاح وبالمعلومات العسكرية التي تلتقطها الأقمار لانهزمت ايران .

والآن ما هو الحل ؟..

إن مجرد التفكير باقتراح حل هو نوع من التبجح الذي لا قدرة للغة على وصف صاحبه . ولكن لابد من التفكير والبحث عن خروج من هذا المأزق الدموي . فترك الأمور تجري في المجرىٰ الذي يريده لها العالم الصناعي سوف يؤدي إلى عواقب حضارية وماليه وبشرية على كل المنطقة يصعب تصورها ولا يدرك مداها إلا الله . اما ايقاف الحرب قبل أن تنجح اميركا بتوريط العرب فيها وقبل تفاقم اعداد الضحايا والمشردين والمفجوعين فسوف يتطلب تضحية كبرىٰ من العراق ومن ايران ومن الدول العربية الأخرى . وإن امكن ايقاف الحرب على حساب أن يدوس بعض أولي الأمر على كرامتهم بأنفسهم لأفضل من أن تداس تلك الكرامة من قبل الخصم ، وأفضل من أن يتحقق للاجرام الصناعي أربه في العرب وايران على حد سواء .

على الأشراف من حكام العرب الحوار مع إيران ، ومع كل طرف ايراني خارج ايران من خلال كشف الدول الكبرى التي تسعى نحو خراب المنطقة ومن خلال الموضوعة التالية :

« نحن على استعداد لجعل العراق يتوقف عن الحرب وينسحب من الأراضي الايرانية بشرط أن تلتزم ايران بحدودها فلا تتدخل بشؤون الغير ولا تحاول تصدير ثورتها . ويعلن العرب الاستعداد لاجراء حوار ومفاوضات لحل كل الأمور منذ ما قبل الحرب حتى نتائجها وآثارها . وإن رفضت ايران هذا الاقتراح يعني ذلك أنها تحب البقاء مطية للشيطان الرجيم .

وعلى كل الاعلام العربي أن يتوجه إلى الشعب الايراني وإلى افراد الجيش الايراني موضحة لهم أن العرب لا يريدون لايران سوى الخير شريطة ألا تتدخل بشؤونهم ، وأن الدماء المسفوحة لا تفيد سوى اعداء العرب واعداء ايران على السواء . يجب اشعار الشعب الايراني أن ممارسات حكم الآيات لا يمت إلى الاسلام بصلة إنما يمزق اوصال ايران ، وسيؤدي إلى زوال الآيات ليقع شعب ايران في حكم ديكتاتورية عسكرية تأتمر بأمر عدو الشعوب الأكبر .

يجب احراج الحكم الايراني باظهار صدق النوايا العربية ، ويجب الكف فوراً عن استخدام كلمة الغرس .

والكلمة الأخيرة في موضوعي :

إن عداء الشرق والغرب موجه إلى طرفي النزاع وإلى الإسلام القادر على منح العالم البديل العقائدي الأفضل من نظريات الشرق الشيوعية وممارسات الغرب المادية البحتة . وإن مكن الغرب ايران من النصر فلن يكون نصرها لصالح الشعب الإيراني على المدى الطويل ، وإن حدث أن انتصر العراق فلن يكون ذلك في صالح العراق أو الاسلام ، إنما سيؤكد الغرب على الطرفين أن لا قرار لهما سوى في ظل ما يريده الغرب . اما الشرق فيتفرج ضاحكاً لأن كل المنطقة ستسقط ثمرة يانعة في يده في النهاية نتيجة لحماقة الغرب وجشعه الذي لا يعرف اية حدود .

هل لايران أن تعي المسؤولية التاريخية الواقعة على عاتقها فلا تتصرف تصرف السكران الذي يصبح اداة من اداوات الشيطان ؟

وهل للعراق أن يسهم في تحمل مسؤولية تورطه بالرغم من أن الفخ نُصب له باحكام ؟

وهل للدول العربية أن ترصد كل امكاناتها لاصلاح ذات البين بدلاً من أن تتردى بين حجرى الرحى ؟ .

☆ ☆ ☆

ملاحظة : وهذه المقالة كتبتها قبل سنوات حين كنت أظن بأن الشيوعية هي العدو الحقيقي القوي للولايات المتحدة والغرب . ولقد تغيرت قناعتي بعد زيارة موسكو كما بينت في المقالتين الأولتين فى هذا الكتاب .

التصنيع والعامل والفلاح والجندية الإجبارية ... وتخريب البلاد !

هناك كلمة حق يراد بها باطل ! أذكر أنى قرأت هذه الكلمة مع مثال عليها بقلم المرحوم أمين سعيد . لقد أثارت هذه الكلمة إعجابى لعمق مفهومها ولذلك اسمح لنفسى باشتقاق أو ابتكار كلمتين قياساً عليها مع الأمثلة التى توضح الابتكارين :

١ - عمل بناء يُراد به التحطيم (عمل بناء جزئى يراد به تحطيم كلى) .

٢ - قانون بنّاء يراد به تحطيم القوانين التى يستند عليها الاقتصاد .

الأول : ينظر السواد الأعظم من مواطنى الأمة العربية إلى التصنيع على أنه الطريق الوحيد نحو السعادة ونحو حل مشاكل مجتمع الوطن العربى . وأنا كنت من هؤلاء أيضاً . فى مكان آخر من هذا الكتاب شرحت ضرورة الأمن الغذائى وأسبقيته على التصنيع بالنسبة للعرب لأن كل تصنيع على حساب حاجات الشعب الغذائية الأساسية هو مجازفة خطيرة . وبكلمات أخرى : بعد استتباب الأمن الغذائى وإنتاج كفاية الشعب يجوز لنا رصد القوى الإضافية لتطوير التصنيع . أما أن نهمل إنتاج الأغذية لننتج صناعات على أمل بيعها داخلياً وخارجياً فهو أمر خطير . والدول المتقدمة أكبر من أن ننافسها أو نبزّها فى اختصاصات نشتريها منهم . بل إن مصلحة الدول المتقدمة تكمن فى أن نبتعد عن أسسنا الزراعية وندخل الميدان الصناعى فنخسر الصناعة والزراعة على حد سواء . فمن أجل تصنيعنا يبيعوننا مصانع غير حديثة مقابل عملتنا الصعبة . وبعد فشلنا الصناعى يبيعوننا الغذاء والصناعة .

فى هذه الأجواء حيث الصناعة تسحر الحكام والمواطنين وكأنما هى البلسم الشافى لكل مصائب الأمة تنشأ لدى دولة عربية فكرة تأسيس مصنع للجرارات الزراعية (تراكتور) . وهذا عمل بناء حقيقى من ناحية المبدأ ولكن كيف ننظر إلى عمل البناء هذا إن كان التطبيق على الشكل التالى :

انطلاقاً من فكرة تأسيس المصنع تمنع الدولة إستيراد التراكتورات منعاً باتاً . ويحصل

ذلك قبل وصول المصنع وقبل ظهور إنتاج التراكتورات محلياً فتتأثر الزراعة فى كافة أنحاء الدولة إلى أن يظهر الانتاج المحلى لنجده غير كاف لا كماً ولا نوعاً ، ولنجده يكلف المواطن فى النهاية أكثر من أحدث إنتاج خارجى . هذا فضلاً عن اضطرار الفلاح لبذل ماله وكرامته من أجل الحصول على تراكتور . ولقد وصف ذلك الكاتب الرائع محمد الماغوط فى تمثيلية الأستاذ الفنان دريد لحام ببلاغة رائعة . لقد شَرَحَتْ التمثيلية المشكلة بوضوح تام أضحك كل متفرج دونما استثناء . لكن حفنة من المتفرجين ضحكت فى الأول ، وبكت قلوبها من بعد لأن وعيها العميق لأبعاد المثال فى التمثيلية جعلها تدرك أن عمل البناء الصغير (تأسيس المصنع) أدى إلى تخريب الخدمة الزراعية لدولة بكاملها ، وأدى إلى تناقص الانتاج الفدائى وإلى خسارة أراضى كان يمكن حرثها والاستفادة من ثمرها لو لم ينقطع استيراد التراكتور .

فهل أكون بعيداً عن الواقع حين أتساءل : هل صدر قرار تأسيس المصنع بشكله المذكور انطلاقاً من خدمة المواطن أم انطلاقاً من وضع العصى فى عجلة تطور الزراعة والانتاج ؟ وهل يدرك مُصْدِرُ قرار تأسيس المصنع مقروناً مع منع الاستيراد أن تصرفه سيؤدى إلى تناقص المحاصيل ؟ إنى أشك فى ذلك وأعتقد بوجود كيان مُغْرِضٍ « ابن حرام » أوحى له بالقيام بعمل البناء هذا « فالكيان المغرض » هو الذى درس بذكاءٍ علمى احصائى الأثر التخريبى لعمل البناء .

بالطبع سوف يسألنى قارىء : وكيف كان يجب أن يكون شكل قرار تأسيس المصنع الجديد ؟ أليس من الواجب حمايته خوفا من أن تحطمه البضائع المستوردة ؟ . وسوف يسألنى قارىء آخر : وما هو هدف « ابن الحرام » الذى أدعِى أنه هووراء قرار تأسيس مصنع الجرارات ؟ وفيما يلى أجيب على السؤالين بادئاً بالملاحظة التالية : إن « ابن الحرام » لم يبعث من عنده بفكرة مصنعْ الجرارات بالضرورة إنما انتقى من الأفكار المحببة والمطروحة على بساط البحث فى الوطن إحداها ودرس طريقة تنفيذها بعد تجويفها أو إفراغها من مضمونها البناء .

(أ) إن أفضل طريقة لتأسيس مصنع التراكتورات هو فى إشراك القطاع الخاص الذى سيحرص على ريعية المصنع . وتتولى الدولة دور مراقبة القطاع الخاص للحد من الجشع ولضمان النوعية والصيانة . أما إن كان لابد للدولة من تأسيس المصنع فلابد أن يقترن قرار التأسيس بالسماح باستيراد التراكتورات مع قطع التبديل طالما المصنع الوطنى لم ينتج أو

طالما لا يستطيع تلبية كافة الطلبات . بل من الواجب حتماً استمرار استيراد التراكتورات وقطع التبديل بعد نزول التراكتور الوطنى إلى السوق شرط تحميل الاستيراد ضريبة إضافية تتراوح بين ١٠ - ٢٠ ٪ . فإذا كان المصنع الوطنى عاجزاً عن الانتاج المنافس بعد أن تحميه الدولة بالنسبة المذكورة فلن يعود مصنعاً وطنيا إنما مقبرة لأموال الوطن وللأمن الغذائى . إن منع دخول الجرارات الأجنبية سيفرض على الوطن استخدام جرارات ذات تشكيلة صغيرة ومن نوعيات ضيقة لا يمكن للدولة تحديثها وتطويرها لأن مقومات التحديث والتطوير الصناعى لا جذور لها على الإطلاق . ولن تمضى أعوام قليلة حتى نجد أن الانتاج الوطنى من الجرارات أصبح متأخراً وقديماً ، وعلينا ألا نستغرب أن هذا الجرار الذى صار قديما أصبح يكلف أكثر من الجرار الحديث المستورد.فالمصنع الوطنى لايعدو كونه مؤسسة لتجميع قطع مستوردة بنسبة ٩٠ ٪ لكن المصانع الأجنبية التى كانت تصدر إلينا مختلف القطع لم تقف فى تطورها إنما حسّنته وتفادت كل المساوىء التى برزت من خلال استعمال النموذج القديم وأنتجت نموذجاً جديداً يعتمد على قطع حديثة بحيث لا يحتاج للاستمرار فى إنتاج القطع التى يحتاجها ويجمعها المصنع الوطن . لذا نجد المصانع الأجنبية تبيعنا فى بادىء الأمر كل موجوداتها من الستوك الهالك من مستودعاتها . ثم تصنع لنا القطع من النماذج القديمة بأسعار تفرضها علينا لأن مصنعنا لا يستطيع التماشى مع الانتاج الحديث . وبذلك نكون قد وضعنا أنفسنا ووطننا فى قفص فولاذى مفتاحه فى أيدى المصانع الأجنبية وأن مصنع التراكتورات أصبح عالة على موازنة الدولة وعالة على الزراعة فى الوطن وعالة على الأمن الغذائى للشعب . إن أمثال هذا المصنع هى بكتريا لتفسيخ البنيان الاقتصادى للوطن .

(ب) أما « ابن الحرام » الذى أسهم فى كيفية تأسيس مصنع التراكتورات فله هدف بعيد . فمن خلال إطلاعه على شؤون مختلف دول العالم من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب يعرف أن نتيجة تأسيس مثل هذا المصنع بتلك الشروط يؤدى إلى نقص الانتاج الزراعى وإلى تسرب القطع الأجنبى إلى خارج الوطن . وكلا النتيجتين تؤديان إلى فقر الشَعْب وجوعه . وإذا جاع الشعب اضطر للركض الدائم اللاهث وراء لقمة العيش فلن يفكر بالعمل السياسى ولن يسعى نحو التقدم والتطور إنما سيتأخر لأن الاطمئنان الغذائى والصحى والأمنى هى أسس انطلاق شعب نحو التقدم ونحو البحث العلمى والاختراع . وهذا ما يجب أن يُحجب عن الأمة العربية ، وهذا هو بيت القصيد . إنها مؤامرة بعيدة الأهداف لم يخترقها بعد تفكير معظم الحكام فى الدول العربية بل وفى دول العالم الثالث .. وبعض الحكام مازال يفبرك أعمال بناء تؤدى إلى التحطيم .

ولا يجوز ان يغيب عن بالنا أن النتيجة الفعلية لتأسيس مصنع التراكتور بالشروط المعروفة تعنى حرمان كل الشعب من الاحتكاك التطبيقى ومن الاستفادة من أحدث إنتاج العالم فى هذا الميدان .

الثانـى : فى عهد الوحدة بين سوريا ومصر صدرت قرارات لحماية العامل والفلاح جعلت تسريح أيا منهم شبه مستحيل . كان التبرير الاعلامى لذلك رائعاً جداً يتقبله كل عقل سليم ، لكن المضمون العملى لتلك القوانين .. تقصم ظهر الاقتصاد الوطنى وتخرب الأخلاق : فصاحب الأرض الذى يؤجر أرضه إلى فلاح فلا يستطيع إخراجه منها أو فسخ عقد الايجار يفضل تركها بدون زراعة على أن يؤجرها لتصبح وكأنما هى ملك للفلاح الذى يعطيه القانون حقوقاً شبه استبدادية يمارسها على صاحب الأرض . وسوف يسعى كل صاحب أرض بقدر الإمكان الاستغناء عن توظيف الفلاحين فى أرضه لكيلا يصبحون عبئاً لا يُحتمل بعد التوظيف لأن عقد التوظيف يفرض على صاحب الأرض الاحتفاظ بالفلاح إن ربحت الأرض أم خسرت ، إن خرج الزرع أو لم يخرج ، إن هطلت الأمطار أو لم تهطل ، إن صار طلبٌ على الانتاج أو لم يُطلبْ . فكم من مرة انخفض سعر أصناف من الخضار بحيث لا يغطى أجر قطافه ونقله إلى السوق .

فنتيجة هذا القانون لم تأت بالخير على الفلاح ولا على صاحب الأرض ، فضلاً عن تقلص مساحة الأرض المزروعة . وانخفض ما يصرفه أصحاب الأراضى عادة على استثمار الأرض . فعدد الفلاحين إذن ينقص ليصبح قسم منهم بدون مورد ، وينزح بعضهم بالضرورة إلى المدينة لتزداد الأعباء هناك . والمساحة المزروعة تنقص فتنخفض كميات المحاصيل ، أى أن الأفواه الجائعة تزداد بينما يقل الغذاء . لكن صيرورة نسبة من الفلاحين بدون مورد تقلل من عمليات البيع والشراء . وبالطبع سوف تبقى أموال صاحب الأرض الذى كان سيدفعها أجوراً وثمن بذار ومعدات فى جيبه لا تعمل ولا تنزل إلى سوق البيع والشراء لتساهم فى إحيائه وانتعاشه .

والوضع مع حماية العامل مشابهة لما شرحناه عن حماية الفلاح . والنتائج تصبح كما يلى : سيفكر صاحب المصنع أو المتجر مرتين قبل توظيف أى مستخدم وسيسعى جاهداً لخفض عدد ما لديه من المستخدمين والعمال . وإن كان يخطط لتوسيع أعماله أو مصنعه فسوف يتريث وسيلغى مخططات التوسيع ويتوقف عن بذل الاستثمارات الجديدة .

فموارد العمال تنخفض ، والدكاكين التى كانت ستشترى منها طبقة العمال سينخفض

البيع لديها لأن قسماً من العمال أصبح بدون مورد . ووقف استثمارات أصحاب العمل سينخفض من دخل التجار والمؤسسات التى كانت ستنفذ الأعمال التى كان يخطط لها أصحاب العمل . فالدورة المالية تنخفض والانتاج الصناعى ينخفض والخدمات أيضاً . وملخص ذلك عندما نجمع الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات هى :

- سيتراجع إنتاج كل هذه الفروع . فالمحاصيل الزراعية تنخفض والانتاج الصناعى ينخفض ، ولأن الكميات انخفضت دون أن ينخفض الطلب عليها نجد أن الأسعار ترتفع باستمرار .
- إن انخفاض المحاصيل الزراعية والمنتوجات الصناعية تعنى انتشار الشح والنقص على المواطنين . وأول من تصيبه سهام ذلك هم ذوى الدخل المحدود من عمال وموظفين . وهؤلاء هم الذين أراد القانون حمايتهم فإذا به يصيبهم بالدرجة الأولى . فالأسعار ارتفعت والكميات المعروضة انخفضت ، فإما أن يجوعوا أو يلجؤوا إلى طرق غير شرعية لكسب المال اللازم - وهذا هو باب تخريب الذمم وأخلاق الشعب .
- تسميم العلاقة بين الفلاح والعامل من جهة بعد حصولهم على حقوق استبدادية وبين أصحاب العمل من جهة أخرى بعد منعهم من حق تسريح العامل إلا بشروط قاسية . لقد سلط القانون أضواء سامة على صراع طبقى لم تكن له تلك الوطأة على المجتمع فى الوطن العربى ، وغذى القانون التفرقة والتمييز ، وانحسرت إلى حد بعيد تلك العلاقة الإنسانية التى كانت تربط صاحب العمل بعماله ففى الماضى كان يرى فيهم كائنات تحتاج إلى حمايته لكن القانون قلبهم إلى أنداد عنيفة تحتمى بقانون جائر .

بعد كل ذلك لابد لى من تكرار التأكيد على أن الذى بدأ فى إصدار مثل هذه القوانين لم يكن ليدرك أبعاد النتائج ، ولم يكن له من رجالات حاشيته من يستطيع اختراق الأحداث ليصل إلى النتائج لأنه أبعد عن نفسه كل من كان يقول له لا ! ... فالرئيس جمال عبد الناصر أصدر القوانين الأولى بهدف تقليص قوة وسلطة أصحاب المال وكان يكرر دون انقطاع بوجوب أخذ « طيارات ودبابات » أصحاب الأموال منهم فيكفوا عن محاربته . أى أن الرئيس أراد إضعاف أصحاب المال دعماً لسياسته التى كان يراها أفضل لمستقبل الأمة . ولم ينتبه الرئيس إلى أن « ابن الحرام » إياه تولى التأثير بطرق ملتوية وقذرة وجهنمية ليجعل الرئيس يعتقد بما لا يقبل الشك أن أصحاب المال

هم أعداؤه وأعداء إرادة الشعب . أما هدف « ابن الحرام » فهو تحطيم الزراعة والصناعة ورأس المال الوطنى وأخلاق الشعب لكيلا تقوم للأمة العربية قائمة من بعد .[*]

وتبقى ملاحظة لابد لى من ذكرها : كل الدول المتقدمة صناعياً - بدون أى استثناء - لا تمنح عمالها وفلاحيها الحقوق التى نوهنا عنها قبل قليل . وبفضل عدم وجود هذه القوانين نجد النشاط الاقتصادى يترعرع ونرى العمال فى أفضل حال ، أما الدول الاشتراكية حيث يصعب فصل العامل عن عمله نجد العمال لا تكاد تملك أكثر من الحد الأدنى للعيش . وإنهم يحسدون زملائهم فى الغرب ويحلمون بكل ما يأتى من الغرب . والصناعة متأخرة هناك كما شرحنا فى فصل « هل وصلت الشعوب الشيوعية إلى دياجير الظلام ؟ » .

إن إلزام صاحب الأرض وصاحب العمل بالاحتفاظ بالعامل والفلاح هو مأساة دفع ثمنها الفلاح والعامل والاقتصاد الوطنى كله . إن هذا الالزام هو دفع للعامل وللفلاح إلى الكسل والتراخى والإساءة ولتنكيد جو العمل . والسلع المنتجة له تكون بذات الجودة كما كانت من قبل لأن صاحب العمل أصبح أضعف من أن يلوح بعقوبة إلى العامل المهمل . أما لو كان صاحب العمل حراً ، ضمن قانون عمل إنسانى يراعى الحقوق ويراعى الواجبات ، وإن كان العامل يدرك إمكان فصله عن العمل إن لم ينضبط لوجدنا مستوى العمل يرتفع عالياً وعدد العمال يزداد فتنتشر البحبوحة والسيولة .. ويرتفع شأن الوطن والمواطنين .

إن عدم إلزام صاحب العمل بالاحتفاظ بالعامل سيجعله ينطلق فى التوظيف لدى ظهور أية بادرة بالحاجة إلى عمال لأنه قادر على صرفهم حين تزول فرصة تشغيلهم . وهناك ملايين الفرص الموسمية والطارئة للتشغيل لا يلجأ إليها أصحاب العمل خشية الالتصاق الأبدى بالموظفين الجدد .

إن إمكان التلويح بالعقوبة لعامل مهمل وإنزالها به إن لم ينضبط لا تعنى استبداد صاحب العمل إنما ذلك من البديهيات الأولى لسير العمل بشكل منطقى ولجودة المنتوجات[1].

• • •

(١) فى الفصل المقبل اقتبس مقتطفات حية من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر وأعلق عليها .

فى هذه المجموعة من الملاحظات تأخذ خدمة العلم أوالتجنيد الإجبارى مكانة خاصة ! فلو طالب مواطن بتخفيض زمنها إلى النصف لاتهمه بعضهم بالجهل . أما لو طالب هذا المواطن بإلغائها فى الأصل لاتُهمَ بالخيانة العظمى لأنه يعرض حياض الوطن لهجمات العدو ! .

لاشك فى أن كل مواطن صادق مستعد للبذل من أجل الذود عن الوطن ولاشك فى أن صدور قانون الخدمة الاجبارية نبع عن إرادة وطنية صادقة وصافية . لكن التطبيق العملى خلال قرابة ٤٠ عاماً والأموال المستهلكة من أجلها يثبت أنها انهكت ومازالت تنهك الوطن بأشكال متعددة . وإذا ما تطرقنا إلى النتائج العملية لمجموعة الحروب التى خاضتها الجيوش العربية مع الأعداء لتوجب علينا أن نتساءل عن الجدوى العملية لكل ما حدث . ولربما يعترض قارىء قائلاً : صحيح أن نتائج كل الحروب لم تسترجع شبراً واحداً من مخالب العدو إنما ازدادت خسارتنا من أرض الوطن على كل الجبهات واستشهدت الألوف المؤلفة من الشباب ، ولكن ما كان آل إليه مصيرنا لو لم يكن لدينا جيوش قوية مدعومة بالاحتياط ؟

لست بعاجز عن الجواب وسوف أقول وجهة نظرى كما هى : لو لم يحارب العرب لما خسروا أية أراضى إضافية ، ولما خسروا أرواح الشهداء ولعادت مئات المليارات من الدولارات المصروفة على التسلح بالخير على الوطن . إن نواة الجيوش العربية قبل ٣٥ عاماً كانت سليمة . فلو تم الحفاظ على تلك النواة واكتفى الجيش بالزيادة الطبيعية التى تنشأ عن المتطوعين فى الجيش عن رغبة وإقبال ثم صُعِّدَ التدريب بجدية وسخاء لكان العرب ، فى رأيى ، أقدر على رد العدوان . فالعدد القليل المنظم أقدر على تنفيذ مهمات الدفاع من كثرة سيئة التدريب . وإن نظرة متفحصة على ضباط الجيوش العربية من الرعيل الأول تثبت قدرتهم على حمل الأعباء ورغبتهم الفعلية فى تصعيد تدريبهم الذاتى وتدريب جنودهم بجدية وغيرية وعلم .

لكن هدف أعداء الأمة العربية هو امتصاص الثروات العربية لتعود إلى جيوب الأجانب على أسهل سبيل .

ومن أجل إذابة أموال العرب يجب حشرهم فى معارك عسكرية يتأذون منها فيشعرون بضرورة الخدمة الالزامية مع كل ما يقترن بها من أسباب ضخ الأموال إلى الخارج مما يصيب الوطن العربى بإسهال دائم أمنى واقتصادى ومالى لا حدود له .

ويجب أيضا التخلص من وقت لآخر من كل وجبة من الضباط مضى عليها فى الخدمة ما يكفى لتصبح ذات ثقافة عسكرية متقدمة وذات تدريب رفيع ولها علاقة إنسانية جيدة مع أفراد الجيش . ولا يمكن إجهاض قدرة الجيش إلا بتسييسه !

لننظر إلى أعداد الشباب التى دخلت دوامة الخدمة الالزامية فى سورية منذ أوائل الخمسينات . إنى أقدر عددهم بمليونى شاب خلال ٣٥ عاماً . كل من هؤلاء قضى وسطياً عامين من ريعان شبابه بعيداً عن الانتاج العلمى أو الاقتصادى ، وكان يتقاضى راتباً لأقل من الكفاف . كل من هؤلاء قطع انسياب مستقبله بسبب جندية إجبارية مجهولة النهاية ! فهل يتم تسريحه بعد انتهاء المدة القانونية أم ستظهر أسباب موجبة تقتضى الاحتفاظ به إلى أجل غير معلوم ؟ فإن كان ترك أحدهم دراسته فى مرحلة من مراحل الدراسة فهل سيستطيع العودة إلى جدية المقعد الدراسى بعد ابتعاده عن أجواء الدراسة تلك الفترة الطويلة حيث يكون اكتسب عادات وترهلات لا تتناسب مع طالب العلم ؟ . وإن كان أحدهم قد ترك عمله فى مصنع فهل سيجد مكانه شاغراً حين يُسَرَّح أم أن صاحب العمل يكون قد اعتاد على بديل له ؟ كم من هؤلاء المجندين كان يخطط لمستقبله فإذا بعامى التجنيد القاحلين يفرضان عليه تقويض آماله ليقنع بمصير أقل من القليل بالقياس إلى طموحاته السابقة ؟ . منذ وصول هؤلاء الشباب إلى سن الخدمة وُضعت عليهم حواجز وعقبات لا حصر لها ، فلا جواز سفر ولا زواج ولا مغادرة وطن من أجل سياحة ولا عمل ولا دراسة إلى أن ينهى الخدمة .. والوقت بين بلوغه سنّ « دفتر الخدمة » وإنهاء الخدمة قد يبلغ ستة أو سبعة سنوات ! ..

٢ مليون مجند فى سوريا فقط على مدى ٣٥ سنة = ٧٠ سنة من عمل شباب منتج ضاعت على سورية هباء منثوراً ! ٧٠ عاماً من المصاريف أنهكت كاهل ميزانية الدولة من أجل جندية إجبارية لم تؤد فى نهاية المطاف إلا إلى زيادة الأراضى التى يحتلها العدو ! ٧٠ سنة انقلبت من كفة الانتاج إلى كفة الارهاق ، فكان أثرها السلبي مضاعف الصورة .

ورغم كل ذلك ، هل أدين قادة الجيش أو قيادات الدولة الذين فى عهودهم حصل ذلك وما زال يحصل ؟ . كلا لن أفعل إنهم لا يهدفون بعملهم إلى الاساءة إنما وُضعوا فى ظروف مصطنعة ليحصل كل ما حصل . انهم جنود وضباط بواسل قاموا بأعمال بطولية لن ينساها لهم التاريخ وضحوا بمصائرهم وأرواحهم من أجل الوطن ! .. إنه « ابن الحرام » بذل الكثير وبطرق أبعد من بعيدة عن الطريق المباشر لوضع القادة المذكورين فى ذلك الموضع .

« فابن الحرام » هو المستفيد من شراء السلاح والذخائر وكل ما يحتاجه الجيش من العدد والعتاد . « وابن الحرام » هو المستفيد من أن دولة سوريا خسرت إنتاجية ٧٠ عاماً من إنتاجية الشباب ... وهو المستفيد من أن سوريا لم تعد تقف على طريق التطور لتصبح منافسة إنما انقلبت إلى قيمة سلبية مُستهلِكه ومستَهلَكَة غير قادرة على النهوض والنمو ... ومثل سوريا باقى العرب بشكل أو بآخر .

اقوال للرئيس عبد الناصر وتعليق عليها

« فى محاضر محادثات الوحدة » الصادرة عن مؤسسة الأهرام في اغسطس ١٩٦٣ بتقديم من السيد محمد حسنين هيكل جاء ما يلى من كلمات الرئيس عبد الناصر حرفياً :

« وبعدين ما هو سلاح الاقطاع .. وما هو سلاح رأس المال ؟ هو المال .. الطيارات عندهم هي الفلوس .. الدبابات هي الفلوس .. يعني الفلوس بتشتغل لهم كالأسلحة بالنسبة للجيش .. انتهى هذا كله تقريباً فى مصر » . صفحة ٨٨ عمود ٢

« .. الرجعية ورأس المال لن تطمئن إلا إذا اغتصب الحكم وحكمت لصالح الطبقة بتاعتها تحت اسم الديمقراطية بتاعت خالد العظم اللي هي ديكتاتورية رأس المال .. ديكتاتورية الرجعية » صفحة ٨٩ عمود ١

« هو النقطة التى بأقولها أنه لازم الثورة تقضى على الاقطاع ورأس المال ... » صفحة ٨٩ / ٢

« ما هو لابد أن نتحرر من الاقطاع ومن سيطرة رأس المال .... وعزل اعداء الشعب ... » صفحة ١٠١ / عمود ٣

« هنا في ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ... الطلائع الثورية قامت واستولت على الحكم من مين ؟ .. من الرجعية ومن رأس المال اللي كانوا ماسكين الدولة وبيحكموا .. صفينا الاقطاع وصفينا الرأسمالية .. » صفحة ١٠٢ / ٣

« .. عدوك الأول هو الرجعية وقد تتحالف معاه الاحزاب الشيوعية مرحليا .. هذا العدو حيحاربك .. بسلاح المال .. المال بالنسبة له هو الدبابات وهو الطيارات .... وحيحارب بكل الأسلحة ... » صفحة ١٦١ / عمود ١

« .. ولكن الواجب أنه نجرد اللي بيرشى من اسلحته .. إذا جردت اللي بيرشى من اسلحته مش حيقدر يحاربك .. إذا جردته من الطيارات والدبابات اللي هي بيستخدمها ..

راح يحاربك ازاي ؟ الطيارات والدبابات هي الفلوس .. إذن هو سلاحه ايه ؟ المال ..»
صفحة ١٩٧ / عمود ٣

☆ ☆ ☆

فلماذا هذا الهجوم المسعور الحاقد على اصحاب رؤوس الأموال ؟ ولماذا هذا التفسيخ الطبقى الذي يوزع ويجزء الشعب الواحد إلى فئات تحارب بعضها البعض .. ما هو التفسير المقبول وطنياً لخلق العداوات ولتكريس الانقسام والتفتيت لجمهور الشعب الواحد ؟ .

إن كان الرئيس عبد الناصر يعتقد أن البورجوازية التي يعنيها هي الطابور الخامس للدول الاستعمارية في الوطن العربى فهو على ضلال !.. إن الهدف الحقيقى والاصلى للدول الاستعمارية هو قصم ظهر تلك الطبقة بالذات ! فهي صاحبة النشاط الصناعي والاقتصادي والتي لها خبرة عريقة واتصالات عميقة ومتشعبة . فالرئيس على خطأ كبير حين يصفها بالرجعية والاقطاعية .. إن هذه الطبقة هي التى لا يريد الغرب أن تقوم لا قائمة لأنها هي الوحيدة التى تستطيع الوقوف نداً لند مع الدول المتقدمة .

إن هذه الطبقة هي الخلايا الخمائرية الحية التي تدفع الاقتصاد الوطني نحو العلى . وبقتل تلك الطبقة تزول مناعة الدول العربية وتصبح مترهلة ، استهلاكية ، تابعة ، ذليلة تنظر إلى الدول الأوربية الغربية نظرة المتسول إلى عز وجل .

في عهود تلك الرجعية كان المواطن السوري يشترى بليرته السورية ماركاً ونصف المارك الألماني الغربي ، والمواطن المصري يشتري بالجنيه ١٤ ماركاً !... اما الأن بعد زوال ما يسمى بعهد البورجوازية فالليرة السورية لا تشتري سوى جزءاً من ١٤ من المارك الواحد والجنيه المصري يشتري ماركاً وحيداً ! ولقد انحدرت وانهارت قيمة الليرة والجنيه خلال الفترة الواقعة بين كتابة المقالة وبين تصحيح مسودة طباعتها .

في عهد تلك البورجوازية كانت كل مصانع البورجوازية اياهم تعمل وتربح وتستورد وتصدر وتوزع حسب اسس اقتصادية سليمة . أما الآن فالسواد الاعظم من المصانع المؤممة في كل الوطن العربي من الخليج إلى المحيط يخسر وهي عبء رهيب على الدول وعلى الشعب ولا يستفيد منها سوى عدد ضئيل من المتسلطين الانتهازيين الذين يحلبون المصانع حتى الرمق الأخير . والمستفيد الأكبر هو الدول الصناعية التي تبيع إلى الوطن العربي

المصانع وقطع التبديل حسب شرحنا المفصل في فصل « من حقن الوطن العربي بوباء التأميم » .

ويقول الرئيس عبد الناصر أنه يريد « تجريد اللي بيرشي من أسلحته » ... فأين الواقع المحسوس من الكلام النظري المعسول ؟. هل اختلفت الرشاوي بعد ظهور الحكومات الثورية في البلاد العربية ؟. نعم !. لقد اختلفت حقاً !.. ففي عهود البورجوازية كانت في سورية ومصر صحف ومجلات معارضة تلسع ظهور المرتشين وتقف لهم بالمرصاد . وما أن تفوح بادرة رائحة من بوادر رشوى حتى تستلمها المعارضة وتسلط عليها وعلى مرتكبها الأنوار .. مما جعل عملية الرشاوي في حدود !.. أما بعد سيادة الثورات ذات الحاكم الفرد وبعد سحق المعارضة وقتل الصحافة التي لا تلهج بالثناء الدائم على الحاكم فقد استشرت عمليات الرشاوي إلى حدود أشمل من أن يصدقها عقل ... ولا من منادٍ يستطيع التنويه عن هذه العمليات . ولقد قلت في مقالة أخرى ان ثروة « مُعدَم سابق » تضخمت في عهود الثورات إلى أن بلغت ارقاماً تشابه ميزانيات دول صغيرة بكاملها !.. واعداد هؤلاء « المعدمين السابقين الذين لم يكونوا يملكون شروى نقير » بلغ حدوداً لا تصدق ... وكلهم سَبَحَ أو ما زال يسبح في افلاك الحاكمين الأفراد الذين يسكتون عن ثروات اتباعهم وأزلامهم .

وعلينا ألا ننسى أن كل الدول التي عملاتها تقوى وشعوبها تنهض وتمعن في الرفاهية والتعالي على دول العالم الثالث وعلى كل الدول الشيوعية هي دول الطبقة المسماة بورجوازية ! إن هذه الدول تطلق العنان المدروس لنشاط الفرد وتجني النتائج الباهرة على حساب المعكسر الشيوعي ودول العالم الثالث . إن استمرار قوة عملات المتقدمين يعني انخفاض قيمتنا !.. إن أثمن اشيائنا وأروع انتاجنا اصبح رخيصاً بالنسبة إليهم ، ولأنهم قادرون على دفع الثمن أكثر من المواطن العربي نجد الدول المتقدمة تمتصنا بالتدريج كما يمتص العنكبوت رحيق الحياة من فريسته . إننا في طريقنا إلى الخنوع !...

والحاكم الذي في عهده يسهل امتصاصنا هو الرجل الذي يدعمه المتقدمون في الغرب ويجندون طاقاتهم للذود عنه . وهم يفضلون استنفاذ طاقاتنا من خلال ابن بلدنا ليظهروا أمام الملأ بريئين وليقولوا في إعلامهم بتعالي وحقد وتشفي : انه حاكمهم !. منهم وفيهم .! وإننا من كل ذلك ابرياء .

يدعونى الواجب التعرض للتساؤل التالى :

وكيف ظهر لدى الرئيس جمال عبد الناصر تلك القناعة بأن رأس المال هو العدو الأكبر للشعب ؟ ففى كتابه فلسفة الثورة لا أثر لمثل هذه الآراء ، وإن النشأة الإسلامية للرئيس لم تكن لتسمح بظهور تلك القناعة . فما الذى حصل له بعد توليه الحكم فجعله يحقد على أصحاب المال ؟

ليس لدى الجواب الشافى على هذا السؤال . ولكن من خطل الرأى الاعتقاد بأن هذا الانقلاب فى فكر الرئيس قد وقع عليه وحياً أو من خلال أحاديثه مع الرئيس اليوغسلافى تيتو أو من قراءة كتاب لماركس . إنى أجزم - دون أن أستطيع الإثبات - بأن الرئيس عاش تجارب حقيقية محسوسة إكتشف من خلالها بوضوح مريب جداً أن أصحاب المال تنادى برأس حكم الثورة !

فى الأسطر التالية أريد الاستطراد الإحساسى محاولاً شرح فرضية ربما تفسر الأحداث التى قلبت فكر الرئيس فأصبح يحقد على كل ذى مال تمهيداً لضربهم ولضرب الاقتصاد بعمليات التأميم التى لم تنبع عن تعقل ودراسة إنما عن حقد . وإنى أكرر أن الأسطر المقبلة لا تستند على أحداث محددة ، لكنى كم أود لو أن الذين عاشوا الفترة المعنية مع الرئيس عبد الناصر تحدثوا وكتبوا بما يعرفون لإلقاء ضوء على الأسباب الحقيقية لذلك الإنقلاب :

بعد تفرد الرئيس عبد الناصر بالحكم وبعد ضرب ما سماه بالاقطاع من خلال إصلاح زراعى هو أبعد ما يكون عن الإصلاح ، لابد من ظهور بذور معارضة لسياسته . وإنه لمن الطبيعى فى أن تتبدى هذه المعارضة لدى المتأذين من الاصلاح الزراعى الذين يرون فيه توجهاً نحو الاشتراكية والشيوعية . فإذا كانت قرارات الحاكم تشير إلى اتجاه يسارى فلابد من أن يلجأ معارضو الرئيس إلى السفارة الأمريكية طلباً للنجدة فالسفارة هى الكعبة التى يحج إليها كل من يحارب الشيوعية . وكل من لديه مخطط لضرب الشيوعية يكشف اوراقه للأمريكيين معتقداً أن سره فى أيدٍ أمينة ومتوقعاً الدعم المطلق . ولا أستبعد أن تأتى المبادرة من السفارة ذاتها هاتفة فى آذان المتأذين والمعارضين قائلة : أليس من الأفضل ايقاف الاتجاه نحو الشيوعية وايقاف صاحب الاتجاه منذ الآن قبل أن تترسخ جذوره ؟ وبما أن الصحافة مراقبة بحزم فلا يمكن للمعارضة نشر وجهة نظرها بشكل مشروع. وبما أن حرية الأحزاب والإجتماعات الحزبية ممنوعة فلابد أن تترعرع عملية الاعتراض فى السر وفى الظلام .

وبعد أخذ ورد وإجتماعات ومشاريع مؤامرات ضد الرئيس يتبلور مشروع عملية سياسية تحت أذن السفارة الأميريكية وسمعها .

ولكن قبل أن تضرب ساعة الصفر لمشروع العملية الإنقلابية يهتف هاتف من السفارة فى أذن الرئيس مباشرة أو بطرق ملتوية خبيثة بما معناه : « أرسل إلى المكان الفلانى فى الشارع الفلانى بالساعة الفلانية رجالك فتجد رؤوس مؤامرة تريد الاطاحة بك وبالثورة . وستجد هناك فلاناً وفلاناً ! .. » ولن تقول السفارة للرئيس أن فلان وفلان يمثلون المتمولين إنما تتركه يكتشف ذلك من نفسه .

ويرسل الرئيس رجاله إلى العنوان فى الوقت المحدد ويجد فعلاً كل ما قيل له عن المؤامرة ويتحرى نوعية المتآمرين فيكتشف انهم من أصحاب رؤوس الأموال لتتولد لديه بذرة عقائدية راسخة ان رأس المال هو عدوه الأكبر .

أما المتآمرين فلن يخطر لهم فى بال مهما بلغ خيالهم أن الذى أوقع بهم وطعنهم من الخلف هو السياسة الأميريكية التى تهدف إلى تسميم العلاقة بين رئيس طيب فى معدنه ورجالات الاقتصاد . وما أن يصحوا من الضربة التى يوقعها بهم الرئيس حتى يلموا اشتاتهم من جديد ويلجؤوا إلى السفارة من جديد فيتآمروا من جديد ولكن بحيطة أكبر وبشراسة أكبر ، وتعطيهم السفارة مباركتها من جديد ، ثم تطعنهم من الخلف من جديد فيقعوا فريسة من جديدلتتصلب فى رأس الرئيس قناعة منطقية تثبتها الوقائع بأن رأس المال هو العدو . وبما أنه هو الوطنى الذى قام بثورته من أجل الإصلاح فرأس المال يصبح بالضرورة ضد الوطنية وعدو الشعب .

وبعد تكرار مثل هذه « الحركات » مرتين أو ثلاثة تتبلور لدى الرئيس فكرة استئصال قوة أصحاب المال بالتأميم وسحق المبادهة الفردية لكل ذى مال .. تماماً كما وضحنا فى فصل : « من حقن الوطن العربى بوباء التأميم ؟ » .

وتفرح السفارة الأميريكية وينسدل ستار آخر من الظلام على اقتصاد الأمة العربية .

هل ثمة سيادة إسرائيلية حقيقية على أميركا ؟

لا أنكر أنى حتى وقت قريب كنت من المؤمنين بأن لاسرائيل أثر جبار على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية . لكنى خلال العامين الماضيين صرت أكثر ميلاً لقناعة أخرى تتوضح من رسالة إلى أحد أذكياء اليهود لا آخذ عليه سوى قناعته بأن الصهيونية هى الحل الأفضل لليهود .

لا أتوقع من قارئى أن يقبل بكل فكرة مما يلى ، لكنى أسأله أن يضع المضمون بعين الاعتبار وأن يتفحص الأمور ثم ليصل بعدئذ إلى أية قناعة يمليها عليه المنطق .

لكن كل مايلى لايغير من المبدأ التالو شيئا : إن الكيان الاسرائيلى هو جسم عدو غريب لن يقبل به المجتمع العربى :

أيها السيد الكريم :

واحد من ألد أعدائك السياسيين ، والذى يحترم ذكائك فى الوقت نفسه يكتب إليك هذه الرسالة . فهل ستقرأها ؟ إن فعلت فأرجوك متابعة قراءتها حتى النهاية بالرغم من البداية المقيتة بالنسبة إليك .

فى العام الماضى تابعت بهدوء ولكن بغضب محرق يصعب وصفه خطابك الذكى . لن أنسى قولك المقرح السام حين قلت بفوقية وتعالى : فقط فى اسرائيل يتجول المواطنون العرب الذين يشهرون برفضهم لدولة اسرائيل بحرية وبدون أن توقع بهم أية عقوبات(*) .

من الناحية الشكلية ، وفقط من الناحية الشكلية ، ربما تكون بقولك هذا على حق ! ولكنى أسألك : هل تؤمن حقاً بصحة جذور النظريات التى طرحتها فى خطابك . أم تظاهرت بذلك فقط ؟ من هم الذين شئت خديعتهم ؟ هل أردت خداع الحاضرين فى الصالة ؟ أم جموع الرأى العام ؟ أم شئت خداع نفسك ؟ .

(*) يقصد بذلك : كل الحكومات العربية ترفض وعاقب النقد من المواطنين بينما اسرائيل تقبل بالنقد حتى من رافضى الوجود الاسرائيلى .

سأبدأ موضوعى بفرضية يستغربها الإنسان . لذلك لن استبعد أن تسخر من فرضيتى ، لكنى لن استبعد أن ادعائى التالى سيدفعك لقراءة رسالتى الكريهة حتى النهاية . فأنا أدعى : « ان كل الدول الصديقة لاسرائيل وأكثرها كرماً وأريحية هى فى الحقيقة أخطر اعداءاليهودية . إن كرم تلك الدول الصديقة لايعكس حباً للاسرائيليين إنما يهدف إلى تجويف الأرض التى تقف عليها الجاليات اليهودية فى تلك الدول . هذا المخطط يتم باستمرار وبطريقة حديثة وماكرة وهادفة لضرب اليهود ! » .

أيها السيد لا نكران أبداً لشدة ذكائك ، ولايجوز إغفال النزعة الطيبة لديك . ولكن يوجد معادلات وتركيبات فى الحياة ذات أبعاد كبيرة جداً بحيث لايدرك الانسان الفرد مهما كان ذكياً ، ولا المجموعة البشرية الصغيرة الذكية أنه هو ومجموعته ليسوا سوى أداة والعوبة فى المعادلات الضخمة ، ولايشعرون ماذا تصنع الأصابع الضخمة بهم ولا يعرفون لأى هدف يستعملون .

أيها السيد ، لن يغير من الأمر شيئا إن صدقت أو لم تصدق بأن العرب أمة ذات حضارة ، لكنهم ممزقين .. ويجب أن يبقوا ممزقين لكيلا يشكلوا قوة لها إرادتها ولها أن تقول كلمتها فى تطور البشرية . بعد عام ١٩٤٥ حصلت عدة « دول » عربية على الاستقلال . فى تلك الدول نهضت الطبقة الوسطى الصحيحة الجسم فى صلبها ، وظهرت تباشير التطور والرخاء . بعد عدة سنوات انسكبت أموال البترول على التطور المتوازن فى تلك الدول وبدأت النهضة الرائعة هناك . إن مشاركة وتوفر مايلى :

١ - أساس سليم واعى من طبقة وسطى ذات ثروة معقولة مع أساس سليم من طبقة الحرفيين وأساس سليم من الزراعة .

٢ - وبلاد آهله بالسكان تؤمن بعقيدة سليمة الأصول .

٣ - وبلاد واسعة غنية بالثروات الطبيعية وتقع فى واحدةٍ من أهم بقاع الكرة الأرضية تشكل بحد ذاتها وبدون إضافات أساساً رائعاً للتطور . فإذا أنصبت فوق تلك المعطيات مليارات البترول لنشأت قوة اقتصادية واعية تعمل بشكل منطقى وحسب أسس اقتصادية واضحة . وستشكل هذه القوة منافساً جديداً مزعجاً للقوى الاقتصادية القائمة فى العالم من قبل . لذلك يتوجب بقاء أوصال الشعب العربى ممزقة ، بل يجب الامعان فى تمزيق أوصالها . ولن يجوز أن يبقى الدخل السنوى من مليارات البترول فى داخل الوطن العربى ، إنما يجب أن تغادر هذه المليارات المجال العربى

بأسرع مايمكن دون أن تخلف وراءها قيماً إيجابية هناك . لامانع من أن تستخدم هذه الأموال فى شراء سلع استهلاكية من كل نوع ومن كل مستوى ، أو فى شراء أسلحة تصبح قديمة بعد قليل . أما أن تستعمل هذه الأموال من أجل التقدم الحقيقي فهذا أمر لايجوز ! »

ولكن كيف تتمكن القوى الاقتصادية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ هذه الأهداف الماكرة فى الوطن العربى ؟.

هنا قدمت اسرائيل نفسها كألمع وسيلة لتحقيق هذا الهدف ، ولذلك توجب تأسيس دولة اسرائيل ، حلم الصهيونية ، وتوجب دعمها وحمايتها . لقد توجب غرس هذا الجرح الدامى أبداً فى قلب الوطن العربى ليبقى مريضاً على الدوام . نعم إن الدول المعادية للسامية(*) تدعم وتحمى اسرائيل . بل إن هذه الدول التى تدّعى صداقة اسرائيل ستغض الطرف عن أهداف توسعية اسرائيلية فى مزيد من الأراضى العربية . وإذا أبدى سياسى عربى أية إشارة تنازلات تمت إزاحته . وفى ذات الوقت تزيد اسرائيل من طلباتها . ولو دعا اسرائيلى إلى سلام نظيف دون عجرفة لما أفسح له المجال ! فأصدقاء اسرائيل لايرغبون السلام إنما يعملون على استمرار الوضع المتفجر إلى أن تفنى الثروة العربية . وحين يقع العرب فى الفقر لن يعود استمرار وجود اسرائيل ضرورة لاغنى عنها .

يهدى اليوم أصدقاء اسرائيل إليها أسلحة بملياري دولار . ويضطر العرب فى مقابل ذلك إلى شراء أسلحة بعشرين أو ثلاثين مليار دولار . بعد عدة سنوات ستمتلىء مستودعات السلاح لدى الطرفين حتى تكاد تنفلق ! عندئذ تُحْدَث شرارة فى المنطقة فتنفجر وتُستهلك الأسلحة ليجرى ملء المستودعات من جديد . سيموت عدد من اليهود وعشرة أضعاف ذلك من العرب ، وستبدأ عملية الشحن التسلحى من جديد .

ثمة بضعة من اليهود فى أوربا تربطنى بهم أعمال تجارية ويبلغ حديثى معهم مستوى رفع الكلفة فاقول لهم : « إن الاسرائيليين مثل العرب : خنازير للذبح من أجل مصالح الآخرين ولكن مع فارق واحد : إن الاسرائيلى خنزير للذبح أغلى ثمناً من العربى . فإذا مات اسرائيلى توجب موت عشرة من العرب » بالطبع سيبدو هذا التشبيه بدائياً ومبسطاً

(*) تتعت الدول التى تكرة اليهود بالدول المعادية للسامية .

جداً . لكن هيكل هذا التشبيه صحيح فاسرائيل تنفذ لصالح الولايات المتحدة مهمة رائعة : تفتيت سعى العرب نحو الوحدة والتقدم .

يعتقد كثير من الاسرائيليين أن السعى لشل العرب يهدف إلى منع العرب من تهديد اسرائيل . هذا خطأ ! إن الاسرائيليين يدفعون ثمناً غالياً من أجل تفسيخ العرب لكن المستفيد الحقيقى هى تلك الدول التى تدعم اسرائيل . وسيأتى الظرف الذى توقف هذه الدول فيه دعمها لاسرائيل . عندئذ سنرى ، أو إن أولادنا سترى ماذا سيحصل باسرائيل .

نجد عملية التعاون بين اسرائيل و« أصدقائها » مطلية بمسحة قوية من الجدية والصدق . يجب وجود هذه المسحة ، ويجب أن تبدو الخدعة الكبرى لليهود صادقة . يجب أن يصدق الاسرائيليون أنهم محمولون محمل الجد . إن « أصدقاء » اسرائيل يساعدون الاسرائيليين على إنجاز أعمال يحتفلون ويفرحون أنهم أنجزوها . إن « الأصدقاء » يسمحون لاسرائيل بالتطور ، ويسمح للاسرائيليين بالوقوف فى مقدمة الركب العلمى ، ويُسمح لهم بالتصدير . ويجب أن يصدق الاسرائيليون عن قناعة بأنهم شركاء يقفون على قدم المساواة مع « الأصدقاء » بل يذهب أمر دعم الأصدقاء لاسرائيل إلى أبعد من ذلك .. فاسرائيل تقوم بالتجاوزات الفظيعة ضد العرب ، وضد الحق ، وضد الانسانية دون أن تعترض أجهزة اعلام « أصدقاء » اسرائيل ، إنما يختلقون لها الأعذار والذرائع . ولكن هل يعرف الاسرائيليون أن كل التجاوزات تسجل عليهم من قبل « الأصدقاء » لاستخدامها ضد اسرائيل فى ساعة الحقيقة المقبلة إن آجلا أو عاجلاً ؟ .

إن « أصدقاء » اسرائيل لايستطيعون الآن العبث بها كما يعبثون بالبلاد العربية سنوياً وشهرياً وفى كل ساعة لئلا تنفضح الخطة الموجهة إلى اسرائيل . وبالرغم من ذلك نجد شيئين لايجوز أن تنالهم اسرائيل :

١ - السلام .
٢ - النصر الكامل على العرب .

كلا الأمرين يبقى أبعد من متناول اسرائيل .

أيها السيد الكريم .. صدق أو لاتصدق : إن نصراً اسرائيلياً حاسماً على العرب سوف يعنى نهاية اسرائيل تماماً كنصر العرب على اسرائيل . فقط الملابسات والتفاصيل ستأخذ أوجهاً أخرى . ترى هل فهمت كلماتى الاسفنكسية الهيروغليفية ؟ .. كلا الطرفين العربى

والاسرائيلى ممنوعان من شغل المنطقة بقوة يحسب لها حساب . يجب أن تتفاضل القوتان لتبقى المحصلة بالقرب من الصفر .

هل تلاحظ نوعية التأثير الاعلامى على الرأى العام فى دول غربى أوروبا ؟ لاشك بأن الخط الأساسى لهذا الاعلام مؤيد لاسرائيل . إلا أن هذا الاعلام يَرْجُم اسرائيل بين الحين والآخر بنقد لئلا تشعر اسرائيل بالطمأنينة الكاملة ، ولئلا تنطلق من اللجام . إن الانتقادات التى تحصل هى بذور الأعذار التى سيتخذها « أصدقاء » اسرائيل ذريعة للايقاع باسرائيل أو لتركها لمصيرها فى المستقبل . إذن فهم يدعمون اسرائيل لكنهم لن يمنحوها الأمن المطلق ، ويجب أن تستمر حركات التخمر وعدم الشعور بالاطمئنان فى اسرائيل باستمرار .

أيها السيد الكريم أرجو منك أن تتفحص كل الأحداث السياسية والاقتصادية والعسكرية بين اسرائيل والعرب انطلاقاً فى أرائى فى هذه الرسالة وأرجو أن تنظر بعدئذ إلى المكان الذى تقف اسرائيل عليه . إن الطريق بدون أمل تقريباً والنهاية قد تكون حالكة السواد . وحين تنفذ المآرب التى من أجلها أوجدت اسرائيل سنرى نحن أو أولادنا كيف سيكون موقف الجاليات اليهوديةفى البلاد « الصديقة » لاسرائيل .

أيها السيد الكريم ، إنى عدوك السياسى ، لكن البغض الأعمى لا يتقمصنى . لا أستطيع التنبؤ برد فعلك على هذه الرسالة .. فهل لى أن أعرف فيما إذا قرأتها أم لا ؟ . وهل لى أن أرسل لك مقالة سياسية من أثنى عشرة صحفة لا تتعلق باليهود مباشرة إنما تضم وجهة نظر ذات أهمية ؟ .

التوقيـــع

ولقد أجاب برسالة يقع عمودها الفقرى فى جملتين : « أشكرك كثيراً على رسالتك ذات الأهمية البالغة . لقد قرأتها باهتمام كامل . إن الفرضيات الواردة فى الرسالة تستحق جواباً مستفيضاً يتطلب تفكيراً مركزاً لااستطيع تكريسه خلال الأسابيع المقبلة » .

فأرسلت إليه رسالة ثانية يتكون صلبها من النص التالى : « كان لاستلامى جوابك اللطيف مزيج من الحبور والدهشة فى وقت واحد . بالطبع سأكون مسروراً لقراءة وجهة نظرك لأنك تعرف الكثير عن خلفيات أحداث الأرض ولأنك على تماس دائم مع تطورات هذا العالم السياسية ، وتعتلى مكاناً مرموقاً فى السلطة مما يجعلك تعرف أكثر بكثير من الإنسان العادى .

إنى لأتساءل فيما إذا كان أحد مفكرى يهودية اليوم المعترف بهم يستطيع الاقرار ، أو الهمس فى سرّه بأن تأسيس الكيان السياسى « اسرائيل » فى القرن العشرين كان من أبلغ أخطاء اليهودية ومازال . إنى أقدر بالطبع مدى الخطأ الذى يبدو على مقولتى تلك ، وخاصة عندما يرى الانسان أن اسرائيل تتربع على قمة القوة والارتباطات الدولية ، بينما أعداؤها فى أشد حالات التمزق . لكن ما سيأتى به بعد غد لايعرفه أحد . فالديمومة ليست من صفات تاريخ العالم . وأعداء اليهوّدية الحقيقيين ليسوا ضمن هذا الوطن العربى الإسلامى إنما هم فى خارجه » .

التوقيع

من المؤسف أن لم أحصل حتى اليوم على الجواب المستفيض .

****

فى عام ١٩٥٨ كتبت كتاباً بالألمانية بعنوان : « مفتاح العالم القديم » يشرح وجهة النظر العربية فى قضية فلسطين . ولقد حصلت من أجله على مكافأة كبيرة من وزارة الثقافة والارشاد . فى الاسطر الأخيرة من الكتاب قلت ما معناه :

إن البشرية مصابة بمرض . اسم المرض هو اسرائيل . فمن يستأصل المرض ليرتاح جسم البشرية من الآلام ؟ .

مضى الآن على نشر الكتاب ثلث قرن تقريباً وتم كثير من التغيير فى الأوضاع . ولكن كون اسرائيل مرض فى الجسم العربى بقى حقيقة ثابتة لم تتغير . واسرائيل لن تبقى . وسيدفع اليهود قدراً باهظاً ثمناً لمغامرة تأسيس دولتهم حين يأتى الأوان .

لا أقول ما قلت عن تطرف ولا عن حقد أعمى فلا التطرف ولا الحقد يحلان المشكلة العويصة إنما الانفتاح الصادق لتقبل الحلول المنطقية والتسامح ... هذا التسامح الممزوج بالمروءة التى ورثناها عن أجدادنا العرب . إن الحقد يقتل صاحبه . وإن رائدى فى ذلك هو قول الإمام على بن أبى طالب كرم الله وجهه إذ قال : أحصد الشر من صدر غيرك باستئصاله من صدرك .

فنحن اذن نرفض اسرائيل لكننا لن نرفض وجود مواطنين يدينون باليهودية فى وطن اسمه فلسطين . نحن بعيدون عن العنصرية وسنطلب منهم الابتعاد عنها وترك الالتزام بآراء فاشية تأتى من خارج الحدود . إننا نريد التعايش السلمى بعد نبذ العداوة والأحقاد .

الدولار ... أكبر قناص عرفه التاريخ

كتبت هذه المقالة بعد قرابة عامين من قرار الحكومة الأميريكية بتعويم الدولار . والمقصود بالتعويم هو الغاء ربط قيمة الدولار بأية قيمة ثابتة وترك تحديد قيمته لقانون العرض والطلب فى الأسواق الحرة . وأول قيد مزقه الحكم الأميركى عن الدولار هو الانعتاق من الالتزام الأميركى بشراء أية اونصة ذهب بـ ٣٥,٥ دولار وبتسليم كل من يدفع ٣٥,٥ دولار اونصة من الذهب . فما أن عام الدولار حتى ارتفع سعر اونصة الذهب وسعر كل المعادن الثمينة ونصف الثمينة إلى ما يزيد عن عشرة أضعاف . أى إن دولة أميركا التى تملك أكبر احتياطى من الذهب والمعادن الثمينة زاد ثراؤها من فارق الأسعار بعشرات المليارات من الدولارات .

تتميز مقالتى هذه بتاريخ كتابتها الذى يعود إلى حوالى عام ١٩٧٣ . فلقد نَبَّهتْ إلى كثير من التطورات المؤذية للمال والاقتصاد العربيين قبل عقد ونصف من السنين من تاريخ وقوعها . ولقد وقع الأذى ومازال يقع ! فمن هو المسؤول الذى اهتم بالمضمون يا ترى ؟.

هذا وأريد التأكيد مرة أخرى إلى أن كتابة هذه المقالة سبق تبلور قناعتى بأن مصلحة أميركا هى فى استمرار النظم الشيوعية وأن الدول الشيوعية ما هى إلا كيانات ضعيفة جداً تشبه بعبعًا من الورق الذى لا يخافه إلا السذج والأطفال .

كان العنوان الذى وضعته لهذه المقالة مختلفاً عن العنوا ن الموجود الآن . فقد سميتها آنذاك : « الدولار .. أكبر لص عرفه التاريخ » . لكن رئاسة تحرير مجلة غرفة تجارة وصناعة الكويت طلبت منى استبدال كلمة « لص » بكلمة « قناص » ليمكن نشرها . ولقد نُشرت مع التقديم التالى :

المقال التالى ... يمتاز بثلاثة أبعاد متداخلة ومتشابكة هى ... التاريخية والصراحة والشمولية ... فى آن معا .

فالبعد التاريخى ، تعليلاً وتفسيراً وتحليلاً ، يكمن فى معالجته لموضوع من أهم مواضيع

الساعة ، ونعنى بذلك مراحل استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية عبر الدولار على امتداد عقدين من الزمن إذ يعايش المقال بتسلسل منطقى مسيرة الدولار الأمريكى خلال تلك الفترة ، بدءاً من تاريخ توقيع اتفاقية « بريتون وودز » فى الأربعينيات وانتهاء بتخفيضه وتعويمه فى الآونة الأخيرة . مبينا بوضوح وجلاء عملية نفخه وتخفيضه والتلاعب بسعره وانعكاسات ذلك على الاقتصاد العالمى ومن ثم آثاره السياسية على المجتمع الدولى ، ويتحدث بعد ذلك عن الأساليب الملتوية التى لجأت إليها الولايات المتحدة بعد الحرب على كافة الأصعدة الاقتصادية بهدف الاستئثار بجنى ثمار النصر العسكرى فى مجالى الاقتصاد والتجارة الدولية .

والمقال صريح لتسميته الأمور بمسمياتها دون مواربة أو غموض ، إذ يبين لنا بما لا يدع مجالا للشك أو الريبة ، الأسلوب الذى كانت تتم به عملية « نفخ الدولار » لاستغلالها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، عندما تتغير الظروف والمعطيات الاقتصادية وتتغير معها مصلحة الولايات المتحدة ، فى شراء قسم لا بأس به من المنشآت الصناعية الهامة فى العالم وتسخيرها بعد ذلك لخدمة مصالحها وأهدافها دون الالتفات لمصالح الدول والشعوب الأخرى .

فالملاحظ أن أمريكا فى أغلب الأحيان تسارع إلى تخفيض دولارها متخلية عن مسؤولياتها والتزاماتها الدولية فتسبب بذلك الأذى والخسارة المادية لبقية الدول التى اعتمدت الدولار عملة احتياطية بديلة للذهب ومؤدية إلى ذوبان مدخرات أفرادها ممن يحتفظون بكميات الأسهم والسندات بالدولار .ومن خلال هذه الاطر الاقتصادية يتضح لنا البعد الثانى حين يضع المقال أمامنا صورة حية عن الطريقة التى تمت بها خسارة العديد من الدول من جراء هبوط أو ارتفاع عملاتها ، لا لذنب اقترفته سوى أنها ارتبطت بشكل أو بآخر بالدولار .وينتقل بنا المقال بعد ذلك ليشرح لنا بإسهاب شيق ، كيف كانت مصلحة أمريكا الحقيقية تفرض عليها إبقاء دولارها مرتفعا خلال حقبة من السنين حين كانت أوروبا بأمس الحاجة إلى السلع الرأسمالية والبضائع الاستهلاكية بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية وقد دمرت معظم منشآتها ومرافقها الانتاجية ، وبنفس القرينة يبين لنا كيف أوجبت المصلحة الأمريكية تخفيض دولارها لمنافسة المنتجات والبضائع الأوروبية من جهة وتقليص حجم ديونها الخارجية من جهة أخرى .

أما فيما يتعلق بالبعد الثالث وهو الشمولية ، فلكون المقال يقدم جانباً من فصول اللعبة الأمريكية ، تفصيلاً وإسهابا ، فيتحدث عن مغامرات أمريكا خارج حدودها سواء فى

حروبها الخارجية أو فيما تقدمه من مساعدات عسكرية لبعض الدول ، الأمر الذى كلفها مليارات الدولارات ، بهدف تحقيق مصلحة ذاتية خاصة . ويستعرض أمامنا صوراً متعددة للأساليب الأمريكية فى هذا المضمار ، فعندما تعقد أمريكا اتفاقات اقتصادية على جميع المستويات مع القارة الأوروبية أو تقدم المساعدات الاقتصادية لدولها مثلا ، نراها ترمى من وراء ذلك كله إلى تحقيق منافع اقتصادية ملموسة على حساب الدول الأوروبية ، إذ تعمد إلى تخفيض قيمة دولارها لحظة استحقاق الفائدة على تلك المساعدات وفى الوقت المناسب ، دون أن يلحق ذلك أى ضرر بالاقتصاد الأمريكى لأن المتضرر الوحيد فى هذه الحالة هو الدول الأوروبية التى تضطرها أمريكا إلى رفع قيمة عملتها طائعة أو مرغمة ، تحت التلويح بالتهديد دوما بتخفيض قيمة الدولار ، ولما كانت معظم الدول الأوروبية تحتفظ وتكتنز مليارات الدولارات الأمريكية ، فقد أصبحت شريكة فى الغرم لا فى الغنم .

واكتملت الصورة أو كادت ، بثالثة الاثافى ، عندما حققت أمريكا تغييرات منظورة فى ثمن احتياطياتها الذهبية بعد أن استحوذت واكتنزت أكثر من (٧٠ ٪) من ذهب العالم ، فأطلقت لسعره العنان ليتضاعف ثلاث مرات عن قيمته الإسمية .

والغرفة التى تؤمن بتشجيع الفكر الاقتصادى وباتاحة المجال أمام أعضائها للاطلاع على مختلف وجهات النظر إذ يسرها أن تقدم لقرائها هذا المقال دون التزام وكوجهة نظر لا أكثر . ليسرها أن تعرف قرائها بكاتب المقال وهو شاب عربى تعلم فى ألمانيا ونال فيها شهادة الدكتوراه ، وعاش هناك ماينوف عن عشرين عاما ومازال مقيما هناك . وقد اكسبته هذه الفترة خبرة ونفاذ بصيرة لما يطلع عليه من وقائع . وقد سبق للدكتور عصاصة أن عمل فى الكويت سنة ١٩٥٥ ، قبل سفره إلى ألمانيا حيث أسس فى عام ١٩٦٧ « مكتب الاتصال العربى الألمانى » . وله عدة مؤلفات أهمها كتاب « مفتاح العالم القديم » صدر باللغة الألمانية عام ١٩٥٨ وله مؤلفات أخرى باللغتين الألمانية والعربية . وقد سبق أن نشرت له هذه المجلة مقالين متتاليين عن الأساليب المبتكرة لتوريط الأموال العربية فى مشاريع خاسرة فى أوروبا .

☆ ☆ ☆

حين تمتد يد إنسان عادى إلى أموال غيره أو حقوقه ، فغالباً ما يزج به فى السجن . أما حين تمتد يد الدولار الأمريكى إلى جيوب مئات الملايين من مختلف شعوب المعمورة فإنه يبقى فوق المنال ولا تطاله يد العدالة ويبقى خارج القضبان ، بل والأغرب من ذلك كله فإنه يتهدد الجميع ويتوعدهم ويتبجح باستعداده للقيام بأى تصرف ذكى أو أحمق من أجل اسعاد المجتمع الأمريكى مهما تكلف الأمر من شقاء الشعوب البريئة . إن للدولار قدرة

شرائية وفى نفس الوقت قدرة احتيال ، وإن لم تتكاتف شعوب الأرض لوضعه ومجتمعه الاستهلاكى عند حده لكان الوبال الخطير على مستقبل المعمورة والجنس البشرى .

فى ذروة الحرب العالمية الثانية وفى وقت كانت تحتل فيه ألمانيا كامل أوروبا تقريبا (فى عامى ١٩٤٢ - ١٩٤٣) عرف الحلفاء أن نهاية ألمانيا النازية باتت محتومة . ومنذ ذلك الوقت بدأت الدول المشتركة فى الحرب والدول الأخرى الدائرة فى فلكها بالاجتماع والتشاور لنقاش الأسس الجديدة « لعالم سعيد بعد الحرب » . ولم يكن غريباً ، فى ذلك الوقت ، أن تتزعم الولايات المتحدة الأمريكية كل هذه النشاطات فهى الدولة الوحيدة التى بقيت بعيدة عن كوارث الحرب وشرورها مما جعلها تستمر فى تطوير إنتاجها الاقتصادى بهدوء واطمئنان دون الحاجة إلى بذل جهود إضافية كبيرة لتخبئة وحماية مراكز الانتاج فيها كما كان يحدث فى البر الأوروبى . وبعد قرابة ست سنوات من حرب مريرة شاملة لا تعرف المنطق ولا تدرك الرحمة ، استسلمت ألمانيا دون قيد أو شرط بعد أن حطمت أرجاء البر الأوروبى وبعد أن تحطمت هى صناعياً وبشرياً شر تحطيم . وخرجت الولايات المتحدة من الحرب مرفوعة الرأس ومرتفعة على الجميع لأن كل الأمم المتقدمة على وجه الأرض تقريباً كانت مدينة لها بالمال وبحاجة ماسة لإنتاجها الصناعى والزراعى ولمواردها الكبيرة .

انبثقت عن المشاورات المذكورة أعلاه هيئة الأمم المتحدة بزعامة الولايات المتحدة ، وانبثقت أيضاً مؤسسات أخرى لا حاجة بنا للتعرض إليها ، وإنما اختار واحدة فقط باعتبارها من أخطر ثمرات الحرب العالمية الثانية ، وأكبر كسب انفردت به دولة واحدة على حساب دول العالم أجمع . وأعنى بذلك اتفاقية « بريتون وودز » التى ربطت عملات العالم بالذهب وبالتالى بالدولار الأمريكى الذى أصبح وحدة وعملة القياس حيث (٣٥,٥) دولاراً يعادل أونصه واحدة من الذهب الخالص . والنتيجة الطبيعية لهذا الارتباط هو تحديد قيمة كل عملة بالنسبة إلى العملات الأخرى بشكل يكاد يكون ثابتا لأن الهوامش المسموح بها لا تتجاوز (١ ٪) من قيمة كل عملة .

ولا يتسع المجال فى مقال كهذا إلى التطرق إلى محاضر المناقشات التى أدت إلى اتفاقية بريتون وودز لكى أدعم وجهة النظر بالوثائق ... ولكنى ملزم بالاكتفاء بمعالجة الموضوع من خلال النتائج المحسوسة والظواهر المرئية التئ بدت للعيان من بعد الحرب . وكل هذه النتائج والظواهر تعتمد على حقيقة ارتفاع سعر الدولار عن كل عملات العالم . والمهم أن هذا الارتفاع لم يحدث صدفة ولم تجبر الولايات المتحدة على قبوله إنما اختارته

طائعة بل فرضته على الآخرين لأنه انعكس على شعبها بالخير الوفير منذ انتهاء الحرب حتى يومنا هذا بل وسيبقى كذلك ما لم تع الدول الأخرى كيف تصون مصالحها وحتى فى هذه الحالة سيبقى الرابح الأكبر فى واقع الحال هو المؤسسات الأمريكية الضخمة مما يتوضح من خلال هذا البحث .

لقد تذرعت الولايات المتحدة حين رفعت قيمة الدولار بأن ضعف العملات الأخرى شيء طبيعى وناتج عن تحطيم الاقتصاد فى تلك الدول اما بسبب الحروب أو بسبب التخلف .

والآن يجب معرفة « نسبة الارتفاع غير الواقعى » أو « قيمة النفخ الاصطناعى » فى قيمة الدولار . لكن ذلك لن يكون سهلا ولا دقيقاً كل الدقة . إن المبدأ الطبيعى لتحديد هذه النسبة يكون عادة فى مقارنة قيمة الدولار المثبتة فى الاتفاقيات مع قيمته بعد التعويم وبعد تعرضه للعرض والطلب . لكن حصولنا على هذا الفارق ضرب من المستحيل لأن نسبة ارتفاع العملات الأخرى بعد التعويم اختلفت وتباينت . وهناك عملات أخرى بقيت متأثرة بالدولار حتى بعد اهتزازه فهبطت معه « بدون أى ذنب اقترفته » وهذا يعيق الباحث عن تحديد « قيمة النفخ » المذكور أعلاه لذلك سوف اختار المارك الألمانى الغربى الذى ظهر إلى الوجود بعد الاصلاح المالى فى عام ١٩٤٨[1] . فالمارك أثبت وجوده الايجابى منذ ذلك العام دون اهتزاز . كما أن المارك يمثل ثانى دولة صناعية فى العالم من حيث الانتاج . ومن حيث التصدير . هذا وإن الإحجام عن المقارنة بعملات أوروبا الغربية الأخرى يرجع إلى أن اهتزازها عائد إلى سياسات خارجية مرتبطة بعهود الاستعمار ، مثل فرنسا أو انجلترا . أو لأن قيمة بعض العملات لا تتحدد بقوة صناعية تدعمها حقا إنما اعتمادا على أرباح « مجنونة طائشة » من « سيول الأموال » التى تدخل إليها من أنحاء العالم أجمع ، مثل اللوكسمبورج وسويسرا .

فى عام ١٩٤٨ كان الدولار يساوى (٤,٢) مارك ألمانى . وبعد تعويم الدولار أصبح يساوى (٢,٣) مارك ألمانى . وهذا يعنى أن التقييم السابق للدولار فى بريتون وودز يزيد قرابة (٤٠ ٪) عن القيمة الحقيقية .

---

(١) كانت سياسة الولايات المتحدة تهدف إلى الحفاظ على تحطيم ألمانيا وحرمانها من الانتاج والتطور والمنافسة والتصدير . لكن تفشى الجوع والبطالة فى ألمانيا كاد يوقعها فى براثن الكتلة الاشتراكية . ولولا خشية الولايات المتحدة من وقوع ألمانيا الغربية فى أحضان الشيوعية العالمية لما أعطتها أية قروض ولما دعمتها اطلاقا . وإن فقر ألمانيا لا يتفق فقط مع مصلحة الاقتصاد التوسعى الأمريكى إنما مع رغبة الصهيونية فى إذلال ألمانيا إلى الأبد .

بعد استسلام ألمانيا ، وبسبب الخراب الذى ساد كل أوروبا ظهرت الولايات المتحدة تجاه البشرية حاملة عدداً من الورقات الرابحة أحصر منها ثلاثا هامة كان لها أكبر تأثير فى تطور العلاقات الاقتصادية والمالية والاجتماعية فى العالم بعد الحرب وهى :

(أ) الوضع الاحتكارى (مونوبوليست) :

انطلاقا مما أسلفنا ذكره من أن الصناعة الأمريكية بقيت سليمة من كل أذى ، وجدنا أن الولايات المتحدة أصبحت قادرة على بيع إنتاجها لكل أنحاء العالم من دول متقدمة صناعياً أو دول متأخرة . فالمتقدمون محطمون شر تحطيم ، المنتصر منهم والمهزوم على حد سواء ، وكلاهما عاجز عن دفع عجلة الانتاج بدون دعم وقروض من الولايات المتحدة لشراء الأغذية والآلات الانتاجية والمصانع من الولايات المتحدة نفسها . ولم يكن لأحد الخيار فى هذا الشأن لأن الصناعة الأمريكية كانت الوحيدة القادرة بعد الحرب على الانتاج والبيع والتسليم . فالولايات المتحدة بقيت إذن كالبقال الوحيد فى قرية جائعة ومحتاجة لكل شىء ، فلا عجب إذاً أن يفرض البقال أقسى شروط البيع والقروض فى حدود إمكانية حصوله على ما يريد من الجائعين - أوروبيين وغير أوروبيين . ومن هنا نتلمح معالم أهمية الورقة الرابحة الثانية التى أكملت عمل الورقة الأولى .

(ب) سعر الدولار المرتفع :

ليس من السهل تحديد أفضلية الورقة الرابحة الأولى عن الثانية أو العكس ، فالواحدة تكمل الأخرى فى الواقع . ومن الضرورى إلقاء الضوء على بعض آثار الورقة الرابحة الثانية لحصر مدى المكاسب التى حصلتها الولايات المتحدة الأمريكية :

١ - أصبح كل من يشترى من الولايات المتحدة الأمريكية يدفع مقابل كل دولار كمية من نقده أكبر من القيمة الحقيقية لذلك الدولار . وهذا شراء غير مشروع لأنه شراء المحتكر الذى يحاكم أمثاله فى كثير من الدول ويعاقب بعقوبات قد تصل إلى حكم الاعدام . وقد يفترض مدافع عن الدولار بأن الدول الأخرى كانت تستطيع إيقاف الشراء من الولايات المتحدة والجواب على هذا الاعتراض هو أن الحاجة الماسة كانت تفرض على المحتاج الشراء من « البقال الوحيد » . وهل نحن لا نشترى حتى اليوم سلعا باهظة الثمن حين لا نجدها فى أماكن أخرى بسعر مناسب ؟ .

بقى أن نلقى نظرة على الكمية الاضافية غير المشروعة التى اكتنزتها الولايات

المتحدة على حساب شقاء الشعوب . وإن حسابها ممكن بتقريب مقبول لأننا اليوم نعرف أن القيمة الحقيقية للدولار تساوى (٦٠ ٪) فقط من القيمة التى اشتريناه بها أيام سيطرة أمريكا الاقتصادية . فإذا جمعنا كل صادرات الولايات المتحدة من يوم تطبيق اتفاقية بريتون وودز حتى يوم إطلاق قيمة الدولار (تعويمه) ثم حسبنا (٤٠ ٪) من هذا المجموع نحصل على القيمة التقريبية التى اعتصرها الاقتصاد الأمريكى من جهود كل الأمم تقريباً . فإذا بلغ وسطى صادرات الولايات المتحدة من عام ١٩٤٥ حتى ١٩٧١ خمسين مليار دولار سنويا تصبح الكمية « المسروقة ظلما » ٥٢٠ مليار دولار ... فقط لا غير . لكن المكاسب غير المشروعة لا تقتصر على ما ذكرناه إنما تتجاوزه إلى الأضعاف . والنقطة التالية توضح ذلك .

٢ - لننسى مؤقتاً كل الدولارات التى تدفعها الدول إلى الولايات المتحدة ثمناً للبضائع ولنفترض جدلا أنها غير موجودة . ولننظر إلى الدولار الأمريكى الذى كانت تطبعه حكومة الولايات المتحدة حسب حاجة اقتصادها إلى الأموال السائلة دون السؤال عن الضمان الذهبى الذى تعهدت تلك الحكومة بتأمينه . فحامل هذا الدولار كان يأتى إلى فرنسا أو ألمانيا أو بيروت أو القاهرة ويصرف الدولار بمبلغ يقارب ضعف قيمته الحقيقية مما جعل السائح الأمريكى ملكا غير متوج على جميع سواح العالم . فاتفاقية بريتون وودز سمحت له أن يصرف القليل من دولاراته بالكثير من أموال الشعوب الأخرى . وبذلك تمكن المواطن الأمريكى من التمتع بخيرات العالم بأبخس الأثمان . لكن الأثر الأهم من « سعادة » السائح الأمريكى هو أن الأفراد والشركات الأمريكية تمكنت من شراء مؤسسات كاملة فى أوروبا الغربية وفى كل أنحاء العالم غير الاشتراكى بدولارات « منفوخة » وبعد ذلك سخرت هذه الشركات لمصالحها ومصالح الشعب الأمريكى على حساب الشعوب الأخرى . ولاعطاء صورة واقعية واضحة عن معنى تلك الحقيقة نذكر شراءات الكويت من شركة مرسيدس والتى بلغت قرابة (١٤ ٪) من كامل القيمة . فحين انتشر الخبر ثارت الصحف فى ألمانيا وفى غير ألمانيا وشاهدنا عناوين مثل « شيوخ الزيت يشترون ألمانيا » وسمعنا تعاليق مثل « علينا أن نتعلم العربية منذ الآن لنخدم أسيادنا الجدد » . لقد بُحَّتْ حناجر الاعلام الغربى صراخاً وعويلا لشراء الكويت لحصة ليس لها وزن فعال فى التأثير على سير شركة مرسيدس . ولقد تم الشراء بسعر ممتاز بالنسبة للبائعين وبقيمه غالية جدا للمارك وبعملة لها أكبر وزن حضارى يدعمها فى العصر الحاضر ، وأعنى البترول . أما

حين تشترى أمريكا كبريات شركات ألمانيا بكاملها وبدولار « منفوخ » فلا نجد أبدا من يرفع صوته معترضا ... لماذا ؟ لأن أجهزة الاعلام منحازة ومؤثر عليها أو هى مشتراة ... إن صمت أجهزة الاعلام يعود إلى كون ألمانيا مهزومة فى الحرب وإلى تأثير ممتلكات الولايات المتحدة فى ألمانيا على أجهزة الاعلام الألمانية . فلقد عرف الأمريكيون كيف يطبقون الخناق على أعداد كبيرة من الشركات الألمانية بالشراء والمشاركة بأرخص الأثمان ...

ولقد أشار السادة الأمريكيون إلى مدراء الشركات الألمانية المملوكة من قبلهم بالضغط على الصحافة وعلى الرأى العام وعلى كل شركة تخولها نفسها بيع أقسام منها للعرب ... وتم لهم ما أرادوه[1] ولو كان سعر الدولار عادلاً منذ البدء لما تمكن الأمريكيون من شراء شركات أوروبا بسهولة ولانسدت عليهم الطريق من أولها . إنهم استطاعوا الشراء اعتمادا على ارتفاع قيمة دولارهم ، هذا الارتفاع الذى « اقترحوه » على العالم فى بريتون وودز . والمثال التالى يوضح ذلك : لنفرض وجود شركة ألمانية عرضت للبيع بقيمة مائة مليون مارك . فلو كان سوق ألمانيا مغلقاً تماماً تحددت قيمة هذه الشركة حسب قانون العرض والطلب داخل ألمانيا . ولنقل أنه تقدم بنك ألمانى وقرر شراءها . فهذا البنك لن يكون قادرا على دفع قيمة بعيدة عن القيمة الحقيقية لتلك الشركة صعودا أو هبوطاً لأن مجلس إدارته لن يسمح بالمجازفة بملايين إضافية من أجل شراء قيمة لا تساوى تلك الملايين . فالسعر المعروض يتأرجح على كل حال فى حدود المائة مليون مارك . ولقد افترضنا طبعا أن الشركة المعروضة تساوى حقا هذا المبلغ . ولكن انفتاح الاقتصاد الألمانى نحو الغرب يسمح للولايات المتحدة بالشراء . وإن أى بنك أمريكى يستطيع المضاربة على عرض البنوك الألمانية . فبدلا من أن يعرض مائة مليون مارك يقدم (١٠٤) ملايين ويغرى كل موظفى الشركة الألمانية براتب شهر إضافى كمنحة حين تنتقل من الأيدى الألمانية إلى الأيدى الأمريكية . وبذلك تتم الصفقة لصالح البنك الأمريكى الذى كان يدفع الـ (١٠٤) ملايين

---

(١) هناك للحملة المسعورة على العرب أهداف سبق لى أن نوهت عنها فى بحث سابق ولا أجد بأسا من ذكرها مرة أخرى : تحاول الولايات المتحدة وضع العرب وحدهم فى قفص الاتهام وتحميلهم ذنوب الاضطراب فى العالم . وحين تأتى الساعة ويضرب الأمريكيون المصالح العربية فى كل مكان يشمت كل العالم وينظر إلى مصيبة العرب وكأنها الجزاء العادل المحتوم . وإن مصلحة الولايات المتحدة تتفق مع إعاقة الاستثمارات العربية خارج الولايات المتحدة . فالحملة الألمانية ضد العرب ستؤثر نفسياً على إيقاف العرب من الإقبال على ألمانيا وإن الحملة « والغضبة » المفتعلة سوف تخيف الشركات الألمانية التى تفكر بقبول المشاركة العربية .

مارك بتحويل ٢٥ مليون دولار حين كان الدولار يساوى (٤,٢) مارك . لكن القيمة الحقيقية للـ ٢٥ مليون دولار لا تتجاوز ٦٠ مليون مارك (هذه القيمة الحقيقية التى لم نستطع التعرف عليها إلا بعد تعويم الدولار) فالولايات المتحدة لم تدفع ١٠٤ مليون مارك إنما ٦٠ مليوناً فى الواقع وبذلك تكون قد حققت المكاسب التالية :

- شراء ركيزة متينة فى الاقتصاد الألمانى وجعلها أمريكية .

- امتلاك الخبرات البشرية والفنية وتسخيرها للبنك الأمريكى .

- كل زبائن الشركة الألمانية أصبحوا معروفين للبنك الأمريكى .

- كل وزن الشركة الألمانية على الرأى العام الألمانى من صحافة وإذاعة وحكومات محلية أصبح يضاف إلى قوة تأثير دولة أمريكا على دولة ألمانيا . وميزة هذا التأثير الجديد أنه يأتى من داخل ألمانيا .

- أصبح كل موظفى وعمال الشركة الألمانية تابعين لرحمة الإدارة الأمريكية الجديدة بصرف النظر عن كون مجلس الإدارة ألمانيا أم أمريكيا . فالمالك الأمريكى الجديد لن يعين إلا من يسير حسب رغبته .

- ولا عجب بعد ذلك إن كانت الشركة الألمانية المشتراة تقلل علاقاتها مع الشركات الألمانية الأخرى فى حال وجود شركات أمريكية قادرة على تقديم البديل . وهذا يؤدى بدوره إلى انحراف كل اتجاه الشركة رويدا رويدا نحو الولايات المتحدة .

فإذا جمعنا الفائدة المادية المباشرة التى جنتها الولايات المتحدة من جراء شراءاتها فى أوروبا الغربية وفى باقى أنحاء العالم بدولار « منفوخ » لما اكتفينا بمائة مليار دولار .. أما عن الفائدة السياسية والاجتماعية وكون الشركات المشتراة تعمل بجميع طاقاتها وإمكانياتها لصالح أمريكا فلا يمكن حصرها بمقدار .

(ج) استقطاب الكفاءات العلمية :

أصبح الحصول على كفاءات العالم من علماء وخبرات ومن براءات اختراعات فى متناول يد الدولار الأمريكى بفضل تربعه سلطاناً على مقدرات العملات الأخرى . فالطبيب الفرنسى الذى كان يحصل على قرابة ألف فرنك فرنسى بعد الحرب كان يقبل بمغادرة فرنسا إلى الولايات المتحدة بأجر لا يزيد عن ٦٠٠ دولار فى ذلك الحين . فالفرنكات

الألف لم تكن تؤمن كامل مقومات الحياة فى فرنسا بعد الحرب . أما الـ ٦٠٠ دولار فكانت تضمن للطبيب الفرنسى العيش الكريم ، وكان يحصل بها على كل ما يريد ويوفر عددا من الدولارات إذا صرفه إلى فرنكات فرنسية لأصبح الوفر راتبا حقيقياً آخر . هذا بالنسبة لطبيب فرنسى يأتى من دولة صناعية لها وزنها ! ... فكيف يصبح الأمر مع طبيب عربى أو هندى أو أمريكى جنوبى ؟ .

وعن طريق إغراء واجتذاب الخبرات والعلماء من أنحاء العالم لم يعد من الغريب أن يزداد الازدهار العلمى والصناعى والطبى فى الولايات المتحدة على حساب بقية شعوب العالم ... وخاصة شعوب العالم الثالث .

مرت السنون بطيئة بعد الحرب العالمية الثانية وقاست أوروبا ما قاسته من التضحيات لإعادة تسيير عجلة الاقتصاد ، ثم بدأت تصدر إنتاجها بأسعار رخيصة إذا ما قيست بأسعار السلع الأمريكية لأن شراء العملات الأوروبية كان أرخص من شراء الدولار . لكن مزاحمة الأوروبيين لم تكن تضايق الأمريكيين فى السنوات الأولى لأن حجم الانتاج لم يكن قد تكامل بعد . ولكن ازدياد الانتاج الأوروبى بسرعة أصبح يضايق الولايات المتحدة مما دفعها إلى دعم المصدرين الأمريكيين بمختلف التسهيلات . وكلما نشط التصدير من أوروبا الغربية واليابان ازداد الضغط على الدولار وعلى الصادرات الأمريكية بحيث بدأت الأزمة تستفحل فى الاقتصاد الأمريكى . فبوادر البطالة بدأت بالظهور مع نتائجها السيئة على هذا المجتمع الذى تعود على البذخ واللامبالاة والذى يريد الحفاظ على هذه الفوقية مهما كلف الأمر من شقاء شعوب أخرى . واقتضى الأمر رأب الصدوع فإذا بحربى كوريا وڤيتنام تنقذ الموقف إلى حين . وصناعة الأسلحة والجندية الالزامية استوعبتا البطالة . وبذلك تكون ويلات الحرب وسيلة من وسائل انتعاش مؤسسات الاقتصاد الأمريكية الكبرى . فلماذا نستغرب الآن اشتعال القتال فى مختلف أرجاء العالم ودعم القوى العالمية لأطراف تتصارع وتأليب دولة ما على دولة أخرى ثم بيع السلاح إلى كل منها على حد سواء ...

لكن الثغرة التي سدتها صناعة الموت مؤقتا أخذت في الاتساع والتفاقم لأن اليابان وأوروبا الغربية وصلت إلى درجة متقدمة من التقنية أتاحت لها التصدير وبأسعار مزاحمة لأمريكا . وبدأت اتفاقية بريتون وودز تعمل بتأثير عكسى على الدولار ذي القيمة المرتفعة اصطناعيا لأن المستوردين يفضلون العملات الأرخص ؛ خاصة بعد أن أصبح لدى دول العملات الرخيصة بديلا جيدا لما تبيعه الولايات المتحدة بأسعار مرتفعة .. فما العمل ؟

في هذه المرحلة أوعز الأمريكيون إلى الدول التي تنافسهم بضرورة رفع أسعار عملاتهم ... أو لنقل أنهم اضطروهم لذلك بشراء كميات هائلة من المارك والين والفرنك السويسرى فكان على ألمانيا واليابان إما الاحتفاظ بكميات الدولارات الهائلة متحملة الأثر التضخمى لذلك أو أن ترفع سعر عملاتها ليهرب الدولار.[1] واضطرت المانيا إلى رفع سعر المارك ثلاث مرات ، وحذت حذوها اليابان ودول أخرى . لكن أزمة الدولار مع ذلك لم تنحل ، إنما أخذت تتفاقم خاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة من « ورطتها » فى جنوب شرقى آسيا حيث انخفضت الحاجة إلى الذخيرة والسلاح . ولم يجد الأمريكيون حلا سوى إلغاء الارتباط باتفاقية بريتون وودز وطرح الدولار فى السوق الحرة ليأخذ وزنه الحقيقى ، وهذا ما يسمى بالتعويم . فهبط الدولار هبوطاً مريعا وارتفعت أسعار العملات الأخرى مما أدى إلى انخفاض اسعار البضائع الأمريكية . فأقبل العالم على الدولار للشراء من أمريكا .

وفى ذات الوقت انخفض استيراد الأمريكيين من دول أوروبا التى ارتفعت اسعار بضائعها . ولايفوتنا نحن العرب بشكل خاص أن تخفيض سعر الدولار اقترن بالضرورة مع ذوبان مبالغ هائلة من ودائع العالم الموجودة بالدولار . وربح الولايات المتحدة يساوى ذوبان الودائع ويفوقه كثيراً لأن دفع عائدات النفط بالدولار هو سرقة مكشوفة لثروات مصدرى البترول . علما بأن الشركات الأمريكية تبيع البترول ومشتقاته فى دول أوروبا عن طريق فروع تلك الشركات هناك بالعملات الأوروبية التى ارتفعت قيمتها مما يأتى بربح إضافى غزير . إنها لم تعد عمليات اقتصادية شريفة إنما هى قنص علنى . وما أن يستوعب المتضررون مدى أبعاد « المؤامرة » التى أذابت ثرواتهم وما أن يتخذوا التدابير لدرء الأخطار المحتملة المقبلة حتى يلجأ أسياد الدولار إلى لعبة أخرى تنسف كل تخطيطات الدفاع التى رسمها المتضررون (ولكن هناك مخطط وحيد إن سار عليه المتضررون لما أمكن لأحد نسفه) .

هذا وان ارتفاع قيمة عملات أوروبا ، وخاصة ألمانيا وسويسرا لم يزعج المؤسسات الأمريكية الاقتصادية إلى الحد الذى قد يعتقده المراقب العادى . صحيح أن الدولار لن

---

(١) عندما تحصل الضرورة لرفع قيمة المارك يعرف بالأمر جميع المؤسسات الضخمة فى الولايات المتحدة بشكل خاص بالرغم من السرية التامة التى يحاط بها مثل هذا القرار . ودليل ذلك هو تدفق سيول المليارات من الدولارات على المانيا فى كل فترة سبقت رفع قيمة المارك . ويجرى صرف الدولارات بالسعر المنخفض للمارك وبعد عدة أيام يرتفع المارك وينخفض الدولار « فتهاجر » المليارات أخذة معها كامل الفرق بين قيمة المارك قبل الرفع وبعده . وهذا الربح السريع يبلغ مئات الملايين بدون تعب .

يتمكن من شراء مؤسسات اقتصادية أوروبية بأسعار بخسة ، لكن ارتفاع قيمة ما سبق أن اشتروه أصبح مضمونا وزادت قيمته كثيرا . أما التوفيرات النقدية لملايين المواطنين الأمريكيين العاديين الذين لم يشتروا فى أوروبا فقد ذابت أيضا حيال أسواق العالم . فالرابح هو المؤسسات الأمريكية الضخمة التى لا تسأل عن أحد سوى مصالحها .

إن هذه الصورة بجوانبها الجشعة البشعة تذكر بمثل عربى يقول « كالمنشار ... يأكل إن صعد ويأكل إن هبط » . لكن صورة القنص من قبل الدولار على اقتصاد العالم لا تكتمل إن لم نشفع الحديث بالملاحظتين التاليتين :

- عندما تملصت الولايات المتحدة من اتفاقية بريتون وودز لم تنس التملص من سعر الذهب الذى كانت تشترى معظم كمياته بسعر ٣,٥ دولار للاونصة منذ ظهور الرئيس روزفلت بسياسته الاقتصادية المسماه New Deal ومعنى هذا التملص أن أمريكا غضت الطرف دفعة واحدة عن كل استغلالها السابق لدى شرائها للذهب وقالت للعالم منذ اليوم : إن أردتم شراء الذهب فادفعوا ثمنه بسعر اليوم ... إن هذا التصرف بحد ذاته اعتراف بسرقة واضحة استمرت أربعين عاما ، وتأكيد بأنهم يريدون متابعة السرقة بطلب أسعار جديدة عالية للذهب . ولا يجوز لنا أن ننخدع بالرأى المعاكس القائل بأن ارتفاع سعر الذهب أمر طبيعى بعد ارتفاع أسعار كل السلع الأخرى . فللذهب وضعه الخاص كوحدة قياس فى اتفاقيات مالية عالمية . والولايات المتحدة منفردة هى التى أصرت على تسعيره وإبقاء سعره منخفضا وهى التى حددت وضعه بمحض ارادتها وطبقا لمصالحها ... لهذا فإن التملص عن ذلك السعر فجأة بعد أن احتفظت فى خزائنها بمعظم الكميات الموجودة على وجه الأرض يعتبر سرقة مفضوحة .

ولا يفوتنا أيضا أن تحديد سعر الذهب رهن باتفاق يومى بين مصالح مجموعات ثلاثة موجودة فى نيويورك ولندن وجوهانسبورج ولا يخضع تماماً لقانون العرض والطلب إنما العكس هو الأقرب إلى الصحة .. فالعرض والطلب يتحددان حسب السعر الذى يتفق عليه الفرسان الثلاثة فى فجر كل صباح .

- خلال فترة سريان مفعول اتفاقية بريتون وودز ألزمت الدول الصناعية نفسها بدعم سعر أية عملة أخرى إن تعرضت للانخفاض فى سوق العرض والطلب . فإذا انخفض سعر المارك عن سعره المحدد اضطرت الولايات المتحدة والدول الأخرى إلى شراء مئات الملايين من المارك فينخفض عرضه فى الأسواق ويثبت سعره . لكنى لا أذكر أن عملة أوروبية

استطاعت فرض نفسها على الدولار فى ظروف من هذا النوع . ولا أذكر أن الدولار تدخل بشراء مئات الملايين من عملة أوروبية لدعمها ، إنما أعرف ويعرف الجميع أن معظم الدول الصناعية اضطرت لشراء مئات لا حصر لها من ملايين الدولارات ليحتفظ بقيمته « المنفوخة » المعلنة ... ولكن ماذا فعلت هذه الدول بتلك الدولارات ؟ ... انها لو اعادت طرحها فى السوق الحرة لأنهار الدولار ولفقدت عملية الدعم مفعولها . إذن فهى ملزمة بالاحتفاظ بالدولارات كما هى دون أن تجرؤ على استخدامها ... والمعنى الحقيقى لذلك هو أن أمريكا كانت تفرض على الأوروبيين منح قروض كبيرة جدا بدون أية فوائد حقيقية بالرغم من تعرضهم الحتمى للتضخم المالى المستورد من أمريكا .

إنها عملية غير شريفة أيضاً ... وان أوروبا لم تتصرف حتى اليوم بما يفيد أنها وعت ضرورة الدفاع عن حقوقها . أمادول العالم الثالث فما زالت بتفككها أضعف من أن تتصرف تصرفا موحدا يقيها عنجهية الدولار . والدول المؤهلة الوحيدة لأن تلعب دورا موحدا ومنسقاً لحماية نفسها ضد الدولار هى الدول النفطية .

قبل اختتام موضوعى سوف أتعمد الاسترسال بإلقاء نظرة خاطفة . ولكن من زاوية معينة على الحرب العالمية الثانية لأنى أريد ادعاء ما يلى :

لم تكن الولايات المتحدة راغبة فى دخول الحرب إطلاقا مهما طالت ومهما استفحل الموت والدمار لأنها كانت تعرف أن ألمانيا النازية لن تستطيع ربح الحرب على المدى البعيد . فكل المعادلات السياسية والبشرية والاقتصادية والعسكرية تناقض النصر الألمانى . وما انتصارات ألمانيا فى الأعوام الأولى سوى نتيجة لفارق التسلح الألمانى عن تسلح فرنسا وانجلترا ، ولأن مخططات الهجمات الأولى كانت مدروسة وجاهزة فى دروج أركان حرب الجيش الألمانى . ولا ننسى بالطبع بسالة الجندى الألمانى وانضباطه الرائع . لكن امتصاص الحلفاء للضربات الأولى دون الاستسلام ، واستمرار الحرب الاستنزافية أنهك ألمانيا . وزاد الوضع سوءاً تحويل صناعات انجلترا السريع نحو التسلح بالإضافة إلى وصول الامدادات السخية من القارة الأمريكية . ثم جاءت الجبهة الشرقية مع الاتحاد السوفيتى التى قلصت أمل ألمانيا فى النصر إلى العدم . واستنادا إلى هذه الوقائع أقول أن الولايات المتحدة كانت راغبة بالبقاء مؤيدة للحلفاء دون المجازفة بدماء شبابها ! فإرسال الجنود خسارة للشباب وضياع لقوى إنتاجية ممتازة ولأن فى موتهم عبئا كبيرا على خزانة المال الأمريكية من تقاعديات وتعويضات وما شابه ! .. فبقاء هذا الشباب فى عملية الانتاج يجعل الولايات

المتحدة أقدر على دعم الحلفاء بالقروض وبالتالى على تكبيلهم بمقدرات ورغبات أمريكا بعد نهاية الحرب . هذا وإن من شأن عدم إرسال الشباب الأمريكى للحرب أن يطيل هذه الحرب ، ويزيد الدمار والخراب ويجعل تبعية أوروبا بأمريكا أكثر ضمانا . لذلك كله أكرر الادعاء أن الولايات المتحدة لم تشأ الدخول فى الحرب . وان الجميع يعرف أن هتلر هو الذى أعلن عليها الحرب وأن اليابان هى التى فرضت الحرب بتحطيمها الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربور . والسؤال الأخير الذى أصبح يفرض نفسه هو : هل حاول الأمريكيون اختصار فترة الحرب بعد دخولهم فى أتونها إذا افترضنا صحة ما ذهبنا إليه من أن استمرار هذه الحرب كان فى صالح المؤسسات الاقتصادية الأمريكية ؟ إننا لا ندرى حقا ولكن المعطيات الاقتصادية تدل على أن الحرب طالت أم قصرت كانت لصالح الاقتصاد الأمريكى .

☆ ☆ ☆

لقد حاولت فى موضوعى السابق كشف جوانب استغلالية غير نظيفة لعملة لا يجوز لنا أن نثق بها . ولقد حاولت تبيان تصدع الاتفاقات التى توقع تحتها الدول الكبرى ، وأن احترام هذه الاتفاقات مفروض على الضعيف طالما أن البنود تخدم مصالح الدول القوية . هذه الاتفاقات تصبح هباء منثورا فور تناقض بنودها مع مصالح الأقوياء الذين يتبجحون بالشعارات التى لا يؤمنون بها إلا إذا خدمت مصالحهم .

إن الوضع بالنسبة للدول المصدرة للنفط عموما وللدول العربية بشكل خاص أخطر مما يعتقده البعض . إن الأخطار كامنة ومتحفزة للانقضاض علينا وعلى أمتنا ومصالحنا وإن الخصوم والحاقدين يستجمعون قواهم استعدادا لجولة جديدة أعمق من كل ما سبق أن عاناه العرب . والوقت يمر بأسرع مما يسمح لنا بالنوم الهنىء . لذلك آمل بالإسراع فى عقد مؤتمر للاقتصاديين ورجال المال العرب بعيدا عن الصخب والضوضاء ولا يجوز طرح كل المشاكل واقتراحات الحلول علنا ويجب أن تجرى المناقشات بانفتاح القلب للقلب وبحضور عدد محدود من ممثلى الدول العربية إن أمكن . ومن الضرورى تجاوز كل الخلافات المحلية فى أثناء البحث لأن مصير كل العرب مطروح على بساط البحث . إن الدواء الناجع موجود فى كف اليد العربية . فهل تريد الذل أم النهوض ؟

أحذروا الدولار اللعوب

لقد انصرم عهد الأنبياء ولم يبق للبشرية إلا الإنسان العادى الذى لا يقرأ الغيب . لكن التوقع والتكهن والتنبؤ من أهم عناصر التطور والاختراع . والفارق بين الأنبياء والإنسان هو أن تنبؤ الأول يتحقق . أما تنبؤ الإنسان فقد يخطىء أو يصيب .

إنطلاقا من ضرورة دراسة الأحوال الواقعة والتنبؤ بما قد يحصل فى المستقبل القريب أسمح لنفسى بأن أحذر جميع دول غربى أوروبا واليابان من معركة جارية على أشدها بين الدولار اللعوب وبين اقتصاد هذه الدول . إن التحذير الذى سأطرحه خطير ، وقد لا يحدث ما أنا ذاهب إليه . لكن وضع النقاط التالية تحت مجهر البحث لمن أشد ضرورات الأمن الاقتصادى فى السنوات المقبلة .

نعيش جميعاً عهد ارتفاع سعر الدولار إلى ضعف ما كان عليه قبل عدة سنوات . وترجمة ذلك فى الحياة العملية هو أن المواطن الأمريكى أصبح يشترى كل سلع دول أوروبا الغربية واليابان بنصف قيمتها قبل عدة سنوات . وإن كل دول العالم المرتبطة عملاتها مع الدولار - مثل كل دول البترول العربية - صارت تهجم على البضائع الأوروبية التى أصبحت رخيصة جداً . فالريال السعودى الذى كان يساوى نصف مارك ألمانى قبل سنوات أصبح يساوى المارك الآن . فسيارة المرسيدس التى كان سعرها ١٦٠ ألف ريال انخفض سعرها إلى ثمانين ألف !

محصلة هذه الصورة هو أن الولايات المتحدة الأمريكية ، وهى أكبر سوق استهلاكية عرفه التاريخ ، مضافاً إليه العديد من الدول الاستهلاكية ذات العملات القوية أصبحت تجد بضائع الدول الصناعية الأخرى رخيصة ، وأصبحت تشترى منها وكأنما هى فى أوكازيون مستمر يشمل كل ما يخطر على البال من البضائع . هؤلاء فى كفة ميزان ، وفى الكفة الثانية نجد الدول الصناعية تعيش بحبوحة وانتعاشاً غير عاديين لأن كل العالم الآخر القوى مالياً ، وعلى رأسهم الولايات المتحدة بشعبها العملاق فى استهلاكه أقبل على الصناعات الأوروبية يشتريها لأنها أصبحت « ببلاش » بالنسبة إليهم . وكلا كفتى الميزان سعيد

ومسرور لأن الكفة الأولى تشترى أفضل إنتاج أوروبا رخيصاً والكفة الثانية منتعشة اقتصادياً بحيث يضطر المشترون الانتظار أربعة شهور أو ستة أو سنة قبل استلامهم ما يطلبون . وجميع دول أوروبا يلتفت إلى الولايات المتحدة ممنعاً فى البحث عن أسواق جديدة ! إنها موجة من حج أرباب العمل الأوربيين إلى أمريكا . وبما أن استيعاب أسواق الاستهلاك فى أمريكا والأماكن الأخرى أكبر من القدرة الحالية على الانتاج تصبح النتيجة الحتمية - وهذا ما يحصل فعلاً - هو أن المنتج الأوروبى يبذل إستثمارات ضخمة لزيادة الانتاج ، وهذه الاستثمارات تعنى تزايد المصروف الشهرى الثابت على أصحاب المصانع لسنوات طويلة . وهذا العبء يمكن تحمله بسهولة فى عهود الرخاء وعهد الدولار المرتفع والتصدير الكبير !

فى قمة النشوة الحاصلة الآن فى أوروبا الغربية نتيجة الانتعاش الاقتصادى المُفرح آتي أنا - أبو العتاهية الجديد - لأسكب الماء الصاقع على رؤوس اقتصاديى أوروبا وعلى كل المستفيدين من هذا الوضع من هؤلاء الذين يبنون مشاريعهم على أساس ارتفاع الدولار ورخص الاستيراد من غرب أوروبا !! .. فماذا يحصل لو انخفض الدولار بشدة خلال وقت قصير ؟؟

إن الصورة الأولى تنعكس تماماً . فالسلع الأوروبية تصبح غالية ، وتنخفض قدرة الأمريكيين على الشراء . وتنخفض قدرة العرب وأترابهم على الشراء من أوروبا لأن عملات أوروبا أصبحت مرتفعة الثمن . والنتيجة الطبيعية هى انهيار حجم الشراءات من أوروبا الغربية انهياراً لا يتحمله هؤلاء الذين بذلوا الاستثمارات لتوسيع الانتاج ولزيادة الصادرات . فهذه الاستثمارات الأوروبية تنقلب من معطاءة إلى جامدة بل إلى مستهلكة . ولن نستغرب غياب ضحكات أصحاب المصانع الذين ركبوا موجة هوائية غير وطيدة الأ س . والإفلاسات نتيجة طبيعية لمثل هذا الوضع . وتعود الأزمة الاقتصادية لتطبق على خناق الأوروبيين .

بل إن تضرر الأوروبيين لن يقتصر على ذلك ! ففى عهد ارتفاع الدولار يتشجع الكثير من الشركات الأمريكية لاستيراد الاخصائيين من أوروبا . فالطيار الأمريكى الذى يكلف ثلاثة آلاف دولار شهرياً يُستبدل بطيار فرنسى أو ألمانى أو أسبانى . والعامل الفنى الأوروبى سيقبل ضاحكاً بالراتب المعروض عليه بالدولار . ففارق سعر الدولار سيأتيه بربح وفير . وما ينطبق على الطيار والعامل الفنى ينطبق على كل القطاعات المتقدمة من أساتذة جامعات وعلماء واخصائيين ... أى أن كل إنسان تعبت عليه ألمانيا أو فرنسا أو

انجلترا أو إيطاليا حتى وصل إلى ما وصل إليه يصبح رخيصاً على الأمريكيين .. إنها هجرةالنخبة .. إنها عملية استقطاب النخبة .. فلو عاد الدولار للانحدار لتعذر على كثير من هؤلاء العودة إلى بلادهم بسهولة . ففى بلادهم تبدو بوادر الأزمة ، فضلاً عن إن كثيراً من هؤلاء المهاجرين لن يعود إن اعتاد على نمط الحياة هناك ، أو إن ارتبط اجتماعياً بالمجتمع الأمريكى بالتزاوج أو الصداقات أو الاستثمارات أو الشراكات .

يبقى فى موضوعى العنصر الأخطر ! .. فهل ما يحدث هو صدقه محضة ؟ . أم نتيجة لقانون العرض والطلب ؟ أم هناك قوى اقتصادية مصلحية تفتعل الأحداث لتقويض دعائم اقتصاد أوروبا الغربية لصالح اقتصاد الولايات المتحدة ؟ . ليس الجواب على ذلك بالأمر السهل ، لكن التمحيص المنطقى يفرض علينا الإصغاء إلى الموضوعة التالية :

حين كان الدولار يرتفع رويداً رويداً قبل عدة سنوات ، كانت الفائدة على الدولار ترتفع بشكل مواز بحيث أمكن تعليل ارتفاع الدولار . وهذا الحدث يتلاءم مع قانون العرض والطلب . لكن الفائدة على الدولار انخفضت من قرابة ٢٥ ٪ إلى أقل من النصف بينما ارتفع سعر الدولار إلى الضعف ! .. فأين المنطق وأين صحة قانون العرض والطلب ؟ .

خلال قرابة عشرة أيام عمل انحدر الدولار من ٣,٤٨ مارك إلى ٣,٠٣ ! فماذا حصل ؟ . وما هى الأسباب الموجبة ؟ . وأين هى الأسس الاقتصادية لهذا الانهيار ؟ . إنه فى رأيى افتعال .. إنها ألاعيب .. إنها احتيال مشروع يكتسب شرعيته من أن القوىّ هو الذى يمارسه . ومعظم التفسيرات والتأويلات التى نسمعها من قادة البنوك وأسياد البورصة لا تتعدى أن تكون ذراً للرماد فى العيون لئلا ييأس الملايين من المقامرين الصغار ! ولو انعدمت الأحداث التى يتذرعون بها عادة لاختلقوا أى حدث مهما صغر أو كبر ليبرروا الخطى التى يرسمونها بأيد من حديد .

لذا لا يجوز لنا تبرير ارتفاع الدولار بالقوانين الاقتصادية المتعارف عليها إنما بتصرفات مقصودة من جماعات لها مصالح مدروسة . ولنكشف هؤلاء الذين يفتعلون القفزات البهلوانية المنفوخة للدولار يكفى البحث عن المستفيدين من هذه القفزات : هؤلاء هم قادة المال فى وول ستريت . وهؤلاء هم الوحيدون على كرتنا الأرضية الذين يستطيعون تحمل خفض الدولار إلى الحضيض ورفعه إلى الأوج . ففى كل حركة نحو الأعلى أو الأسفل هم المستفيدون . وكل أزمة اقتصادية على الكرة الأرضية - لدى الخصوم والأصدقاء معاً - يقترن بايجابيات لصالح سيطرة اقتصاد الولايات المتحدة التى تمعن فى استقطاب مكانة

الصدارة فى الصناعة والزراعة والبحث العلمى بصرف النظر عن الوسائل المتبعة للوصول إلى هذه المكانة وبصرف النظر عن الثمن الباهظ الذى تدفعه شعوب الأرض ثمناً لسيادة الولايات المتحدة ! .

والحل ؟ ! .. إن الحل عسير لكنه ممكن ويحتاج لحديث طويل لن يخلو من شجون . اكتفى الآن بتوجيه الأنظار إلى موضع هام من مواضع المرض .. ففى التشخيص بدء العلاج .

ملاحظة : كتبتُ هذه المقالة فى آذار (مارس) من عام ١٩٨٥ حين سقطت قيمة الدولار خلال أسبوعين بما تقارب ١٥ ٪ من قيمته .

☆ ☆ ☆

تتميز الصفحات الأربعة التالية بالصعوبة والتعقيد بالرغم من كل محاولاتى فى تبسيط طريقة العرض . لكن القارىء الذى يبحث عن أحداث البورصات والمضاربات بأرباحها المجنونة وخسائرها القاتلة والقارئ المنغمس في تلك الاحداث ملزم في رأيي بالاطلاع المتأنى على المضمون :

إن كنت أرفض مبدأ العرض والطلب كأساس يحدد قيمة الدولار ، وإن كنت أرفض ضخامة المديونية الأميركية سبباً لذلك أيضاً ، وإن كنت أدعى أن هناك فئة من بضعة أشخاص يُحددون سعر الدولار بشكل دائم لتجنى أكبر ربح ممكن فما هى الأحداث وما هى الدوافع التى تجعل هذه الحفنة من الناس تقرر رفع السعر أو خفضه ؟ .

إنّ جوابى لا يعدو كونه قناعة شخصية لا أستطيع إثباتها ابداً ولا يستطيع انسان آخر ذلك لأن سرية هذه القرارات لا تقل عن سرية أعمق معلومات وزارات الدفاع للدول العظمى . لكنى أطرح وجهة نظرى كما هى ليضعها القراء المطلعون فى الاعتبار وليخرج كل قارىء بالنتيجة التى يريد . هذا وسوف أبذل كل جهد لتبسيط ما أقول متجاوزاً الكثير من التفاصيل وخاصة تلك التى تتعلق بعاملَىْ الفائدة وعمولات البنوك . ولكن بالرغم من كل تبسيط اعترف بصعوبة التعبير عما أريد أن أقول . ولربما يدرك غيرى من القراء ما أذهب إليه فيشرحه بطريقة أبسط :

ينتشر على الكرة الأرضية ملايين من المضاربين الذين يريدون جنى أرباح سريعة وسهلة . وللمضاربين طرق مختلفة فى « قمارهم » نوضح منها طريقة أساسية :

ننطلق من أن سعر الدولار = ٢ مارك المانى .

يوجد رجل أعمال أو ثرى يعتقد أن سعر الدولار سيرتفع خلال الأسابيع أو الأشهر المقبلة إلى ٢,٣٠ مارك المانى ويريد المراهنة على ذلك . لذلك يقول للبنك الذى يتعامل معه : سوف أشترى منك اليوم مليون دولار بسعر ٢ مارك للدولار . وأريد استلام ذلك المبلغ بعد ثلاثة شهور وأسدد لك ٢ مليون مارك عند الاستلام ، أى بعد ثلاثة شهور . (لم يعد مبلغ المليون دولار بالنسبة للتاجر يمثل مالاً إنما بضاعة بحتة .. فألزم نفسه باستلامها بعد ٣ شهور وبتسديد ٢ مليون مارك فور الاستلام). وبما ان التاجر مليء وقادر على سداد مثل هذا المبلغ ومضمون بالنسبة للبنك فإن البنك يوافق على الصفقة ويثبتها – وله عمولة مقابل ذلك لا أريد التعرض لها ولا للفوائد عن ثلاثة شهور لئلا يتعقد المثال .

بعد ثلاثة شهور يجب تنفيذ العملية بين التاجر والبنك . يدفع التاجر ٢ مليون مارك ويحصل على مليون دولار . فإذا كان سعر الدولار قد ارتفع أثناء الشهور الثلاثة إلى ٢,٣٠ مارك يستطيع التاجر « المضارب » بيعها فوراً فيحصل على ٢,٣ مليون مارك مقابل مليون دولار فيكون قد ربح ٣٠٠ ٠٠٠ مارك . ولكن ربما يكون سعر الدولار انخفض إلى ١,٧٠ ماركاً خلال الشهور الثلاثة . عندئذ إما يحتفظ التاجر بالدولارات أو يبيعها بخسارة ٣٠٠ ٠٠٠ مارك . (وقد يرتفع الدولار إلى أقل من ٢,٣ مارك أو أكثر . وقد ينحدر إلى أقل من ١,٧٠ أو أكثر . فيكون ربح أو خسارة التاجر متماشياً مع ذلك) .

كل هذه العملية لا تحتاج إلى أى مارك أو دولار نقداً ، إنما تكفى الضمانات الموثوقة التى يقدمها التاجر مؤكداً على التزامه بتنفيذ العقد .

حين نزل سعر الدولار إلى ٢ مارك قبل بضع سنوات (وكان هذا أقل رقم سجله الدولار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية) توقع كثير من المضاربين أن الدولار لن ينزل عن ٢ مارك إنما سيعود للصعود فأبرموا صفقات مع بنوكهم لشراء دولارات ليقطفوا الربح لدى صعوده . هنا نجد أصحاب القرار – حسب ادعائى – يقررون كسر طوق ٢ مارك والنزول إلى ١,٩٦ أو أقل من ذلك . وفى ذات اللحظة يضارب أصحاب القرار أنفسهم بمبالغ كبيرة على أساس الانخفاض الذى يصنعونه بأيديهم فهم الأقدر على بيع مليارات الدولارات دون أن

يكون لديهم تلك المبالغ وهم الأقدر على الالتزام بامتصاص وشراء مليارات الدولارات باتفاقات بنكية دون أن يتعرضوا للخطر اطلاقاً . فإذا وصل المضاربون العاديون الموجودون خارج لعبة أصحاب القرار إلى نقطة تنفيذ الاتفاق بعد ثلاثة شهور دون أن يرتفع الدولار إلى ما فوق ٢ مارك اضطروا إلى تسديد عمليات مضارباتهم بدفع كل الخسارة من أموالهم الخاصة . ومن خسائر ملايين صغار المضاربين فى كل أنحاء العالم يربح أصحاب القرار ، ويربح معهم نسبة معينة من المضاربين الذى كان رأيهم مخالفاً لرأى السواد الأعظم من مضاربى العالم ومتطابقاً مع قرار أصحاب القرار . فإذا ربح المضارب العادى فإنه لا يربح لذكائه الخاص إنما لأنه راهن بذات اتجاه الموجة التى خطط لها أصحاب القرار . إنها - فى رأيى - نوع من أنواع الصدفة .

مازالت الصورة السابقة عن المضاربات أكثر بساطة مما يحدث فى واقعنا اليومى . فإذا أدرك قارئى ما قلته آنفاً فسوف أصعد معه درجة أخرى :

لدى كل سعر للدولار نجد قسماً من المضاربين يعتقد بأنه سينحدر فيراهن على الانحدار ، ونجد قسماً آخر من المضاربين يعتقد بصعود الدولار فيراهن على صعوده . وكل المضاربين على الكرة الأرضية تصل عمليات مضارباتهم خلال دقائق إلى شاشات البورصة التلفزيونية الموجودة على مكاتب أصحاب القرار . فإذا كانت محصلة عمليات المضاربين تعتمد على الاعتقاد بانخفاض الدولار نجد أصحاب القرار يضاربون بشكل معاكس . وإن كانت حصيلة عمليات المضاربين تعتمد على الاعتقاد بارتفاع الدولار نجد أصحاب القرار يخفضون سعره . من أجل ذلك قلت ومازلت أقول بأن أصحاب القرار أنفسهم - إن كنت على حق بوجود أصحاب قرار - لا يعرفون خطوتهم المقبلة بالدقة اللازمة لأنهم لن يتصرفوا إلا حسب المحصلة التى يسهم فى صنعها عدد غفير جداً من المضاربين فى كل بقاع الأرض .

من أهم العناصر التى تجعل عمليات المضاربة مستمرة هى أن يبقى احتمال الصعود ممكناً واحتمال الهبوط ممكناً أيضاً . فلولا توفر هذين الاحتماليين الدائم المتأرجح لما استمر نشاط المضاربين . إنه علم نفس وعلم احصاء يعبثان بخلجات وبثروات ملايين المضاربين . مثال :

حين اجتاز الدولار حاجز ٣ ماركات واتجه نحو ٣,٥ مارك بدأ المضاربون عمليات

جديدة على أساس أنه لابد أن ينزل . لكن أصحاب القرار رفعوا الدولار بالتدريج إلى أن خسر قسم من المضاربين مبالغ طائلة . وكانت الحجج الاعلامية لارتفاع الدولار معقولة جداً إذ أشاع أصحاب القرار المقولة القائلة : لقد كان الدولار يساوى فى السابق ٤,٢ مارك فلماذا لا يعود إلى ذلك المستوى والدولة الأميركية هى أقوى دولة صناعية فى العالم ؟ نعم ! لقد تركوا المضاربين فى حيرة : هل سيصل الدولار حقاً إلى ما يزيد عن ٤ ماركات ؟ .

وسبق أن انحدر الدولار عن ٢ مارك قبل بضع سنوات . وتصرف المضاربون حسب اعتقادهم بأنه لن ينزل أكثر من ذلك . لكنه نزل إلى ١,٧٢ مارك وخسر كل من ضارب على عكس ذلك . وكانت المقولة الاعلامية المصاحبة لهبوط الدولار تقول : المارك قوى وجبار . والدولار انحدر من عليائه بعد الحرب بخط عريض متعرج ، لكنه هابط أبداً ... فماذا يمنع الوصول إلى :

مارك = دولار ؟ نعم لقد تركوا المضاربين الصغار فى حيرة : هل سيصل الدولار ليساوى المارك ؟ .

الأساليب المبتكرة لتوريط الأموال العربية في مشاريع خاسرة في أوروبا

مقدمـــة :

في أواخر أبريل وأوائل مايو المنصرم أقامت غرفة تجارة وصناعة الكويت ندوة عن دور الفوائض النفطية الانمائي والنقدي محليا وعربيا ودوليا . وأشبع المحاضرون والمعلقون والمشتركون في المناقشات موضوع الفوائض النفطية دراسة ونقاشا وتناولوه من مختلف جوانبه النظرية والعملية ، وتوصلوا إلى شبه إجماع على أن عددا من الدول المنتجة للنفط ومنها الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ستتجمع لديها فوائض مالية كبيرة نسبيا بسبب ضيق قاعدتها الاقتصادية . وأن هذه الفوائض ستزداد وتنمو خلال السنوات القادمة .

ومن بين ما تم التوصل إليه في الندوة المذكورة والندوات السابقة ، وما أجمع عليه معظم رجال الاقتصاد العرب ، هو أن القدرة العربية على استيعاب كامل هذه الفوائض في الوطن العربي وحده ، هي في السنوات القليلة القادمة على الأقل غير كافية لاستيعاب هذه الفوائض كلها ما لم يتم توحيد السوق العربية وتحقيق تنسيق صناعي بين الدول العربية وبالتالي لابد من استثمار مايفيض عن احتياجات الوطن العربي حاليا من هذه الفوائض ، في بلدان أجنبية سواء كانت بلدانا صناعية ، أو نامية . ولهذه الاستثمارات أشكال وصور عديدة لسنا في صدد بحثها الآن .

وتهدف غرفة تجارة وصناعة الكويت من نشر هذا المقال إلى تنبيه المستثمر العربي الراغب في استثمار أمواله في الخارج إلى بعض أساليب الاحتيال العلمية المبتكرة والحديثة التي قد يلجأ بعض « المحتالين » إليها لابتزاز ثرواتنا بأساليب وطرق ملتوية ظاهرها تقديم استثمارات مجزية ومضمونة ولكنها تخفي بين جنباتها أذكى أساليب النصب والاحتيال .

وغرفة تجارة وصناعة الكويت ، التي أثارت في أول دراسة لها نشرت في عام ١٩٦١

مشكلة خطر نضوب النفط ، إن عاجلا أم آجلا ، وطالبت بضرورة استخدام موارد النفط لتنمية البلاد وتنويع اقتصادياتها بحيث تؤمن موارد بديلة وكافية لسد احتياجات البلاد وتأمين العيش الكريم والمناسب لمواطنيها فى حالة نضوب مورد النفط ، ترى من واجبها هنا أن تدق ناقوس التنبيه والتحذير هذه المرة أيضا لتحذير المستثمرين وأصحاب الأموال ، لافى الكويت فحسب ، بل فى الوطن العربى من خليجه إلى محيطه . والتحذير هذه المرة هو من الأساليب الكثيرة التى قد يلجأ إليها بعض المحتالين العالميين بحجة أن لديهم فرصة استثمار لاتعوض . ولعل القارىء الكريم يلاحظ أنه منذ حرب أكتوبر أخذت الوفود تنهال على البلدان النفطية بشكل أصبحنا نستقبل فيه أكثر من وفد أسبوعيا . كما ملأ ممثلو ومندوبو شركات الاستثمار والعقارات الفنادق وأنهالت الرسائل على الغرف التجارية سعيا وراء معرفة الممولين واهتماماتهم .

ومع ذلك فلابد هنا من التنويه إلى أن المقصود من هذا المقال ليس تثبيط عزائم المستثمرين عن السعى لإيجاد استثمارات مضمونة ومجزية لأموالهم ، وليس دعوة للاكتفاء بمجرد إيداع أموالهم فى أقبية بنوك أوروبا وأمريكا أو اليابان لقاء فوائد لاتعطى فعلا تآكل قيمة هذه الأموال نتيجة التضخم المستمر ، وإنما غايتنا هى الدعوة إلى الحذر والتأنى والدراسة العميقة الوافية للإحاطة بكل ما قد يكتنف الاستثمار المعروض من مخاطر واحتيالات قد يتمكن حابكوها ومدبروها من إخفائها حتى عن أعين الباحث العادى الغريب عن أجواء هذه الحيل .

والمقال التالى مقتبس من بحث مقتضب أعده شاب عربى تعلم فىألمانيا ونال فيها شهادة الدكتوراه ، وعاش فيها زهاء عشرين عاما ، ومازال مقيما هناك ، وقد أكسبته هذه الفترة خبرة ونفاذ بصيرة لما اطلع عليه من وقائع وأحداث أثارت فيه حرصه على تنبيه أخوته العرب من هذه الأساليب ، فكتب مقاله مشفوعا بأمثلة واقعية تؤكد ما أشرنا إليه آنفا ، وكاتب هذا المقال هو الدكتور سامى عصاصة وقد زار هذه الغرفة منذ فترة يلفت نظر ادارتها إلى العديد من هذه الحوادث ، فكلفته الغرفة بإعداد مقال ليتم نشره وتعميم فائدته . وقد تبرع مشكوراً بإعداد المقال التالى :

فى أعقاب زيادة أسعار النفط ، لجأت أجهزة الاعلام الغربية إلى تسليط الأضواء وتركيزها على إثراء أهل البلدان المنتجة للنفط . وكان المقصود من هذه الحملة من جهة ، محاولة وضع العالم العربى فى قفص الاتهام تجاه البسطاء من سكان العالم ، كما أراد الغربيون من وراء ذلك ستر أنفسهم وإخفاء استغلالهم البشع وغير العادل لمجموعة الدول

المصدرة للمواد الأولية ومنها النفط . من نتائج هذه الحملة الإعلامية ضد العرب هو ظهور طبقة من المحتالين العالميين تسعى إلى « شفط » أكبر قدر ممكن من جيوب أثرياء الدول النفطية وغيرهم . ويمكن تصنيف هؤلاء المحتالين إلى جماعتين أو فئتين تلجأ الأولى إلى الاحتيال السريع المباشر وبالطرق التقليدية التى لا تنطلى إلى على البسطاء نسبياً وعلى هؤلاء الذين لم يعيشوا مختلف التجارب مع أوروبا الغربية . أما الفئة الثانية . فتلجأ إلى الاحتيال المستور بطرقه الملتوية والمعقدة التى لا تتكشف لعين الباحث العادى ولو كان حاذقا نسبياً ، ذلك أن أساليب الاحتيال والتلاعب ما فتئت فى تطور وتلون مستمرين حتى أضحى من الصعب جدا على المرء الذى يعيش بعيدا عن أجوائها أن يكتشفها .

هل يصح أن نموّل شركات فى طريقها إلى الإفلاس ؟

لقد نشطت فى الآونة الأخيرة طبقة من أصحاب المصانع والشركات المتداعية أو التى هى على أبواب الإفلاس من أجل إنقاذ نفسها على حساب رؤوس الأموال العربية . وأخذ هؤلاء يتصلون برجال الأعمال والأموال فى العالم العربى مباشرة وعن طريق سماسرة فى معظم الأحيان . ويعرض هؤلاء السماسرة مشاركات كبيرة فى مصانع أوروبية أو استملاك مشاريع سياحية وفندقية ومؤسسات تجارية . وبالطبع فإن ما يهم السماسرة إنما هو إتمام هذه الصفقة للحصول على عمولتهم من الطرفين ، وهم فى سبيل ذلك لا يتورعون مطلقا عن إخفاء العيوب على المشترى وربما حث البائع على خفض السعر .

ومع ذلك فقد يكون هدف البعض من أصحاب المشاريع الضعيفة شريفاً ويرجو بالفعل الحصول على عون الممول العربى لاجتياز أزمة عارضة أو لتجديد طرق وأساليب الانتاج ليعيد ترسيخ أقدام مشروعه فى السوق . غير أن بعضهم الآخر يكون على يقين تام بأن مشروعه فاشل وان إعلان إفلاس مشروعه حاصل بين يوم وآخر . فإن استطاع العثور على « الساذج » المناسب فى اللحظة المناسبة باعه المشروع المثقل بالهموم والديون وأفلت هو من أيدى المطالبين ومن يد العدالة .

وقد لا يكون هناك دواء ناجع يمكن وصفه للمستثمر العربى لتجنب الوقوع فى مثل هذه « المقالب » سوى سرد بعض الأمثلة التى حصلت فعلا ودون التعرض إلى ذكر الأسماء . إذ أن الغاية من سرد هذه الأمثلة إنما هى تنبيه صاحب الشأن العربى إلى مدى العمق الذى يجب أن يبلغه فى دراسته وبحثه للإستثمار المعروض عليه قبل

التورط ببذل المبالغ الطائلة التى قد تضيع هباء منثورا . وقبل سرد هذه الأمثلة قد يجدر بنا أن نسوق المبدأ التالى الذى نعتقد بصحته المطلقة وهو : إن الشركة الصناعية ذات البنية الصحيحة والسليمة والتى تتمتع بسمعة جيدة لن يبيعها أصحابها ولن يتخلوا عنها بسهولة . وإذا كانت شركة مساهمة فإن مجلس إدارتها لن يعدم السبيل الكفيل بتفادى وقوع اسهمها فى أيد لا يرغبها . وإذا كانت هذه الشركة فى حاجة لاستثمارات جديدة لتوسيع نشاطها فإن المصارف التى تتعامل معها لن تتردد فى أن تقدم لها ما تحتاج . بل وأكثر من ذلك فإن البنوك قد تتسابق أحيانا فى تقديم القروض للشركات السليمة لأن مثل هذه القروض إنما هى فرصة البنك لتحقيق ربح ثابت ومضمون[1] . لذلك فإن الأصل بالشركة التى تعرض نفسها للبيع أو التى يعرضها السماسرة لا تكون نقية كل النقاء ، ولا يعنى هذا بالضرورة إن كل هؤلاء محتالون وإنما يجب على من يفكر بالإقدام على الشراء أن يدقق بعمق وتمحيص فى أحوال وأوضاع مثل هذه الشركات ومن جميع الجوانب لئلا يقع فى ورطة كبيرة ويصبح فى وضع لا يحسد عليه .

ولننتقل بعد ذلك إلى الأمثلة :

المصارف قد ترتدى ثوب الذئب لتنقض على حمل الشركات

فى أوائل العام الحالى أفسلت إحدى كبريات شركات البناء والمقاولات فى ألمانيا الغربية على مبلغ يقدر بحوالى مائة مليون مارك . وظهر عجزها حين توقف أحد البنوك فجأة عن اعطائها القرض المتفق عليه ومقداره (٤٠) مليون مارك . مما جعلها عاجزة عن دفع الرواتب لموظفيها وعمالها وعن تسديد فواتير مشترياتها اليومية الصغيرة التىتحتاج إلى شىء من السيولة . المهم فى الموضوع أن وراء توقف البنك عن مد الشركة بالقرض المذكور

(١) تعمد بعض البنوك أحياناً إلى مد الشركة السليمة بقروض سخية وتشجعها على الانفاق والتوسع ، حتى إذا ما اندفعت الشركة فى هذا الاتجاه توقف البنك عن الاستمرار بمدها بالقروض بصورة تكاد تكون مفاجئة فتقع حينئذ هذه الشركة فى أزمة قد تكون خانقة ، فيأتى بعد ذلك رئيس البنك إلى مجلس إدارة الشركة ليعرض استعداد مصرفه على متابعة مدها بالقروض على أن يحصل على نصيب معين فى ملكية وادارة الشركة !! ... وقد لجأ أحد البنوك الأمريكية الكبيرة إلى اتباع هذا الأسلوب مع عدد الشركات المتينة فى جنوب ألمانيا الاتحادية . وكان البنك يذيع إشاعات حول الشركة التى أقرضها وحرضها على الانفاق ، بحيث تخشى البنوك الأخرى من سد الثغرة حين يمتنع هو عن متابعة منحها القروض . وبالطبع فقد كسب هذا كراهية الألمان وحقدهم لأن هذه الوسيلة هى من أقذر السبل للسطو على أسرار الصناعة الألمانية وأسماء الزبائن المليئين لهذه الشركات . ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا الضرب من الاحتيال « النظيف » ظاهريا لا يمكن أن يطاله القانون بالعقاب .

حكمة بالغة إذ أنه أيقن أنه لو أعطاها إياه لما أمكن انقاذها بل لكانت الملايين الأربعين ضاعت مع عشرات الملايين الأخرى الضائعة . ولقد حاولت هذه الشركة إقناع بعض الممولين فى العالم العربى وفى ايران بأن حصول الشركة على المبلغ المذكور سيمكنها من تجاوز هذه الضائقة العارضة وينقذها وبالتالى يعيد إليها الحياة من جديد . والواقع أن هذا الادعاء عار عن الصحة تماما وكل مشاركة من هذا النوع إنما هى بمثابة نثر للأموال فى مهب العاصفة . ونقول فى مهب العاصفة وليس فى كف القدر ، ذلك أن الأخير يحتمل الربح والخسارة فى حين أن الأولى تعصف بكل ما يواجهها فتقضى عليه.

الاستثمار فى شركات وهمية تتبخر فجأة بعد الإيقاع بضحاياها

تأسس فى السنوات القليلة الماضية عدد كبير من الشركات فى أكثر من مدينة فى مدن أوروبا الغربية لأهداف اقتصادية من نوع مريب . فقد كانت هذه الشركات تنفق بسخاء على الدعاية الهادفة إلى جمع الاستثمارات من المواطنين ومن أى مصدر آخر . وغالبا ما كانت تلجأ هذه الشركات إلى دعوة الزبائن المليئين لزيارة مراكز الشركة مجانا ليشاهدوا بأعينهم الحركة والنشاط فيها . والواقع أن الزائر « الضحية » كان يشاهد مركزا من أجمل مراكز الشركات يضم بين جنباته أكثر السكرتيرات أناقة إلى جانب أجهزة الكترونية تعمل وأجهزة أخرى تنسخ ، أما فى قاعة المكتبة والانتظار فيجد موسوعات اقتصادية عالمية ونسخ من بورصات الساعة واحصاءات الموانىء وحركة السفن ... الخ . وإذا ما حاول صاحبنا « الضحية » أن يتعمق فى أوضاع الشركة واطلع على حركة حساباتها المصرفية المختلفة فإنه يرى أموالا داخلة وخارجة وتعرض عليه ميزانية منمقة ، والواقع أن كل ما يراه لا يعدو عن كونه سرابا ، ذلك أن الشركة تبيع وتشترى وتصدر وتستورد بضائع وهمية ومن شركات لا وجود لها ، وقد تتعامل مثل هذه الشركات مع شركات أخرى شريكة لها فى الاحتيال فى دول أخرى ... ولكن « الضحية » يقتنع وينزلق ويدفع المال . ومما تجدر الاشارة إليه أنه غالبا ما يكون هناك عدد كبير من هؤلاء الضحايا الذى اشتروا فى نفس الوقت حصصا من هذه الشركة التى ما ان تجتمع لديها كمية مرموقة من الأموال فى حساباتها حتى تختفى الشركة مع أوراقها ومستنداتها وأشخاصها ، كما تختفى الشركات العميلة . وحين تأتى الشرطة إلى المركز الأنيق تجده خاويا على عروشه ، لأن الأجهزة تكون قد استؤجرت وأعيدت إلى أصحابها والفتيات قد فصلن عن العمل أما حسابات الشركة فى البنوك فبالطبع تكون قد صفيت تماما ...

لاشك أن هذا النوع من الاحتيال يتطلب رأسمال مبدئيا لا بأس به ، كما يتطلب شخصيات قادرة على التمثيل وذات اطلاع اقتصادى حقيقى حتى تكتمل حياكة جوانب التمثيلية وتنطلى على الضحية أو الضحايا . وقد لا تقطف ثمارا حقيقية إلا بعد تأسيسها بفترة طويلة نسبيا . غير أن « أرباحها » ، إن جاز لنا استخدام هذا التعبير ، كبيرة جدا . ونظرا لكثرة تجارب « أصحاب الشركة » فإنهم قادرون على تضليل أكبر عدد من الضحايا بأسرع وقت ممكن . وهم حين يختفون من مكان ما ، يظهرون بعد فترة من الزمن فى مدينة أخرى من دولة أخرى وبأسماء جديدة ليؤسسوا شركة جديدة للنصب والاحتيال .

وأشكال هذا الضرب من الاحتيال عديدة وأكثر من أن تحصى ، ولا يمكن كشفها من خلال حديث أو مقابلة وربما عدة أحاديث مع مدير الشركة . بل لابد من التعمق بالبحث على مختلف المستويات وبشتى السبل وأن يأخذ البحث شكلا علميا منظما . كما أن على الباحث أن يكون ملما بالقوانين السارية فى الدولة التى تتمركز فيها الشركة . وإذا كانت الخدعة البسيطة لا تحتاج من المحتال المغالاة والامعان فى ستر ألاعيبه فإن الخدعة الكبيرةتكلفه تنظيما محبوك الأطراف ولابد من استمرار التضليل فترة من الزمن ريثما تقع الضحايا فى شراكها .

يشترى أرضاً لبناء فندق فإذ بها مخصصة للزراعة فقط !! ..

اشترى شخص من نيجيريا أرضا شاسعة فى دولة أوروبية ، بعد أن شاهد بعينه تلك المساحات الخضراء ذات الأشجار الباسقة . ودفع ثمن المتر المربع الواحد ما يعادل ٧ دولارات . وعن طريق محام معروف تأكد من أن الأرض المذكورة غير مرهونة وملكيتها صحيحة ولا غبار عليها البتة . ولكنه عندما أراد أن يقيم على هذه الأرض فندقاً سياحياً فخماً ، فوجىء بأن قوانين البلد لا تسمح بالبناء عليها ، لأنها أرض زراعية فقط !! .... وكان من العسير عليه استثمارها لأنه لا يستطيع استثمار الغابات•التى عليهاولا هو قادر على زراعتها لأنه غير مقيم ، لذا قرر بيعها ، وعندها أصيب بخيبة أمل أخرى عندما عرف أن قيمتها الحقيقة لا تزيد عن دولار فقط للمتر الواحد ، لذا اضطر إلى بيعها بعد أن خسر ما ينوف عن أربعة أخماس ما دفع .

أربعة أخماس قروض للشركة ذهبت لشراء عقارات للزوجة وللأولاد

ومن الأمثلة أيضاً ، أن اشترى ثلاثة من أصحاب رؤوس الأموال ثلاثة أرباع مصنع صغير للورق تملكه مجموعة من الورثة اختلفوا فيما بينهم . وثبت بصورة لا يرقى إليها الشك أن المكلف بادارة المصنع من الورثة يديره بنجاح فائق بشهادة عدد من المصارف ومحاسب قانونى . لذا فقد تقرر الاحتفاظ بالمدير نفسه . ولم يكن الشركاء الجدد ليعرفوا الحرب الخفية التى كانت تدور بين الورثة حول إدارة المصنع . وبعد مضى فترة على دخول الشركاء الجدد ، طلب مدير المصنع قرضا كبيرا من خمسة مصارف مختلفة وذلك بحجة توسيع الطاقة الانتاجية ، وحصل على القرض بسبب الاسم الجيد الذى يتمتع به المشروع . والجدير بالذكر أن المدير المذكور أخذ من كل من البنوك الخمسة المبلغ اللازم لتوسيع الطاقة بعد أن عرض على كل منها نسخة من عقد شراء الأجهزة اللازمة . أى أنه حصل على خمسة أضعاف المبلغ اللازم ، وبالتالى تم له تنفيذ التوسيع المطلوب وسحب أربعة أضعاف تكاليف التوسيع والتى لم يكن المصنع بحاجة حقيقية لها ، واشترى باسم زوجته وأولاده عقارات فى اسبانيا وايطاليا ... ولم تظهر نتائج هذا الاحتيال بسرعة لأن انتاجية المصنع ما زالت تغطى فوائد القروض الخمسة من جهة ولأن المحتال استطاع اقناع أصحاب الأرباع الثلاثة بأن عدم توزيع الأرباح خلال العامين المقبلين عائد للتوسيع الذى تم . المهم أنه عند مضى عامين كاملين على سحب الأموال التى اشتريت بها العقارات للزوجة والأولاد دون إفلاس المصنع فإنه لن يكون من الممكن مصادرة هذه العقارات ! ... ولا يبقى للشركاء الجدد سوى ربع المصنع الذى لا يساوى جزءا يسيرا من المبلغ المسحوب . وربما استطاع صاحب المصنع « تجويف » المشروع من الداخل بحيث يستكمل عمليه احتياله . وحين يظهر العجز يصبح المصنع من حق البنوك . وسيبقى هذا العجز خفياً طالما أن المصنع مازال يغطى نفقاته وفوائد القروض . وعند ذلك يصبح المستثمرون الثلاثة البعيدون عن المشروع صفر الأيدى لا يملكون الدفاع عن حقوقهم ... ودخول أبواب القضاء غالبا ما يكون عقيما وقد « يتبع الحبل بالدلو » .

لو أردنا الاستمرار فى سرد مثل هذه الحوادث والأمثلة فلربما احتجنا إلى عدد خاص من المجلة وربما إلى موسوعة كاملة ، ولكننا أوردناها على سبيل المثال ليستنير بها قارؤنا الكريم ولنخلص منها إلى نوع من أنواع الاحتيال هو أخطرها وأعظمها على الاطلاق وذلك أنه يأخذ الصبغة السياسية والاقتصادية فى آن معا ولأن الخصم المحتال يكون قائما ومواجها

للمخدوع دون أن يستطيع الأخير الدفاع عن حقه لا تجاريا ولا قضائياً ... وهذا النوع هو الذى نخشى وقوع الأفراد بل والشركات به فى الأشهر والأعوام القادمة أكثر من كافة الأنواع الأخرى .

وهم شراء صناعة تعتمد فى تصريف إنتاجها على شركة مناوئة للعرب

لنفترض أن شركة صناعية تنتج محركات كهربائية للثلاجات وتبيع نصف إنتاجها لعدد كبير جدا من الزبائن داخل البلاد وخارجها فى حين تبيع النصف الثانى من كامل إنتاج المصنع إلى شركة واحدة ذات شهرة عالمية لا ترقى إليها الشكوك .

ولنفترض الآن أن مجموعة من الممولين العرب اشترت الشركة المنتجة للمحركات ، بعد أن قام هؤلاء بالبحث العلمى والقانونى اللازم ، ووضعوا بأنفسهم المدير الذى يثقون به . ولكن ، لنتصور أن الشركة العالمية توقفت فجأة عن شراء المحركات التى أصبحت عربية ... فما الذى يحدث ؟؟ لا ريب فى أن شركة إنتاج المحركات ستنهار كبيت من الورق ، لأنها تكون قد حُرمت وبصورة مفاجئة من تصريف نصف إنتاجها ، عند ذلك فإنها تعرض بأبخس الأثمان لتخرج من أيدى أصحابها العرب ، ولتعود الشركة العالمية مثلا لشراء المحركات ثانيةوتعود الشركة إلى الحياة من جديد بعد أن يكون العرب قد خسروا فى مثل هذا المشروع عشرات أو مئات الملايين ...

صناعةتتوقف علىجزء أو أجزاء تنتجها شركة مناوئة للعرب

لنأخذ الآن المثال السابق ولكن من جانب آخر . ولنفترض أن الشركة المذكورة كانت تعتمد فى إنتاجها على قطعة كهربائية معينة من إنتاج شركةأخرى تدور فى فلك نفوذ معاد للنشاط الاقتصادى العربى ، فإذا رفعت الشركة الأخرى سعر القطعة الكهربائية أو تلكأت عمدا فى التسليم أو إذا أوقفته نهائيا لسبب خارج عن الإرادة ، لاضطرت الشركة العربية للمحركات أن تؤخر تسليم طلبياتها ويظهر القلق وقد تعجز عن تنفيذ التزاماتها وعقودها مما يؤدى بها إلى نفس المصير السابق . ذلك أن اعتماد الانتاج على جزء أو أجزاء لا تنتجها سوى شركة أخرى مناوئة يشكل خطرا بالغا على الشركة العربية التى قد تستسلم بسرعة ، ذلك أن من طبيعةالشركات الصناعية أنها لا تستطيع الصمود طويلا دون بيع إنتاجها وذلك بسبب أجور الأيدى العاملة والفنية والادارية التى تنهك أضخم الرساميل .

نخلص مماتقدم إلى أن فرص توظيف الأموال فى البلدان الصناعية المتقدمة متوفرة ومجزية وقد تخدم القضية العربية . ولكنها مع ذلك وفى كثير من الأحيان محفوفة بالمخاطر . وبعض هذه المخاطر يكون ناتجا عن طبيعة المغامرة التجارية وهذا النوع طبيعى ومقبول أينما كان ، ولكن الحذر المطلوب هو عند كون هذه الاستثمارات العربية فى بلد فيه للسيطرة الاقتصادية الصهيونية دور واضح ومعروف ، عندها لابد من التزام كافة أنواع الحيطة والحذر لمواجهة العداء الصهيونى الكامن فى الاقتصاد الأوروبى والأمريكى . ومن جهة أخرى لمواجهة طبقة المحتالين العالميين الذين يتحينون الفرص ويسلكون شتى السبل للايقاع بالممولين العرب وغير العرب .

ولابد من التنويه مرة أخرى بأننا لا نقصد من مقالنا هذا تنفير أصحاب الأموال من الإستثمارات فى بلد أو منطقة معينة ، فإننا نؤمن بضرورة انطلاق رؤوس الأموال للبحث عن أفضل الاستثمارات وأكثرها ضمانة وعائدا سواء فى الدول العربية التى تتوفر فيها فرص ممتازة للاستثمار أو فى الدول النامية الصديقة أو الدول المتقدمة . وكل ما نعنيه هو ضرورة التأكد من أن المجال المعروض مجال سليم وخال من مخاطر الاحتيال والتلاعب .

☆ ☆ ☆

تطرقت فيما تقدم إلى بعض أساليب الاحتيال المنظم فى البلدان الصناعية للسطو على الرساميل العربية وغير العربية . وبينت أن ذلك التحذير لا يعنى مطلقا الابتعاد عن الاستثمارات فى الغرب أو عن المشاركة فى مشاريع صناعية أوروبية ، إنما المقصود هو ضرورة التريث والتمعن فى دراسة المشروع المراد المشاركة فيه ، وذلك للحيلولة دون الوقوع فيما لا تحمد عقباه .

أما الآن فسنتطرق إلى المشكلة الكبرى القائمة بين البلدان الصناعية وبين الدول النامية فقيرها وغنيها ، أى الدول الفقيرة التى لا تملك موادا أولية أساسية تقوم بتصديرها والدول النامية الغنية التى حباها الله بثروات طبيعية وأغناها بالمواد الأولية وفى مقدمتها الدول العربية المصدرة للنفط .

لقد كثرت الكتابات عن فقر بلدان العالم الثالث ، وعن تزايد ثراء الدول المتقدمة صناعيا وبالتالى تباعد الشقة بين هذين المجتمعين . ورغم النداءات المتكررة المنبثقة عن الدول النامية وعن الهيئات الدولية ، وحتى من بعض شعوب العالم الصناعى بضرورة مد يد

العون للدول النامية لا نتشالها من أعماق الهوة التى تدور فيها ، نجد أن تصرفات المسؤولين فى العالم الصناعى مازالت بعيدة كل البعد عن تفهم الأبعاد الحقيقية للمشكلة ، أو بالأحرى فإن هؤلاء المسؤولين يصمون آذانهم عن تلك النداءات ويتجاهلون المشكلة ، رغبة منهم فى الحفاظ على مستوى معيشة شعوبهم المرتفع على حساب شقاء وبؤس دول وشعوب العالم الثالث فبالرغم من أن هؤلاء المسؤولين يتبجحون بالتمسك بمبادىء العدل والمساواة ، نراهم يسخرون كل وسائلهم العادلة وغير العادلة لإعاقة وتجميد التقدم الحقيقى لبلدان العالم الثالث ليظل هذا العالم موردا رخيصا لموادهم الا الأولية وللطاقة التى يحتاجونها . وفى نفس الوقت مستورداً ومستهلكاً دائماً لما تنتجه آلة الغرب الصناعى . وقد يوضح المثال التالى ما نرمى إليه :

فى عام ١٩٥٦ كان العامل الفنى فى ألمانيا الغربية يتقاضى أجراً يوميا مقداره (١٨) ماركا ، وكان العامل السورى المماثل له يحصل على ما يعادل (٥) ماركات أما فى الهند فكان العامل المماثل لهما يتقاضى (٣) ماركات فى اليوم . أى أن العامل السورى كان يتقاضى (٢٧,٨ ٪) من أجر العامل الألمانى فى حين يتقاضى الهندى ما يعادل (١٦,٧ ٪) من أجر الألمانى . فالفارق بين العامل الألمانى والسورى كان يعادل (١٣) ماركا وبينه وبين الهندى (١٥) ماركا . أما فى عام ١٩٧٤ فقد تضاعف أجر العامل الألمانى ثلاث مرات ليصبح زهاء (٥٦) ماركا فى اليوم ، ولم يرتفع أجر العامل فى سوريا والهند بنفس هذه النسبة ، ولكننا سنعتبر تجاوزا أنه ارتفع بنفس النسبة كما فى ألمانيا . أى أن العامل السورى أصبح يتقاضى (١٥) ماركا والهندى (٩) ، ومع أن النسبة بين أجور العمال الثلاثة تبقى كما هى فى الحالين ، فإن المهم أن الفرق بينهم قد تضاعف ثلاث مرات ، بحيث أصبح بين العامل الألمانى والسورى(٤١) ماركا فى عام ١٩٧٤ بدلا من (١٣) ماركا فى عام ١٩٥٦ . ونفس الشيء بالنسبة للهندى .

ونستنتج مما تقدم أن ارتفاع مستوى المعيشة فى العالم الصناعى وفى العالم الثالث بنسبةواحدة يزيد الهوة بين الاثنين اتساعا . وبمعنى آخر يزيد الفرد فى الدول النامية فقرا بالنسبة للفرد فى الدول الصناعية الذى يزداد غنى على حساب الدول النامية ، فكيف لو كان الفرد الصناعى يتقدم بنسبة أعلى ؟

وإذا تعمقنا قليلا لوجدنا أن المثال الحسى السابق يأخذ شكلا مؤلما حقا تجاه هؤلاء الذين يدعون المساعدة والإنسانية فى العالم الصناعى . فكلما زادت الأجور فى أوروبا

الغربية وأمريكا ترتفع أسعار المنتجات هناك بنسبة مماثلة تقريبا . والدول الاشتراكية تلحق بركب زيادة الأسعار ولو بصورة متأخرة نوعا ما . فدول العالم الثالث مضطرة بل مجبرة لدفع الفرق الناجم عن تطور الأسعار فى أوروبا وأمريكا وتبعا لارتفاع مستوى المعيشة هناك ، بينما يكون دخلها القومى قد ارتفع ببطء شديد ، فالآلة الصناعية التى كانت تستوردها دولة من العالم الثالث فى عام ١٩٥٠ بما يعادل ألف يوم عمل أصبحت الآن تدفع ثمنها ما يعادل (٤,٧٤٠) يوم عمل[1] . والدول المتقدمة لا تكتفى بشراء المواد الأولية بأثمان بخسة تفرضها هى إنما « تسلب » أيضا القدرة البشرية للعالم الثالث عن طريق اجتذاب الأدمغة . هذا وإذا تفحصنا زيادة أثمان المواد الأولية التى يبيعها العالم الثالث إلى العالم المتقدم لوجدنا أن هذه الزيادة تكاد تكون معدومة ذلك أن المواد الأولية زادت ولكن ليس بنفس النسبة بل أقل وبوقت متأخر جدا ومع ذلك رافق هذه الزيادة التهديد والوعيد والمهم أن الاستغلال العلنى يمتد إلى الطاقة البشرية وإلى أثمان المواد الأولية على حد سواء . وإن حدث أن رفعت دولة أسعار مادة أولية وجدنا أن العالم المتقدم يزيد أسعار انتاجه بحيث يغطى بسهولة معظم ما دفعه كزيادة فى ثمن المادة الأولية ... أى أن الدول الصناعية تستعيد بيدها اليمنى ما دفعته بالشمال للدول النامية .

وإذا نظرنا إلىالمفاوضات الحالية بين نقابات عمال ألمانيا وبين أصحاب المصانع الألمانية وجدنا النقابات تطالب بزيادة أجور تنوف عن (١٠ ٪) ! ولكن من أين سيغطى أصحاب المصانع هذه الزيادة ؟ . إن وسيلتهم الوحيدة هى زيادة أسعار البضائع بنسبة تقارب ما سيأخذه العمال . فالوضع بالنسبة للعامل الألمانى لا يختلف فى الحقيقة لأن زيادة أجره تغطى زيادة الأسعار . وارتفاع الأجور والأسعار لا يؤذيان الاقتصاد الألمانى ككل لأن أثمان بضائع التصدير ستزداد ! .. فالمتأذى الحقيقى هو العالم الثالث بدوله الفقيرة التى ستدفع ثمن السلع المرتفع طالما أنها بحاجة لتلك السلع ! ولن يتأذى المستهلك فى دول غرب أوروبا الأخرى من مثل هذه الزيادة فى ألمانيا لأن الأجور والأسعار فيها تتماشى طردا مع أجور وأسعار ألمانيا !! .

من هنا ننتقل إلى النقطة التالية للبحث ، وتعتمد هذه النقطة على موضوعتين أساسيتين :

الموضوعة الأولى :

يحرص العالم المتقدم على منع دول الفوائض المالية من استخدام تلك الفوائض فى تطوير ذاتها تطويراً حقيقياً ، بل يسعى من أجل إعاقة هذا التطوير ، فلا يمنح سرا صناعيا إلى دولة متخلفة إلا بعد أن يكون قد اكتشف أسرارا عديدة تتجاوز المرحلةالتى باعها بحيث يبقى الفارق العلمى التقنى ثابتا فى أحسن الأحوال . ولتحقيق هذا الهدف يلجأ العالم المتقدم إلى أساليب مختلفة منها :

(أ) زيادة أسعار كل السلع التى تحتاجها دول الفوائض ودول العالم الثالث وبذلك تستعيد الدول المتقدمة أكبر قسم ممكن من الفوائض .

(ب) حث دول الفائض على التفريط بالأموال على أمور ومواضيع ثانوية نسبيا ، مثل تشجيع تشييد الأبنية السكنية الفاخرة والمترفة وفتح الشوارع فى مناطق غير غاصة بالسكان ، والبذخ من أجل تحقيق كماليات غير لازمة . كل ذلك على حساب التصنيع وتدريب الكوادر البشرية وفتح الجامعات وبناء الهياكل الاقتصادية السليمة الضرورية « للاقلاع الاقتصادى » والتنمية السريعة .

(جـ) دفع دول الفائض إلى شراء الأسلحة . وهذا البند يعتبر من أخطر البنود أطلاقا . فكل العالم المنتج للسلاح لا يبيع العالم العربى إلا أسلحة من الصنف الثانى أو الثالث . أى أنها أسلحة تجرى تصفيتها من الجيوش المتقدمة وأصبحت فى طريقها إلى المتاحف أو إلى مراكز صهر المعادن . إن الدول المتقدمة تبيع هذه « الجيف » بأغلى الأثمان لتمول البحث العلمى لديها على جميع المستويات مما يسمح بصنع السلاح الحديث المتطور .

ومما يذكر أيضا فى هذا الصدد أن الدول الغربية قد لا تتورع بل لم تتورع فى السابق عن نشر بذور الخلاف بين دول العالم الثالث لتبقى الأخيرة فى نزاعات مستمرة تشغلها عن الالتفات لشؤون التنمية الاقتصادية ، بل وتضطر إلى تصدير موادها الأولية خاما مهما كان الثمن لتحصل بثمنها على السلاح الذى لم تكن لتحتاجه لولا هذه الخلافات .

أما مساعدة الولايات المتحدة لاسرائيل بأسلحة قيمتها (٢,٢) مليار دولار سنوياً فلا يعدد كونها وسيلة لإجبار العرب على إنفاق أضعاف أضعاف هذا المبلغ سواء ذهبت هذه الأموال إلى الشرق أو إلى الغرب فالمهم أنها ستستزف ثروات العرب« وستشفط » جزءا غير يسير من رؤوس أموالهم التى كان بامكانهم أن يوجهوها إلى تنمية بلادهم وتطويرها

واللحاق بركب ال التقدم الصناعى . فمن جملة معانى الوجود الاسرائيلى فى الأرض العربية هو منع مليارات ثمينة من الأموال العربية من أن تفعل فعلها فى التقدم الصناعى والاجتماعى العربى ، وجعل هذه المليارات تذهب عن طريق أسهل سبيل إلى الدول المنتجة للسلاح فى الشرق والغرب لتستفيد منها فى تشجيع وتمويل أبحاثها العلمية وزيادة فرق التقدم عن الدول العربية ودول العالم الثالث ..

(د) تمهيد السبيل لجعل دول الفوائض المالية تدخر أموالها فى مؤسسات مصرفية غربية ومنحها كل التسهيلات النظرية والعملية . وهذا يعنى أن الأموال العربية يستفيد منها العالم الصناعى فى تطوير ذاته مانعا أصحاب الأموال من تطوير أنفسهم ! ... وهذا ما تنبهت إليه الدول النفطية حيث تصر على شراء الممتلكات وتساهم فى الشركات الصناعية الأجنبية .

(هـ) التلاعب بأسعار العملات والذهب : فى ذات الوقت الذى يظن أصحاب الأموال أنهم يحصلون على فوائد لودائعهم نجد أن الدول المتقدمة تسرق كل الفوائد وتقضم رأس المال ذاته . لأن الفوائد المعطاة مهما بلغت لا توازى التضخم المالى الحاصل ، أى أن الفوائد لا تساوى تناقص القيمة الشرائية للعملات . ولتأكيد ذلك يكفى أن نذكر ما أشرنا إليه سابقا من أن سعر الفائدة على الودائع بالجنيه الاسترلينى الذى بلغ (١٧ ٪) أو أكثر إنما هو عبارة عن فائدة لا تتجاوز (٦ ٪) أما الباقى فهو عبارة عن نسبة (٩ ٪) تعويضا للتضخم الذى قد يزيد كثيرا عن هذه النسبة بالإضافة إلى (٢ ٪) لقاء المخاطر RISK وانخفاض قيم العملات الأجنبية مرة تلو الأخرى . فمرة تنخفض قيمة الاسترلينى ومرة أخرى الفرنك الفرنسى ثم يلحقهما الدولار ... وعند كل تخفيض لعملة من العملات الأساسية يخسر العرب المدخرون مئات الملايين . إنى لست أرى فى هذه الأحداث صدفا بحتة إنما أشك فى أن ثمة اتفاقات « جنتلمان » غير مكتوبة تتلاعب بهذه الشؤون المالية لتذوب الفوائض العربية وغير العربية لمنع أصحاب المال من الاستفادة الحقيقية من هذه الأموال . .

الموضوعة الثانية :

يعرف العالم الصناعى أن الخامات البشرية فى دول العالم الثالث قادرة حتما على منافسة أجود ما لدى الغرب إذا ما أتيحت لها الفرصة وهيء لها الجو المناسب وأطلقت من عقالها ، لذلك يسعى الغرب الصناعى إلى منع هذه الدول من الاستفادة من خاماتها . فهناك حقيقة ناصعة يجب أن نذكرها ونؤكد عليها ، وهى أن مستوى الذكاء فى دول العالم الثالث لا يقل ، إنما قد يزيد عن مستوى الذكاء فى أفضل دول أوروبا الغربية . لكن انعدام تكافؤ

الفرص وعدم توفر مؤسسات تعليمية مناسبة يقلل من نتاجها وصقلها بدليل أن العرب الذين تتوفر لهم الفرص فى الغرب أو الشرق غالبا ما يبزون زملاءهم ويصبحون فى مصاف أكبر علماء الغرب ويترددون فى العودة لبلادهم لعدم توفر الكوادر الملائمة . فإذا وضعنا بعين الاعتبار هجرة المثقفين العرب إلى الدول المتقدمة حيث يلقون الجو الأفضل وجدنا أن العالم المتقدم يضيف إلى سرقته لأموالنا ، ولقدراتنا العاملة فى وطننا سرقة قدراتنا الفكرية ! انه « يلطش » المتعلم والعالم من العالم العربى بدفع مرتبات عالية فتصاب هذه الأمة بتـرب عقولها Brain Drain وعلمائها . إذ كلما تخرجت دفعة من صفوة الأمة العربية شجعوا أفضل عناصرها لمتابعة العلم فى جامعاتهم . وحين يصل المتعلم العربى إلى هناك قلما يعود ، ولو عاد يلقى فى وطنه أوضاعا غير مشجعة لذلك فقد يتحين أول فرصة لمغادرة بلده إلى البلد الأجنبى حيث يفتح له باب الاختراع والنبوغ . وفى هذا الصدد يجدر بنا ذكر المثالى التالى : يكلف الطالب الجامعى الألمانى قرابة تسعة ملايين من الماركات منذ ولادته حتى تخرجه طبيبا أو مهندسا . وهذا الخريج لا يصل إلى هذه الدرجة العلمية إلا بشق الأنفس لعائلته ولمجتمعه وللدولة الألمانية . فإذا اجتذبت دولة انكلترا مهندسا عربيا تخرج حديثا وأعطته راتبا شهريا قدره قرابة ألف دولار تكون فى الحقيقة قد حصلت على أفضل المتعلمين بأبخس الأثمان . فالراتب لا يساوى (٠,٤ ٪) من الكلفة التى كلفها الطالب مع العلم أن هذا الراتب لا يذهب منه إلى وطن المهندس العربى إلا جزء يسير بالإضافة إلى أن المهندس الانكليزى يتقاضى نفس الراتب ويكلف الدولة معاشا تقاعديا أو تأمينات إضافية . وفى ذات الوقت تكون انكلترا قد منعت دولة هذا المهندس من الاستفادة من ابنها النجيب . أى أن التقدم والكشف العلمى فى انكلترا يجرى دعمها بدماء شابة خلاقة جديدة بينما تبقى دولة الشاب الأم مفتقرة إليه وإلى نشاطه الذى ينقذها من الفقر والجهل والتخلف . ولو كان هذا المهندس من دولة كمصر تكون مصر قد خسرت جهود ربع قرن سخرتها لايصاله إلى درجة علمية لتقدمه لقمة سائغة إلى دولة متقدمة لتستغله . ولربما يخترع هذا الشاب اختراعا تحتاجه مصر فتدفع لاستيراده ألوف الأضعاف مما حصل عليه المثقف المصرى فى البلد الغريب .

الآن وقد شرحنا طريقة العالم الصناعى الغربى وأساليبه الذكية لجعلنا نستبدل المال الوفير بسلع استهلاكية تفقد قيمتها ، وبعد أن بينا هدف العالم المتقدم من حصر استمرار التقدم بذاته ولشعوبه نتسائل كيف علينا أن نتصرف لحماية أنفسنا من تبعية من نوع جديد ؟ إن الحل بسيط فى نظرنا ولا يحتاج الا إلى الإرادة العنيدة لتنفيذه . وخلاصة الأمر

هى ألا نستبدل الأموال المتوفرة لدينا إلا بالمعرفة . فالمعرفة وحدها هى القيمة الصالحة لندفع من أجلها الأموال . وهذه المعرفة يسميها العالم الغربى : Know How وهى أفضل من الفوائد وأفضل من المشاركات لأنها الطريق الوحيد الذى يضمن لنا أن نكون فاعلين بدلا من كوننا منفعلين . إنى لست أبالغ أبداً حين أقول أن عرش بريطانيا العظمى لا يوازى بالنسبة لنا كعرب شابا عربيا أوجد طريقه اقتصادية لشطر الذرة . إن مجموع السيارات التى تسير على الأرض عربية من الخليج إلى المحيط لا تساوى شاباً عربياً أو مجموعة شباب استطاعوا اطلاق صاروخ إلى القمر أو وضع قمر صناعى فى مدار حول الأرض ...

والآن انتقل إلى المثال العلمى فى كيفية استبدال المال بالمعرفة : يجب البدء بالقيام بدراسات وافية وشاملة لمعرفة الصناعات الأساسية التى يستهلكها المجتمع العربى ثم شراء مصانعها ثم ليتم إنتاج الآلة ضمن العالم العربى . ومن ثم بذل نسبة من انتاج هذه المصانع للبحث العلمى وبذل جوائز سخية لكل باحث علمى يحقق تجديدا فى هذه المصانع . فالعالم العربى يستخدم ويستهلك المكائن الزراعية ويستوردها من الغرب أو الشرق مع قطع غيارها .. والسؤال الآن هو لماذا لا يشترى العرب المصنع الذى ينتج هذه المكائن الزراعية وينتجها محليا ويتعاقد مع مهندسين أجانب لتعليم الأيدى العاملة العربية والمهندسين العرب ؟ وبعد أن يتمرس هؤلاء يصبحون قادرين على تطوير آلات أفضل وأدق وأسرع ! .. إن أوروبا تصنع فى وقت من الأوقات آلة لها إنتاج حديث . فيبدأ العرب وغيرهم بشراء الانتاج الحديث من أوروبا .. وبعد فترة يفكر رجل أعمال عربى بشراء الآلة التى تنتج الانتاج الحديث ثم يلحقه جيش من رجال الأعمال ويشترون الآلات لذلك الانتاج ! ... وحين تقطف أوروبا ثمرة الآلة المذكورة وحين يحصل الإشباع فى العالم العربى من انتاج الآلة ومن الآلات الكثيرة تدفع أوروبا إلى الأسواق انتاجا جديداً لآلة جديدة فتنهال الطلبات العربية على أوروبا من جديد ! ... إننا نريد قطع طريق الاستغلال هذا بأن نصنع الآلة ونطورها نحن ! .. إننا قادرون على بذ أوروبا وأمريكا فلماذا النوم ولماذا الكسل ؟

وما ينطبق على صناعة مصانع الآلات الزراعية ينطبق على صناعات لا حصر لها . إن الفكرة الأساسية فى الموضوع هى عدم الاكتفاء مطلقا بشراء مصنع من أوروبا ونقله إلى العالم العربى إنما يجب تأمين الخبرات القادرة على التطوير . فهذه هى فرصتنا للقفز عن هوة الجهل والفقر والتعلق بأذيال الغرب كاتباع . فالمهم هو تأمين الكوادر البشرية قبل الصناعات . إن شراء مصنع لإنتاج الآلات الزراعية والمصانع لن يكون سهلا ، لأن الدول الصناعية قد تعرقل ذلك ، ولكن إن توحدت الارادة العربية تذللت كل المصاعب . ففى

حال رفض شركة ما لفتح فرع لمصنعها فى بلد عربى أمكن للعرب مساومة شركة فى دولة أخرى وإعطاؤها مختلف المميزات بما فى ذلك منع دخول جميع الآلات المشابهة من أية دولة فى العالم إن وافقت الشركة المعنية الدخول بالمشروع . إن التنافس بين مختلف الدول المتقدمة سوف يمكننا من التوصل إلى كل ما نريد . وهنا نلتقى بموضوع تحذير العرب من الاحتيال لشفط وسلب أموالهم . فالمشاركة الرابحة مع شركة أوروبية أو أمريكية أو يابانية يجب أن تكون على أساس فتح مصانع للانتاج ضمن العالم العربى ، وسيختار العرب بالطبع المصانع التى يحتاج العالم العربى لإنتاجها وسيقرن العرب تأسيس المصنع بتأسيس مكتب خاص للبحث العلمى الذى يشارك الشركة الأم فى البحث عن وسائل التجديد والتطوير ويكون له الحق فى الحصول وتطبيق البراءات الصناعية . ولا يجوز لنا أن نهمل اشتراط المشاركة مع المصانع الأجنبية التى تفتح فروعا لها لدينا لأن هذه المشاركة تضمن الانتاج الجيد والمستمر ! أما شراء مصنع لحساب رجال أعمال عرب وإحضاره إلى الكويت أو السعودية أو مصر دون ضمانة قسم للبحث العلمى والمختبرات لتحديث وتطوير الإنتاج فهو أمر خطير جدا تسعى إليه الدول المتقدمة التى تتمنى لو تصدأ الآلات اليوم قبل الغد ... إنهم يسعون جاهدين « لسفك » الأموال العربية وهدرها دون إنتاج .

وإذا كان هناك مجال للمقارنة فلاشك أن بناء المصانع والمشاركة فى تطويرها وتشغيلها وإدارتها لهو أفضل بكثير من المشاركة العربية مع مؤسسات أجنبية فى البلاد الأجنبية ومن شراءالعرب لمصالح مختلفة فى البلاد الأجنبية ومن ادخار المليارات العربية فى المصارف الأجنبية حيث أن هذه المشاركة مجازفة خطيرة ضد الصالح العربى . فالغرب يرى أن شعوب العالم الثالث المصدرة للخامات الهامة وفى مقدمتها الدول المصدرة للبترول وكأنما هى قبائل تعيش فى مجاهل العصور الوسطى هبط عليها ثراء النفط وهى لا تستحق ذلك وبالتالى فإنه يجوز لمن يستطيع الاستيلاء على هذه الثروة أو لطشها أن يفعل ذلك دون أن يناله لوم أو عقاب . وإن الصحافة الغربية تبذل كل جهدٍ اعلامي فى أوساط العالم الغربى والعالم الثالث لوصم العرب بوصمة الاستغلال والجهل والمرض ! ... إنها حملة مدروسة ذات هدف بعيد . فحين تدق الساعة يشدد الغرب الحملة ضد العرب ويكثفها بحيث يتولد لدى شعوب العالم فكرة عجيبة مفادها أن مصادرة كل أموال العرب هى خدمة للإنسانية جمعاء . ولا يمنع الدول المتقدمة من التصرف المذكور سوى أنها ما تزال تنتظر المليارات الأخرى التى تتوقع أن يودعها العرب تلقائيا فى بنوكهم لتكون الضربة مجزية حقا حين تقع . ولن تلجأ الدول المتقدمة إلى تلك الخطوة طالما يوجد لدى العرب بترول يحتاجه

الغرب ، ولكن ما أن ينتهى البترول العربى أو أن يجد الغرب المعادلة البديلة للطاقة فلن يتورع عن السطو على الادخارات والمشاركات العربية وسوف يوجد الحجة والذريعة لمصادرة أو تأميم كل الاستثمارات العربية فى العالم الغربى .. « أفلم يوجد الذئب الذريعة لافتراس الحمل » ؟ .. إن كل القيم الإنسانية والمبادىء الديموقراطية التى يدعو إليها العالم الصناعى سوف تذوب كقطعة من الزبدة تحت شمس صحراء القيم بمجرد شعور الغرب الصناعى بعدم الحاجة لبترول العرب .

ومن هنا انتقل إلى النقطة الأخيرة والتى تتناول البحث العلمى . إن القدرة الكامنة على الاختراع فى عالمنا العربى أكبر مما يتصوره البعض . لكن تلك القدرة تبقى كامنة فى كهوف النسيان إن لم يتح لأصحابها فرصة التجربة والممارسة ثم التطوير . فإذا شجعنا كل صاحب فكرة معقولة وهيأنا له الفرصة لتنفيذ ما يجول فى خاطره لحصلنا على نتائج لا تخطر على بال . لذا يجب أن نطلق هذه القدرات من عقالها لأنها خلاقة ومبدعة وقادرة على تخليصنا من التبعية للمتقدمين . لنتصور أن دولة عربية قادرة رصدت ميزانية معقولة للبحث والكشف العلمى وقامت كخطوة أولى بتشكيل لجنة من أساتذة جامعيين أو ما شابه وكلفتهم بالنظر فى المشاريع العلمية التى تطرح عليهم . ولنتصور أن هذه الدولة أعلنت فى جميع صحف العالم العربى عن أن مؤسسة البحث العلمى سوف تمول أى بحث بشرط أن يتقدم صاحب الفكرة بعرض ملخص لفكرته وللفائدة العلمية من تنفيذها . بعد هذا الاعلان لابد أن ينهال على اللجنة المذكورة سيل الاقتراحات . فإذا وجدت اللجنة الخير فى فكرة ما رصدت لصاحبها مبلغا من المال لينفذ فكرته . وكلما أبرز نتائج إيجابية جرى تمويله من جديد . سوف تفشل مشاريع كثيرة لكننا سوف نحصل أيضاً على نتائج باهرة نفخر بها تجاه العالم المتقدم الذى يريدنا أن نبقى فى فلكه تابعين . ولنتصور أيضا أن دولة عربية قادرة رصدت جوائز متعددة وسخية لكل اختراع يأتيها من أى مصدر بشرط أن يكون لهذا الاختراع استخدام عملى . وماذا لو وعدت دولة عربية قادرة أية مدرسة فى العالم العربى بتأسيس وتجهيز مخبر لها إن أفلح تلاميذها فى تحقيق كشف علمى جديد ، مهما كان الكشف بسيطا ؟ وقد يكون من المفيد إنشاء مؤسسة أشبه ما تكون بمثابة بنك للعلماء العرب تتعهد باحتضانهم وتوفر لهم المختبرات والتمويل اللازم للسير باختراعاتهم قدما وتنفيذها وتطويرها .

إننا سنحقق التطوير . إننا سنكتشف أنفسنا من جديد لنجد أن أرضنا خصبة ومعطاءة سبق لها أن منحت البشرية الكثير وعادت لتعطى من جديد . إننا نكون قد استبدلنا

البترول بما هو أفضل منه على المدى البعيد والقريب .

قد يتبادر إلى ذهن البعض أن الخطوات المذكورة آنفا أقل من أن توصل إلى الهدف لأن الاختراعات الجديدة تحتاج إلى الملايين وعشرات ومئات الملايين ! .. وجواب ذلك بسيط ومن صميم الواقع . فالعالم الألمانى هان Hahn شطر الذرة فى عام ١٩٣٨ بأجهزة بدائية لوجمعنا قيمتها لما بلغت خمسمائة مارك ألمانى . وان التلميذين الألمانيين اللذين حصلا على الجائزة الأولى لأبحاث الشباب قبل عدة سنوات توصلا إلى صنع صواريخ ذات مدى يبلغ (٨٠) كيلو متر فى الجو بأشباع ورق الصحف القديمة بمركب كيماوى رخيص الثمن ، ثم لف هذه الصحف بصورة معينه . ولم يتكلف هذان الشابان للتوصل إلى هذا الكشف العلمى الجرىء سوى إلى مصروف الجيب الذى يحصلان عليه من أبويهما .. والجدير بالذكر أن الدولة الألمانية تبنت الشابين فورا ، وطورا اختراعهما بحيث أمكن توجيه الصواريخ الورقية فى الاتجاهات الأفقية . ولم يكن هذان الشابان قد حصلا على التوجيهية الألمانية حين توصلا إلى ذلك الكشف .

أما السلاح فيجب أن نخوض أمر صنعه من بابه العريض . إن مستوردات العالم العربى من مختلف طائرات الشرق والغرب تكفى لتمويل صناعة حديثة نملكها نحن فنقرر مصائرنا بأنفسنا . ولا يجوز لنا الاقتصار على أصناف الأسلحة المعروفة إذ أن مجال العلم مفتوح ، وهناك أبواب أخرى للتسلح ربما تجعلنا أقدر على تجاوز الثغرة التى تفصلنا عن الأمم المتقدمة*. فلتطرح لجنة البحث العلمى التى نوهنا عنها سابقا شعار « من لديه اقتراح متكامل لسلاح جديد » على الشعب العربى بأكمله وسوف نرى المعجزة تتحقق . فالفكر الخلاق موجود ، ومجالات العلم والاختراع أوسع من أن تنحصر فيما يخترعه الغرب فيقلده الشرق أو العكس ، والمال يمكن رصده لتنفيذ الاختراع . فلننطلق اليوم ولنزرع لنحصد فى الغد القريب قبل أن يفوتنا القطار . وسوف تبدأ نتائج الجهود ضبابا كالوهم لا يلبث أن يصبح محسوسا يؤكد للعالم أجمع قدرة العرب فى جميع المجالات .

إن الأموال التى يصرفها العرب على البحث العلمى هى أفضل إدخار وأفضل بديل لما

(☆) من أهم الفوائد لاختراع أي سلاح جديد هو جعل أي خصم « ينفعل » لتفادي السلاح الجديد فيضطر لمحاولة الحصول على نموذج منه ودراسة كيفية محاربته . وربما ينفعل الخصم نكون طورنا هذا السلاح أو غيره بحيث لا نكون نحن المنفعلين على الدوام .

يملكونه اليوم . فلنتوقف عن دفن الأموال فى أقبية بنوك العالم المتقدم ، ولنعرف كيف نشارك فى ملكيات المصانع والشركات التابعة للعالم المتقدم ، ولنطلق للعبقرية العربية مجال الابتكار بالبذل والتوجيه ويوم الحصاد لن يكون بعيد المنال .

إن نعمة البترول التى حبانا الله بها زائلة ولو بعد حين حتما . وإن العالم المتصنع يبذل كل ما فى وسعه لجعلنا نفقد هذه النعمة دون أن نستفيد منها على المدى البعيد . فإن تابعنا السير فى الطريق التى يرسمها لنا هؤلاء نكون قد ارتكبنا خطيئة فى حق أنفسنا وأجيالنا القادمة لا تغتفر . وإن كنا نستحق الحياة فعلينا ألا نترك هذه النعمة تزول إلا بعد أن نكون قد استبدلنا بها نعما أخرى ، أو الأطر والهياكل الكفيلة بمدنا بثروات أخرى . إننا فى سباق مع الزمن ومع جشع وحسد وطمع الغير . هم يراودونا عن ثرواتنا ! ونحن ... إلى أين نسير ؟

التضخم المالى ، والدور الاستعمارى لنقابات عمال الغرب

مقدمـــة :

لقد سودت هذه المقالة فى أواخر عام ١٩٧٧ حينذاك لم أكن قد وصلت إلى القناعة التى عبرت عنها فى مقالة « من يحمى النظم ... » وحينذاك كنت أعتقد جازماً بأن دول الغرب الصناعى المتقدم تخشى حقا الكتلة الشيوعية وتسعى حقاً لمحاربة الشيوعية ولمسحها من الوجود .

وكنت أعتقد أيضاً أن الدول والمجتمعات فى أوروبا الشرقية على مدى كبير من التقدم ينافس حقاً الإنجازات فى الغرب . لكن الدراسة والإطلاع والزيارات المتكررة لمعظم الدول الشيوعية والاحتكاك مع الناس هناك ومع واقعهم اليومى فرضت على تطوير رأيى وجعلتنى أنقلب للرأى المذكور فى المقالة المعنية وفى مقالة : « هل وصلت الشعوب الشيوعية إلى دياجير الظلام ؟ » ومفاد ذلك أن دول الغرب الصناعية هى المستفيد الأكبر من بقاء النظم الشيوعية ولا مانع لديها من ازدياد وتوسع الرقعة الشيوعية على الكرة الأرضية لأن كل دولة شيوعية تتحول فى الواقع إلى بقرة حلوب لا خطر منها إنما يمتص الغرب منها كل الخير . ولذلك ليس فى صالح الغرب الصناعى عودة الدول الشيوعية إلى الديموقراطية وإلى النظام الحر .

☆ ☆ ☆

مسكينة أنت أيتها الإنسانية المعذبة إنك أنت المعذبةحقاً على وجه هذه الأرض التى لولا أنها لا تسمع ولا ترى لانشقت وانفلقت لكثرة ما يحدث من مفارقات نفاق بين عبادك أنت أيتها الإنسانية . كم كنت أتمنى لو أن موضوع يومى هذا قطعة من البلاغة والأدب فأصوغ الكلم واللفظ قدر معرفتى وعلمى لاستجداء دموع سامع أو لاستثارة ضحك قارىء .. لكن مهمتى اليوم كومة من الشوك فى أواخر الصيف لا أعرف من أين أمسكها ولا أدرى إن

أمسكتها إلى أين أرميها . إنها تدمى الأيدى وتجرح القلب لأنها تتعلق بجور الإنسان على أخيه الإنسان تحت شعارات زائفة من الدعوة إلى الأخوة والعدالة والمساواة .

حين ساد عهد الاقطاع فى أوروبا كان الملك يدعى استمداد سلطته من الله عز وجل ، وكان الأكليروس يدعم النظام الملكى آنذاك بالرغم من النزاع الضمنى والعلنى بين الكيانين ؛ وكان الملك يعطى العائلات المتنفذة حقوق النبلاء بينما يبقى معظم الشعب طبقة ثالثة تعيش عيش العبيد . وفى عهد الاقطاع امتدت أصابع الاستعمار إلى مشارق الأرض ومغاربها معتمدا على جيوش معظم أفرادها من عامة الشعب الفقير ، وكان هؤلاء يستغلون المستعمرات ويسلبون ثروات السكان ويتاجرون بها فى وطنهم الأم مما جعل الكثير من هؤلاء الجنود أثرياء وتجاراً يزيدون ثراء عن النبلاء وينافسوهم فى المظاهر . ثم أصبحوا يرفضون الاعتراف بأفضلية طبقة النبلاء وسيادتها . ثم جاءت الثورة الفرنسية لتضرب التمثيل الطبقى الكلاسيكى معترفة بطبقة التجار وبأصحاب الحرف الأثرياء ، وهؤلاء هم الطبقة البورجوازية أو الطبقة الوسطى التى تعتمد فى ثرائها على استخدام العمال والعاملات الذين لا شىء يبيعونه سوى قدراتهم العضلية مع شىء قليل من التفكير .

حين ثبتت الطبقة الوسطى أقدامها فى المجتمع أدركت أن استمرار نفوذها وتزايده يتناسب طردا مع تزايد ثرائها ، وأن تزايد ثرائها يعتمد على استغلال أكبر عدد من العمال بجعلهم ينتجون أكبر قدر ممكن مقابل أبخس أجر ممكن . حينئذ ظهرت صور بشعة للاستغلال ، فكان العامل بلا حقوق ، وكان صاحب العمل السيد الأول والأخير . ونتيجة لذلك ظهرت الحركات المسماة باليسارية منادية العمال أن يدافعوا عن حقوقهم بدءاً من التضامن البنّاء الذى يعتمد على الاصلاح خطوة فخطوة إلى حد المناداة بالثورة على أصحاب العمل وطبقتهم ، وبديكتاتورية الكادحين ولو كلف ذلك سحق أصحاب العمل . أما المتطرفين فانتظموا فى الحركة الشيوعية التى ترفض الاعتراف بطبقة أصحاب العمل كطبقة قيادية مالكة . وأما ممثلو التضامن العمالى المطالب بالاصلاح التدريجى فقد انتظموا فى نقابات العمال التى تعترف بتعايش العمال مع أصحاب العمل ، وهذه النقابات تطالب دوما بالمزيد من الحقوق والأجور والرفاه والضمانات لكل العمال . ولما اتحد العمال أصبح لهم اسم ووزن وصوت . هذه النقابات هى المقصودة من موضوع اليوم . لكنى قبل الاسترسال أود التأكيد على هاتين النقطتين :

ـــ إن النقابات التى أعنيها هى نقابات الدول المتقدمة الصناعية فى الغرب بما فى ذلك

اليابان وأفريقيا الجنوبية واستراليا ، ولا أقصد أبدا نقابات الدول العربية أو نقابات العالم الثالث التى سنلمس الفارق الأساسى بينها وبين النقابات الأولى . أما نقابات العالم الاشتراكى فتتعاضد مع القيادات فى تلك الدول بحيث يصعب التمييز بين الارادتين هناك ، وهذا لا ينفى الدور المؤلم لتلك النقابات حين نلقى الأضواء على سياسة رفع الأسعار لسلع التصدير كلما ارتفعت الأسعار فى الدول الصناعية ، وهذا ما سيتوضح من خلال الدراسة هذه .

— إن اللمحة التى أوردتها عن التطور الذى أدى إلى ظهور النقابات بما فى ذلك تصنيفها هى أقصر من قصيرة ، ولا تتعرض لأية تفاصيل ، ولا تفى الموضوع حقه من الشرح لو كان هو موضوع يومى . إنى تعمدت الإيجاز ريثما أصل إلى صلب موضوعى الذى أتوخى منه الكثير .

☆ ☆ ☆

تحتفل كل نقابات العالم باليوم الأول من أيار كعيد لكل الكادحين على وجه الأرض يرمز إلى وحدتهم وإلى وحدة صراعهم للحصول على مستوى العيش الكريم المضمون لأنفسهم وعائلاتهم . ويدعى زعماء كل نقابات العالم أن العامل أخ العامل بصرف النظر عن القومية والجنس والدين . لكنى أريد الطعن بهذا الادعاء الكاذب مشيرا إلى أن نقابات الدول المتقدمة فى الغرب تتصرف بصورة تؤذى كل شعوب العالم الثالث ، وتهدد مستوى العيش للعامل فى العالم الثالث وتفرض عليه زيادة ساعات كده وعرقه ليحافظ على المستوى المنخفض لحياته ، وإن لم يركض ويزيد من جهده مات واندثر لقاء ازدياد رفاه عيش زميله فى الدول المتقدمة . أى أن نقابات العمال فى الدول الصناعية التى كانت حتى ما قبل عقدين أو ثلاثة من السنين تبحث عن نسيم الحرية انقلبت اليوم وكشرت عن أنيابها وعقدت حلفا غير مقدس مع طبقة أصحاب العمل فى الدول المتقدمة لاستغلال واستعمار العالم الثالث بأسلوب مستور جديد بعد أن ولى عهد الاستعمار العسكرى المباشر . وفيما يلى أريد طرح القرائن التى تبين خطورة هذا الاتهام ، وسوف أبدا بشرح مبسط لكلمة التضخم المالى ، ثم آتى بمثال يوضح سر ارتفاع الأسعار التدريجى للصناعات الآتية من الدول المتقدمة ، وبعد ذلك أبين علاقات النقابات الغربية بهذا التطور بحيث تتعرى وبحيث يظهر للعيان أنها تسهم فى ظلم عمال العالم الثالث بل وفى إعاقة تطور كل مجتمعات دول العالم الثالث . والآن إلى التضخم :

من أكبر المشاكل التى تهدد اقتصاد العالم حالياً هى ظاهرة التضخم . فهو وباء اقتصادى يمنع الاستقرار ويعيق التجارة العالمية والقومية ويشل حركتها . فالدولة التى تملك عملة قوية ثابتة ومتوازنة لا تأمن الشراء من دولة تقفز فيها الأسعار ارتفاعا بشكل متلاحق ، لأن فى مثل هذا الشراء خسارة كبيرة للدولة ذات العملة المتوازنة وربح غير شرعى للدولة ذات الأسعار المتصاعدة . ولكن ما هو التضخم ؟ .

إن كل مطلع يعرف أن ظاهرة التضخم هو تواجد كميات من السيولة النقدية تفوق فى حجمها السلع المتوافرة للبيع ، أى زيادة الطلب على العرض . فإذا تزعزعت ثقة الناس بالعملة فى مثل هذا الظرف حيث الطلب يفوق العرض ، وحيث الأموال أكثر من البضائع ، نجد أن الناس تتراكض نحو البضائع وتدفع العزيد والمزيد من أجل اقتناء سلعة ذات قيمة ثابتة نسبياً مثل الأراضى والعمارات ومثل الذهب والأحجار الكريمة والتحف الفنية من لوحات وسجاد ومطرزات يدوية نادرة ، فالسلعة تصبح أفضل من المال . فى مثل هذا الوقت تلعب رواتب العمال والموظفين الثابتة دوراً هاماً فى العملية ، فالدولة لا تستطيع تعريض هذه الطبقة من المجتمع للجوع بعد أن هاجت الأسعار .

لذلك تضاعف الدولة الراوتب والأجور ليستطيع العمال والموظفون دفع قيم السلع والخدمات اليومية المتوجبة . لكن مضاعفة الرواتب يعنى مضاعفة مصاريف الدولة من السيولة مقابل عرض لم يتزايد ولا يمكن له أن يتزايد بهذه السرعة ، إذ ذاك يضيق خناق التضخم على النشاط الاقتصادى فتزداد الأسعار لأن بائع السلعة يعرف أن المال الذى وزعته الدولة لحماية الطبقة العادية من الشعب ليس له رصيد .

وإزاء تزايد الأسعار تطبع الدولة المزيد من الأموال بدون رصيد ، وهكذا يتشكل ما يسمى باللولب الخطير ، إذ تقفز الأسعار كلما زاد مقدار النقد . وكلما ارتفعت الأسعار تزيد الدولة من ضخ كميات جديدة من النقد وهكذا حتى تنهار قيمة العملة نهائياً كواسطة للبيع والشراء ويعود المجتمع بالضرورة إلى عهود المقايضة حيث يشترى الناس البيض باللحم والخبز مقابل الزيت ، وتتوقف العمليات والصفقات الاقتصادية نهائياً تقريباً .

بعد إعطاء هذا الوصف لظاهرة التضخم يتوجب ذكر نقطتين هامتين :

ـ فى حالة التضخم يصاب عدد كبير من أفراد المجتمع بالفقر . فالعامل أو الموظف أو صاحب العمل متوسط القوة الذين كانوا يوفرون أموالهم بتخبئتها أو بوضعها ودائع فى المصارف سيجدون أن هذه الأموال ذابت بين عشية وضحاها كقطعة من الثلج . فالمئات

أو الألوف وعشرات الألوف التى وفروها كانت تحمل قيمها الشرائية الطبيعية الجيدة ، أما بعد تفاقم التضخم يصبح كل الوفر أقل من أن يشترى وقعة طعام واحدة للعائلة .

ـــ ليس من الضرورى أن يأخذ التضخم الصورة السريعة كما جاء فى الوصف وكما حدث فعلاً فى العديد من الدول مثل ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى حيث وصلت قيمة الدولار الأمريكى إلى ما يزيد عن ٤ مليارات مارك . إنما قد يكون التضخم بطيئاً فى تدرجه بحيث يمكن الحد من هوجائه ومن جعله « أليفا » ضمن حدود يمكن التعايش معها ، وهذا ما يحدث الآن فى الدول الصناعية من العالم الغربى . فهذه الدول تدعى وتتظاهر بعدم الارتياح لهذا التضخم الذى يتراوح فى حجمه حول ١٠ ٪ ، لكنى أشك وأشكك بصحة « عدم الارتياح » هذا لأن التضخم بالتقسيط يخدم مصالح هذه الدول ويساعدها على الاستيلاء على المزيد من عملات الدول الضعيفة دونما مقابل . والمثال التالى يوضح ذلك :

ارتفاع الأسعار التدريجى :

لنفترض توافر الموضوعات التالية :

ـــ دولة عربية عملتها الدينار الذى يساوى غرام من الذهب ، وأن هذه الدولة تنتج البترول وتبيعه بمعدل (١٠) دينار للطن .

ـــ دولة أجنبية عملتها الدولار الذى يساوى أيضاً غرام من الذهب ، وأن هذه الدولة تنتج مضخات الماء وتبيع كل مضخة بعشرة دولارات . حينئذ نحصل على المعادلة التالية :

١٠ دينار = طن بترول = ١٠ دولار = مضخة ماء = ١٠ غرام من الذهب .

(إن كل هذه القيم والنسب فى المثال مبسطة ليسهل فهم الفكرة على القارىء غير المختص) .

بعد مرور سنة على صحة المعادلة السابقة يطالب العمال فى دولة المضخات بزيادة للأجور ويحصلوا بعد أخذ ورد وإضراب وتمثيل ووساطات على زيادة قدرها ١٠ ٪ . عندها نجد أن سعر المضخات يزداد أيضا ١٠ ٪ بحيث تصبح قيمة المضخة ١١ دولار بينما الدولة العربية تبقى تبيع طن البترول بعشرة دنانير . فالمعادلة تهتز ، ودولة المضخات أصبحت تحصل على عُشر طن إضافى من البترول بدون مقابل متذرعة بزيادة أجور العمال . ولكن

ما هو ذنب دولة البترول لتخسر عشر بضاعتها بدون مقابل ؟ لو كانت دولة المضخات عادلة لزادت مدفوعاتها لكل طن من البترول بمقدار العُشر ، أو أنها تحافظ على سعر المضخة القديم بالنسبة للتصدير إلى دولة البترول طالما هذه لم ترفع أسعارها . ولتفعل دولة المضخات ما تشاء تجاه سوقها الداخلى أو تجاه الدول الأخرى التى ترفع أسعارها . لكن دولة المضخات ترفض ذلك لأنها تريد هذه « السرقة » التى هى البديل للسرقة المباشرة التى يعاقب عليها كل قانون . إذن فنحن فى صدد عهد استعمار جديد ، لأن الأمر لم يختلف بالنسبة للأمم الضعيفة ، إنما اختلفت فقط طريقة الابتزاز وإرهاق الشعوب . ه. هذا وان ضعف أمة لا يزول بتوفر الأموال بسخاء ، إنما يرتبط إلزاماً بالقدرة الكامنة لافراد هذه الأمة حتى ولو زال كل المال . وفى هذا الصدد أطرح التساؤل التالى :

ماذا تفعل ، وماذا تستطيع أن تفعل الأمة الألمانية لو حرمناها من كل السيولة ماعدا الشىء البسيط جدا وماذا تفعل الأمة العربية لو وضعناها تحت هذه الشروط ؟ لن أجيب على هذا السؤال إنما أترك لكل قارىء أن يفكر كما يشاء . وأعود أنا إلى إتمام المثال ، فدولة البترول العربية لا تستطيع زيادة سعر البترول كما تشاء بالرغم من منظمة الأوبك . فالدول البترولية مضطرة لبيع إنتاجها لتحصل على عملات الدول الصناعية وان الدول الصناعية تفعل كل المستطاع لتفريق المصالح والإرادات فى الدول البترولية مستخدمة الترغيب والترهيب والرشوة وإثارة الفتن والثورات لتتفادى نتائج وحدة إرادة هذه الدول . وقد يعترض قارىء قائلا أن على دولة البترول إيقاف شراءاتها لمحركات الضخ من ذات المصدر . لكن هذا غير ممكن لأسباب مختلفة أهمها اثنان :

— حين يتعود الكادر الفنى فى دولة البترول على ادارة وصيانة هذه المضخات ، وحين تتوفر كميات جيدة من قطع التبديل لن يكون من السهل أخذ قرار بتحويل الشراء من مصدر إلى آخر . أما إذا قررت دولة الدولار شراء البترول من دولة أخرى فلن يتغير عليها الأمر ، فالمواد الخام لا تحتاج إلى قطع تبديل ولا صيانة ولا تصليح إن كانت بترولا أو نحاساً أو فوسفات أو حديد .

— حين ترفع دولة الدولار سعر مضخاتها نجد أن كل الدول المنتجة للمضخات رفعت أسعارها بشكل متقارب . فلو فكرت دولة البترول تحويل شراءاتها إلى دولة أخرى لوجدت أن الأسعار ارتفعت هناك أيضا .

وعلينا ألا ننسى ما حدث فى عام ١٩٧٣ . فبعد زيادة سعر بترول الشرق الأوسط رفع

كل منتجو البترول فى أنحاء العالم أسعارهم بشكل متوازى ومتناسب . حتى الدول الاشتراكية ركبت موجة ارتفاع الأسعار . أما حين طالبت دول البترول بربط سعر بترولهم مع محصلة الأسعار فى الدول الصناعية فلم يجدوا سوى الرفض العنيد الذى لا يعرف أى لين . إن مضمون الجملة السابقة لوحده هو ملحمة مأسوية بشرية كريهة ، فالدول الصناعية تغتصب لنفسها حرية رفع أسعار سلعها وأخذ المزيد من أموال الآخرين ، وتمنع هؤلاء منعا قاطعا من الدفاع عن اقتصادهم . فالمسألة مسألة استغلال سافر لا تلعب القيم الإنسانية فيها أى دور .

هذا ولو حدثت المعجزة واتفقت كل دول البترول على رفع السعر بمقدار ١٠ ٪ لوجدنا دول المضخات ترفع سعر المحرك مرتين ، مرة بحجة ازدياد أجور عمالهم ومرة ثانية لأن البترول المستورد ازداد غلاء . فالمحصلة الحقيقية الناتجة هى أن الدول الصناعية تلطش دوما قيماً إضافية من دولة البترول . فإذا عرفنا أن أسعار السلع الصناعية فى العالم الغربى ازدادت منذ عام ١٩٥٦ - ١٩٧٥ بمقدار ٤٧٤ ٪ وإن أسعار عامى ١٩٧٦ و١٩٧٧ ازدادت بشكل غير طبيعى ولا متوازن مع كل ما سبق أن شهدناه بينما سعر البترول بقى ثابتاً تقريباً حتى عام ١٩٧٣ والأسعار عموما فى دول العالم الثالث لم تزد أكثر من ٣٠٠ ٪ خلال الفترة ذاتها ، اكتشفنا الخسارة التى ألحقتها الدول المتقدمة بالدول الضعيفة ومازالت تلحقها بابعاد أوسع ثم تتباكى على الفقر والجوع والجهل والمرض هناك .

والآن نأتى إلى دور النقابات الغربية فى هذه الظاهرة أو فى هذه اللعبة أو المؤامرة . إنها النقابات التى تطالب سنويا بما يقارب ١٠ ٪ زيادة فى أجور العمال ، وانها النقابات التى تمكنت من تخفيض ساعات العمل من ٤٨ ساعة إلى ٤٠ ساعة فى الأسبوع دون السماح بخفض أجر العامل بالرغم من تخفيض ساعات العمل .

فالنقابات الغربية تسعى إلى سعادة عمالها بالرغم من علمها الأكيد والمحسوس بأن زيادة أجور عمالها سوف يؤدى إلى زيادة أسعار دولتها وبالتالى إلى شقاء دول العالم الثالث من أجل دفع أثمان السلع الصناعية الباهظة . بل إن الأمر أخطر من ذلك بكثير ، فبعد أن عرفنا ظاهرة التضخم من أنها ازدياد السيولةالنقدية بالمقارنة مع المتوفر من السلع أمكن لنا استنتاج الحقيقة المؤلمة التالية :

حين تخفض النقابات ساعات العمل بدون التنازل عن زيادة الأجور يعنى توفر مقدار أكبر من السيولة النقدية مقابل كمية أقل من السلع المنتجة ، فنقابات العمال تساهم فى صنع

بل وفى تفاقم التضخم . أما لو زادت نقابات العمال الغربية ساعات عملها ساعة واحدة فى الأسبوع لكان مجموع ما ينتجه هؤلاء خلال هذه الساعة كافيا كل الكفاية لكبح جماح التضخم . ولو أوعزت النقابات إلى عمالها بضرورة العمل ساعتين إضافيتين فى الأسبوع لبلغ الإنتاج الإضافى خلال عام ما يقطع دابر التضخم ، والمثال التقريبى التالى يوضح ذلك :

يوجد فى ألمانيا الاتحادية حوالى ٢٤ مليون إنسان منتج . فإذا عمل كل من هؤلاء ساعة واحدة إضافية فى الأسبوع لزاد الانتاج بمقدار ٤٢ مليون ساعة أسبوعيا أو بمقدار مليار وربع ساعة عمل فى عام . فلو ترجمنا ساعات العمل هذه إلى إنتاج صناعى ، وان قدرنا أن إنتاج كل ساعة عمل فى ألمانيا يعادل ٨ ماركات فقط لكان المنتوج الصناعى الإضافى يعادل عشرة مليارات مارك ألمانى . أما إذا لم يعمل هؤلاء العمال ساعة فى الأسبوع فإن الدول المستوردة للانتاج الألمانى سوف تدفع من مالها وجهدها وثرواتها معظم هذه المليارات للحفاظ على راحة وسعادة العامل هناك . والدول المستوردة سوف تدفع هذه المليارات بشكل غير مباشر لأن السلع الألمانية سترتفع سعرها بنسبة تعادل هذه المليارات . هذا بصرف النظر عن أن خفض ساعة عمل فى ألمانيا يعنى بالضرورة نقص الانتاج الصناعى الذى يحتاجه العالم الثالث ليرفع من مستوى عيشة وليصبح أقدر على مقاومة التخلف وعلى رتق الثغرة التى تفصله عن العالم المتقدم ، لكن هذا بالذات هو مالا تريده نقابات العالم المتقدم ولا دول هذا العالم . فحين تضحل الثغرة التقنية بين الدول الصناعية والدول الفقيرة لن يستطيع المتقدمون فرض سلعهم بالأسعار التى يريدونها على الدول المتخلفة بعد أن قاربت فى مستواها الدول المتقدمة .

فدول العالم الثالث إن تقدمت علمياً وصناعياً لن تكون بحاجة ماسة ملحة إلى الدول المتقدمة إنما ستتم المعاملة بين ند وند ، وهذا يجعل المجتمع هنا وهناك متماثلين ومتكافئين . أى انه سيتوجب على المجتمع الصناعى الحالى بذل ذات الجهد كماً ونوعاً مثل مجتمع العالم الثالث الذى نهض ليحصل على ذات مستوى العيش ، وهذا مالا يريده الغرب أيضاً . والشرق الاشتراكى لا يرغب به لانهما معاً يريدان احتكار العلم وذروة التقنية ليحتفظوا لأنفسهم بمكانة « مجلس الإدارة » فى « شركة الكرة الأرضية » . وان كليهما لن يسمح بتصدير قسط من المعرفة العملية إلا بعد أن يكونوا تجاوزوه بعدة خطوات . وهنا تكمن فى اعتقادى العقدة النفسية الكبرى للدول الغربية المتقدمة ، وعلى صخور عقدتهم النفسية هذه ستتحطم أحلام قادة هذه الدول : فإن أسرفوا فى احتكار العلم والتصنيع سوف يصبح العالم الثالث عرضة للنظريات الاشتراكية المتطرفة ، وحين تتسع الرقعة الجغرافية

للعالم الاشتراكى بحيث تشمل العالم الثالث لن يبقى فى مقدور الدول الغربية الدفاع عن وجودها وسوف تسقط بالضرورة ثمرة يانعة فى أحضان اليسار . أما إن أعطوا العلم والمعرفة للعالم الثالث لنزلوا عن عرشهم الرفيع ولأخذوا أحجامهم الطبيعية مما يضطرهم لبذل كمية أكبر من الجهد للحفاظ على مستوى العيش الذى هم عليه الآن .

لكن الغرب المتقدم لا يريد النظر إلىالمشكلة من كل أبعادها إنما من البعد الذى يناسبه اليوم ويوم غد . وأما نقابات العمال فى الدول المتقدمة فتتعامى تماماً عن إدخال عامل الجهد الإنسانى فى تقييم الأجور ، فالعامل الأوروبى الذى يقف وراء حصادة ميكانيكية حديثة ينتج بالضرورة أكثر من العامل العربى الذى لايزال يمسك بالمنجل ، بالرغم من أن الأخير يتعب أكثر ويعمل مدة أطول . وإنى لا أطالب بمساواة الاثنين بالأجر على الفور ، لكنى أطالب الضمير الإنسانى لدى النقابات الغربية أن تُدخل عامل الجهد والتعب فى تقييم الأجور وبالتالى فى تحديد الأسعار . فالعامل العربى قادر على بذ العامل الغربى فى الإنتاج لو أتيحت له ذات فرص الثقافة والتمرين والرعاية ، ولو أعطى ذات الأجهزة الإنتاجية مثله . إذا فأنا أرفض وأخالف قطعا كل متشائم يقول بأن الدول الفقيرة لن تستطيع سد ثغرة فارق التوتر الاجتماعى بين المتقدمين والمتأخرين .

إن النقابات فى العالم المتقدم غدت جزءاً لا يتجزأ من الاستعمار الاقتصادى الغاشم الذى حل محل الاستعمار السابق الذى دخل مرحلة الانقراض . أى انهم لن يعملوا سوى أربعة أيام من كل أسبوع بالرغم من أنهم يعلمون أن تخفيض مدة الانتاج لساعة واحدة يشبه ضربات السياط على ظهور عمال العالم الثالث ليعملوا أكثر وأكثر كيما يحافظوا على مستوى حياة منخفض تعيس .

إن العالم الثالث بأمس الحاجة إلى الآلات والشاحنات والمستشفيات والمصانع ، إن البشرية بأسرها بحاجة لهذا الانتاج . لكن نقابات العالم المتقدم تقبض يدها وتسعى إلى رفاهية عمالها « النبلاء » بتخفيض مستمر لساعات عملهم مع العلم إن إنتاج هؤلاء لساعة واحدة إضافية أسبوعياً يؤدى إلى زيادة الانتاج الصناعى بما يقارب مائة مليار مارك سنويا حين نجمع الدول المتقدمة معا . وهذا الانتاج الاضافى من مصانع وشاحنات وبواخر وأدوية سوف يسمح لمئات الملايين من سكان العالم الثالث بزيادة الانتاج وبرفع مستوى العيش وإيقاف موجات الجوع والمرض والجهل . لكن القيادات الخفية فىالعالم المتقدم تأبى ذلك وتمسك يدها بخلا وتفضل هدر قواها البشرية الإنتاجية عن أن تسهم حقا فى ازالة الفقر

والجوع من المجتمعات المحتاجة ، بل إن القيادات فى هذه الدول تضحى بظهور بعض الآفات الاجتماعية فى لدنها الناتجة عن الاسراف بالرفاهية والبذخ والراحة لكيلا يزيد الانتاج بالشكل الذى يفرض نفسه على خفض الأسعار فى العالم . وإنطلاقاً من هذه الفكرة نجد أن نقابات العمال فى العالم المتقدم تجازف بقسط من البطالة بين عمالها لأن البطالة تخدم مصالحها البعيدة أكثر من سياسة التشغيل التام . فالأمر الطبيعى فى دولة صناعية تظهر فيها البطالة هو خفض أسعار صادراتها مما يزيد من إقبال الآخرين على سلعها فتزول البطالة ، أما فى دول الغرب المتقدمة فالبطالة منتشرة ، والأسعار تزداد ، والنقابات تستمر فى المطالبة بالمزيد . أى أن النقابات تسهم عن علم وقصد فى رفع الأسعار من جهة وفى المحافظة على قسط من البطالة بنسبة محسوبة من جهة أخرى . فالنقابات المعنية تبحث أيضا عن التضخم بالخطوات المدروسة لأن كل تضخم يرفع الأسعار عندهم ويؤدى إلى زيادة دخلهم من أموال الفقراء ، وهذا يؤدى إلى تفاقم الفقر والجوع والتبعية فى العالم الثالث . فهل هذا وضع طبيعى أم انها حلقة من المؤامرة على الدول المستوردة لالتهام أموالها وجهودها رخيصة ؟ .

وتتصدق بعض الدول المتقدمة على بعض الدول المتخلفة بمبالغ مختلفة . لكن القليل من الناس يدرى أن وراء هذه الصدقة مصالح الدولة المتبرعة بهدف زيادة تبعية الدولة الفقيرة للدولة المتبرعة . حتى التبرعات التى تكون بشكل مصانع لها من بين أهدافها حب التسلط على الضعيف ، فالدولة المتقدمة التى تتبرع بالمصنع تساهم حقا فى زيادة إنتاجية الدولة الناشئة ، لكن استمرار غلاء الأسعار فى الدولة المتبرعة ومثيلاتها سوف يفرض على الدولة الناشئة بذل معظم ما ينتجه المصنع الجديد لتغطية الشراءات الضرورية من الدولة « الكريمة » .

وملخص الموقف يكمن فى أن الدولة المتقدمة تهدى أو تبيع المصانع إلى الدول النامية ، ولما يبدأ إنتاج هذه المصانع نجد أن التضخم امتص معظم الانتاجية الإضافية المكتسبة فى الدولة الناشئة فيبقى مجتمعها على ذات المستوى من العَيش كما كان من قبل ، أى أن على الدول المتخلفة أن تركض ركضاً لتستطيع أن تراوح فى مكانها دون قطع أى أنملة من الشوط الذى يفصلها عن الدول المتقدمة . فهبة المصنع لا تتعدى أن دولة غنية أعطته لدولة ناشئة لتشتغل هذه الدولة السلع التى يعود معظمها إلى الدول الغنية ، وفى هذه الأثناء يكون الكادر الفنى الصناعى فى الدولة الغنية قد طور إنتاجه واستحدث آلات وأجهزة وأدوية يحتاجها العالم الثالث . إنها عملية نقل اختصاص تدريجى ، ففى أول عهود

التصنيع كانت الدول المتقدمة تقتصد جدا فى تصدير صناعة شاملة إلى المناطق المتخلفة ليسهل فرض بضائعها على الدول النامية وليجبرها على بيع ثرواتها من الموادالأولية خامات رخيصة وبيع إنتاجها اليدوى الجميل رخيصاً ، لكن الغرب المتقدم اكتشف أن فى إعطاء الدول المتخلفة مجالات لتصنيع المواد الاستهلاكية العادية سوف يخفف من غليان النقمة على الغرب وسوف يزيد من إنتاجية الفقراء بحيث أن الغرب سيأخذ ثمنا لصادراته كميات أكبر من إنتاج صناعى . فبينما كان صاحب سيارات أوروبى يأخذ عشرة سجادات يدوية مقابل كل سيارة أصبح يأخذ خمسة سجادات يدوية وخمسة آلاف زوج من الأحذية بعد أن أصبح لدى دولة السجاد مصانع للأحذية ، وبالتالى ستتقلص صناعة الأحذية فى دولة السيارات وسوف تتخلى عن هذا الفرع بالتدريج لدولة السجاد وأمثالها . وسوف تصعّد تدريب عمالها وكادرها الصناعى لاكتشاف آلات أحدث لمصانع الأحذية مما يجعل دولة السجاد وقريناتها تنظر إلى دولة السيارات من أسفل إلى أعلى . ولن استغرب مطلقاً أن نرى بعد عقدين من السنين كيف ينتج العالم الثالث كل السلع الاستهلاكية للعالم المتقدم بينما يمعن « الأسياد » فى البروز والتخصص فى الالكترون والأدمغة والفيزياء والكيماء والتسلح ، وفى كل الصناعات النظيفة . وبذلك يتحقق ما نوهت عنه من أن العالم المتقدم يريد احتلال مكانة الدماغ المفكر من الجسد البشرى تاركا الأعمال الأخرى للسدنة .

والآن بعد أن القينا بعض الضوء على المشكلة فهل من حل ؟ وما هو الحل ؟ .

لو كنا نعيش فى عالم عادل لطلبنا من الأنداد فى العالم المتقدم الجلوس خلف مائدة المباحثات ولعرضنا وجهة نظرنا ولتوصلنا إلى حل كل مشاكلنا ، لكننا نعيش فى عالم هائج يحاول فيه القوى استعباد الضعيف بصرف النظر عن كل القيم المطروحة على بساط الفلسفة والمنطق والأخلاق . فإذا ناقشنا وطالبنا بحقوقنا لأستخف بنا الآخرون ولماطلوا وأجلوا بحجة إجراء الدراسات ، لكن الدراسات تتطلب استحداث اللجان ، واستحداث اللجان يتطلب استصدار المراسيم والمراسيم تتعلق بالميزانيات وهكذا ... كما حدث فى الحوار الأوربى مع دول البترول الذى نلخص نتائجه بأن تمخض الجبل فولد فأرا . ولوحدثت المعجزة وتم الاجتماع وعرضنا وجهة نظرنا وأدرجنا الحقائق والأرقام لما أمكن لنا الحصول على حقوقنا لأن الخصم يعرف ما يريد ويعرف ما لا يريد ، ولو ساورتنا فكرة الثأر لكرامتنا وحاولنا فرض الحق فرضا لسخر منا الآخرون لأننا ضعاف عجاف متفرقون ، ولو فكرنا بالذود عن حياضنا بالقوة لفشلنا الفشل الذريع ، لأن الخصوم يعرفون حياضنا من الداخل ومن الخارج ومن أعلى ومن أسفل ولربما هم أقدر على تقييمنا من تقييمنا لأنفسنا

بفضل علمية أساليبهم وبفضل استخباراتهم المتقدمة التى يسخرونها . هذا فضلا عن أن كل الأسلحة التى بأيدينا تصبح كتلا من الحديد الميت بعد أيام من استخدامها ، ويرجع ذلك إلى ما يلى :

- يعطينا الغرب والشرق السلاح مع كمية محدودة من الذخيرة . فما أن تنشب معركةحتى تنضب الذخيرة لنصبح عزلا من السلاح تحت رحمتهم .
- لا يعطينا الآخرون سلاحاً إلا ولديهم سر تحييده السريع إن اقتضى الأمر ذلك .
- لا يعطينا الآخرون سلاحاً إلا ولديهم قوة ضاربة تتجاوز كل ما يعطونا بمراحل . فقوتهم أحدث وكميات ما لديهم أكبر ، وإنهم قادرين على الانتاج المستمر إن استمرت معركتهم معنا . لكن استمرار مثل هذه المعركة ضرب من المستحيل .

فموضوع العدالة غدا موضوع قوة تدعم وجهة النظر ، أما نحن العرب فلا نملك وجهة النظر الواضحةولا تتوفر عندنا القوة الحقيقية لدعم وجهة نظرنا . فالعالم العربى يعيش فى يقينى ، أغنى وأفقر لحظات وجوده البشرى : أغناها مالاً ... ورغوا ، وأفقرها تفكيرا منتجا بالرغم من كل ما نراه من مظاهر حضارة معظمها زائف ، فعشرات الألوف من أحدث وأجمل السيارات ومئات الألوف من الأبنية الفخمة وأوسع المطارات لاتمت إلى الحضارة الحقيقية بصلة إنما هى البرهان الأكيد على أننا مجتمع استهلاكى يرفض التقدم ويستمرىء العيش فى خنوع عذب تجاه الدول المتقدمة . حتى المصانع الكبرى فى العالم العربى بآلاتها الحديثة لا تخرج كثيرا عن مضمون الوصف السابق لكنها أفضل على كل حال ، وانها ضرورية ويجب الاستمرار فى جلبها لأنها جزء أساسى من الطريق نحو التقدم والاستقلال .

ولكن حين نعرف أن أكبر المصانع قد يتوقف بكامله عن العمل بمجرد تعطل قطعة حساسة من آلاته لتوضح مدى تبعيتنا للمتقدمين . فالتقدم الحقيقى يتطلب أن ننتج الآلة التى هى بدورها تنتج الآلات والمصانع . والتقدم الحقيقى هو ألا نستورد مصنعاً إلا ونرفقه بقسم للبحث العلمى والتطوير ، هذا هو المحور الذى يجب أن نتحرك حسبه . فحتى اليوم نجد الأمة العربية بكاملها أعجز من أن تنتج هذا الجزء الهام فى الصناعات الكهربائية والذى نسميه ترانزستور ، ولا يوجد فى كل العالم العربى من يستطيع صنع عدسة ضوئية بسيطة بالرغم من أن أهم قوانين الضوء من آثار الكشف العلمى العربى ، بل لا يوجد فى كل الأمة العربية من يستطيع إنتاج إبرة الخياطة الحديثة . فهل من ذل أشد من هذا الذل ؟ إنى لن أبالغ أبداً حين أقول إن الأمة العربية تصبح بألف خير وفى مقدمة الأمم لو كان الحماس

الشعبى نحو البحث العلمى يبلغ جزءاً زهيداً من الحماس الشعبى تجاه لعبةكرة القدم . فهناك عرب ربما يقطعونك ارباً ارباً لو وصفتهم بأنهم غير مجيدين.فى لعبة الفوتبول ، أما لو قلت لهم أنهم وكل أمتهم العربية أعجز من أن يصنعوا الكرة الجلدية التى يتراشقونها دون الاستنجاد بالعالم المتقدم لما ثارت لديهم أية أحاسيس .. فهل من ذل أشد من هذا الذل ؟ ..

إن الطريق التى تفصلنا عن العالم المتقدم طويلة حقا لكنها أقصر مما نتصور بكثير حين نعمل بإرادة وجد ، وان الاخصائيين العرب الذين يعرفون الطريق هم فى متناول يد أية دولة عربية . بل إنى استرسل فأقول : لو اتفق خمسة من أغنياء العرب الحقيقيين وبذل كل منهم جزءاً يسيراً من ماله على البحث العلمى الحقيقى لاندلعت الشرارة المرجوة التى تحرق الجهل وتقبر التأخر وتعيد لأمة تابعة حقها من الاستقلال والشخصية . ولن يشعر أى من الأثرياء الخمسة بأن ثروتهم قد تأثرت أو نقصت ، بل إن العكس هوالصحيح لأن البحث العلمى يؤتى ثماراً يانعة لمن يمولها بالإضافة إلى ايتائه للعز والمجد لذلك الممول . إنى لا أطالب فقيراً ببذل قوت يومه من أجل البحث العلمى إنما اسأل ثرياً لا يحيط بأرقام ملكه أن يبذل البسيط من ثروته ليخطو بنفسه وبأمته نحو التقدم والمجد والحرية .

لقد سمعت وسمعتم عن أفراد فى العالم العربى يتبارون فى جمع التحف ، وسمعنا بأفراد يتبارون فى جمع النبات والحيوان ، وسمعنا بأفراد يتبارون فى جمع أسلحة الصيد ، وسمعنا خسائر بعض العرب على موائد القمار . لكنى لم أسمع عن رجل عربى تبنّى بأمواله عدداً من نوابغ الشباب العربى ليقوموا بكشوفات علمية مفيدة لأمتهم وللإنسانية ، ولم أسمع عن ثرى عربى أنشأ مخبراً كيماوياً أو فيزيائياً أو طبياً فاتحاً المجال فى كنفه وتحت رعايته لطلاب العلم أن يبدعوا ويخترعوا . فلماذا هذا التقاعس ؟ ولماذا نترك كل المسئوليات على الحكومات والحكام ؟ ..

إنى آخر من يطالب الثرى العربى بالتصوف والتقوقع ونسيان مباهج الحياة . ولكن هل يوجد سعادة تفوق ما يتكون لامرىء حين يتلذذ العيش من جهة ويخدم أمته والإنسانية بتبنى النوابغ وبدعم التنمية الصناعية العلمية من جهة أخرى ؟ هل جرب المنعمون من العرب ازدواجية اللذة ، لذة الحياة ضاحكة ولذة النجاح فى صنع العباقرة من الجيل الجديد ؟ فلنفتح الأفئدة ولنفتح باب الكشف العلمى ولنكتشف قيماً جديدة يتبارى فى ميدانها المنعمون المرب . إذاك ينفلق صخر الجهل وينقلب السراب حقيقة والخيال إلى واقع ملموس يدق على أبواب الدهر يهزها ويقول : نحن نريد كريم الحياة . هذا ولننظر الآن إلى الدول المتقدمة التى تشكو البطالة وتردى الأوضاع لديها ، إن هذه الدول مازالت ولن

تتوقف عن بذل المليارات بدون نقاش دعما للكشف العلمى . إن الدول هذه تطرح مشاكلها العلمية والاقتصادية والعسكرية أمام المؤسسات والمختبرات والجامعات وترصد الأموال لهم ليدرسوا ثم ليصلوا إلى الحلول . وان الشركات التى تحترم نفسها والتىتريد البقاء فى حيز الشركات الحية تبذل المبالغ الطائلة للبحث العلمى ولتطوير الانتاج ، وسوف تكسب هذه الشركات أضعاف ما بذلته لأنها ستفرض سعر الانتاج الجديد علينا وعلى أمثالنا من الجهلة الذين لم يتمكنوا من تحقيق التقدم العلمى ، هذا وحبذا لو نعرف أن أضخم شركات العالم التى تبحث عن بديل البترول هى الشركات ذاتها التى تمسك بمصائر البترول . إن هذه الشركات تسعى اليوم وبأموالنا نحن إلى طريق الاستغناء عنا ورمينا فى سلال مهملات التاريخ .

لقد اقتربت من نهاية بحثى ، وإنى إذ انتقد نقابات الغرب وقادة الغرب أبعد ما اكون عن الرغبة فى إثارة الحقد والضغناء . إنى أريد لو نقف منهم موقف الواعى لنفسه وليعرفوا أننا لا نبحث عن النقمة والانتقام إنما نريد بحزم وصدق أن نحطم طوق الأسر من الجهل والتأخر . اننا إذا كنا أقوياء تجاه الغرب نلنا احترامهم وعونهم ، وكنا لهم أصدقاء ، أما إذا بقينا كما نحن فَلن ننال منهم إلا السخرية المبطنة باحترام زائف طالما نبذل لديهم الأموال . ولما ينضب ما لدينا سوف يشفق علينا هؤلاء .

لقد انتهيت الآن من موضوعي ، ولقد انتهى القارىء الكريم من قراءة ما كتبت . فهل يذهب المضمون إلى مقبرة الذكريات ؟ أم قد تتحقق المعجزة بظهور رجل أو رجال قادرين يشرعون فى التنفيذ ويشعلون الجذوة التى تضىء بنورها مصابيح المستقبل أمامنا ولأولادنا وللأمة العربية وللإنسانية جمعاء ؟ .

إن مضمون كلمتى هو صيحة أخرى .. انها نبتة غضة أصغر من أن تُرى فى خضم ما يقرأ فى كل يوم . فهل تجد من يرش عليها قطرات من الماء فتحيا وتثمر ، أم أنها كغيرها منى ومن غيري ستذهب إلى مجاهل القبور ؟ .

لصالح من ...؟

إنى واحد من أولئك المتفائلين بأن اثرياء العرب يرغبون في استثمار أموالهم في مشاريع صناعية وزراعية وتجارية وعمرانية وسياحية في البلاد العربية الأخرى . إن هذا الاستثمار حصل ومازال يحصل ولكن بنسبة زهيدة . فمن الممكن لهذه الاستثمارات أن تبلغ ارقاماً خيالية لولا تلك الممارسات التى يعانيها المستثمر العربى تجعله يلوذ بالفرار . فلو تقدم بمشروع زراعي أو صناعي لوجدنا الروتين يضع عراقيل تثبط الهمم . لكن الروتين ليس المسؤول الحقيقي الذي يمنع تدفق الاستثمارات ، إنما الملابسات الخفية التي ترافق الروتين . فلو قرر ممول انشاء مشروع سياحي في منطقة جميلة لوجد الايدي المفتوحة تمتد من كل جهة طالبةً نصيبها واعدة بمد يد العون لانجاح المشروع . ويشترط بعض أصحاب الأيدي الممدودة الحصول على عمولة قبل الشروع في المشروع . والممول يكتشف أن لا مجال لنجاح المشروع إن لم يدفع تلك الممولة .

لو أن الامور تسير بدفع مبلغ ثابت ومعروف مرة واحدة فلربما يقرر الممول اعتبار المبلغ ضريبة واجبة فيسدده فتسير اموره . لكن الايدي الممدودة صغيرة وكبيرة تسبق الموافقة على المشروع وترافقه اثناء قيامه وتلازمه طالما هو قائم ليجد الممول نفسه في نهاية المطاف أمام غابة كثيفة جداً من الأيدي التي تمتد فيضطر لملئها فتنسحب لتمتد ايدي أخرى . وكل من اصحاب الأيدي يجد لنفسه فضلاً على المشروع . وفي بعض الحالات نجد اصحاب الأيدي الممدودة يتصارعون فيما بينهم اثناء مطالبتهم « بحصصهم » بحيث يعرقلون بتناحرهم قيام المشروع . ولو قام المشروع رغماً عن فئة من أصحاب الأيدي الممدودة لوجدناهم يلجؤون إلى التخريب والمضايقة بعد قيامه . إنها لمكائد تُنْصَبُ لي ون مصير المشروع في كف القدر . وكم من مشاريع ومشاريع ماتت في المهد لأن اصحابها فقدوا القناعة بامكان التعايش مع تدفق الايدي المفتوحة .

ولو بلّغ الممول عما يعانيه لما وجد تعاطفاً إنما تذوي صيحاته في متاهات الروتين .

فإذا لم تتوفر القدرة على سحق هذه الممارسات القاتلة لمشاريع الممولين فلن تستقر اموالهم في البلاد العربية إنما ترحل إلى حيث يستتب النظام .

وجوب تحديد النسل

يبقى هذا الكتاب ناقصاً إن لم نوجه الانظار إلى ناحية اساسية ، ألا وهي قلق الدول المتقدمة صناعياً على مصائر شعوبها بتأثير الانفجار السكاني المتوقع خلال عقدين أوثلاثة من السنين .

لابد من الاعتراف بأن قدرات كرتنا الأرضية تكفي الآن لحاجات البشرية ، وقد تكفي لضعف ذلك أو عدة اضعاف . ولكن ثمة حدود لا يمكن تجاوزها إذا أردنا ألا يأكل الانسان اخاه الانسان .

لقد رافق التزايد السكاني خلال القرون الماضية تزايد في الاستفادة من الأرض بحيث بقي التوازن قائماً إلى أن بدأت مشاكل كثير من الشعوب التي لم تعد تستطيع زيادة وارداتها الزراعية لتغطي الزيادة في السكان . ومن هنا نرى المجاعات تتزايد بشكل ملحوظ ، وكل قارىء متوسط الاطلاع شاهد الوثائق المصورة عن حدة آثار تلك المجاعات . هذا ولا يغير من الأمر شيئاً أن بعض الدول المتقدمة تتلف محاصيلها الزراعية الاضافية لتحافظ على مستوى عال للأسعار بينما آسيا وأفريقيا واميركا الجنوبية تعاني من الجوع . فالكميات التي تُتْلف لو وُزِّعت توزيعاً عادلاً على مئات الملايين من الجياع لما وجدناها تحل المشكلة . لكن الاثبات الذي اراه منطقياً لضرورة تحديد النسل نأخذه من المثال التالي :

في عام ١٩٠٠ كان هناك ١,٦ مليار انسان على الكرة الأرضية .

في عام ١٩٥٠ كان هناك ٢,٥ مليار انسان على الكرة الأرضية ، أي أن عدد البشر ازداد بمقدار مليار انسان تقريباً في ٥٠ عاماً . ولكن

في عام ١٩٨٧ اصبح على الكرة الارضية ٥ مليار انسان . أى أن سكان هذه الكرة ازداد بمقدار ٢,٥ مليار خلال ٣٧ عاماً . وبعد حوالي ٢١ عاماً سيزداد سكان الارض بمقدار ٢,٥ مليار أخرى ، ثم بعد حوالى ١٧ عاماً سيزداد العدد بمقدار ٢,٥ مليار انسان جديد . فهل نعي هذه الحقيقة ؟. وهل نستطيع تصور الكوارث التي سوف تنشأ عن هذا الانفجار ؟

مهما تقدم العلم ، ومهما ازدادت نسبة الاستفادة من مصادر كرتنا الأرضية فإن نقطة الاشباع النهائي آتية لا محالة . فلو استمر التزايد غير المسؤول فسنجد أن سكان الأرض سيتزايدون بمقدار مليار انسان في كل عام . فما هي المصادر التي تستطيع تأمين الطعام والمأوى والكساء لمليار انسان اضافي ؟ ما هي المصانع اللازمة لانتاج سلعهم الاستهلاكية ؟. ما هي المساحات الزراعية الاضافية التي يجب استصلاحها من أجل طعامهم ؟ ومن أين تأتي المياه للشرب والاستخدام اليومي ؟ ومن أين تأتي المواد الأولية اللازمة لكل ذلك وماذا نفعل بأنهار وجبال الفضلات والنفايات الناتجة ، وما هي التدابير اللازمة لتفادي تلوث البيئة ؟ . وما هي المحركات الكهربائية التي ستؤمن القدرة لاستخدامات البشرية ؟ .... هذا وما أن ينصرم العام المذكور حتى تُفاجأ البشرية بمليار انسان آخر يحتاجون إلى كل ذلك فوق كل ما سبق .

إن الكرة الارضية ترزح بل إنها تختنق بالتدريج الآن تحت أعباء التزايد السكاني الذي لم يبلغ بعد حد الانفجار . والفقر والجوع والمرض في تزايد ولا يوجد ايه دولة من دول العالم الثالث استطاعت السيطرة على المشاكل التموينية لتزايد السكان غير المسؤول . فكيف ستكون الحال بعد عقد من الزمان ؟

إن المجتمع غير المتوازن سكانياً لا يستطيع رسم الخطط ولاتنفيذ المشاريع اللازمة لتحقيق التوازن لأن كل تخطيط لحل مشكلة اجتماعية يعتمد على أرقام واحصاءات من واقع الشعب . ويحتاج تنفيذ المخطط إلى موازنة مالية في حدود الواقع . ولكن كل تخطيط يصبح عبثاً وسخفاً حين نجد أن صدور الدراسة لمشكلة اجتماعية محددة والوصول إلى لحظة بدء التنفيذ سيصاحبه قنبلة تزايد سكاني ينسف واقعية الخطة . أما أن يخطط الانسان الآن لارقام سكانية تراعي التزايد الانفجاري المحتمل فسيتطلب اموالاً تتزايد « انفجارياً » وهذا غير ممكن في العصر الراهن . لذلك يجب ايجاد أي طريق يتقبله العقل والمنطق من أجل تحديد النسل . وطالما لا يجد العالم الثالث الحل المقبول لظاهرة التزايد غير الواعي عليه أنه يتوقع أن الدول المتقدمة لن تدخر طريقاً من أجل اثارة المزيد المتزايد من المشاكل والازمات التي تحقق تناقص البشر أو إيقاف العدد في حدود على أقل تقدير .

هذا وإن قلق الدول المتقدمة ليس من باب الدجل إنما له نصيب كبير من الصحة والمصداقية . لذلك علينا مراعاة الظروف . فتزايد البشر في آسيا وأفريقيا واميركا الجنوبية لم يعد من شؤون هؤلاء الداخلية وحسب لأن لهذا التزايد آثار سيئة جداً على كل الارض .

قد لا يصدق بعض القراء ان تزايد سكان وسط افريقيا يؤدي بالضرورة إلى تزايد اشتعال المواقد لطهي وجبات الطعام بأخشاب من الأشجار حولهم . فلو بلغ تزايد استهلاك الأشجار واغصانها وقوداً أكثر مما تعوضه الطبيعة يكون الانسان الأفريقي قد ساعد على زحف الصحراء على أواسط افريقيا الخضراء . فتتناقص الأمطار وتتناقص المساحات الخضراء التي تنظف الأجواء وتكسبنا الامطار وينخفض مستوى المياه الجوفية * وتزداد درجات الحرارة في الجو لان اشعة الشمس ستلهب الأرض بعد زوال الخضير ، وستزداد الحرارة الوسطية في كل الارض . فإذا وصلنا إلى هذا الحد نجد الطبيعة في البلاد المتقدمة تتأثر . فما بالنا إذا شاهدنا أن اسيا وافريقيا واميركا الوسطى والجنوبية تسهم باستمرار متزايد في اخلال توازن الطبيعة والبيئة ؟ . إنها سلسلة مذهلة من المسببات والنتائج لا يجوز أن نغمض اعيننا عنها إنما يجب اعطاؤها حقها من الدراسة وعلينا أن نتعاون مع المتقدمين لحلها .. ويجب أن نشرع بجدية أقوى في تحديد النسل . علينا أن نعطي انفسنا « هدنة » أو « استراحة » مؤقتة نلتقط انفاسنا خلالها من قنبلة الانفجار السكاني الموقوتة التي تهددنا جميعاً . وخلال هذه الاستراحة قد نصل إلى حل لمشاكلنا الاجتماعية بعيداً عن شبح الانفجار السكاني .

يجب على قادة دول العالم الثالث ادراك ضرورة كبح جماح التزايد غير المسؤول ومن المفيد التعاون مع الدول المتقدمة صناعياً من أجل ايجاد الحلول . فالدول المتقدمة ربما تنظر الآن إلى الأمور من تلك الزاوية السوداء :

هم لا يتزايدون إلا بنسب قليلة جداً ، بل إن بعضهم يتناقص بينما يرون الانفجار السكاني في العالم الثالث الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى فساد البيئة وقد يؤدي بالضرورة إلى حملات هوجاء تهدد أمنهم وحضارتهم . فالجوع سيصل بجموع العالم الثالث إلى الهجوم بدون وعي على من لديهم البحبوحة والطعام . وبما أن المتقدمين أقدر على إبادة

---

* حين نذكر المياه الجوفية يجب علينا لفت الانظار إلى المشاريع الزراعية الضخمة في أكثر من بلد عربي والتي تعتمد على استنزاف عنيف للمياه الجوفية . فهذه المياه إذا نضبت خلال عشرة أو عشرات من السنين فلا مجال لتعويضها ابداً لأن كميات الامطار التي تنزل على سطح الأرض لا يصل منها إلى الطبقة الجوفية العميقة إلا أقل من نذر يسير . لقد تجمعت هذه المياه الجوفية خلال الوف وملايين السنين فإذا استهلكناها دون تعقل وتخطيط فقدنا كنزاً من كنوز الطبيعة . والطريقة المثلى للاستفادة من المياه الجوفية هي في استخدامها بالقطر والقطمير حسب أحدث طرق الري توفيراً من أجل استنبات أكبر مساحة من الأشجار التي إذا ضربت جذروها راسخة في القشرة الأرضية أوجدت لنفسها مستودعات للمياه تساعدها في فترات الجفاف وتجعل القشرة الأرضية اصلح للزراعة . هذا وإن إنتشار الأشجار يؤدي إلى استدرار المزيد من الامطار وإلى تلطيف الجو وتنظيفه .

المهاجمين فلن ينتصر الجياع . ولكن لماذا نترك الأمور تتفاعل لنصل إلى هذه المراحل ؟. ولنهمس في آذاننا نحن متسائلين :

ألا نعترف بفضلٍ للدول المتقدمة علينا إذ صدروا إلينا الدواء الذي خفف من وفيات اطفالنا وزاد من اعمار شيوخنا ؟. أليس لهم علينا أفضال أخرىٰ ؟.

إننا نلقي على ظهورهم قسطاً لا يرحم من اللوم ولكن ألا نراعي اهتماماتهم إن كنا عادلين ؟.

هناك عواصم حكمت على نفسها بالاعدام صحياً وبمحض ارادتها على ما يبدو . إنها تختنق بشكل يتفاقم فى كل يوم . إنها تحتضر لانعدام النظافة بالرغم من أن رائدها الحضارى يجعل النظافة من الإيمان إنها فى مأساة لم يعد يتحسسها ابناؤها لأنهم مخدرون .

المحتويـــات

الموضـــوع	الصفحـة
كلمـة شـــكر	٥
تقديـم الناشـــر	٧
مقدمة المؤلف : موسكو وهذا الكتاب	٩
من يحمى النظم الشيوعية فى الكتلة الشرقية ؟	١٥
هل وصلت الشعوب الشيوعية إلى دياجير الظلام ؟	٣١
ظاهرة تستدعى التساؤل .. (الستار الحديدى)	٤٣
كيف تسيطر الدول العظمى على الدول الصغيرة ؟ (دور السفارات فى تخريب الدول)	٤٧
الاستعمار الغذائى ومجاعات الوطن العربى	٧١
سر وسحر « العدد الاضافى »	٧٩
القاهرة والسموم والمرور	١٠٣
من حقن الوطن العربى بوباء التأميم ؟	١١٣
أفكار حول الحرب العراقية الايرانية	١٣١
التصنيع والعامل والفلاح والجندية الاجبارية ... وتخريب البلاد !	١٤٣
أقوال للرئيس عبد الناصر وتعليق عليها	١٥٣
هل ثمة سيادة اسرائيلية حقيقية على أميركا ؟	١٥٩
الدولار ... أكبر قناص عرفه التاريخ	١٦٥
احذروا الدولار اللعوب	١٧٩
الأساليب المبتكرة لتوريط الأموال العربية فى مشاريع خاسرة فى أوربا	١٨٧
التضخم المالى ، والدور الاستعمارى لنقابات عمال الغرب	٢٠٧
لصالح من هذا ؟	٢٢١
وجوب تحديد النسل	٢٢٣